



# الكفاش



ولغاب الاسم ثمان عشرة نظماً من قال:

2 **أوهرة مختصر خليل بن إسحاق**  
الذي يلدليل إتباعه بما بعده. وهو مختصر أنبأ به المالك (فروع المذهب المالك)

طبقة لامهات المحاضر الموريتانية



الإنشاء فهي لإنشاء الترافع فيها نقلت من الخبر إلى  
لاختصاصه به تعالى وضاعف بها. وقدم اسم الجلالة  
شعراً. وللإشارة إلى أن القرآن العظيم وسنة نبينا الكريم  
بالقرآن العظيم وسنة نبينا الكريم  
الله تعالى افتتح كل الكتب بها. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ بها رسائله. وكان يكتب  
باسم الله الرحمن. فما نزل باسم الله مجزاه ربه وأكله  
بذكر الله أقطع (وفي رواية أخرى) وفي الحديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه  
بالله شريف، وخصه بذي بال صونا لاسم الله تعالى وذكر في كل ما يعرض من كل ما لا بال  
له وهي كافية في التبرك بها في نفسها والابتداء بها. ودعا في ذي البال الشعر المحتوي على علم  
أو عظم أو مدحه عليه الصلاة والسلام

لنشر والتوزيع



يسرنا

أن نقدم للقارئ  
والطالب والدارس والباحث  
"الكناش" ..

من لا يعرف الكناش! إنه العمود  
الفقري (المعرفي) الذي بنيت عليه  
الخيمة في الصحراء و"التيكيت"  
والخباء في القرى، والدور والقصور  
في المدن... كل من (وما) تلتقي - من  
أهل الحجر أو الوبر أو المدر- بمثابة  
كناش: الفسيفساء المرسومة على قنن  
الخيام، أو المحفورة في الأثاث المنزلي،  
أو عند مداخل البيوت، وحتى إذا  
التقيت أحدهم في الفيا في استطرد  
لك من كناشه أحكام سفرك ونوادير  
اللغة، وأينما استرسل بكما الحديث  
يكون كناشه حاضرا ليعطيك قمة  
المعرفة في هذه المسألة أو تلك.



الكناش في جوهره يضم  
شرح مختصر خليل - كاملا إن  
أمكن- لكنه في نفس الوقت يعتبر كراس  
سماع تدون فيه المسموعات في كل المجالات،  
كما أنه حافظة للعقود والنقود، وعليه فهو أهم  
مقتني في البيت الموريتاني القديم.  
وتضافرت جهود العلماء والشعراء والوراقين  
والحرفيين لتوحيد الرؤية الجمالية بين  
وجوده الذهني ووجوده "العيني" حيث عمل  
الوراقون والحرفيون (خصوصا الحرفيات)  
على جعل الكناش تحفة بصرية من تجليده  
وتناثر الألوان والحواشي والطرر والشواهد  
على ورقه في إبداع هندسي سبق بقرون فن  
تقديم "المعلومة" أو "الرسالة" بالإيجاز  
البصري (PREAO أو INFOGRA-  
(PHIE).

وتكفل الآخرون بتقديم نصه بأروع لغة - في  
الإيجاز والسبك- وطرزوه بتقديم مواده في  
إبداع شعري - يقتحم الأفهام - ويشحذ  
ملكوت الشعر والحفظ بسحر البيان.  
وأصبح الكناش بهذه الطريقة ملء البصر  
عند التصفح والاقتناء، وملء السمع عند  
الإلقاء والاستشهاد..





الكناش

الأفعال، ويقدر خاصاً كأولف وعاما كأبدأ، وأظهر المشروع فيه يعين المحذور،

بين ق 12 و 13 هـ ألفت 4 طر على المختصر خليل من أجل إعانة الدارسين والطلاب طرة آية (في الشمال الغربي)، معين والد بن خالنا (في الجنوب الغربي)، معين حبيب الله بن القاضي (في وسط البلاد) والراية (في شرق البلاد) في مرحلة لاحقة توحدت هذه الطرر بواسطة الكنايش وهي النسخة التي يحورها الطالب من استذكار شرح شيخه لنص المختصر. وطبيعي أن يتنقل الطلاب من محطرة إلى أخرى مع كنايشهم، وهكذا لعبت الكنايش دور الموجد للمناهج المحظرة حين أصبح المختصر يدرس بطريقة شبه موحدة في كل المناطق الموريتانية.

والكناش ليس كتابا عاديا؛ فهو مفتوح (مثل الخيمة) في كل الاتجاهات: مؤلفوه بالآلاف؛ فكل من اشد ساعده وبلغ رشده العربي ألف كناشه أو نسخه أو استنسخه، أو نظم شاهدا في مسألة فقهية أو لغوية.. على الأقل. وهو مفتوح عبر الزمن: يستطرد فروع الفقه المالكي من بدايته حتى اليوم.. دون فيه الأجداد وإن علوا، وكتب فيه الأحفاد وإن دنوا.. وهو مفتوح على البلدان: ففيه آراء العراقيين والمدنيين والمصريين والمغاربة والأندلسيين والصقليين.. وفقهاء كل المدن والقرى الموريتانية، وحتى صحاريها ومناطقها مثل: تيرس وتازيازت والكبله ولبراكنه والحوضين... إلخ.

في هذا الكتاب يجد القارئ الكريم كنايش عديدة من مناطق مختلفة، ولم ننس أن نشارك فيه بشواهد من إنتاجنا (اقتداء بالأجداد) إذ أن الكناش ليس له مؤلف معروف، وإنما وضع بشكل "هيكلي معرفي" - مثل ما يعرف اليوم بـ Prociel - تستنسخه الناس ثم تخصصه بما يناسب اتجاهاتها ومدارسها المعرفية..

كما حاولنا كتابته على طريقتهم الاستعراضية (Acrobatique) مستلهمين جزءا من له وهي كافية في التبرهنات البصرية في اللعب بالأشكال والزوايا والألوان، مع جرعة الطباعة العصرية، مستقيدين من آخر التقنيات المتاحة حتى اليوم.

مع خالص الأمنيات.

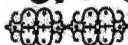


# الكفاش

أول مرة مختصر خليل بن إسحاق

طبقاً لأمّهات المحاضر الموريتانية

من النوافل إلى الحج



رثيه وأكله:

محمد بن سيدي محمد و محمد سالم ابن جد



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى  
محرم 1436 هـ / يوليو 2014 م  
رق الإيداع القاتوري والمكتبة الوطنية 13/1328

كل الحقوق محفوظة



Darelkennach@gmail.com

## فصل

في بيان

حكم صلاة النافلة والسنة والرغبة.

والنفل لغة الزيادة. واصطلاحاً ما فعله النبي

-صلى الله عليه وسلم- ولم يداوم عليه أي تركه في

بعض الأوقات دون بعض. وليس المراد أنه تركه رأساً لأن

من خصائصه -صلى الله عليه وسلم- عدم الترك الكلي لما

عمله من أعمال البر. والسنة لغة الطريقة، واصطلاحاً ما فعله

النبي -صلى الله عليه وسلم- وواظب عليه وأظهره في جماعة

والم يدل دليل على وجوبه. والرغبة لغة الخير المرغَّب

فيه، واصطلاحاً ما رغب الشارع فيه وحده ولم

يظهره في جماعة.

قول وفعل وسكوت المصطفى

سنته الفراء ونعم المقتضى.

ومستحب سنة تطوع

رادفت النفل، وقوم نوعوا

فالمستحب ما النبي سُنَّه

ولم يُسَدِّمْه، والمُسدِّم سُنَّة.

الشيخ محمد أحمد ابن الرباني:

وسنة فاقَت رغبة كما

رغبة تفوق ندباً، وسما

ندب على نفل ونفل قد علا

فضيلة فوق تطوع جلا.

ولم يَدِّمْ عليه يا أخوتي

جماعة أظهرها فلتعرف

وَحَدَّهَا وتَرْكُ فعلها ألي.

الندب ما فعله النبي

وسنة أدام فعلها وفي

أما الرغبة فما قد رغباً

في كل وقت يجوز فيه التنفل، لخبر «لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل

حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به

ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها».

## ندب

النفل لغة الزيادة، قال تعالى: ﴿ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة﴾. واصطلاحاً ما سوى الفرض،

ليشمل السنة والرغبة. والسنة ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم- وواظب عليه وأظهره في جماعة

والم يدل دليل على وجوبه. والرغبة ما رغب فيه الشارع ولم يظهره في جماعة. والنفل ما فعله

النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يواظب عليه ولم يظهره في جماعة.

## نفل

مولود ابن أغشمت:

يسبب وهو بعشرة يُعَدُّ

أو ضد ذنن، والذي قد استخار

مثل الصواعق أو الزلازل

أو الطهارة، تصلى ركعتان.

دونك ما من النوافل يُحَدُّ

لخارج من مسجد، أو للتيقار

أو خائف من العقاب النازل

والقاض للحاج، ومن بعد الأذان

## وتأكد بعد مغرب، \*

لخبر «من صلى ستاً بعد المغرب لم يتكلم بينهن بسوء عدلت عبادة اثنتي عشرة سنة» ولخبر «من صلى ركعتين

بين المغرب والعشاء كتبتا في عليين».

\* قال ابن دقيق العيد: في تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف؛ ففي التقديم تأنيس النفس

بالعبادة وتقريبها للخشوع والخضوع الذي هو روح العبادة لبعدها عنها باشتغالها بأسباب الدنيا، فإذا قدم

النفل على الفرض أنست النفس بالعبادة. وفي تأخير النفل عن الفرض جبر الخلل والنقص الذي يقع في

الفرض، فقد ورد أن النوافل جارة لنقص الفرائض. فإذا وقع الفرض ناسب أن يقع بعده ما يجبر الخلل الذي

يقع فيه. وتكره نية الجبر به لعدم العمل؛ بل يفوض، وإن كان حكمه الجبر في الواقع.



محمد الغوث:

في السبق للنفل على الفرض وتا  
أما التقدم لما من اشتغال  
لذي الدنيا، فحيثما قد قدمت  
تأخيرها للجبر في الفرض وقد  
خير له معنى لطيف قد أتى  
عن الحضور والخشوع قد ينال  
فبالعبادة النفوس أنست  
ورد في البنان كل ما ورد.

الخبر «من حافظ على أربع قبل الظهر  
وأربع بعده حرمه الله على النار». **كظهر،**  
خبرنا «رحم الله امرأً صلى أربعاً قبل العصر» إن كان  
عليه وسلم. **كعصر،** مستجاب. **وقبلها،**  
وإنما تندب الرواتب القبلية لمن ينتظر الجماعة، لا لقد ولا لمن لا ينتظرها. **بلا حد،**  
ففيه نظر. بل تندب لكل أحد.

والأعداد الواردة في الأحاديث ليست للتحديد، بل للفضل المرتب عليها. وسكت "المص"  
عن العشاء، وفي اللوامع أنها كالظهر.

محمد موسى ابن آجيه:

حي المساجد إذا دخلنا  
ولم يك الخروج بالبعيد  
فإن خرجت بعدما فعلنا  
منه أتى؛ فأنظره في الكفاف.  
عزفاً فما عليك من تجديد  
بالكفاف، بالكفاف.

الخبر «ما من عبد يصلي الضحى ولم يتركها إلا عرجت إلى الله وقالت: إن فلانا حفظني فاحفظه،  
وإن تركها قالت: يا رب إن فلانا ضيعني فضيعه» والخبر «يا ابن آدم صل أربع ركعات من أول  
النهار أكفك آخره» أي شر ما يحدث فيه. وأقلها ركعتان (وقيل أربع) ووسطها ست،  
وأعلاها ثمان، ولم يكره ما زاد على ذلك بنية الضحى. **والضحى**

في كراهة الجهر قبلان. **وسر به نهاراً،** **وجهر ليلاً،** **وتأكد،** **وتحية،** **مسجد،** **بركعتين** **لداخله متوضئاً وقت**  
**جواز نقل** **يريد** **الجلوس** **به.**

وكره الجلوس قبلها، ولا يسقطها. وإن تكرر دخوله كفته الأولى إن قرب رجوعه عرفاً وإلا كررها.

لذي التسييم ولكن تندب  
ذكره السفطي في شرح الأمير.  
لن تحية المسجد ليست تطلب  
بلاهي بن عبد القادر:

تحية المسجد بالتحقيق  
وكونها بسورة في المنتقى  
بالأم لا غير لدى التحقيق  
يا ليت شعري أي ذين المنتقى.

المحبوبي:  
واقتصرن ندبا على الثاني إذا تحيي مسجد الرحمن.

محمد بن المحبوبي:  
تحية توقع إذ تحيي بأول المسجد للفيشي  
تحية المسجد لا تفتقر لنية حسب ما قد ذكروا  
فكل ما عند دخول المسجد أوقعت فهو للتحية اعدد.

محمد مولود بن أحمد قال:

صل وسلمن على النبي إذا دخلت مسجدا وحى  
بركعتين، أو رُبَاع سبجل وحملان وكبرن وهلل  
وقدم اليمنى وفتح أبواب الرحمة أسأل الكريم الوهاب  
وإن خرجت منه أخرتها ورحمة بفضل أبدلنها.

وإنما كانت تحية المسجد من المتأكد لما روي من قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أعطوا المساجد حقها» قالوا: وما حقها يا رسول الله؟ قال: «صلوا ركعتين قبل أن تجلسوا» وينبغي أن ينوي بهما التقرب إلى الله تعالى لا إلى المسجد؛ إذ معنى قولهم: تحية المسجد تحية رب المسجد، لأن الإنسان إذا دخل بيت الملك إنما يحى الملك لا بيته. (دسوقي).  
وتحية المسجد صلاة ذات سبب. قال عياض: ذوات السبب الصلاة عند الخروج للسفر، وعند القدوم منه، وعند دخول المسجد، وعند الخروج منه، والاستخارة، والحاجة، وبين الأذان والإقامة، وعند التوبة من الذنب ركعتان.  
ويزاد ركعتان عند الطهارة، وعند توقع العقوبة؛ كالزلزلة والريح والظلمة الشديدين والوباء والخسوف والصواعق... (دسوقي).

**وجاز** ويؤخذ منه جواز المرور في المسجد ما لم يتكرر.

تكرر المرور في المساجد يكره عند العلماء الأماجد  
أما إذا لم يتكرر فيحل في شارجي مختصر هذا نقل  
والإلتحاذ للمساجد طريق لأجل الاضطراب حله حقيق  
نسبه الإمام لابن عرفه الإمام وهو من شيوخ المعرفة.

**ترك مار، وتأتدت أي تسقط المطالبة بها. بفرض،**

مع حصول الثواب إن نواها أو نوى الفرض نيابة عنها. ولا مفهوم للفرض، لأن السنة والرغبة كذلك. وإنما نص على الفرض لأنه المთمم، لأنها إذا تأتدت بغير جنسها فأولى بجنسها. ولا تكفي عنها جنازة ولا سجود تلاوة ولا شكر على الصحيح. وقال بعض يكفي.

محمد مولود بن أحمد قال:  
وبرغبة وفرض يسجرتى عنها ويؤجر إن الكل اغتزى.

لأنها حق الله، وحق الله مقدم على حق الآدمي.  
 وداخل لمسجد فيه ملا حياه قبل أن يحيي الملا  
 إلا إذا الشحنا يخاف فالملا مقدم لدى الرهون ذي الملا.

**وبدء بها بمسجد المدينة قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم.**

**وإيقاع نفل به بمصلاه صلى الله عليه وسلم، ومصلاه -صلى الله عليه وسلم- مجهول عند مالك،**  
 فلم يقل بندب الصلاة فيه؛  
 معلوم عند ابن القاسم فلذا قال بندب  
 الصلاة فيه (سق). **والفرض بالصف الأول. ❏**

من المسجد النبوي، وأحرى غيره. وما زيد في المسجد النبوي له حكمه، عند الأئمة الثلاثة.  
 ومن يرى التفاوت يرى فضل آخر صف من مسجده -صلى الله عليه وسلم- على ما امتد من الصف  
 الأول إلى غيره.  
 ❏ واستناع الإمام وتوقع الاستخلاف، وإرشاد الإمام، وهي موجودة في الثاني والثالث ما يلي الإمام فيكون  
 أفضل من طرفي الصف الأول.  
 \* لخبر «إن الله وملائكته يصلون ثلاثاً على الصف الأول المقدم وواحدة على من يليه» ولخبر «لو علمتم  
 ما في الصف الأول لتضاربتم عليه بالسيوف».

**وتحية مسجد مكة الطواف.** لمن دخلها محرماً بحج أو عمرة أو مريد طواف، وإلا فكسائر المساجد.  
 محمد يحيى بن أبوه:  
 من قصد الطواف أو خطوب به  
 حيا به مسجد مكة النبوة  
 مكياً أو لا وكذا آفاقي  
 غيرهما. حكاه عبد الباقي.

**وتراويح،** جمع ترويقة، لأنهم كانوا يطيلون القيام ثم يجلسون بعد كل تسليم.

**وانفراد** والمراد بالانفراد فعلها في البيوت ولو جماعة. ووقتها وقت الوتر،  
 والجماعة فيها مستحبة لاستمرار العمل عليها في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

**بها إن لم تعطل المساجد،** نيته وحده ولم يكن آفاقياً بالمدينة. **والحتم للقرآن** <sup>لأنه وندب</sup> **فيها،** والحثم أحسن.  
 عن الصلاة أو عن الجماعة، ولمن قويت <sup>لأنه وندب</sup> **الحتم للقرآن** <sup>لأنه وندب</sup> **فيها،** والحثم أحسن.

مع فوات فضلية الحتم، قال أبو الحسن: معناه إذا لم يكن يحفظ إلا هذه السورة  
**وسورة تجمزى** ولم يكن هناك من يحفظ القرآن، أو كان ولا يرضى حاله. (بن).



في زمن عمر بن الخطاب، واستمر العمل على ذلك في غالب الأرمته.  
وقالت عائشة رضي الله عنها: ما زاد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-  
**ثلاث وعشرون**، في رمضان ولا في غيره على اثنتي عشرة ركعة بعدها الوتر.

ثم جعلت في زمن عثمان أو معاوية  
أو عمر بن عبد العزيز. **ستا وثلاثين**. بغير الشفع والوتر.

في أول الترويح الثاني. قيل: يتحرى موافقته في الأولى ويسلم بين  
وخفف مسبقها **ثانيته و لحق**، كل ركعتين ولا يزال مسبوفا حتى يسلم.  
اجلس بسفل إن أقام الراتب  
أو جاء بعدما شرعت الخطاب  
وإن سبقت بالتراويح، وم  
فيا سوي هذي الثلاث واستقم.

صوابه ولو لمن له حزب  
وقراءة شفع بسبح، والكافرون، ووتر بإخلاص ومعوذتين، **إلا لمن له حزب**، حزب.

لخير «ينزل ربنا -تبارك وتعالى- كل ليلة إلى السماء الدنيا  
حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول: من يدعوني فأستجيب له،  
ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له». «إلا إذا كان يصلي  
أول الليل بالماء وآخره بالأرض.  
وكرهوا تأخيرك الوتر إلى طلوع فجر دون عذر حصل.

أي وندب فعله  
لخير «لا وتران في ليلة»

ولم يعده مقدم، محمد يحي بن ابوه:  
وجاز حيث القصد في الوتر حصل وبعده وكان بالعادي فصل.

ثم صلى، وجاز. التنفل، لمن حدثت له نية النفل في أثناء الوتر أو بعده، لا قبله فيكره.

ومتصل به، لأنه شرط كمال لا شرط صحة.  
وكره فعل من على الوتر اقتصر  
إلا ملائس الضنى أو السهر  
حاشية الأمير فيها ذكرنا  
وقد نظمت حكمه محررا  
منفصل بسلام،

إلا لاقتداء بواصل.

مولود بن أغشمت:

ألا يا فقيه العصر من دهره سير شوارب علم الفقه ذونك يا حبر  
أبن لي عن وتر تقدم شفعه أداء، وعن شفغ تخلله الوتر

إذا ما قضى المسبوق من بعد واصل فهذا جواب عن سؤالي ولا فخر.

وجاز لمن بوتر أحرمها ويجعله شفعا، وعكسه فما  
جاز، وذاك في لوازم الدرر مصير المحبآت كالقمر.

من غير اقتداء بواصل. إن اتبع الوقت  
وكره وصله، ووتر بواحدة

ولو ذكر الوتر في الفجر فهل يقطعها له؟ قولان. وإن ذكره بعده أتى به وأعاد الفجر.  
وذاكر لوتره في الفجر في قطعه الخلاف جاء فادر  
وبعده أعاده ثم قضى وذاك في الخطاب حكم مرتضى

بركعة واحدة قد أوترا سعد وعثمان ونجمل عمرا  
ونجمل عباس كذا معاويه سحنون في مرضه فلتدرية.

لأن الغرض إسماع المصلين جميع القرآن.  
وقراءة ثان من غير انتهاء الأول، ونظر بمصحف في فرض، أو أثناء نفل، لا أول.

وجمع كثير لنفل، خشية الرياء، ولو بمسجده عليه الصلاة والسلام. هذا في غير التراخي  
والعيدين والكسوف والاستسقاء.

عبد الله بن محمد:

ذهب بعضهم إلى إخفاء عباداة خوفا من الرياء  
ففضل الإخفاء، وبعض فضلا إظهارها للاقتداء وفصلا  
بعضهم لآمن الرياء الأفضل الاظهار والإخفاء جاء  
تفضيله لغيره وذهب بعض إلى إظهار ما قد وجب  
دون التوافل، وفي الريان نقل ذلك بلا بهتان.

محمد مولود ابن أغشمت:

في ليلة النصف من شعبان قد كرهوا جمعا لنفل، وبله ما كرهوا  
كذا بليلة عاشورا وما اختلفوا وينبغي للإمام منع من يره.

محمد عبد الله:

وليلة الجمعة الأولى ومن رجب وليلة القدر. عبيد الباقي حرره.

يكن الجمع كثيرا والمكان مشترا.

كراهة. إلا أن يكون من الأوقات التي صرح العلماء ببدعة الجمع أو بمكان مشتهر، وإلا فلا. فيها، كليلة عاشوراء وأول جمعة من رجب وليلة النصف من شعبان وما يقتضض أنها ليلة القدر، فإنه لا يختلف في كراهتها. وروى ابن حبيب عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «فضل صلاة الخلو في التطوع على صلاة العلانية كفضل صلاة الجماعة في الفريضة على صلاة الفرد».

بأنه لا بد من صلاة

وكلام بعد صبح لقرب الطلوع، أي طلوع الشمس. بل الأفضل الاشتغال بالذكر والدعاء والاستغفار حتى تطلع الشمس ثم صلاة ركعتين بعد حل النفل. وفي الخبر «يا عبدي احفظني في ساعتين أحفظك فيما بينهما، ساعة بعد الصبح وساعة بعد العصر» والخبر «من صلى الصبح في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له أجر حجة وعمره تامتين تامتين تامتين». كره -صلى الله عليه وسلم- ثلاثا ترغيبا في الامتثال، فلا ينبغي لعاقل تفويت هذا الفضل العظيم. ويستحب الصمت عن غير ذكر الله بعد الاصرار إلى الغروب لخبر «من كان في أول صحيفته حسنات وفي آخرها حسنات مح الله ما بينهما».

ومن أقام الليل ليس يكره  
ومن نوى بنومه ترك الكلام  
نوم الصبيحة له من يكره  
قبل الطلوع نال الاجر بالتمام.

وجاءنا في الخبر السجدي  
إلى طلوع شمسنا المعلوم  
والخلف في تعلم العلوم  
هل هو في ذا الوقت كان أولى  
في الذكر بعد الصبح ندب باد  
وليس يكره به منام  
والخلف في تعلم العلوم  
من ذكرنا لله جل أو لا؟  
لقيام الليل ولا كلام.

محمد فال بن متالي:

قد فضلوا للذكر في وقتين  
قبل طلوع الشمس، بعد العصر  
على التلاوة بدون مين  
والعلم في الوقتين أو سواهما  
والعكس بالعكس لباقي الدهر  
قد فضله عن سواه العلماء.

وكل ذكر ودعاء وردا  
لكنه بعد الصلاة أفضل  
إلى طلوع الشمس، والمساء أول  
أذكاره مما لا صفرار  
إلى منام صاحب الأكرار  
فأنظره في العدو في رشان  
أعني به حاشية البثاني.

محمد محمود بن آف:

من نام بعد الصبح تركا للكلام  
المهشمي: يثاب في ذاك المنام.

لا بعد فجر.



والعمرة أكد منه وركعتا الطواف أكد من العمرة.

لمن فعلها استثناء،  
وأما للاستراحة فإشارة

وضبعة بين صبح، وركعتي فجر. والوتر سنة أكد،

ثالثة:

أكد جنازة على الوتر كما  
وعكس ذا قد جاء في البيان  
قد جاء في المقدمات محكما  
ذكر ذلك كله البناني،  
محمد مولود بن أحمد قال:

والوتر أسنى سنة، ومبتدا  
عشا صحيحة لوتر، ومدى  
مختاره من شفق مغ أدا  
وقته الآخر إذا الصبح غدا.

جنسه، فطرا أو أضى. وليس أحدهما أكد من الآخر.

ثم عيد، ثم كسوف ثم استسقاء. ووقته أي الوتر، المختار. بعد عشاء صحيحة،  
فلا يصح قبل العشاء، ولا بعد عشاء فاسدة، ولا بعد عشاء قبل مغيب الشفق كالجمع ليلة المطر.

وكره تأخيرها إليه.

وشفق للفجر، وضروريه للصبح.

ما لم يسفر الوقت جدا، عقد ركعة أم لا.

محمد عالي ابن نعم العبد:

ونذب قطعها له لفظ،  
بأنه لفظ

إن ذكر المأموم ورا واعتقد إدراك ركعة من الصبح فقد  
نذب قطعها كما لو انفرد أصلا وفي الخطاب ذا الحكم ورد.

فلا يندب له القطع؛ بل يجوز، أي أنه مخير بين القطع وعدمه، وليس هذا من مساجن الإمام.  
لا مؤتم، والقول بجواز القطع للمأموم هو الذي رجع إليه الإمام وهو الراجح. وكان أولا يقول يندب التامد،  
وعليه فهو من مساجن الإمام وقد مشى عليه التثاني في نظمه المشهور لمساجن الإمام، وهو:  
إذا ذكر المأموم فرضا بفرضه أو الوتر أو يضحك فلا يقطع العمل.

أحمد قال:

ونية الصلاة إذ تعين لسبب أو زمن تعين  
كالخمس والعشرين والكسوف وتر والاستسقاء والخسوف.

إن اتسع الوقت ولم يعقد ركعة. وحاصله أن اللفظ يندب له القطع اتفاقا، والمأموم

يجوز له القطع على الراجح، والإمام فيه روايتان؛ قيل: يندب له القطع كاللفظ،  
وفي الإمام روايتان، وقيل: يجوز فقط كالمأموم. ومقتضى كلام الشيخ أحمد الزرقاني ترجيح الرواية الأولى؛

نذب قطع

فإنه عزاها لابن القاسم وابن وهب ومطرف. والذي يظهر من كلام المواقي أن المعتمد في الإمام نذب التجادي وعدم القطع؛ فإن هذا هو رواية ابن القاسم. فيكون في الإمام ثلاث روايات: نذب القطع، ونذب التجادي، والتخيير. (دسوقي).

**وإن لم يتسع الوقت إلا لركعتين تركه، لا لثلاث. ولخمس صلى الشفع، ولو قَدَّمَ،**

أي ظن طلوعه، فإن تبين أن الإحرام في الوقت أو لم يتبين شيء يجوزته ولو شاكا. والفرق بين هذا وبين ما تقدم خفة الرغبة دون الفرض.

**ولسبع زاد الفجر، وهي رغبة** على أحد قولي مالك، وبه أخذ ابن القاسم، والآخر أنها من السنن المؤكدة، وبه أخذ أشهب.

مولود ابن أغشمت:

|                          |                          |
|--------------------------|--------------------------|
| لم يفتقر لنسبة تخصه      | من الصلاة غير ما أقصه    |
| الفرض والسنة ثم الفجر    | كذلك الحسوف ثم النذر     |
| ويصرف الوقت سوى ما ذكرنا | وذاك في الأمير جا مكررا. |

وله:

|                                       |                           |
|---------------------------------------|---------------------------|
| وَصَلُّ التَعَوُّذَ بِبِسْمِ أَرْجَحْ | وفصلها عما سواها أفصح     |
| أما على مذهب من لها نذر               | فالأحسن انفصاله عن السور  |
| هذاؤه الحكم لدى ابتداء                | سور أما أول الأجزاء       |
| فصل أو أفصل الجميع أو صلن             | ذين فقط أو أولا قط افصلن. |

الشيخ محمد أحمد بن الرباني:

ولا رغبة اتفاقا تجزئ في شرعنا الشريف غير الفجر.

محمد مولود بن أحمد قال:

|                             |                         |
|-----------------------------|-------------------------|
| من شك أو ظن الطلوع فركع     | لفجره فبان أنه طلع      |
| أو لم يبين شيء تصح في الصور | الأربع دون ذات شك استمر |
| واحكم عليها مطلقا بالطل     | إن بان أن دخلها من قبل. |

وروى ابن وهب أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقرأ فيها ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ وهو في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سنن أبي داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وما يذكر من أن "من قرأ فيها بلم وألم لم يصبه ألم" لا أصل له.

فهاكها في هيئة عجيبة  
مع الرهون لا لدى البناني  
في الوقت والباقيتين بطلت  
تقدم الإحرام فالخلف بدا  
جميع ذا في شرحه للمختصر.

يا سائلا عن صور الرغبة  
تبطل في الشك لدى الرقاني  
محل ذا الخلاف حيث وقعت  
والظن مطلقا تصح ما عدا  
والأشهر البطان والشيخ ذكر

أي تميزها عن سائر النوافل.  
**تفتقر لنسبة تخصها،**

**ولا تجزئ إن تبين تقدم  
إحرامها للفجر ولو بتحر.**

في الرغبة، لأنها مع الصبح بمنزلة الرابعة،  
أو لأنها قدر حساب هذه الأمة.

ونذب الاقتصار على الفاتحة، وإيقاعها بمسجد، ونابت عن التحية،

والاقتصار في الرغبة على فاتحة الكتاب نديه المنجلى  
بالكافرون وبالاخلاص قرا الشافعي الحبر الأجل مفجرا  
وإن ترد قضاءها مع صبح فقدم الصبح تفز بالنجح  
وأخبرنا على طريق الشافعي الحبر ذي التحقيق.

ثم أتى المسجد ووجد الناس  
منتظرين صلاة الصبح مع الراتب.

وإن فعلها بيته لم يركع فجرا ولا تحية؛ بل يجلس. وقيل: يركع، وعليه فهل بنية التحية أو إعادة  
الفجر؟ قولان. وقال ابن القاسم: يركع التحية. وقولنا: لم يركع فجرا، أي لأنه  
صلاها في بيته. ولا تحية، أي لأنه لا يطالب بالتحية في ذلك الوقت لكرهه النافلة بعد صلاة الفجر  
إلى أن ترتفع الشمس، وهذا قول مالك، وروجه ابن يونس كما في "بن".

محمد عبد الحلي:

صلاة نفل بعد فجر قد ذكر فيها الخلاف ابن حبيب الأغر  
ونسب الخطاب للخم إلى صبح جوازه إذا ما قللا  
كذلك بين مغرب والعصر في ميسر الديمان ذا الخلف يفي.

ولا يقضى غير فرض، إلا هي محمد مولود بن أحمد قال:

الأشهر في المذهب أن يقدم صبحا على رغبة قاضيهما  
والشافعي يقدم الرغائب كأحمد والحنفى وأشبها.  
أي يستمر صلى الرغبة كثير الصفح بعد طلوع الشمس قبل الصبح.

فللزوال. وإن أقيمت الصبح وهو بمسجد تركها، وجوبا، بخلاف الوتر، ولو طول الإمام القراءة، ولا يُسكت  
أي المسجد. أي الإمام المؤذن ليصلها؛ بخلاف الوتر.

وخارجة ركعها، إن لم يخف فوات ركعة.

إن وجد الإمام في التشهد وفي صلاتنا على محمد  
دخوله مع الإمام أفضل من الرغبة على ما نقلوا  
عن الإمام مالك وقيل: لا والقول الأول عليه عولا.

وهل الأفضل



أي الركعات. لخبر «إذا ركع العبد  
جعلت خطاياه على عاتقيه كما  
ركع وسجد تناثرت» أي تساقطت. الأفضل فيه النقل.

**كثرة السجود، أو طول القيام؟ قولان.** محلها مع اتحاد الزمن، وإلا فالأطول زماناً أفضل.

وهو الرابع، لخبر «أفضل  
صلاتكم القنوت».

الخلوقي (وينسب لابن عاشر):

كان الدهر في خفض الأعالي      وفي رفع الأسافلة اللثام  
فقيه صبح في فتواه قول      بتفضيل السجود على القيام.

ثم بن عبد الحميد:

كانت صلاة خير الانبياء      بالليل رمز ألف ويساء  
وقيل إنها ثلاث عشرة      فانظره في متن الموطأ تره.



أحمد قال بن محمد قال:

وللصلاة في الجماعة خصال دخول الجنة بلا حساب  
فهاكها منظومة في ذا المقال والأخذ باليمين للحساب  
مروره على الصراط مثلوا بخاطف البرق على ما نقلوا  
ولا ثواب في صلاة المنفرد إلا بما يعقل منها فاعتقد  
وفي جماعة تؤدي يحصل ثوابها وإن لها لا يعقل.

تكبيرة الإحرام في الجماعة خير من ألف ناقة في الطاعة  
تنحرها وتطعم المسكين أكرم يدين الهاشمي ديناً.

قال محمد بن عبد الباقي عن أفضل الأنام بالإطلاق  
قيام نصف ليلة في الطاعة تفضله العشاء في الجماعة  
والصبح في جماعة أفضل من إحياء ليلة كما عنهم ركن.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ثم أخلفت إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجحد عظمًا سمينا أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء».

«والذي نفسي بيده» هو قسم كان النبي - صلى الله عليه وسلم - كثيراً ما يحلف به، والمعنى أن أمر نفوس العباد بيد الله تعالى؛ أي بتقديره عيني أدائي أو أذائي أو قضائي كما  
وتدبيره. «فيحطب» أي يكسر ليسهل إشعال النار به. «ثم أخلفت إلى رجال» أي آتيتهم من خلفهم. «أو مرماتين» ثنية صرح به عيسى، مرمأة بكسر الميم، وحكي الفتح قال الخليل وغيره: هي ما وذكره البرزلي. وأما بين ظلفي الشاة من اللحم «حسنتين» أي جيدتين. في النفل فتكره على (تنوير الحوالك).  
تفصيل كما مر، وأما الكفائي فندوب، وقيل سنة.

الجماعة بفرض، غير جمعة سنة

وقيل: واجبة، وقيل: مندوبة. وجمع ابن رشد الأقاويل فقال: سنة في حق كل مسجد ومندوبة في حق كل منفرد وواجبة في حق كل إقليم\* وأركانها أربعة: مسجد بني من بيت المال إن وجد، وإلا فعلى المسامين، وإمام، ومؤذن، إن وجدا متبرعين وإلا فعلى المسامين، وما موم أزيد من اثنين؛ ظاهره أنها تطلب من النساء كما تطلب من الرجال، وهو كذلك كاللغيشي على العزبة، مستدلاً

بالحديث «لا تمنعوا إمام الله مساجد الله» ولخر «لا تمنعوا نساءكم المساجد» خلافاً لابن يونس القائل: النساء لسن من أهل الجماعة، ولقول ناظم مقدمة ابن رشد:

واللنساء في البيوت أولى وللرجال من يريد نفلا

هذا في غير الرواتب.

محمد مولود بن أحمد قال:

في الفرض غير جمعة وفي السنن لا وتر أو كسوف الجمع يسن  
والمستفصل بها لا يطلب إلا التراويح فطورا تندب  
وشهروا استحبابها للبيت وذهب اللخمي للسنية  
عليه إن صلوا فرادى تستحب إعادة جماعة وقد ذهب  
إلى وجوبها ابن رشد وعليه تعاد ما لم يحصل الدفن لديه.  
وطريق الأكثر أنها سنة في البلد وفي كل مسجد وفي حق كل مصل. (دسوقي).

بناء كل قرية لمسجد يجب عند من درى من أحد  
ويجب اتخاذ موضع على أهل البوادي الذي قد نقلا.

أحمد قال:

إن الجماعة لكل رجل ذي قدرة فريضة للحنبلي  
ولأبي ثور وداد عطا الفخذ لا يسجزئه إن فرطا.

محمد يحيى بن أبوه:

ذكره الخطاب في الجماعة فصل ما استطعت في الجماعة.

أحمد بن أحمد:

جماعة لدى عطاء تجب وقيل: سنة، وقيل: تندب  
أركانها مؤذن مؤتم ومسجد ومن به يؤتم.

وتارك الصلاة في الجماعة أسقط منها الأجر والشفاعة  
وإن يكن ذلك بلا عذر ظهر مداوما في مثل ذا جاء الخبر  
عن ابن عباس أتى ياقار مفارق جماعة في النار  
ويبتليه الله فيما ملكه بفقره أو بزوال البركة.

\*إيقاع خمس بالسندي فرض بكل بلد

سن بكل مسجد ندب لكل أحد.

**ولا تتفاضل.** تفاضلا تعاد الصلاة من أجله، وأما نفس الفضل فحاصل الخبر «أنتمكم شفعاؤكم فاخترأوا  
من تستشفعون به» والخبر «من صلى خلف مغفور له غفر له» والخبر «إن من الأئمة أئمة  
لا يرفعون رؤوسهم إلا وقد غفر لهم ولن خلفهم» وفي الذخيرة: لا نزاع في أن الصلاة مع العلماء والصلحاء  
وكثير من أهل الخير أفضل من غيرهم لشمول الدعوة وقبول الشفاعة وسرعة الإجابة وكثرة الرحمة.



الموعود به في الحديث «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين». وحكيها، وهو "قضى القول وبني الفعل".

**وإنما يحصل فضلها بركعة،** تأمل بسجديتها، لخبر «من أدرك ركعة فقد أدرك الجماعة» ظاهره تواتى أم لا، وقيده ابن رشد بما إذا لم يتوان، لخبر «من فاته أول الفاتحة فقد فاته أجر عظيم». محمد يحيى بن ابوه:

إدراك جزء - أي جزء - يحصل فضل الجماعة به، ذا ينقل في مذهب الجمهور لا في مذهب فائظره في شرح الرزقاني. إمامنا مالك المذهب موطأ الإمام ذا تبيان. أحد قال:

ومدرك لركعة صلى حج وأشهب بأنه لم يبلغ وإن يظن أنه في الأول وسام الإمام فليكل صلاته نقلا على استحباب كما عزا السبرزل للجلاب ومالك: إذا نوى الفرض حتم وحيث لا فاعليه أن يتم

ومدرك أقل من ركعة واحدة. ونص على الصبي ردا لقول ابن عبد الرحمن إنه لا يعيد. (ذكره في "ضريح"). وذكر ابن الحاجب في ذلك قولين.

لأن الفضل بما حاصل

**وندب لمن لم يحصله: كصل بصبي - لا امرأة - أن يعيد مفوضا** أمره إلى الله تعالى أي الصلاتين جعلها فرضا.

في نية العود للمفروض أقوال فرض ونقل وتفويض وإكمال. هذا في غير المساجد الثلاثة، لأن صلاة الفذ فيها أفضل من صلاة الجماعة في غيرها.

امنع إعادة من صلى فريضته في مسجد المصطفى والقدس والحرم ومن يصل بغير مفردا يُعدن بها ولو مفردا فاحفظه واغتنم. ومن يصل به جمعا يعيد بها جمعا، وقيل: وفردا فزت بالنعيم.

الحسن بن زين:

فإن يفوض يعد ما منها بطلت والفرض أخرى وغيرها قالوا. محمد لقمان بن محمد بن البخاري:

ميارة انظره والتفويض أشهرها قال: وفي كل ذي الأقوال إشكال. محمد يحيى بن ابوه:

هذا وإن كان في إشكاله جلا فما به ترفع الأيام أنقال. (إشارة إلى أن الإشكال لا يرفع الأتقال).

عبد الله بن محمد:

إن أحدث المعيد للفضل فهل يعيد أو لا أو يعيد إن حصل  
من بعد عقد ركعة؟ وإن نوى تفويضا أو فرضا يعيد لا سوى.

محمد عثمان:

وفي معيد الفضل إن لم يدرك إلا التشهد عن أحمد حكي.

صوابه لا مع واحد غير راتب. ابن الحاجب:

مأموما، ولو مع واحد. لا تعاد مع واحد على الأصح. ابن عرفة: نقل  
ابن الحاجب أنها تعاد مع واحد لا أعرفه.

غير مغرب لأنه إما أن يقع في محذور واحد أو محذورين، أو لأنها شرعت لتوفير ركعات الليل والنهار.

محمد يحيى بن ابوه:

وللمغيرة ولابن مسعود إعادة المغرب للفضل انتمت

وجا عن الإمام يحيى بن عمر عدم عوده، وفي المواق قر.

محمد سالم ابن ألما:

إعادة الصبح وعصر للجما عة أجازها ثقات العلماء.

ولو كانت تؤدي للتفعل في وقت النبي على احتمال كون الثانية نافلة.

وكرهوا ذلك في المغرب لأن التفعل بعد العصر والصبح أخف من التفعل بثلاث. (بن).

محمد عالي ابن نعم العبد:

إعادة الوتر مع العشاء قال بها سحنون ذو الوفاء

وجا عن الإمام يحيى بن عمر عدم عوده وفي المواق قر.

كعشاء

بعد وتر لأنه إما أن يخالف الأمر، وهو «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا» أو يقتحم النبي،  
لخبر «لا وتران في ليلة» وإن تحراها ففي إعادة الوتر قولان.

وجوبا وخرج مسكا

أنه خوف الطعن على الإمام.

إن شاء، والقطع أولى.

وأما العشاء فهل يشفع مطلقا

أو يقطع مطلقا أو يكمل مطلقا؟ وهو الظاهر.

قربا يجوز معه البناء.

لاحتمال قبول الأولى.

وإن أتم -ولو سلم- أتى برابعة إن قرب، وأعاد مؤتم لأنه مفترض أنه متفعل بمعيد أبدا،

أفذاذا، خوف جمع كثير بتف. التادلي: الأصح أنهم يعيدونها جماعة.

المغرب سهوا من غير رفض الأولى.

فإن أعاد ولم يعقد قطع، وإلا شفع.

المغرب سهوا من غير رفض الأولى، حيث لم يسلم اتفاقا، بل..

أي: إن شاء، والقطع أولى.

بعضهم معيد مطلقا.

الإمام، وأجزاء المأمومين إن نوى الفرض والتفويض،  
لا إن نوى النفل، وإن تبين فساد الثانية أجزاء الأولى بالأولى.

وإن تبين عدم الأولى أو فسادها أجزاء.

أي مرید الدخول.

ولا غيره من الأركان، كراهة.  
ولا يطاق ركوع لداخل.

محمد سالم ابن المأ:

طول الركوع كرهه قد علمنا لداخل، وقيل للمنع انتهم  
لكن متى الداخل كان عالما أو جاهلا أو صالحا أو ظالما  
أو كان فذا من يصلي أو يكن في الركعة الأخرى جوازه زكن  
وحكم ما سواه م الأركان كحكمه فيها حتى النزقاني  
ورؤ ما حكاه بنان وما يرد به فلين يسأ.

أحد قال:

ولا تطل ركنا لداخل عدا لظالم تخاف منه الاعتدا  
أو صالح أو جاهل أو كنت في أخيرة كذلك الفذ يفي  
وغير داخل كهو، ولابن عهد السلام نديه في الفن  
لقوله سبحانه: تعاونوا النهي نهي الكره، لكن شددنا

أجاز سمعون الإطالة لدا خيل ولو طول الإطالة بدا  
واختاره عياض واللذ لا يضئ بمن به يأثم عن بعض ذكر  
نقله المواق والحطاب وعدم الإطالة هو الصواب.

أو غيره كراهة، أحس به أو رآه. هذا في حق من وراءه مأمومون ولم يكن الداخل جاهلا يعتد بما دون  
الركعة، ولا ظلما تخشى عقوبته، ولا صالحا ترجى بركته، ولم يكن الإمام في الأخيرة. وشدد بعضهم في الكراهة  
حتى رآه من تشريك غير الله في العمل. وندب التطويل عند ابن العربي وابن عبد السلام لقوله تعالى:  
﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ ومن التعاون التطويل.

مولود ابن أغشمت:

والنهي عن إطالة الأركان لداخل يختص بالإمام  
لأنه يطلب أن يخفقا وشاع الاكفاء كما قد عرفا.

سواء رتب في جميع الصلوات أو بعضها. وهو من نصبه السلطان أو نائبه، أو الواقف،  
أو اتفق عليه أهل محلة، في مسجد أو في مكان جرت العادة بالجمع فيه وإن لم يكن مسجدا.

والإمام

أحمد بن الجمد:

الراتب

من قدم السلطان ثم النائب أو واقف المسجد هو الراتب  
أو أجمعت عليه أهل أرضه لفقد كل قادح في عرضه.

أحد فال:

الراتب الإمام كالجمع فـ يقول: ربنا لك الحمد اعلمنا  
ولم يعد للجمع، بل يعاد معه فقط، والجمع لا يعاد  
من بعده بمسجد قد صلى به وجمع مطر تولى  
قصد الجماعة، فهذه خمس راتب قد خص منها الجنس.

**كجماعة.** في الفضل والحكم، إن أذن وأقام وصلى في الوقت المعتاد، ونوى الإمامة. ولا يعيد لفضل الجماعة ويعيد معه المنفرد، ولا يجمع بين التسميع والتحميد على قول، ويجمع ليلة المطر.

تحريماً، لخبر «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»  
وقيل: تكره.

**ولا تبدأ صلاة بعد الإقامة** لخبر «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» وخبر «أصلتان معاً؟ أصلتان معاً؟»، قال الباجي: إنكار وتوبيخ.

وعن صلاتين معاً هيناً وخص ذا بمسجد يقينا.

إذا أقام الراتب العصر على من لم يؤد الظهر عنه مثلاً  
قيل: يحاذيه وقيل: يقتدي فسيأ به وذا من المستبعد  
إذ يستأدى في صلاة باطله وقيل: يحرم بقصد التأله  
وقيل: أقوى، وترجيح الأخيرين انتقل  
هذا الذي نقله الدسوقي فكن بما نقل ذا وثوق.  
الإمام إن كان يصلي النفل  
فيه الفرائض، وأما النفل  
وغيره حكى الخلاف، والأصح  
وكرهت من قبله وبعده  
بمسجد لا بد أن تصلى  
فلان عواد يباح الفعل  
والمنع هذا في اللوامع، اتضح.  
ومعه تحرم في مسجده.

نقل  
الجماعة، وهو  
بالدخول  
في الصلاة

فرضا أو نفلاً

محمد عالي ابن نعم العبد:

**وإن أقيمت وهو في صلاة**

في خارج لسائل بصدقه ولم يجد مذهباً منمقة  
قيل: يجوز أكسها، وقيل: لا. وقيل: إن عيّن أصلاً أكلاً  
إلا فلا، الخطاب فيه يأتي في "إن أقيمت وهو في صلاة"

محمد يحيى بن أبوه:

ركع ندبا ظاهر المدونه والحاجي هكذا قد دونه  
إلى الجواز ذهب ابن رشد ونجل عرفة إمام الرشيد.

من صلاة الإمام  
قطع، إن خشي فوات ركعة، وجوباً

بداه ابن بو:

فضل السكينة الصلاة مطلق  
والصف الاول على السكينة  
هذا المرح لدى الميسر  
كما عليه العلماء أطبقوا  
فقطل وركعة سوى الأخيرة  
وهو إلى اللحي بالعزو حري

و  
ب  
ب  
ب

بأن كانت المقامة لراتب

أي غير المقامة

عقد ركعة أم لا

و  
ب  
ب  
ب

وإلا أتم النافلة أو فريضة غيرها، وإلا انصرف في الثالثة عن شفع، كالأولى  
أي كما ينصرف عن شفع إن أقيمت عليه لراتب وهو في الركعة الأولى من المقامة.  
والمراد بالعقد فيها إتمامها بسجديتها.

الثانية  
الأولى

للصلاة، كأكل أو شرب  
أو كلام أو رفض  
على المشهور

وهذا في غير المغرب والصبح، وإلا قطع.  
وأما الصبح فلم يستثنه ابن عرفة ولا غيره. (مع)

إن عقدها، والقطع حيث قيل به يكون.. سلام أو مناف، وإلا أعاد. الثانية، لأنه  
أي المسجد أو برحيته لم يقطعها  
لغير علة.

مسكا أفه وجوبا كالراغب،  
خوف الطعن في الإمام.

وإن أقيمت بمسجد على محصل الفضل وهو به خرج

لا

وجوبا إن خاف بمكثه أو  
خروجه الطعن في الإمام،  
وإلا نذبه.

لئلا يقع في النهي عن  
صلاتين معا. ولو صلى  
خلفه نفلا جاز. (مع).

بمحصل الفضل وهي  
بإعاد الفضل الجماعة..

لامتناع إعادة صلاة  
الجماعة في أخرى.

ولم يصلها ولا غيرها، وإلا لم يصلها

المراد بالبيت خارج المسجد.  
أي وإن أقيمت لراتب  
وهو في صلاة خارج المسجد..

أصلا، حيث كانت تلزمه بعينها،  
لا مسافرا أو امرأة حضرا جمعة،  
فلا يلزمها دخول فيها لعدم وجوبها وبيته  
بعينها وإن أجزأتها عن الظهر.

يتمها. وجوبا مطلقا، فرضا أو نفلا.

عبر بالأضداد عن الشروط.  
وبطلت باقتداء بمن بان كافرا،  
تبيز محول عن الفاعل. والتقدير بان كفره. صوابه بان في أثناءها  
أو بعدها، ولا يكون بها مساما على المشهور، خلافا لابي حنيفة  
حيث لم يقيم الصلاة.  
ويكون بها مساما أيضا وهو لم يقيم، إن تشهد.

وفي الحديث «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلكم المسلم  
الذي له ذمة الله، ومن أبى فهو كافر وعليه الجزية».



أو امرأة أو خنثى مشكلا، وأما غير المشكل فله حكم ما اتضح أنه منه.

أحمد قال بن محمد قال:

والاقتدا بمثلك أو جني جوزه الأمير في ذا الفن  
كذا الميسر عن الفيشي عن ابن عرفة الرضى الذكي.

ولو في حالة الإفاقة لأنه  
أو مجنونا، لا يؤمن طرو الجنون عليه أو فاسقا بجارحة،  
في حال إفاقته.

بالصلاة؛ كتهاون بشروطها وأركانها والتنازع في الإمامة على وجه الكبر. والمشهور أنها تصح، إذ لا يكون  
أسوأ حالا من الفاسق بالاعتقاد. ولو لم تصح خلف فاسق لهدمت صوامع وبيع.. والفسق الخروج  
عن طاعة الله تعالى بارتكاب الكبائر.

محمد عبد الله بن سيدي:

والاقتدا بفاسق محرم وهو عليه يحرم التقدم  
فانظره في كتاب عبد القادر الطاهر القلب جميل الظاهر.  
وابن بشير قال إن من علم جرحه نفسه يتوب ويؤم.

والخلف في إعادة الذي اقتدى بفاسق، وقتا ولا أبدا  
وصاحب التأويل في الوقت وإن كان أميرا لا تعاد فاستين  
وغيره يعيدها في الأبد وإن يكن بغيرها لم تفسد.

وجدد عند الخرش أن من علم جرحه نفسه حرم أن يؤم  
والاقتدا به حرام أبدا والظاهر الإجزاء من بعد الأدا  
والعدوي نسب للفيشي ما هو موجود لدى الخرش.

#### فائدة

إن الكبائر على ما ذكرنا إحصاؤها سبع وعشرون ترى  
فأربع منها على القلوب الشورك والإصرار بالذنوب  
والأمن من مكر الإله الملتجأ واليأس من رحماه وهو المرتجى  
وأربع منها على اللسان شهادة بالزور والبهتان  
والسحر والغموس بالتعاطي والقذف بالزنى واللواط  
أما التي في البطن منها يحترم فهي ثلاثة بها النظم انتظم  
أكل الزبا وشرب كل مسكر وممن على مال اليتيم يحترق  
أما التي باليد ينجي الجاني سرقة قتل ذوي الإيمان  
ثم على الرجلين منها وإخذه وفي فرار فئة مجاهده  
وللعقوق سائر الأبدان كذا أخذتها من الكرماني  
وقبيل: ينتهي إلى سبعينا وقبيل: كل ما نهى الإله  
وقبيل: عنه كبيرة وما احتماه.

الحديث في الصلاة أو الصلوة  
بالحدث. علم مؤتمد أم لا  
كسبوق قام  
لقضاء ما عليه

أو مأموماً أو محدثاً إن تعمد أو علم مؤتمده.

ومؤتمد علم بالحدث من إمامه من قبل أو فيها ركن  
أبطل مطلقاً عليه عائته تبين الحدث أو غدومه  
إن لم يكن شيئاً، كذلك تبطل إن شك قبل الصلاة يحصل  
كذلك فيها إن بين حدث أو لم يتبين شيء الضرر وروا  
لا الظهر إن بان، فهاك اثني عشر في كلها غير الأخيرة الضرر.

أحد قال:

من رآه في ثوب الإمام نجسا أراه إن قدر أو لا نجسا.  
رأه نجاسة بشوب من يوم أراه إياها وإن بعد لم  
لكن سوى التكليم فيها يثبتنا وثبت "عن البيان جا إن أمكننا  
إعلامه فعل، إلا فليعد في الوقت عند الأصحبي اجتهد  
وأبدا يعيد عند من سواه ميسر الجليل ذا قيه -حكاة.

المختار بن المحبوبي:

ظنك كالشك بها أو قبلها حدث من تتبع مطلق لها  
وأطلقن إلا إذا ما ظهرا طهر أو الشك في الاثناء يرى  
ولستمد في ظهور الأمر في الشك فيها وانصرف في الغير.

محمد عالي ابن نعم العبد:

إن يستبين حدث من أم فلا يعيد مأموم على ما نقلنا  
وإن يكن حدث مأموم ظهر فالخلف في إعادة المأموم قر.

وبعاجز عن ركن \* فعلي اتفاقاً، أو قولي على المشهور.

وصاحب المرض لا يقدم عن ابن نافع، وذلك أسلم.

بطلانها خلف الذي كالتوس لكبر أفتى به العبدوسي  
وعكسه كما حكى ابن عرفة أفتى به القسورتي وابن عرفة.

\* لا تصح الصلاة إلا به من قراءة وفقه، ككيفية وضوء أو غسل، حقيقة كما تقدم أو حكما كمن اعتقد أن كلها  
فرائض أو سنن أو فضائل، أو في الفرض سنة، بخلاف علمه الحكمي ولو لم يميز فرائضها وسننها وفضائلها إن  
أتى بها على الوجه الذي تصح به؛ بشرط أن يأخذ وصفها عن عالم، لحبر «صلوا كما رأيتموني أصري».

لا تصح الصلاة إلا به.

معتقد السنة ندبا أو يرى  
العدوي صحة الذي فعل  
وما حكى العوفي من بطلان  
فرضا محله إذا كان خلل  
سنة المندوب فيه استظهر  
كن يرى فرضا جميع ما عمل  
صلاة من يرى أبا استتار  
أما إذا انتفى فصح العمل.

أو علم،

قال الدسوقي: الحاصل أنه إذا أخذ صفتها عن عالم - ولو لم يميز الفرض من غيره - فإن صلاته صحيحة إذا سلمت من الخلل؛ سواء أعلم أن فيها فرائض وسننا أو اعتقد فرضية جميعها على الإجمال، أو اعتقد أن جميع أجزائها سنن أو اعتقد أن الفرض سنة أو العكس، أو أنها فضيلة، أو اعتقد أن كل جزء منها فرض. وإن لم تسلم صلاته من الخلل فهي باطلة في الجميع. هذا هو المعتمد. ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «صلوا كما رأيتموني أصلي». فلم يأمرهم إلا بفعل ما رأوا. وأهل العلم نوابه عليه الصلاة والسلام؛ فهم كذلك في الاقتداء بكل. فكانه قال: صلوا كما رأيتموني أصلي أو رأيتم نوابي يصلون.

إلا أن يساوي المأموم إمامه في العجز. **القاعدة** أدخلت الكاف الأخرس بالأخرس والأمي بالأمي، ولا يدخل المومئ بالمومئ على المشهور. يقتدي..

بمثله فحاجز.

فلاستثناء من قوله: عن ركن، ولو قدمه على قوله: أو علم لكان أحسن لاتصاله بالمستثنى منه. وهو استثناء متصل لأن قوله: بعاجز عن ركن شامل لعاجز مائل في العجز لمن اقتدى به وبخالف لمن اقتدى به في العجز كما لو اقتدى قادر على القيام عاجز عن الرجوع بإمام عاجز عن القيام قادر على الركوع. أخرج من ذلك المماثل. والمشهور أن المومئ لا يصح اقتداؤه بمومئ، لأن الإيماء لا ينضبط؛ فقد يكون إيماء المأموم أخفض من إيماء الإمام. وهذا المشهور سماع موسى بن معاوية عن ابن القاسم، ومقابله لابن رشد والمازري.

محمد عالي ابن نعم العبد:

يجوز الاقتداء بالمماثل في غنية كجاهل بجاهل  
لكنهم إذا استروا في الجرحه  
وقال إن قادم الشهادة  
ابن هلال قادم الإمامة.

واعلم أنه يمنع اقتداء القائم بالجالس فرضا ونفلا، لخبر «لا يؤم أحد بعدي جالسا» ويجوز اقتداء الجالس بمثله لعجز كل منهما - فرضا ونفلا، ولغير عجز يجوز في النقل. كما يجوز في تجز الإمام في الفرض اقتداء المتفل به جالسا، ولو قادرا على القيام. ونظم الشبرخي هذا بقوله:

أجز صلاة جلوس خلف كاملة وعكس هذا - ولو في النقل - ممنوع  
إلا إذا جلس المأموم معه بلا عجز يجوز بنقل والسوى منعوا  
وإن يكن منهما تجز فسو إذن فرضا ونفلا ففيه الأمر متسع.

وأجراها البرزلي على إمامة صاحب السلس. وأفتى العبدوسي ببطلان صلاة المقتدي به لأنه راعى لا قائم، مستدلا بقول لبيد رضي الله عنه:

أليس ورائي إن تراخت منسيتي لزوم عصا تحني عليها الأصابع  
أخبر أخبار القرون التي مضت أدب كأني كلما قُست راكم.

ولقي العبدوسي الشيخ الأديب أبا زيد وقد انحنى ظهره فقال مستدعيا منه الشعر:  
لا تحني يا شيخ لا تبحن! فأجابه ارتجالاً:

يا سليل الكرام نفسي فداك قلت: لا تحني، وأنت كذاك!  
خفض الظهر فاعل الدهر منا مع حال عدمت منها انفكاك  
ختم الله للجميع بخير إنه قادر على فعل ذاك.

وللشبرخيتي أن المذهب فتوى العبدوسي، وهو ما مشى عليه "المص" (الوامع).

قبل الدخول في الصلاة،  
لا فيها ولا بعدها.

أي باقتداء أمي بأمي،  
وأولى اقتداء غير الأمي.

(في الصلاة.

أو بأمي إن وجد قارئ. أو قارئ بكقراءة ابن مسعود،

يعني أنه اقتدى شخص بمن يقرأ بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (بخلط القراءة  
بالتفسير) فإن صلاته باطلة لبطان صلاة إمامه ولو لم يوجد قارئ غيره، لأنه كتبكم عمداً بكلام  
أجنبي. وأدخلت الكاف كل شاذ يخالف لرسم المصحف العثماني المجمع عليه، كقراءة عمر - رضي  
الله عنه - "فامضوا إلى ذكر الله". وكذا من قرأ بما نسخ لفظه نحو "الشيخ والشيخة إذا زنيا  
فارجمهما". فتبطل صلاته وصلاة من اقتدى به، بخلاف من قرأ بما نسخ معناه ولم ينسخ لفظه؛ فلا  
فرق بينه وبين ما لم يقع فيه نسخ أصلاً. وأما الشاذ الموافق للرسم العثماني فلا تبطل صلاة المقتدي  
بالقارئ به وإن حرمت القراءة به، فتصح للمقتدي لصحتها للإمام وذلك نحو "أساء" في قول الله  
تعالى: ﴿قال عذابي أصيب به من أشاء﴾ فإن لفظ "أشاء" قرئ شاذاً فعلاً ماضياً مهمل السين،  
والرسم العثماني لا ينقط فيه ولا شكل، وقرأه السبعة مضارعاً يشين معجمة. وجميع من قرأ بالشاذ سمعوه  
كذلك من النبي صلى الله عليه وسلم؛ فلذا ساغ لهم أن يقرؤوا بما خالف الرسم العثماني، لكنهم لم  
يسمعوا منه بعد ذلك ما كان يعرضه على جبريل - عليه السلام - كل سنة في رمضان مرة، إلا عام  
وفاته - صلى الله عليه وسلم - فإنه عارضه على جبريل - عليه السلام - وكان عثمان ومن معه - رضي الله عنهم -  
حفظوا ما ثبت بعد العرض؛ فصحفت عثمان قطعي وغيره خبر أحاد لا قطعي. وهل الشاذ ما وراء  
السبع أم العشر؟ رأيا ابن الحاجب وأبو جعفر السبكي. وللشبرخيتي: قال في الحاشية، وكلام ابن السبكي  
هو الصحيح الذي تؤيده الأصول، وكلام ابن الحاجب مرجوح في الأصول وهذه مسألة أصولية.  
واعلم أن ابن مسعود - رضي الله عنه - كان يقرأ ويفسر في غير الصلاة، فإذا كان فيها لا  
يفسر، كما نص عليه غير واحد.

السيوطي؛

وأجمعوا أن الشواذ لم يبح قراءة بها ولكن الأصح  
كخبر بالاحتجاج تجري وأنها التي وراء العشر.

والسبعة الذين تواترت قراءاتهم إجماعاً الحرميان نافع وابن كثير، والبصري أبو عمرو بن العلاء، والدمشقي  
عبد الله بن عامر، والكوفيون عاصم وحزمة والكسائي، والثلاثة الباقون خلف الكوفي، وأبو جعفر المدني،  
ويعقوب البصري.

محمد سالم ابن جُد:

وإن بوجه وفقت روايه  
أو وافقت بوجه العثماني  
ولو وفاقا باحتال- ثم صح  
وواجب قبولها؛ بل هي من  
فلا يجوز ردها، ويستوي  
مع غيرهم في عزوها إليهم  
ثم الشذوذ الضعف والبطلان  
لو وردت عن سبعة القراء  
وذلك للسيوط في الإتيان

للعربية أخوا الدرايه  
من المصاحف فخذ بياني  
سندها فنكروها ما لا يصح  
سبع القراءات وذلك قن  
أئمة العشر على الذي روي  
أم غيرهم للاتفاق معهم  
ألقابها إن نقص الأركان\*  
أو عن أجل منهم للراني  
من غير تحريف ولا نقصان.

\* نقص ركن شذوذ ونقص ركنين ضعف، ونقص الثلاثة يطلها.

أو عبد ولو فيه شائبة حرية.

في جمعة، إمامة العبد لها أقسام  
يكبره راتباً بفرض وإمام  
أما إذا أمّ بلا ترتب  
جائزة مكروهة حرام  
بسنة، وهو بجمعة حرام  
أو في النوافل فبالحل حبي

أو صبي في فرض، من أئمة الصبي في الفرض فقيل:  
وقيل: لا يعيد في الوقت ولا  
هذا الأخير، ولأنه الأول  
يعيد في الوقت فحذره يا نبيل  
في غيره، ابن مصعب قد نقل  
وبطلها للأكثرين قد نقل.

بعد الوقت.

أبغى الفرض في  
الصبي والجمعة في العبد. تصح وإن لم تجز.  
ابتداء على المشهور، فتحرم في الصبي  
وتكره في العبد.

مولود ابن أغشمت:

حاصل ما رواه في اللحن الجلي  
فأللحن عمدا باتفاق أفسداً  
وعاجز طبعاً للكنة فلا  
وجاهل يقبل تعلماً جرى  
أمكنة التعليم أو تعسراً  
أزبحته صحت لمن قد أمّا  
حكم اقتداء أو لا باللائن  
وجاهل يكره حيث لن يرى

أو الحنفى بنان عن أبي علي  
صلاة ذي اللحن ومن به اقتدى  
يضر مثل سهو لحن مسجلاً  
فيه اختلاف بين من قد غبرا  
أمكن الاقتداء أو تعسراً  
أخرى صلاة نفسه وأماً  
حرم بعمد جوزن بالألكن  
من يقتدى به وإلا خطراً.

تبطل صلاة مقتد...

وهل بلاحن مطلقاً



وله:

وشيخ شيخنا الأمير أنكرا  
وجوب أن يقرأ بالفاتحة  
وقال إن اللحن غير جائز  
قراءة التوراة والزبور  
ما الشيخ الجهوري قبل استظهور  
ملحونة رعايا لقول الصحة  
فعنده صاحبه كالعاجز  
مبطله فهمي من المحظور.

**أو في الفاتحة؟** فقط، غيّر المعنى أم لا؛ ثالثها إن غير المعنى، رابعها يكره، خامسها يمنع ابتداء وتصح  
بعد الوقوع، سادسها تجوز، وهو أضعف الأقوال.

محمد فال بن متالي:

ولحن إعراب هو الجلي ولحن تجويد هو الخفي  
من ترك إعطاء الحروف ما يجب من صفة ومخرج لها نسب.  
ابن الجزري:

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم  
لأنه به الإله أنزلا وهكذا منه إلينا وصلا.  
تجويد ما حفظ منه يجب ولو يقل، قال فيه القلب.

**وبغير مميز بين ضاد وطاء؟** وكذلك كل حرفين متقاربين كالزاي والسين.. وكان "المص"  
صرح بهذه المسألة للتخصيص على عينها وإن كانت داخلة في اللاحق  
على كل حال، فقد كان الأنسب أن يقول: كغير مميز بين ضاد وطاء.. أو  
نحو ذلك.

قال إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة 774هـ في تفسيره: الصحيح من  
مذاهب العلماء أنه يغتفر الإخلال بتحرير ما بين الضاد والطاء لقرب مخرجيهما؛  
وذلك أن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ومخرج الطاء  
من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ولأن كلا من الحرفين من الحروف المجهورة  
ومن الحروف الرخوة ومن الحروف المطبقة، فلهذا كله اغتفر استعمال أحدهما مكان  
الأخر لمن لا يميز ذلك. وأما حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد» فلا أصل له  
نص عليه ابن كثير في تفسيره. والله أعلم.

**خلاف.** محله فيمن عجز عن تعلم الصواب لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع قبول التعليم،  
والتم به من ليس مثله لعدم وجود غيره.

اختياري.  
أعاد بوقت في اقتداء بإمام بدعي مختلف  
في تكفيره والأصح عدم الكفر.

**كحروري:** نسبة إلى حروراء، وهم قوم خرجوا عن طاعة علي رضي الله عنه إلى حروراء، وحي قرية من قري الكوفة على ميلين منها؛ فقاموا عليه التحكيم وقالوا: إن هذا ذنب صدر منك - وكل ذنب مكفر لقاعة. فأنت كافراً؛ فأولئكوا معارفة بخروجه على علي، ثم كفروا عليه بتحكيمة أبي موسى الأشعري (رضي الله عنهم أجمعين) ومثل الحروري القدرى وغيره، وهذا بيان للحكم بعد الوقوع، وأما الاقتداء به فغيره، يعرف الأشياء مكرهه، والمعتمد الأول، وأما القطوع بكفره كمن يزعم أن الله لا يقتدي به أبداً، وخرج بمجمله فقط، فالإقتداء به باطل وبعيد كفضل علي على العمرن وعثمان رضي الله عنهم، فهذا لا إعادة على من اقتدى به.

يد  
أو رجل  
إذا كان لا  
يسجد عليه،  
وكذا المنحني لكبر  
حتى صار كالراكع أو  
قريباً منه، والنص عند مالك  
عدم الكراهة لأن النقص في  
الأديان لا في الأبدان.

**وكره أقطع، وأشل** يد أو رجل.

وشلت اليد ومعنى الشلل تقبض العضو لبعض العلل.

تقدم الأقطع والأشل لا كره به ولو بمجموعة جلا على الذي شهره المواقي والنفل في البناء قد يساق.

ولو في سفر، **أو في بيته.** **وأعرابي لغیره، وإن أقرأ.** أي أعلم من سواه. **وذو سلس** وفي إمامة المستنكح ثلاثة أقوال: قول بالإباحة، وقول بعدمها، ثالثاً إن كان صالحاً. (مع).

**وقروح، لصحيح،** بناء على أن الرخصة لا تتعدى محلها. وهل تكره إمامة الماسح للغاسل؟ قولان.

**وإمامة من يكره،**

لدينه لا لديناه، بل كرهه الأقل من غير أهل الفضل، لخبر «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: امرأة باتت وزوجها ساخط عليها، والأبق حتى يرجع، ومن أم قوما وهم له كارهون» وخبر «من أم قوما وهم له راضون آمنه الله من الفزع الأكبر يوم القيامة». وإن خشى كراهتهم استأذنيهم، وإن علم أنهم مقرون له بالفضل لم يستأذنيهم لما في ذلك من التعرض للثناء عليه. هذا في غير الطارئ، لأن أهل كل بلد أحق بالإمامة فيه.

أحمد قال:

إِذَا قَلَاةٌ غَيْرُ فَاضِلٍ يُقْتَلُ  
وَحَرِيمَتُهَا إِنْ قَلَاةٌ الْكُلُّ

محمد مولود بن أحمد قال:

وَكُرِهْتَ إِمَامَةَ الْأَعْرَابِي  
لِلْمُتَوَضِّعِ وَصَاحِبِ السُّلْسِ  
وَهَلْ لَوْ لَغَيْرِهِ؟ وَمَنْ أُنْسَ  
قُدُوتَهُ لَنَحْنُو شَيْخَ مَثَلَا  
فَإِنْ قَلَاةٌ كُلُّهُمْ أَوْ فَاضِلٌ  
مُنْعِجٌ، وَالظَّاهِرُ أَنْ لَا تَبْطُلَ.

محمد خليه بن الحسن بن زين:

أُمُّ الَّذِي يَرْضَاكَ، ذُو بَغْضَاكَ لَا  
مَحَلَّ ذَا فِي الْبُدُويِ وَالَّذِي  
تَسْوَمُهُ، وَإِنْ جَهَلْتَ فَاسْأَلَا  
عَلَيْكَ يَطْرَأُ لِحَالِهِ أَنْبُذَ  
وَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ فِي الْبَنَانِي  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِيمَانِ.

**وترتب خصي،** والمراد به هنا مقطوع الذكر أو الأثنين أو هما معا. (مع).

ترتب الخصي في الحضر في  
أما الذي أم بلا ترتب  
وهكذا إن أم في حال السفر  
صلاة فرض كرهه قد اقتني  
أو في النوافل فبالحل حبي  
إن شئت ذا فانظر لواضع الدرر.

**ومأبون،** وهو الذي يتكسر في كلامه كالنساء، والمتهم في دينه، ومن له علة في دهره لا تبرأ إلا باللواط.

وفسروا المأبون فيما فسروا  
أو الذي في دينه قد اتهم  
أو من به في الذُّبر علة ولا  
أو يشتبه اللواط، أو من يفعل  
بمن كلامه به تكسر  
أو الذي الضعف بعقله عُلم  
تبرأ إلا باللواط، في البلا  
به، وفي الزرقان ذا محصل.

محمد الغوث ابن أعشمت:

مأبونٌ أو مجهول حال أغلف  
والعبد والخصي مجهول الأب  
فبالثلاث مطلقا لا تقتفوا  
وولد الزنى فلا ترتب.

**وأغلف،** بالغين أو بالقاف، من لم يختن، لنقصه الشئ، وتكره إمامته، راتباً أم لا.  
ويستوي غير المختون لعذر ولغيره.

**وولد زنى** لتطرق الألسنة إليه. **ومجهول حال،** أب أو دين، ما لم يوجد راتباً.

وعبد بفرض، راجع للمسائل الست. ومثله السنن المؤكدة بخلاف التراويح.

أي الأعمدة، فتركه للجماعة الصلاة بينها لأنه محل وضع النعال. وهذه مظنة للنجاسة، أو لما فيه من تقطيع الصفوف، أو لأنه مظنة للشياطين، وينبغي الابتعاد عن محلهم؛ فقد ارتحل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الوادي الذي ناموا فيه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، وقال: «هذا منزل حضرنا فيه الشيطان».

أو أمام الإمام وكذا محاذاته كما ليعاض في قواعده. ظاهره تقدموا كلهم أم لا، ونقل "ح" عن ابن غرفة البطلان إن تقدموا كلهم..

أحمد قال:

تقدم الإمام حال الموقف يُطيل عند أحمد والحنفي والشافعي الراجح عنه ذلك وصححت عند الإمام مالك.

بلا ضرورة. ولا يعارض هذا ما يأتي، لأن السفينة ليست محلا للكبر.

لعدم تمكنه من الاقتداء،

واقْتِداء من بأسفل السفينة بمن بأعلاها وأما العكس فحائز،

والعلة تقتضي استواءهما.

كأبي قبيس، تشبيه في الكراهة؛ أي ككراهة اقتداء من بأبي قبيس من الجهة الشرقية عن البيت بإمام المسجد الحرام، مثله من على قُعَيْقُعَان من الجهة الغربية، فيكره أن يقتدي بمن بالمسجد الحرام. وإنما كره ذلك مخافة أن لا يضبطا فعل الإمام، فلا ينافي جواز علو المأموم كما يأتي. (ثمان).

وصلاة رجل بين نساء أي بين صفوف النساء، وكذا محاذاته هن؛ بأن تكون امرأة عن يمينه وأخرى عن شماله، وأولى خلفهن.

وبالعكس. صلاة امرأة بين رجال؛ أي بين صفوف الرجال، وكذا محاذاتها لهم وأولى أمام الرجال. ومحل الكراهة ما لم تخش الفتنة وإلا منعت. وشمل كلامه المحرم لمن تصلي معه من الرجال.

وتكره الصلاة بالنساء غير المحارم بسلامة امتراء وإن تكن واحدة تأكدا كره الصلاة يا أخي فيما بدا وقد روى ابن نافع عن مالك شيخ الشيوخ عارف المسالك جواز ذا لصالح فقط كما روي جسيمه عن فرط.

محمد محمود بن آب:

وكرهوا للأجنبي أن يؤم جمعا من النساء والوحد أظم  
ما لم يكن مع النساء أجنبي أخرى ومحرم كما في المذهب.

محمد محمود بن الثوث:

إن عدم الأمن وليسوا وسطا ناس، وذا السنهور حكا ضبطا.

**وإمامة بمسجد بلا رداء،**

محمد يحيى:

إمامة بمسجد بلا ردا ولو على أكتافه الغير بدا  
مكروهة، لا غيره إذ ضيره منف إذا كان عليه غيره.

محمد عالي ابن نعم العيد:

إمامة بمسجد بلا ردا للمرتدين حسب كرهها بدا.

محمد عالي (سيدي):

قد كره الصلاة للنساء بلا قرطيين أو بلا قلادة ملا  
وعملوا ذلك بالتشبيه ونسبوه لابن سيرين النبي  
لكن جوازها هو المرضي لذا عليه اقتصر الجعفي  
وذاك في السّان حكم جاء عند "إمامة بلا رداء".

فضل الجماعة مع الكراهة يحصل في بنان في الجماعة.

وكذا بقاؤه

على هيئة الصلاة بعد السلام. كما يكره له القيام

سريعا لثلا يفوته دعاء الملكين، وهو اللهم اغفر له، اللهم

**وتنفله بمحاربه،**

ارحمه. لخبر «إن الملائكة لتصلي على أحدكم ما دام في مجلسه ما لم

يحدث». قال سعيد بن جبير: فليشرق أو يغرب، فلا يستقبل القبلة ولا

يستديرها. ونذب للمأموم التنفل في غير موضع فريضته، قال "ح": وعلى قياسه

يندب تحوله إلى مكان آخر كما صلى ركعتين، وأنظر المنفرد في المسألتين. ويكره

القيام سريعا للنافلة بأثر الفرض من غير فصل بالمعقبات أو آية الكرسي، وقد

جذب عمر من فعل ذلك وضرب به الأرض وقال: ما أهلك من كان قبلك

من الأمم إلا أنهم كانوا لا يفضلون بين النفل والفرض، فسمع

المصطفى صلى الله عليه وسلم- مقالته فقال: «أصاب الله

بك يا عمر».

ويكره النفل لدى الأعلام بموضع الصلاة للإمام  
لا الفقد والمأموم إن كان أباح ذلك لهما السبني.

محمد مولود بن أحمد قال:

ويمحاريب المساجد قتلوا تنفلا، في غيره خلفا تلوا.

قيامنا للنفل إثر الصلوات من غير أن يفصل بالمعقبات  
وأية الكرسي كرهه العجلي ذكره الميسر الذي علا.

الترك للتسييح إثر الصلوات أعني الذي سمي بالمعقبات  
يفيته إن كان إعراضا يعد لطلوه وكان عمدا قد ورد.

ومن يفارق موضع الصلاة فليس للتسييح من فوات  
لأنه كما حكى الأعيان لا يتعين له مكان.

وإن شككت في المعقبات فاحتط وكمل لدى الثقات  
وكرهوا زيادة على العدد على التحقق كما عنهم ورد  
في خبر تكبيرة مكمله لمائة، وقال بعض السنن  
النسوي والغدوي مياره: الاحتوط فعل هذه السرواية  
ولك أن تجمع هذي الكلمات وجاء في القندو هذا ذو ثبات.

فائدة؛

وروى أحمد وابن حبان

والبزار بسند صحيح عن ابن عباس

-رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه

وسلم- قال: «من بنى لله مسجدا ولو كفحص قطعة

ليضعها بني الله له بيتا في الجنة».

وروى أبو داود وابن ماجه عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: «إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون على ميامن

الصفوف» وعند أحمد والطبراني بسند صحيح عن أبي أمامة أن النبي -صلى الله

عليه وسلم- قال: «إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول» قالوا: يا

رسول الله وعلى الثاني؟ قال: «إن الله وملائكته يصلون على

الصف الأول» قالوا: يا رسول الله وعلى الثاني؟ قال:

«وعلى الثاني». (من فقه السنة).

بني صلاة جماعة

وإعادة جماعة بعد صلاة الإمام..



**الراتب**، وكذا صلاتهم قبله، وتحرم معه. وأما المنفرد فلا تكره له ما لم يعتمد مخالفة الإمام بالتقديم أو التأخير فيمنع. وسمى صلاة الجماعة بعد الراتب إعادة بالنظر لفعل الإمام السابق على فعلهم. وسواء أكان الإمام الراتب صلى وحده أم بجماعة.

وكرهت من قبله وبعده  
جماعة بعد صلاة الملتزم  
أبو المودة بكرهها جزم  
وصرح اللخمي فيها دونه  
بالمسح، وهو ظاهر المدونة  
وذا له يدل فعل أشهبها.

**وإن أذن**، لهم، لأن الحق لله لا له، ولخبر "من أمرك أن تؤذيه فلا تؤذه".

فإن أذن أو أخر كثيرا بأن كان يضرب المصلين انتظاره، أو خيف خروج الوقت فيكره له الجمع بعدهم. **وله الجمع إن جمع غيره قبله، إن لم يؤخر كثيرا.**

**وخرجوا، إلا بالمساجد الثلاثة، فيصلون بها أفذاذا،** لفصل صلاة الفذ بها على جماعته في غيرها.

**إن دخلوها،** فإن لم يدخلوها صلحها خارجا جماعا إن أمكنهم.

**وقتل كبرغوث** وأدخلت الكاف البق والقمل لما فيه من تعفن المساجد والخلاف في نجاستها. **ومسجد، وفيها يجوز طرحها خارجه،**

مفهومه كراهة طرحها فيه حية وهو قول المدونة. الدسوقي: الحاصل أن طرحها حية خارج المسجد قيل بجوازها وقيل بحرمته، وأما طرحها حية في المسجد فقيل بكراهته وقيل بحرمته. وقتلها فيه مكروه، ورمي قشرها فيه حرام لنجاسته. وأما البرغوث وما أشبهه من البق والذباب فيجوز طرحه حيا في المسجد وخارجه، ويكره قتله في المسجد. وكذلك يكره رمي قشره بعد قتله فيه لأنه من التعفيش بالطاهر. وتعفيش المسجد باليابس الطاهر مكروه؛ بخلاف تعفيشه باليابس النجس فإنه حرام، كتنقيده بالمائع مطلقا وإن كان طاهرا.

يمنع طرحها، وقتلها ذئب  
وقتل برغوث به كره وبأن  
بمسجد، وجاز غير ما ذكر  
جواز غيره، وقد تمت ثمان.

ووضع حي القمل بالحل جري  
وفيه يكره، وجاء المنع  
جثته فيه حرام ويحل  
سيان في المسجد أو في غيره  
فيه لأن مسجدا تعفينه  
ونجسا يحرم، كالرطب ولو  
خارج مسجد ومنعه ذري  
وقتل يكره، أما وضع  
وضع كبرغوث وبق، وبحل  
والكره في القتل ورمي قشره  
بطاهر يكره فاحفظ شأنه  
بطاهر، وللدسوقي عزوا.

وكره قتل النمل والبعوض بالنار حكم ليس بالمنقوض  
 ما لم يكن للقتل إذا اضطرار فليس للقتل بها من عار.  
 يجوز قتل القمل بالشمس كما ذكره الخطاطب شمس العلماء.  
 لما فيه من تعذيب الحيوان، وذكر أبو الحسن حرمة.

واستشكل.

لأنه - صلى الله عليه وسلم - استخلف عبد الله ابن أم مكتوم، والأعور من باب  
 «أولى، وقيل: الأعمى أولى، لأنه لا ينظر إلى المحارم، وقيل: البصير لأنه أدرى  
 بالقليلة والمواضع الطاهرة.

وجاز أعمى والبصير أفضل وقيل: سيان، وقيل: الأول  
 وأفضلية البصير الحرشي رجمها وسألم المصنف.

ومخالف في الفروع، ولو أتى

بمناف للصلاة، ما لم

يأت بمناف للإمامة، فيجوز

الاقتداء بإمام مخالف في الفروع المتعلقة

بأفعال المكلفين من الإيجاب والتدب والإباحة

والتحريم والكره والصحة والفساد والشرطية والسببية

والمائعية. ولو أتى بمناف لصحة الصلاة في مذهب المأموم وليس

مانعا في مذهبه؛ كترك الدلك والموالة والنية وتكميل مسح الرأس ومس

الذكر وقبلة الفم واللس مع قصد اللذة أو وجدانها.. فالمعتبر في شروط الصلاة

مذهب الإمام لا المأموم، وأما شروط الاقتداء فالمعتبر فيها مذهب المأموم لا الإمام.

فلا يصح اقتداء بمقتضى بمنفصل، أو معيد - أو مؤد - بقاؤه أو مقتضى بغير صلاة المأموم

وإن صح ذلك كله في مذهب الإمام، وأما أركان الصلاة فهل المعتبر فيها مذهب الإمام؟ وعليه

تصح الصلاة خلف حنفي يترك الرفع من الركوع والسجود والاعتدال، وبهذا صرح العدوي

في حاشية الحرشي. أو المعتبر فيها مذهب المأموم؟ قال ابن القاسم: لو علمت أن رجلا يترك

القراءة في الأخيرتين لم أصل خلفه. (كذا نقل عنه في الذخيرة) وللقرافي وابن تاج أن

المعتبر فيها مذهب الإمام. (جواهر).

والكن،

وهو من لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجها الأصلية لعجمة أو غيرها. سواء كان

لا ينطق بالحرف البتة أم ينطق به مغيرا؛ كأن ينطق حرفا مكان آخر. وما هنا في العاجز طبعاً

عن التعلم وما مر من الخلاف فيمن لا يميز بين الضاد والظاء ممن يقدر على التعلم.

وحكى ابن العربي الجواز في خفيف اللكنة والكرهية في بينها. ولابن رشد لا يعيد مأثوم الألكن

اتفاقا وتكره إمامته مع وجود مرضي غيره. لكن ابن عرفة قد صدر بالجواز، وهذا يدل على رجحانه.

ومحدود،

يأتين الإمام طائفاً ذكراً ما هو عليه في حرابة جاز الحد بعفو في حق مخلوق أو  
 وهو صغير الذكر جداً بحيث لا يتأتى منه الوطء. وفسره بعضهم بالمعترض، وهو  
 (دسوقي). من لا ينتشر ذكره، ولا مانع من تفسيره بهما. (مع.)  
 الجذام ما يأكل اللحم، وربما أكل العظم، ويغشى منه العدوى.

ومجذم، إلا أن يشد، فلينجح وجوباً عن الإمامة، بل وعن المسجد؛  
 أي وجاز - بل يندب - لخير «فر من الجذام فرارك من الأسد».

والإصاق أفضل، ومن المأثور «المنكب بالمنكب والساق بالساق حتى لا يبقى للشيطان مكان».

وصبي بمثله، وعدم إصاق

من على يمين الإمام أو يساره بمن حذوه، صلاة منفرد خلف صف، إن عسر عليه  
 الوقوف والأكره. مع حصول فضل الجماعة مطلقاً؛ سواء أصلى خلف الصف لعدم إمكان الدخول فيه  
 أم لا، وأما فضيلة الصف فلا تحصل له إلا إذا صلى خلفه لعدم فرجة فيه.

المقتدي لا بأس أن يشيرا لمقتد بجنبه يسيراً  
 بالاستواء إن رآه خارجاً عن صفه. وذلك في الثمان جا.  
 ومن يك صلى وهو تارك فرجة أساء وصحت في المقال المشهر  
 وقال ابن وهب والإمام ابن حنبل ببطلانها فانظر لسدا في الميسر.

كراهة أي الجذب وطاعة الآخر. قال اللخمي: السكينة أفضل من إدراك الركعة،  
 ولا يجذب أحداً، وهو خطأ منهما، وإسراع لها وإدراك الصف الأول أفضل من  
 السكينة. (عق) وذكر عند قوله: وإسراع. إلخ،  
 أن الصف الأول أفضل من السكينة. (بن).

بلا خيب، أي هزلة، لخير «إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنت تسعون وأتوها وعليكم  
 السكينة والوقار، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا». وفي رواية «فأتوا».

عبد القادر بن محمد:

السعي للصلاة جاء النهي عنه، ولكنه هو الجري فالجري لماشي وللراكب لا وما يُروى عن الإمام أنه جرياً، بل المراد الاسراع ولا انظره في شرح الرضى الزرقاني ومن يخفف فوات ركعة فلا والصنف الاول بدون هروله إن كان لا يدركه هروله له. أحد قال:

وراكب فوت الجماعة اختشى قد جوز اللخمي أن يدغشا. (يسر).

«عليكم السكينة» الحديث بالر فالرفع مبتدأ عليكم خبر أما السكينة فبالثاني وخفض صوت ثم غرض البصر

رفع وبالنصب لديهم قد أثر والنصب مفعول عليكم يؤثر. وتركك الفعل الذي لا يعني هو الوقار عندهم في الأشهر.

رد  
في  
الصلوة  
لا

في غير الصلاة،  
أرادته أم لا

وقتل عقيب أو فأر بمسجد، ولو في الصلاة، ولو المسجد الحرام، وإحضار صبي به لا يعيب، وكيف ولا تبطل، أرادته أم لا.

بَدَّاهُ بن محمد بن بو:

يجوز قتل عقيب في الحرم وقتلها إن كان خارج الصلاة وإن يكن فيها ففيه فتيل إلا فيكره، وفأر مطلقا وقتل ذن قيل باستحبابه

في المسجد الحرام، أي للمحرم ة جاز في المسجد عنهم مسجلا ففي المريدة جوازه جلي لو في الصلاة قتله فحقا كما حكى الخرشى في كتابه.

محمد بن حبيته:

وقتل من وسط الصلاة عقربا وقتلها خارجها بالمسجد وقتلها إن لم ترده كرها بها. وفي السجود خلف إن سها. (وإلا كره).

محل الكراهة إذا كان يعيب وكيف إذا نهي، ومحل المنع إذا كان يعيب ولا يكف إذا نهي، لخبر «جنبوا مساجدكم مجانيبكم وصبيانكم».

إذا نهي

وحيث يعبث ولا يكف  
وإن يكن بأحد الأمرين  
تجنبه حينئذ لا يخفو  
مستصفا فالخلف في هذين.

**وبصق** المرة والمرتان لا أكثر، وأن لا يؤدي إلى تعفين المسجد وإلا منع، وأن لا يقصد به الحائط والإكراه، كالضمضة والاستنشاق مطلقا.

**به** وهو في الثوب أفضل، لخبر «إن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة من النار». ويكره السواك للمستقبل ولو على جهتها لم يتقل

**إن حصب**، وكذا التتخم، وأما الامتخاط فيكره.

عبد الله بن محمد:

والبصق في المسجد مهما حصبا  
وتحت الاقدام إذا ما أمكنا  
بصق فندب ثم إن لم يمكنا  
وكل ما ذكرته فهو عام  
يختص بالمصل لا تمثيلا  
وإن يكن محصرا فلبصق  
أما المبلط فبالمنع جدير  
و قيل: يصق به تحت الحصير.

**أو تحت حصيره**، ملخص المسألة أن تقول: المسجد إما أن يكون محصبا أو مبلطا؛ فالثاني لا يبصق فيه لعدم تأني دفن البصاق فيه. والأول إما محصّر أو لا؛ فالأول يبصق تحت حصيره لا فوقه وإن ذلك. والثاني يبصق فيه ثم يدفن البصاق في الحصباء. وأما المبلط المحصر فظاهر نقل الطخيني عن القرافي جواز البصق تحت حصيره أيضا، وصوبه الرماصي وأبو علي المناوي، واختار غيرهما منع البصاق فيه (أي في المبلط) محصرا أو غير محصر، وهو الظاهر؛ لقول ابن بشير: وإن لم يكن محصبا فلا ينبغي أن يبصق فيه بحال وإن ذلك، لأن ذلك لا يذهب أثره. (دسوقي).

**ثم قدمه، ثم عينه**، لخبر «من قفل اتجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عينيه».

**ثم أمامه**. بين قدميه لا في حائط القبلة.

ثم بن عبد الحميد:

تقل المصلي جهة اليمين  
كذلك أن يجعله بين يديه  
فيه أتي النهي عن الأيمن  
وليجعله تحت يسرى قدميه  
وذا الذي ذكره البخاري  
أو يجعله جهة اليسار

**وخروج** فيجوز مرجوحا؛ بمعنى أنه خلاف الأولى.

**متجالة** وهي ويقضى فيها، وقال ابن رشد: تحقيق  
 التي لا أرب للرجال فيها، وأجريت الفرض. قال ابن رشد: تحقيق  
 على زوجها به. وأجريت الفرض. قال ابن رشد: تحقيق  
 القول في هذه المسألة عندي أن النساء أربع: يجوز لهن  
 حاجة الرجال منها؛ فهذه كالرجل فتخرج للمسجد للفرض وللمجالس والذكر  
 والعلم، وتخرج للصحراء للعديد والاستسقاء، ولجنازة أهلها وأقاربها، ولقضاء  
 حوائجها. ومتجالة لم تقطع حاجة الرجال منها بالجملة؛ فهذه تخرج للمسجد للفرائض والمجالس  
 العلم والذكر، ولا تكثر التردد في قضاء حوائجها (أي يكره لها ذلك كما قاله في الرواية) وشابة غير  
 فارقة في الشباب والنجابة تخرج للمسجد لصلاة الفرض جماعة، وفي جنازة أهلها وأقاربها،  
 ولا تخرج لعيد ولا استسقاء، ولا تخرج أصلاً.  
 والنجابة؛ فهذه الاختيار لها أن لا تخرج أصلاً.  
 وظاهر كلام المصنف أن القسم الثاني كالأول في الحكم، وبه صرح أبو  
 الحسن فقال عند قول المصنف: "وتخرج المتجالة إن أحببت" ما  
 الحسنة فقال عند قول المصنف: "وتخرج المتجالة إن أحببت" ما  
 نصه: ظاهره انقطعت حاجة الرجال منها أم لا.  
 (دسوقي).

ونجس رشد الإمام اللوذعي  
 من ليس فيها أرب لرجل  
 أما التي أربها لم يسأل  
 كل العبادة، وتأتي المسجد  
 وشابة لم يخرج منها الافتتان  
 لفرضها أو لجنازة القريب  
 أما التي منها افتتان يعلم  
 محمد علي ابن نعم العيد:

مفتنة لم تخرج أصلاً والتي  
 كرجل، وفي أبي الضيَاء  
 عزاً إلى البنات ذا الدياني  
 ولا بن رشد قد عزاً البناني.

في فرض ليلاً،\* ولم تتطيب ولم تتزين، ولم تزاوج الرجال، غير محشية الفتنة،  
 وكانت مأمونة والطريق مأموناً. مع أنه خلاف الأولى.  
 \* وقيل: لا يشترط.

**لمسجد ولا يقضى على زوجها به،** أي الخروج، ولو شرطاه في صلب العقد، لكن يندب عدم  
 المنع لخبر «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»  
 ويتأكد الندب إن شرطاه في صلب العقد لخبر «أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج».



واحد

يسمعون تكبيره أو

يرون أفعاله، أو من يُسمع

عنه. ويندب كونه في التي تلي

القبلة، فإن لم يكن فالصلاة جائزة، سواء كانوا

في المراسي أو سائرين على المشهور، لأن الأصل

السلامة وعدم طرو ما يفرقهم، فإن طرأ لهم ما

يفرقهم استخلف كل إن شاء وإن شاؤوا صلوا

أفذاذا، فإن اجتمعوا بعد ذلك وجب

اتباع الإمام على من لم يفعل فعلاً

يعتد به، ولو فعله الإمام، ويمكن

حينئذ اجتماع البناء

والقضاء، وإلا فلا، وإلا

بطلت لأنه اتباع

بعد القطع.

أحمد قال: وإن طرأ التفريق من قبل التمام  
وحيث الاجتماع منهم باتا  
وغيره يسوَّب إن لم يفعل  
ولندوي المُنْفَرِدَاتِ بآمام  
يستخلفوا أو يتبعوا وحداثا  
فلم يَرَبْ مستخلف وأتبع

وفصل مأموم بنهر صغير وهو الذي يسمع معه قول الإمام أو مأمومه أو يرى فعل أحدهما.

فقيل: يحرم، وقيل: يكره.

ورد "المص" بلو قول الإمام المرجوع عنه. لا عكسه. وبطلت بقصد إمام ومأموم به الكبير،

أي العلو ولو بكثير، أو بالإمامة أو بالتقديم في الصف الأول. والمشهور أنه لا يبطل.

يبطل للصلاة فيما نقلنا

تعظام نفسه خصالها فقس

وَجِدَّ في لوامع الدر كذا.

الْعَجَبُ يبطل الثواب وهو لا

فليس كالكثير، ومعنى الأول اس

والثان أن تستعظم النفس، وذا

مستثنى من قوله:

لا عكسه. (مع).

أدخلت الكاف عظم الذراع، أو ضيق مكان، أو لتعليم أو لكونه غير مدخول عليه،

كمن صلى منفرداً بموضع عال فجاء من أئمه به.

ولا يدخل في هذا من صلى على شَرَفٍ (أي مكان مرتفع)

أو تل ومأمومه في تلة، لأن الكل أرض.

إلا بكثير.

وهل يجوز إن كان مع الإمام طائفة كغيرهم؟ كانت التي معه أفضل فلا يجوز لأنهم لا يزيدونه إلا كبراً.

خلفه يُسَمِّعُ عنه. وقيل بطلانها.  
 أي وجازت صلاة مسمع، ومن لوازم جواز صلاته صحته.  
 ظاهره سواء كان صبياً أو امرأة أو كافراً أو مُخْلِئاً كاللبرزي، خلافاً لابن عرفة.  
 وفصل الخطاب فاتبع البرزي في الأولين، وابن عرفة في الآخرين.

تردد. ومسمع

الونشريسي:

هل المسمع وكيل أو غلْمٌ على صلاة من تقدم فأمر  
 عليه تسميع صبي أو مره ومحدث أو غيره كالكفره  
 واختير ما للبرزي في الأولين وشيخه ابن عرفة في الآخرين.

النايعة:

وبالمسمع صلاة الجار قد وقعت خلف النبي، والجاري  
 أيضاً عليه عمل الأمصار جوازها من غير ما إنكار  
 نعم، وقد صححها ابن الحاجب وغيره فما لها من حاجب.

**واقْتِدَاءُ بِهِ،** من غير كراهة، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى وأبو بكر خلفه يسمع الناس.

**أو برؤية،** أي برؤية الإمام والمأموم.

والاقتداء بالصوت أو بالرؤية كرهه البناني دون مرية  
 وإنما المطلوب أن يجتمعا في الاقتداء به فكن متبعا  
 ورد بالنقل الرهوني ما الزعيم قال «وفوق كل ذي علم عليم».

ومن يصل بإمام وانقطع تسميعه فيه الخلاف قد وقع  
 فقيل بالقطع وقيل بالجمام والأشهر الأول. قاله الإمام.

إذا انقطع الإسماع عنك فتمن صلاتك أو فاقطع؛ خلاف تقررا.

**وإن بدار.** والإمام خارجها.

محمد بن عبد الصمد:

إن يُعَدَّ المأموم من إمامه فالعز في رَجْعٍ في أحكامه  
 أن يقرأ المأموم في الجهر معه والشرط في إنصاته أن يسمعه.

**وشرط الاقتداء نيته،** أولاً قبل الدخول في الصلاة.

أحمد قال:

ومقتد بمن يظنه عمر وظنه خلانه قد استقر  
 صحته صلاته وحيث أضمر لا يقتدي بغيره إن ظهرا  
 تبطل صلاته على الإطلاق قد قاله الشافعي وعبد الباقي.

كان المقتدي في  
 الصور الأربع

محمد سالم ابن ألما:  
 إذا أحرم المأموم يحسب أن من يصلي به من قبل ذلك أحرم  
 فبان خلاف الظن أحرم ثانياً وإلا فبطل الفعل للبعض ينتمى.  
 إن علم المأموم من حال الإمام ما لم يكن يرضى يجوز الائتام  
 له به ويقتدي بكل ركن ولا يجوز جزييل الفضل  
 وكان في الباطن ذا منعزلاً ويقرأ القصار كي لا يغجلاً  
 إذ المراد زينة الإسلام عن ابن رشد الذي الإمام.

فلا تلزمه نية الإمامة، فليست شرطاً في صحة صلاته ولا في صحة الاقتداء به.

**بخلاف الإمام،** محمد سالم:  
 ومن نوى إمامة يظن أن وراءه شخص تصح إن يبن  
 خلاف ظنه ومهما جزماً يعلمه فالبطل للبعض انتمى.  
**ولو بجنازة،** جماعة على جنازة تجب لابن بشير ولدى اللخمي استحسب.

**إلا الصلوات التي لا تصح إلا في الجماعة** فلا بد فيها من نية الإمامة.  
 فنية الإمامة فيه واجبة شرطاً، ونية الجمع فيه واجبة غير شرط ليلة المطر،  
**جمعة وجمعا،** واختلف في غيره. وتكون في الصلاتين على المشهور، فإن تركها فنيها أو في  
 الثانية بطلت. ولا بد أيضاً من نية الجمع، وتكون عند الأولى على الأرجح،  
 فإن تركها لم تؤثر البطلان لأنها واجبة غير شرط.  
 ونية الجمع فعند الأولى وغير شرط فاعرف المقولاً.

تذليل لبّاه:  
 وهل تكون نية الإمامة لدى الصلاتين أو الثانية  
 والأل قد مال إلى تشبيهه محمد الحارثي في صغيره.  
**وخوفاً** فنية الإمامة فيه واجبة شرطاً، فإن لم ينوها بطلت على الطائفتين والإمام.

فنية الإمامة واجبة عليه تمييزاً بين الإمامة والمأمومية. فإن تركها بطلت عليهم كما في "عج"  
 ويكون من المستثنيات. وقيل: عكسه، لأنه لا يلزمه قبول الاستخلاف، فالقياس بطلان  
**ومستخلفاً،** صلاة الجميع للارتباط.

**كفضل الجماعة،** للإمام، إلا بنية الإمامة عند الأكثر، وعليه يعيد لفضل الجماعة.

أحمد فال:  
 إن لم يخ الإمام الإمام  
 فما له الفضل للأكثرين  
 فأختلفت في شأنه الأعلام  
 وخالف اللخمي ذا يقينا

وقال نجل عابد السلام عن بعض شيوخه من الأعلام  
يعيد إن لم ينو في جماعة ولا ين علاق خلافهم بشي.  
ولما كانت

نية الإمامة في الأربع السابقة شرطا في صحتها بحيث  
تتعدم بعدها وكان فضل الجماعة كذلك يتعدم للإمام بعدم نية الإمامة  
عند الأكثر وإن لم يكن شرطا في صحة الصلاة صح تشبيها (أي مسألة فضل الجماعة)  
بها (أي المسائل الأربع) بهذا الاعتبار فقال: "فضل الجماعة" في الصلاة فإنه لا يحصل  
للإمام عند الأكثر إلا بنية الإمامة ولو في الأثناء. فلو صلى منفردا ثم جاء من اتهم به ولم يشعر  
بذلك لحصل الفضل لمأمومه لا له. وعلى هذا القول فللإمام أن يعيد في جماعة لأجل تحصيل  
الفضل. وعليه أيضا يلغز فيقال: إمام صلى يقوم فحصل لهم فضل الجماعة، وله أن يعيد في  
جماعة أخرى.

فما إمام للصلاة إن يجد جماعة بعد صلاته يُعد  
ذاك إمام لم يكن نوى الإمامة على أكثر قول العلماء.

صوابه خلاف الجميع.

**واختار في الأخير خلاف الأكثر، ومساواة الإمام.**

محمد بن حنين:

أجب عن سؤالي يا فقيه الجماعة وخائض بحر العلم في كل ساعة  
فما السر في اقتداء شخص بمثله ولا عكس مع صلاحهم للإمامة.

محمد سالم ابن ألبا:

إذا كان شخص قد يتقن تركه لفرض عليه قبل ذلك فائت  
به يقتدي من شك في ترك فرضه ولا عكس فيها قال أهل الدراية.

تنبيه: من نوى الإمامة ظانا أن خلفه من يقتدي به فتبين خلافه صحت صلاته، وإن نواها مع جزمه بعدم  
صلاة أحد بطلت، ولو تبين أن أحدا خلفه، وقيل بصحتها.

ومن نوى إمامة وقد جزم بنفي مأموم فلا بطلان ثم  
حسبها ذكره الرهوني وذا على الزرقاني ذي الفنون.

وصفتها وموجبها وزمنها. كانت المخالفة. **في الصلاة،** والصلاة فتبطل اتفاقا، بل.. **وإن في الصفة.. بأداء وقضاء،** من الأخرى، كالكي صلى الظهر  
وحيث كانت المخالفة من عين.

إلا إذا شك أحد شخصين في ظهر يوم معين هل فعله أم لا،  
وتحقق آخر نسيانه في ذلك اليوم، واقتدى المتيقن بالشاك  
فتبطل صلاة المتيقن، وعكسه تصح. **بظهرين من يومين،** كانت المخالفة  
أو الزمن.

**إلا نفلا خلف فرض.** كضحي خلف صبح صلي بعد ارتفاع الشمس. (مع).

بحيث

يصير مأموماً، لأنه اقتداء قد فات محله،  
وهو أول الصلاة. وأما بحيث يصير إماماً كأن  
يقتدي به أحد لحاجز. وهذا من فوائد قوله: وشرط  
الاقتداء.. إلخ، فلو فرغ عليه بالقاء لكان أظهر.

ولا ينتقل منفرد لجماعة

بحيث يصير فذاً، لأنه قد ألزم نفسه الاقتداء. فإن خالف بطلت فيهما.  
كالعكس. وأما انتقال المنفرد بحيث يصير إماماً لحاجز.

منفرد إلى الجماعة انتقل الشبرخيي ضحّ فعله نقل  
إن قرأ الأم كما رواه لوامع الدر فلا تساه.  
ينتقل المأموم إن به أضر تطويل من أم الأمير قد ذكر  
والشافعية انتقاله ظهر عندهم ولو بلا قيد الضرر.  
تذييل لبده ابن بو:

في العمد والجهل، محل ذي الصور وإن يك الإحرام قبله صدر  
أو معه سهواً فيلغى فيهما وإن يكن من قبل سهواً سلباً  
سلم بعده وعنه يحمل وطوله بطلانها محصل.

هل يتبادى على متابعة إمامه لأنه دخلها على وجه جائز،  
وفي مريض اقتدى بمثله فصح قولان. أو ينتقل للانفراد لثلا يقتدي بعاجز عن ركن؟  
ولا نظير له في المذهب. وقيل: يقطع.

مولود ابن أغشمت:

ومتابعة في إحرام وسلام؛

وسابق في البدء أو من نطقاً معه من أول فأبطل مطلقاً  
كذلك إن بعد ابتداء وسبقاً بالحكم لا غير على ما حققا.

آخر:

إن يسبق المحرم من قد أمه تبطل ولو من بعده أمه  
والمبتدي معه له البطلان الحتم بالاتفاق حيث قبله أتم  
وبطلت على الشهير فاسمعه إن كان بعده أتم أو معه  
وإن يكن بعد ابتداء فالبطل بالاتفاق إن أتم قبل  
ومعه أو بعده إن صححا إتمامه بالاتفاق صححا  
والحكم في جميع تسع الصور حكم السلام حسب ذا التطور.

والسلام

فالمساواة - وإن بشك في المأمومية -  
والإمامية، بخلاف الشك بين الإمامية والفذية.

مبطله، اتفاقاً.

مبارة:

فسابق في البدء مبطل كما  
ومستبد بعد ومعه قد كل  
والخلف إن معه وبعده أتم  
عبد القادر بن محمد مذيلًا:

وما اقتضى ذا النظم من رجحان  
متبعا لصاحب البيان  
صحتها قد رده البناني  
في ذلك الترجيح للبطان.

تنبيه: لو اقتدى شخص بمن يصلي إماما بمسجد

معين ولا يدري من هو فإن صلاته صحيحة، وكذا إن اعتقد أنه زيد فتبين أنه عمرو فبما يظهر،  
إلا أن تكون نيته الاقتداء به إن كان زيدا لا إن كان عمرا، فإن صلاته تبطل ولو تبين أنه زيد،  
لتردده في النية. وإلا من اقتدى بإمام من إمامين أو أئمة متعددة في آن واحد ولا يدري من  
اقتدى به منهم أو منهما، أو درى به ولكن لا يعلم هل تابعه أو تابع غيره فصلاته باطلة.

**لا المساواة،**

- أي المتابعة فورًا؛ بأن يأتي بالإحرام - أو السلام - عقب فراغ الإمام منه من غير فصل برمان لطيف،  
فلا تبطل. والأفضل أن لا يحرم - أو يسلم - إلا بعد سكوته.

**كغيرهما،**

- أي غير الإحرام والسلام من ركوع أو سجود أو رفع منهما. وفي كلامه حذف مضافين؛ أي كعدم  
متابعته في غيرهما، فإن السبق والمساواة لا يبطلان. والمراد بالسبق الذي لا يبطل - مع كونه حراما -  
السبق للركن؛ بأن يشرع فيه قبل الإمام ويستمر حتى يأخذ فرضه معه، وأما السبق بركن  
كان يركع ويرفع قبل الإمام - فهو مبطل، لأنه لم يأخذ فرضه معه إلا أن يكون  
ذلك سهوا فيرجع له. (دسوقي).

**لكن سبقه للإمام في الإحرام والسلام.**

**ممنوع،**

**وإلا** أي وإن لم يسبقه في غيرهما؛  
بأن ساواه فيه، أو ساواه في  
الأفعال وسبقه في الأقوال.  
**كره،** فالمندوب أن يفعل بعده ويدركه فيه. (جواهر).  
أحمد قال بن محمد فال:

السبق في الأفعال والتأخر  
وحيث في الركوع مع رفع سبق  
والسبق في الأقوال مكروه كما  
والسبق في الإحرام والسلام  
يبتطلها في مذهب الأعلام.

وهل وجوبا أو استئناسا؟ محلها فيمن أخذ فرضه مع الإمام وإلا رجع وجوبا،  
فإن لم يرجع جرى على حكم الإزدحام، عمدا أو جهلا بطلت،  
وسهوا بطلت تلك الركعة.

**وأمر الراجع بعبوده**

**إن علم إدراكه قبل رفعه،** ورافع قبل الإمام يؤمر بالعود كالخافض فيما يؤثر  
 إن ظن قبل عوده الإدراك أو خفضه قد حكموا بذلك  
 وجاء في الأمر له قولان هل سنة أو واجب؟ والثاني  
 رحمه المواق، والثاني قد ذكرنا عنه على السواء.

**لا إن خفض.** أي أن المأموم لا يؤمر بالعود إلى الرفع إن خفض لركوع أو سجد قبل خفض إمامه؛ فيثبت  
 رأكعاً أو ساجداً حتى يلحقه الإمام لأن الخفض ليس مقصوداً لذاته؛ بل للركوع أو  
 السجود. والمعتمد أنه يؤمر بالرجوع. ولأن غازي أنها كالأولى، وعليه فصوابه كأن خفض.  
 وعمدة "المصر" في التفرقة بين الرفع والخفض ما في التوضيح من نقل مصطفى الرماصي عن  
 الباجي وفهمه على غير وجهه. وصواب العبارة: كأن خفض.

محمد بن حمينه:

أمر المصنف لمن قد رفعاً بالعود دون خافض قد تبعاً  
 فيه الذي نقل في التوضيح وفهمه ليس يذني تصحيح  
 وأصله للباج والسباني للمصطفى نسب، والزرقاني  
 جعل في موضع لا مصوباً كافاً، والأمر سنة أو وجباً.

ثم شرع يبين من هو الأولى بالإمامة إذا اجتمع جماعة كل منهم صالح لها، فقال..

لجماعة يصلح كل  
 منهم للإمامة..  
**ونذب تقديم سلطان** والمراد به ذو السلطة، وكذا نائبه، ويدخل في ذلك القاضي.  
 ويقدم السلطان على غيره ولو كان غيره أفضله منه وأفضل،  
 لخبر «لا يؤمن أحدكم سلطانه ولا يجلس على تكريمته إلا بإذنه».

أحدهما مقام بيان من هو أحق بالتقديم فيقضى له به، وهذا هو المشار له بقول المصنف: وإن تشاح متساوون  
 لا لكبر اقترعوا. فيفهم منه أن غير المتساوين يقضى للأفضل منهم بالتقديم.  
 وثانيهما مقام بيان ما تخاطب به الجماعة دون تشاح،  
 وهذا هو المشار له هنا بقوله: ونذب تقديم سلطان.. إلخ. (دسوقي).

عبد القادر بن محمد:  
 عشر وأربع من الإمام طلبها جاء عن الأعلام  
 تحفيقه من بعد الاطمئنان وقصده بها رضى الرحمن  
 الاشراك في الدعا لمن به اقتدى تقصيره الوسطى وإدمان الردا  
 وعدم المد لإحرام سلام دخوله المحراب بعد ما تقام  
 نظره لنفسه بالأزدا تقديمه الأفضل إن عذر طرا  
 وحفظه لأول الأوقات تحول عن موضع الصلاة  
 إعلام نفسه بأن ما يدخل آخر ما من الصلاة يفعل  
 تأخير الاحرام إلى أن تستوي صفوفهم، وأمرهم بهذا روي  
 من ذي الوظائف، ومنها عدم تقدم على الذين يسلم  
 من هو خير منه فيهم حيثما لم يمنع ذو الفضل أن يقدم.



لأنه أدري بالقبلة والمواضع الطاهرة ولو كان غيره أفقه وأفضل.

كان كل من مالك المنفعة ومالك الذات..

ما لم يكن معه سيده، وإلا قدم.

المرأة وجوبا، والعبد ندبا.

بخلاف المستعبر.

ثم رب منزل، والمستأجر على المالك، وإن عبدا كامراة، واستخلفت.

ولو أصغر فيه

أي المحافظ على فعل الخير من صلاة وصوم.

كثرة وإقتنا.

ثم زائد فقه، أي معروف النسب أو شريفه،

ثم بسن إسلام،

ثم عباد،

ثم قراءة،

ثم حديث،

ثم قراءة،

ثم حديث،

ثم حديث،

ثم حديث،

أي حسن الصورة،

لأن الخير والعقل يتبعانه غالبا. قال

الحكماء: حسن التركيب وتتاسب الأعضاء يدل

على اعتدال المزاج، وإذا اعتدل المزاج ينشأ عنه كل فعل

حسن قال "بن" ناقلًا عن عياض: قرأت في بعض الكتب عن ابن أبي

مليكة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من آتاه الله وجهًا حسنًا

واسمًا حسنًا وخلقا حسنًا وجعله في موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه».

ثم بنسب، ثم بخلق،

روته عن أسلافنا حاملوه

پروی حدیث عن نبی الهدی

قال وقد حفت به حاضروه:

أن رسول الله في مجلس

فالتمسوها من صباح الوجوه.

إذا سألتهم أحدا حاجة

وفي الحديث «اطلبوا الخير من صباح الوجوه» وفي رواية «من حسان الوجوه».

بضمين؛ أي حسن طبيعة وجمال باطن بحلم وكرم ورأفة. لخير «إن المرء ليلبغ درجة القائم

ثم بخلق، بالليل الصائم بالنهار بحسن خلقه» ولخير «أول ما يوضع في الميزان حسن الخلق»

ولخير «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقا الموطون

أكنافا الذين يأفون ويؤفون».

أي حسن لباس شرعي، وهو التنظيف الصفيق غير البالي، الذي لا ينزل عن

الكعب، الخالي من المآخذ الشرعية وعن شدة الضيق والاتساع. لأنه يدل على

ثم بلباس،

ديانة صاحبه وبعده من المستقذرات.

ومحل استحقاق من ذكر التقدم للإمامة على من بعده عدم نقص منع؛ أي عيب موجب

لمنع إمامته كعجزه عن ركن أو علم أو كفر أو فسق متعلق بالصلاة. أو كره؛ أي وصف موجب

لكراهة إمامته ككلف أو أعرابية.. وفي مفهوم الشرط تفصيل؛ وهو أنه إذا كان الناقص سلطانا أو

رب منزل فلا يسقط ويندب له أن يستنيب كاملا وأن لا يترك الأمر لغيره إن كان نقصه غير كفر

وجنون؛ فإن كان أحدهما سقط حقه. وإن كان الناقص غير سلطان ورب منزل سقط حقه ولا

يستنيب.

محمد سالم ابن المأ:

رب منزل وسلطان لخصص تنويب ناقص مستى عنه لخص.

نقص كره من سلطان ورب منزل فقط،  
ووجبت استنباط الناقص نقص منع.  
فإن كان غير سلطان ورب منزل - على  
التفصيل الأنف في النقص - فهو كالعدم  
والحق لمن بعده.

أي ونبت  
استنباط الناقص  
من قطع أو شلل  
كالنقص

فيمر له حق  
التقدم بنفسه.

إن عدم نقص منع أو كره، واستنباط الناقص

التشبيه في الندب.  
يؤمل بالذم  
كوقوف ذكر واحد من يمينه.

أي الإمام. وندب تأخره عنه عنه قليلا،  
فإن اقتدى به آخر ندب لمن على اليمين  
التأخر حتى يكونا خلف الإمام. ولا يطلب  
من الإمام التقدم إن أمكن تأخرهما.

تقديم زاهد على سواه  
وحسن الصوت على المساوي

واثنين خلفه.

وجدانك الراحة عند الفقد والبذل عند البذل حد الزهد.

لعله يطبعها ومواضع الضرب منها.  
وهذا كله دليل على تقديم زائد في الفقه.  
والجواب بين الرجال والنساء

التشبيه في الصفة

وصبي عقل القرية كالبالغ ونساء خلف الجميع، ورب الدابة أولى بمقدمها،

وهو من يتقى بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات،  
مقدم على الأورع وهو من يتقى الشبهات خوف الوقوع في المحرمات.

والعدل وهو من يجتنب الكبائر ويتقى في الأغلب الصغائر، يقدم على مجهول الحال.  
والأعدل وهو من يجتنب الصغائر والكبائر يقدم على العدل، وأما الفاسق فلا حق له في الإمامة.

على العبد ما لم يكن العبد أفقه فيقدم  
على الحر ما لم يكن الحر سيده. والأب،  
على ابنه ولو كان  
الابن أفقه منه. والعلم  
عند ابن القاسم خلافا  
لحسنون.

عبد الله بن محمد:

مرتبة الأورع والعدل وحر  
والأب والعلم رب السدار

راجع للأورع ومن بعده  
على غيرهم.

الحر والأعدل ثم الأورع  
والعدل والأورع حيث زادا  
والعبد هكذا إذا لم يك مغ  
ذكره الزرقان، والبناني  
عنهم لزائد الحديث تتبع  
في الفقه فالتقديم ذا استفاد  
سيده، إلا فتاخير لمغ  
سلم ما ذكره الزرقاني.

في الفضل طلبا للأجر.. ومثل ذلك إذا تنازعوا لطلب أجره الإمام.  
 أي طلب الرياسة الدنيوية،  
 فيسقط حقهم في الإمامة  
 وإن تشاح متساوون رغبة عنها لما ورد أن جماعة تراؤوا الإمامة - لا لكبر - لأنهم فساق.  
 فحسب بهم

اقترعوا شرعت القرعة لرفع الضغائن والرضى بما جرت به الأقدار وقسم المليك الجبار.

|                            |                          |
|----------------------------|--------------------------|
| أولو الإمامة إذا تنازعوا   | وهم سوية - عليها اقترعوا |
| إن كان ذا لأجرة أو أجر     | ويعزلون عند قصد الكبر    |
| وعند قصد الأجرة البرموق قد | حكم بالتقديم للأجوج قد   |
| وإن تفاوتوا لدى النزاع     | حكّم للأزيد بالإجماع     |
| وإن تراضى القوم يا خليل    | فالحكم مثل ما حكى خليل.  |

محمد سالم ابن أبا:

|                        |                           |
|------------------------|---------------------------|
| ليس من الكبر تشاح ألقا | قصد خراج للإمام وقفا      |
| إذا لا يفسق به، ويتجلي | ذلك في البنان عن أبي علي. |

الشيخ محمد أحمد بن الرباني:

|                            |                             |
|----------------------------|-----------------------------|
| وقرعة قد شرعت في رمز حا    | حيث التساوي في الحقوق اتضحا |
| خلافة إمامة، فأول          | صنّف حضانة فيت يغسل         |
| دعوى لدى الحاكم فالأذان مغ | سفر زوج بنساء اقترع.        |

وجوبا فيهما، وقيل: وجوبا في الركوع  
 ونديا في السجود، لخبر "من جاء فليبادر،  
 ومن عصى أبا القاسم فقد عصى أبا القاسم،  
 ومن عصى أبا القاسم فقد عصى الله".

استأنافا بعد تكبيرة الإجماع  
 إن وجد الإمام راكعا  
 "دخّل في الصلاة"  
 إن وجد الإمام ساجدا  
 وكبر المسبوق لركوع أو سجد

لا لجلوس. وقام بتكبير إن جلس في ثانيته فلا يقوم بالتكبير.  
 أي المسبوق، وإن جلس لسلام في غير ثانيته

|                             |                          |
|-----------------------------|--------------------------|
| ومدرك الأشفعاء مثل الاثنتين | يقوم بالتكبير للسباقيتين |
| ومدرك الأوتار مثل الواحد    | من غير تكبير لخذها فائده |
| ومدرك التشهد الأخير         | مره بأن يقوم بالتكبير.   |

الأخير، ومثله مدرك أي شيء ما بعد الركوع الأخير؛ فيقوم بالتكبير على المشهور  
 لأنه كالمفتتح صلاة ويكون إماما على المشهور، ويعيد لفضل الجماعة، ويكون  
 إلا مدرك التشهد. مأجورا، ولا تبطل صلاته بطلان صلاة إمامه.

وحاصل لسدرك التشهد أجِرُ الذي أدرك في المعتمد  
وقام بالتكبير أيضا، والخلل في فعل من أم عليه ما أخل  
وإنه يعيد للفضل، وأم على الشهير في جميع ما قدم،

ومن وجد الإمام في التشهد أو في صلاتنا على محمد  
دخوله مع الإمام أفضل من الرغبة على ما نقلوا.

المسبوق. والقضاء عبارة عن جعل ما فاته قبل الدخول مع الإمام أول صلاته وما أدركه معه  
آخرها، والبناء عبارة عن جعل ما أدركه معه أول صلاته وما فاته آخرها.

وقضى

أي القراءة؛ بأن يجعل ما أدركه مع الإمام آخر صلاته وما فاته أولها بالنسبة لها.  
فيقضي الأولى والثانية بسورة وجهر إن كانت الصلاة ليلية.

القول،

الشافعي: بنى مطلقا، الحنفي: قضى مطلقا، ومنشأ الخلاف بينهما الحديث «ما أدركتم فصلوا وما  
فاتكم فاقضوا» وفي رواية «فاتموا». أخذ الشافعي برواية «فاتموا» والحنفي برواية «فاقضوا»

وبنى

وجمع مالك بين الروایتين.

أي ما عدا

القراءة؛ بأن يجعل ما أدركه أول صلاته وما فاته آخرها، فيجمع

الفعل،

بين التسميع والتحميد، ويقنت في صلاة الصبح لأنه ملحق بالأفعال.  
وذهب أبو حنيفة إلا أنه يقضي القول والفعل، وذهب الشافعي إلى أنه يبني فيهما. ومنشأ  
الخلاف خبر «إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنت تسعون وأتوها وأنت تمشون وعليكم بالسكينة والوقار  
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا» وروي «فاقضوا» فأخذ الشافعي برواية «فاتموا» وأخذ أبو حنيفة  
برواية «فاقضوا» وعمل مالك بكتبيهما لقاعدة الأصوليين والمحدثين «إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع»  
فحمل رواية «فاتموا» على الأفعال ورواية «فاقضوا» على الأقوال. فمن أدرك أخيرة المغرب فعلى مذهب  
الشافعي يأتي بركة بأم القرآن وسورة جهرا ويجلس، ثم بركة بأم القرآن فقط ويتشهد. وعلى ما لا يبي  
يأتي بركتين بأم القرآن وسورة جهرا، ولا يجلس بينهما لأنه قاض فيهما قولاً وفعلًا. وأما على ما لمالك فيأتي  
بركتين بالفاتحة وسورة فيهما ويجلس بينهما. (دسوقي).

ومن أدرك الثانية منه أتى بركة كذلك. ومن أدرك الأخيرة من العشاء قام بعد سلام الإمام فأتى بركة بأم  
القرآن وسورة جهرا، لأنها أول صلاته بالنسبة للقول، ثم يجلس، لأن التي أدركها كالأولى بالنسبة للفعل  
فيبنى عليها ثم يأتي بركة بأم القرآن وسورة جهرا، لأنها الثانية بالنسبة للقول، ولا يجلس لأنها الثالثة  
بالنسبة للفعل؛ بل يقوم فيأتي بركة بأم القرآن فقط سرا. ومن أدرك الأخيرتين منها أتى بركتين بعد  
سلام الإمام بأم القرآن وسورة جهرا. ومن أدرك ثانية الصبح قنت في ركة القضاء. ويجمع في القضاء  
بين سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد كما تقدم. (دسوقي).

وما ذكر من أن مدرك ثانية الصبح يقنت إذا قام لقضاء الأولى وأن القنوت ملحق بالأفعال

تبع فيه "عج" وفاقا للجزوي وابن عمر، وهو خلاف المعتمد. والمعتمد ما في العتبية والبيان

-واقصر عليه في التوضيح والقلشاني وابن ناجي وغيرهم- أن مدرك ثانية الصبح لا

يقنت إذا قام لقضاء الأولى التي فاتته، وأن المراد بالقول الذي يقضى القراءة

والقنوت (انظر "بن").

وركع من خشى فوات ركعة دون الصف، محمد عالي ابن نعم العبد:

من خاف فوت ركعة والصف لم  
يركع دون الصف لابن القاسم  
لمالك، عليه إن هو فعل  
وإن يكن خاف فوات الصف لم  
إن لم تكن الأخيرة لدى أبي  
واستحسن الحطاب قول ذين  
عليه صرح بالاتفاق  
يسدركه إلا بعد رفع من يؤم  
ولا ركوع دونه فيما نحي  
أسا وإجزاء صلاته حصل  
يركع قبيل ما بدأ الصف لم  
إسحاق واللخمي عالي الرتب  
ونجمل حزم ذو الغلى والدين  
نقله الحطاب باتساق.

إن ظن إدراكه فإن لم يظن إدراكه تمادى ولو فاتته الركعة، ولم يبح له أن يركع دونه، فإن فعل أساء وأجزأته ركعته، إلا أن تكون الأخيرة فيركع.

بالنظر إليه،  
وهي أقرب فرجة للإمام.

أدخلت الكاف الثالثة.

قبل الرفع، يدب كالصفيين لآخر فرجة ويحتمل لآخر فرجة بالنظر للإمام، وهي أقرب فرجة إليه.

في الركعة الثانية إن  
خاب ظنه في الأولى،

قائما، لا في الرفع من الركوع. أو راكعا، في الأولى إن لم يخب ظنه. لا ساجدا،  
محمد عبد الحى بن عابدين:

وراكع دون صف خاب ما أملا  
ونسجل رشد إلى صف بثانية  
وظاهر الأم ذا والحاجي وخلي  
عليه إن دب في ذا الرفع جا نظر  
ونثر ذا شيخنا الزرقان أسندله  
دبييه قائما عن أشهب نقل  
أو بعد رفع من اللذ فيه قد دخلا  
مل وابن رشد ظهور الأم ما انتخلا  
والصح رعيا لها إليه قد عدلا  
ولم يكن طاويا بنان ما سدلا.

أو جالسا. \* لما فيه من قبح الهيئة، وهل يكره أو يحرم؟ وعليه فالظاهر عدم البطلان.  
\* حين الإحرام، أو قبله فالأولى أن لا يحرم، وبعده..

ورفع برفعه، وأتى بركعة لاحتمال عدم الإدراك، وسجد بعد السلام

وإن شك في الإدراك ألغاه، لاحتمال كونه أدرك. وأما إن يتيقن عدم الإدراك ابن عبد السلام:

يرفع برفعه إن يتيقن الإدراك أو ظنه أو شكه أو توهمه أو يتيقن عدمه.

وسكت عن البطلان إن رفع. الهواري: إن يتيقن الإدراك أو ظنه؛ فمما قال ابن عبد السلام وصرح بالبطلان  
إن لم يرفع، وإن شك أو توهم أو يتيقن عدم الإدراك فمما قال زروق.

مولود ابن أغشمت:

وقوله: "إن شك في الإدراك" فالأغ في الشكوك والأوهام  
تيقن الإدراك في الثلاث أو  
والظاهر البطلان إن لم يرفع  
وفي يقين عدم الإدراك  
وجوب رفعه وما له كلام  
وعكسه زروق في ذا الباب  
واعلم بأن الخمس أيضا جار  
فإن يظن دزكا أو تيقنا

(ذاك: أي خمس وعشرين صورة).

من كان في الإدراك قد ترددًا  
يرفع لابن قاسم ثم يعيد  
زروق من فاته رفعه امتنع  
والشيخ عبد الحق واجب لديه  
ونجمل عبدة للسلام طلبه  
وما من البطلان زروق اعتمد  
وذا الذي لخصت في ذي المسألة

وله:

خمس وعشرون من الصور في  
وهو كما حكوا لدى إحرامه  
أو ظنه أو شك أو توها  
تيقن الإدراك أو عدمه  
في خمس من أيقن الإدراك فلا

محمد سالم ابن اتاه:  
من شك في الإدراك ليس يحرم  
إدراكه يمنع، والزرقاني  
أحمد قال:

والفد إن يشك في الإحرام  
وليسأتف قراءة، وإن ركع  
وحديث كان من إمام باد

إدراكك الركوع تمكن زكن  
من قبل أن يرفع من ذلك الإمام

حال كونه ذاكر الإحرام

أي الإحرام والركوع

أي الركوع

وإن كبر لركوع، ونوى بها العقد، أو نواهما، أو لم ينوهما، أجزأه،  
وقد مر أنه يشترط في الأخيرة أن يكون ذلك عند ركوع الأولى خاصة، وإنما اشترط ذلك فيها دون اللتين  
قبلها لأن الأجزاء في هذه إنما هو بانضمام هذه التكبيرة لنية الدخول في الصلاة لتقدمها بيسير،  
والتكبير لا يفترق لنية تخصه. (مع).

حال كونه ناسيا للإحرام.

وجوبا وأعاد وجوبا.

ما يكون

منه

وإن لم ينو ناسيا له تبادى المأموم فقط. وفي تكبير السجود تردد. هل يقطع أو يتبادى؟ محله عند سند إن عقد ركعة وإلا قطع، ومحله عند ابن المواز حيث لم يعقد ركعة وإلا تبادى.

وإن لم يكبر السجود استأنف. الإحرام أو السلام.



## فصل

الاستخلاف، وهو تقديم إمام بدل آخر لإتمام  
العمل.

ثبتت إمامته وتحققت.  
بخلاف من تذكر النية أو تكبيرة  
الإحرام أو شك فيهما، لأنه لم يدخل الصلاة.

ظننا أو شكنا، لا وهما.  
**ندب لإمام خشي تلف مال، \***

معصومة كخوف على صبي  
أو أعمى أن يقع في بئر أو نار.  
بخلاف مرتد وزان محصن (بن)

**أو نفس،** وهو خلاف قول "عب": معصومة أو لا أو منع الإمامة لعجز،  
التتائي:

ويقطع مأموم يقطع إمامه  
كتكبير إحرام كذا الشك فيهما  
لذكر صلاة أو لفقد نية  
وذاكر وتر وهو في الصبح ما فتي.

أي منع الصلاة بسبب رعاف قطع؛ فيستخلف على المأمومين ويقطع ولا تبطل عليهم.  
وكذا سقوط النجاسة على الإمام أو تذكره لها على المعتمد؛ فإنه يستخلف.  
فإن لم يكن له ثوب سوى ما يلبسه في الحال تهادى.

من  
**أو الصلاة**

محمد عالي بن عبد الودود:

يندب للإمام حيث رعاف  
لسدى ابن رشد والإمام العتقي  
وفاق هذين، وذا البناني  
- أعني رعاف القطع - أن يستخلفا  
وظاهر ابن يونس الخبر التقي  
نقله ردا على الزرقاني.

أي الحدث، فيها. وهذا معنى قولهم:  
كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على  
المأموم إلا في سبق الحدث أو نسيانه. ولها نظائر.  
**برعاف، أو سبق حدث، أو ذكره:**

محمد عبد الحلي بن عابدين: إن جن أو مات الإمام أو ذكر  
كذلك من تفرقت بهم سقن  
سحنون نديه لمن قد شك هل  
كذلك من وضوءه تحققا  
ذكر ذا الزرقاني والبناني  
نجاسة فندب الاستخلاف قر  
ونقل ابن عرفة الإمام عن  
على وضوءه في صلاته دخل  
مخ حدث لم يدر ما قد سبقا  
مقبه في الغلب والنسيان.

عن ركن فلي اتفاقا أو قولي على المشهور،  
كالفاتحة وخاف دوام ذلك. لا إن عجز عن السورة.  
كثر أو قل، ضاق الوقت أو اتسع، إن خشي هلاكا أو شليدا أذى،  
فإن لم يخش ذلك ولكن كثر واقع الوقت، فيستخلف في هذه الحسنة،  
له بال محسب ماله (قاله القيسي) كان له أم غيره، ولو كان ذلك الغير كافرا،  
ولذا نكر (مال) ومثل الإمام غيره في القطع.

فرع؛ قال في التوارد: ولو ظن الإمام أنه عرف واستخلف فلما خرج تبين له أنه لم يعرف لم تبطل على من خلفه لأنه خرج بما يجوز له، وليبتدئ هو صلاته خلف المستخلف. (الخطاب).  
 فرع؛ وإذا رأى المأموم نجاسة في ثوب الإمام أراه إياها إن قرب منه، فإن بعد كلمه.  
 قال سحنون: ويتبدئ، وقال ابن حبيب: يبي. ابن ناجي: قول ابن حبيب هو الجاري على قولها  
 وعلى المشهور أن الكلام لإصلاحها لا يبطئها. وسحنون على أصله فيه. وحكم من علم بحدث إمامه  
 حكم من رأى النجاسة في ثوب إمامه وهو بعيد، قاله ابن رشد. (الخطاب).

سقوطها وذكرها ابن رشد لنسب الاستخلاف فيه يدي  
 منه رعايا القطع، فالمصنف بحمله عليه لا يندف.

**استخلاف** نائب فاعل ندب. ويكره له أن يترك الاستخلاف ويدع القوم هملا. وإنما  
 يستخلف الإمام إذا تعدد من خلفه وإلا فلا، إذ لا يكون الواحد خليفة  
 على نفسه فيتم وحده عند ابن القاسم، وظاهر كلام الشيخ السهري أنه  
 الراجح. وقيل: يقطع (قاله أصبغ). وقيل: له أن يستخلف من خلفه إذا  
 كان واحداً، وحينئذ يعمل عمل الخليفة؛ فإذا أدرك رجل ثانية الصبح  
 واستخلفه الإمام وكان وحده فعلى الأول يصلي صلاة الفذ ولا شيء عليه،  
 وعلى الثاني يصلي الثانية ويجلس، ثم يقضي الأولى ويبنى على قراءة الإمام فيها،  
 وعلى الثالث يصلي الركعة الثانية ويبنى فيها على قراءة الإمام ويجلس بعدها ثم  
 يقضي الركعة الأولى. ومحل الخلاف ما لم يكن الاستخلاف مانع الإمامة لعجز، وإلا  
 استخلف من وراءه ولو واحداً، لأنه يتأخر وراءه مؤتماً كما في "بن" وغيره.  
 أحد يكن:

مستخلف فرد لمن تقدما ثلاثة الأقوال فيه فاعلموا  
 يتم للنفس لدى ابن القاسم والشيخ سالم المهام العالم  
 أصبغ: يقطع، وقيل: يفعل ما كان يفعل الإمام الأول  
 فانظره - إن تشاء - في الزرقاني تجزئه ما سئل البستاني.

محمد يحيى:

واستثنى من عدم استخلاف الواحد العاجز للأسلاف.

**مخرج** في رمزها استخلاف **تلم** في رمزها استئناف.

وقيل:

ت. تكبيرة الإحرام. إنما يستخلف  
 ذ. ذكر فائتة. بعد الرفع. ويرفع رأسه  
 ن. نية. بلا تسميع من الركوع ولا  
 م. مناف. تكبير من السجود لثلاث يقتدوا  
 به، وإنما يرفع بهم الخليفة؛  
 فيدب راكمًا أو ساجداً حتى  
 يصل محل الإمام ثم يرفع م.

وإن ركوع، أو سجود،

ن. نجاسة.  
 ح. حدث.  
 ر. رعايا.  
 ع. خوف على نفس أو مال.  
 ع. عجز.

وندب له الاستخلاف وإن وجب عليه  
 القطع حيث حصل سببه (الذي هو  
 خشية تلف مال وما بعده) بقيام أو جلوس بل..

من الأول، منه أي رفعوا  
من السجود أو الركوع،  
صلاحتهم

### ولا تبطل إن رفعوا برفعه قبله.

أي قبل الاستخلاف، ويرجعون كلهم مع المستخلف مطلقا، لكن من أخذ فرضه مع الإمام قبل العذر إن لم يرجع لم تبطل، وأما المستخلف ومن لم يأخذ فرضه قبل العذر فلا بد من رجوعهم وإلا بطلت، ولو أخذ المستخلف فرضه مع الإمام قبل العذر.  
ومحل ما ذكر من عدم البطلان إن لم يعلموا بحدثة حال رفعهم معه، فإن اقتدوا به عمدا مع العلم بحدثة بطلت صلاتهم بلا خلاف.  
وأما الخليفة فشرط صحة صلاته إعادة الركوع أو السجود الذي حصل فيه العذر للأول ورفع منه قبل استخلافه، لبطلانه على الأول بحصول العذر فيه وهو نائبه في إكمال الصلاة، فلا يبيني عليه؛ بل على ما قبله وإلا كانت الصلاة ناقصة ركنًا.

محمد عبد الحفي بن عابدين:

مستخلف يرجع للركوع لو  
كذلك في الحكم سواء حيث لم  
يرجع الأخذ لكن لا ضرر  
أخذ فرضه وجوبا، ورووا  
يأخذ وإن لم يرجع البطل غلم  
إن لم يؤب، محض باب قد ذكر.

أي وندب لهم الاستخلاف  
إن لم يستخلف الإمام،  
ولهم أن يصلوا أفذاذ.

والانتظار مبطل

خلافاً لما لا ينافع

ولهم إن لم يستخلف أو اختطف، ثم محل استخلافهم إياه ما  
لم يفعلوا لأنفسهم فعلا بعد حصول المانع الأول  
فإن فعلوه لم يستخلفوا إذ لا اتباع بعد القطع.  
ولو أشار لهم بالانتظار.

أي وندب  
استخلاف الأقرب.

لأنه أدري بحال الإمام،  
وإلا خالف الأولى. ليسهل عليهم الاقتداء به.  
والأصل أن يلي الإمام الفقها لقوله: ليلني أولو النبي  
والفضل منكم ولكن إن سبق غيرهم فهو يسبقه أحق.

أي وندب ترك كلام في استخلافه لعذر مبطل كسبق الحدث أو ذكره أو رعا ف قطع؛  
فيشير لمن يقدمه ولا يتكلم سترًا على نفسه، واحترز بقوله: كحدث عن استخلافه لعذر  
لا يبطلها كرفع بناء ونحوه عن ركن، فترك الكلام فيه واجب.

وترك كلام

سبقه أو ذكره.  
في كحدث. \* أدخلت الكاف كل مبطل، أما ما لا يبطل (كرفع بناء) فترك الكلام فيه واجب.

بأن ينوي المأمومية في حال طرؤه العجز عن ركن، وأما التأخر عن محله فتندوب.

وتأخر مؤتماً في العجز عن ركن فعلي أو قولي. **ومسك أنفه** في تركه أو تركه في غير محله. **في خروجه** من محله.

أي تركه أو تركه في غير محله. **مسك أنفه** في تركه أو تركه في غير محله.

المستخلف (بالتفتح) كالصفيين من موضع الأول. فإن بعد لم يطلب منه التقدم وأتم بهم وهو في محله. وإلا بطلت بالفعل الكثير. ويتقدم بالحالة التي هو بها.

أي يندب. **أي المستخلف** (بالتفتح) إلى موضع الإمام المنصرف.

**وتقدمه إن قرب، وإن بجلوس،** من جهة عدم تعيين المستخلف؛ بخلاف ما مر من عدم ديه للصف ساجداً أو جالسا.

محمد عبد الرحمن بن أبي:

أين إمام خلف مأموم وإن يقتد به فالبطل لما صلى ركن؟

فأجاب نفسه:

لعله مستخلف قد زاداً عن فرجة محرابه ازدياداً.

أي غير المستخلف ممن يصلح للإمامة، عمداً أو اشتباهاً.

ونحوه ممن لا تصح إمامته ولم يقتدوا به، فإن اقتدوا به بطلت.

**وإن تقدم غيره صحته، كأن استخلف مجنوناً،** صحته.

أي أفضاذاً،

**ولم يقتدوا به، أو أتموا وحداناً،**

وتركوا الخليفة. وإنما صحته لهم لأنه لا تثبت له مرتبة الإمامة كأصليهم إلا إذا أتبع أي عملوا معه عملاً. والظاهر عدم إثمهم. واعلم أنهم إذا صلوا كلهم وحداناً مع كونه استخلف عليهم وصلى الخليفة وحده ولم يدركوا مع الأصلي ركعة فلكل من الخليفة والمأمومين الإعادة في جماعة. وبها يلغز فيقال: شخص صلى بنية الإمامة ويعيد في جماعة ومأموم صلى بنية المأمومية ويعيد في جماعة. (دسوقي). فائدة؛ ذكر الراعي في شرحه على الأجرومية لما ذكر أنه لا يجوز الاتباع بعد القطع، قال: كنت جالسا بمسجد قيسارية غرناطة أنظر سيدنا وشيخنا أبا الحسن علي بن سمعة - رحمه الله تعالى - مع جماعة من كبار طلبته، وكنت إذ ذاك أصغرهم سناً وأقلهم علماً، فدخل سائل فسأل عن مسألة فقهية نصها أن إماماً صلى بجماعة جزءاً من صلاته، ثم غلب عليه الحدث فخرج ولم يستخلف ثم فقام كل واحد من الجماعة وصلى وحده جزءاً من الصلاة، ثم بعد ذلك استخلفوا من أتم بهم الصلاة، فهل تصح تلك الصلاة أم لا؟ فلم يكن فيها عند الحاضرين جواب، فقلت: أنا أجاب فيها بجواب نحوي، فقالوا: هات الجواب، فقلت: هذا اتباع بعد القطع، وهو ممتنع عند النحويين؛ فصلاة هؤلاء باطلة! فاستظرفها مني من حضر لصغر سني، ثم طلبنا النص فيها فلم نلفه في ذلك التاريخ، ولو أفضنا لكان الجواب حسناً. (الخطاب).

فلا بد فيها

من إمام واحد، وإلا

أو بعضهم أو بإمامين، إلا الجمعة. فمن صلى بتولية الإمام، وإلا فالسابق

بالسلام، وإلا بطلت؛ فيعيدونها جمعة

للمساواة، ثم ظهرا للمساواة.

ندبا إن علم. وقيل: وجوبا،  
حذرا من تكرير الفاتحة،

فإنه يمنع وإن لم تبطل به على المعتمد.

لا مفهوم؛ بل كذلك  
المعجزة بالقيء الأبي.

وإبتدأ

وإبتدأ

إن لم يعلم. انتهاء الأول. أي ابتداء الفاتحة وجوبا، خوف كون  
الأول نسي الفاتحة أو لم يتمها فلو قال: وقرأ من انتهاء  
الأول إن علمه وإلا ابتداء، لكن أوضح وأخصر  
وأشمل.

المستخلف (بالفتح) مع المستخلف  
(بالكسر) من الركعة التي وقع فيها ما قبل  
العذر جزءا يعتد به، وهو..

بأن أدرك الإحرام أو جاء بعده وقيل القراءة أو  
في أثناءها، أو بعدها وقبل الركوع أو في أثناء الركوع. وإنما قلنا: من الركعة التي وقع  
فيها العذر ليشمل ذلك من فاتة ركوع ركعة وأدرك سجودها واستمر مع الإمام حتى  
قام لما بعدها فحصل له العذر حينئذ؛ فإنه يصح استخلافه لأنه أدرك ما قبل الركوع  
من الركعة المستخلف فيها.

وقيل: لا تبطل صلاة من اقتدى به لأنه وإن كان لا يعتد بذلك السجود إلا  
أنه واجب عليه لوجوب متابعة الإمام لو لم يطرأ عذره فصار  
باستخلافه كان الإمام لم يذهب (قاله ابن شاس وغيره).

مولود ابن أغشمت:

لما به يعتد ذو إدراك  
يصح فيه أن يكون بدلا  
ثلاثة إذ هو للإمام  
وقبل عذر بعد رفع وقعا  
من بعد عذر قبلها الأصل رفع  
فبالبنا في سادها تبينا  
لأنه فذ وهذا متصح  
صلى لنفسه فسادها أي  
به فذ الصلاة صحها بدا  
للأجنبي فإن يكن صلاحها  
أو كان بالثلاثة التالي بنى  
فبطلها باؤ لذي عيتين.

صحة الاستخلاف بالإدراك  
من ركعة العذر وإلا فهو لا  
من أصله وهو على أقسام  
يحيى بعد العذر والرفع معا  
محييه أو المحي منه يقع  
فإن يحيى بعدهما وقد بنى  
وحيثما لنفسه صلى تصح  
وقبل عذر بعد رفع فتى  
وإن بنى على صلاة المقتدى  
وبعد عذر قبل رفع ضاهي  
لنفسه أو كان بالأولى البنا  
صحت وإن بنى بغير تين

صلاة متفرقة؛ بأن ابتدأ القراءة ولم يبن على صلاة الإمام لكونه لم يقبل الاستخلاف؛ بل صلى ناويا الفذية صحت صلاته. وهذا مفرع على قوله الآتي؛ وإن جاء بعد العذر فكأجنبي، وحقه أن يقدمه هنا، ومساقه هكذا؛ وإن جاء المستخلف (بافتح) وأحرم بعد حصول العذر مقتديا به لظنه أنه في صلاة فكأجنبي لأنه لم يدرك جزءا من صلاة الإمام البتة فلم يصح استخلافه اتفاقا، وتبطل صلاة من أتم به منهم. وأما لو أحرم مقتديا به مع عدمه بعذره فصلاته باطلة مطلقا من غير تفصيل لتلاعبه. (دسوقي).

مولود ابن أغشمت:

|  |   |
|--|---|
| <p>الرفع الاستخلاف صح للإمام إمامه يصح أن يقدمه أو في القرآن فبدأ العذر هنا إلى الركوع بعدما قد رُفعا عذر الإمام مدرك به الركوع يستخلف الإمام فيه إلا وفي الدسوقي جميع ذي الفروع قبل ركوعه "فإن صلى" الخ والعذر مطلقا بناءه أبطلوا وقبل عذره وهذه الفروع فلتنظر كن نقلها من إيش.</p> | <p>في العذر إن حصل من قبل تمام فمُخْرَمٌ بِمُؤَرِّ ما قد أحرم كدأخل عليه حال الانحناء أو حالة الرفع ولكن رجعا تحصيل الاطمئنان من بعد وقوع والعذر من بعد انتهائها رفع لا مبن كان مدركا لذلك الركوع والأجنبي إن دخوله رسيخ وإن يكن بعد الركوع دخلا وعكسه الداخل من بعد الركوع نقل الميسر عن العلوشي</p> |
|--|---|

على صلاة إمامه حال كونه مستخلفا، ظنا منه لصحة الاستخلاف، وناويا الإمامة.. والمراد ببنائه على صلاة الإمام بناؤه على ما فعل الإمام من الصلاة، بحيث لو وجد الإمام قرأ بعض الفاتحة كلها ولم ينتهها، ولو وجده قرأ الفاتحة ابتدأ بالسورة أو الركوع. وإنما صحت صلاته في هذه الحالة مع أنه أجنبي من الإمام وقد دخلت ركعة من صلاته من الفاتحة بناء على أن الفاتحة واجبة في الجل. فإن كان في الرابعة أو في الثلاثية فالأمر ظاهر، وإن كان في الثنائية وكان البناء في أولها فقليل؛ لا يصح البناء لأنها لا أجل لها، وقيل بالصحة.

أو بنى

بالأولى

أي وكان بناؤه المذكور بالركعة الأولى، وابتدأ بالفاتحة، صحت لموافقته للحد في الأفعال ولا تضرة مخالفته. **أو الثالثة صحت،** مطلقا؛ أي كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية. لموافقته للحد في الأفعال، ولا تضرة مخالفته في النية بناء على أن ترك السنن عمدا لا يبطل. واقتصر على الفاتحة كالإمام..

بأن أحرم بعد الركوع أو قبله أو زوم أو نفس حتى رفع الإمام رأسه فلا يصح استخلافه، فإن قدمه الإمام فليقدم هو غيره، فإن لم يقدم غيره وتمادى بالقوم بطلت صلاتهم دونه إن اقتدوا به، لأنه كمتفل أم مقترضين، لا اعتدادهم بالسجود وعدم اعتداده هو به، وصلاته صحيحة إن بنى على صلاة إمامه وإلا بطلت. هذا عن حكم من جاء قبل العذر، وأما من جاء بعده فكأجنبي؛ أي هو أجنبي حقيقة. وقد أجمع من يعتد به من شراحه أنه لا يستقيم على هذا المساق لما فيه من حذف وزيادة وتقديم وتأخير.

وإلا \*

\*

تصح صلاته، لمخالفته في الأفعال جلوسه في غير محل الجلوس.  
لأنه إذا بنى في الثالثة من رباعية تكون صلاته بأم القرآن فقط،  
على ما هو مقتضى البناء.

فلا: كعود الإمام لإتمامها.

بعد زوال عذره  
المبطل لصلاته  
وإن جاء بعد العذر

في  
الركعة  
الثانية

بهم تشبيه  
في البطلان.  
فتبطل على من  
اقتدى به؛

استخلف أم لا، فعلوا  
فعلا قبل عوده أم لا. لا إن كان  
رعاف بناء؛ فلا تبطل إن اقتدوا به  
حيث لم يعملوا لأنفسهم عملا ولم يستخلف  
عليهم، وإلا بطلت عليهم. وقال ابن غازي: أجمع  
من يعتد به من شراح "المص" على أن كلامه لا يتم على  
هذا المساق لما فيه من التقديم والتأخير والزيادة والحذف؛ فإنه  
حذف ما بعد إلا، وهو فلا يصح استخلافه، وقدم قوله: فإن صلى  
لنفسه.. إلخ، على قوله: وإن جاء بعد العذر.. إلخ، مع أن الأول مرتب على  
الثاني كما مر. والكاف في فكأجني زائدة لأنه أجنبي حقيقة. قالوا: ولذا عدل عنه الأمير  
إلى قوله: وصحته بإدراك ما قبل الرفع وإلا فلا، وإن جاء بعد العذر فأجني، فإن صلى لنفسه  
أو بنى بالأولى أو الثالثة صححت وإلا فلا. فله دره ما أسد كلامه.  
ويمكن أن يبقى كلام "المص" على حاله ويكون أشار إلى أربعة فروع:

**الأول:** أن المستخلف إما أن يجيء قبل الرفع والعذر معا، وإليه أشار بقوله:  
وصحته بإدراك ما قبل الركوع؛ أي وقبل العذر.

**الثاني:** أن يأتي بعدها، وإليه أشار بقوله: وإن جاء بعد العذر فكأجني؛ أي وبعد الركوع.  
**الثالث:** أن يأتي قبل الركوع وبعد العذر.

**الرابع:** أن يأتي بعد الركوع وقبل العذر، وإليهما أشار بمحمول إلا وحذف الجواب - وهو فلا  
يصح استخلافه - اختصارا لدلالة ما قبله عليه، لأن قوله: وصحته يدل على أن

الاستخلاف في غير ذلك لا يصح، وليست الكاف بزايدة لأنه لما نوى الاقتداء  
صار أجنبيا مشوبا، ومن ثم ساغ الإتيان بالكاف. فبان أن كلام "المص"

صحيح سديد ليس فيه تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا  
حذف.

محمد فال ابن العاقل:

لا بين، أو إن بنى يا صاح فليات  
والعكس فيه البناء مطلقا يأتي  
وليين قبلهما من يأتي من أت.

يصح الاستخلاف في المشروع  
صلى لنفسه فبإلجزاء فن  
فحكمه السبنا وغيره امتنع  
ذكره ميسر بلا امترا.

قبل الركوع وبعد العذر من يات  
بذا البناء بأولاه وثالثة  
وامتنع فيمن أتى يا صاح بعدها

إن يأت قبل العذر والركوع  
والعكس بالعكس، ولكن إن يكن  
إن يأت قبل العذر بعد ما ركع  
والعكس بالعكس وما قد ذكرنا



وهذا هو التأخير والكاف زائدة.  
وإن جاء بعد العذر وقبل الركوع  
فتصح صلاته إن بنى على صلاة نفسه  
وتبطل إن بنى على صلاة إمامه.

أي لسلام الإمام  
المستخلف المسبوق.

كان لم يسبق إلا مع  
صوابه كالقيم

فكأجنبي، وجلس المأموم المسبوق. لسلامه المسبوق، كأن سبق هو، لا المقيم يستخلفه  
على مقيمين أو مسافرين،  
وإنما يستخلف المقيم.  
بمنفسه، أو جهله أن في القوم  
مسافرا، أو جهله عين المسافر.  
مسافر، لتعذر مسافر، أو جهله، فيسلم المسافر، ويقوم غيره للقضاء.

الإمام المستخلف (بالفتح)  
الإمام المنصرف  
الإمام المستخلف (بالكسر)  
المستخلف (بالفتح)  
ما صلى أشار فأشاروا، وإلا سبى به،  
فإن قدموا التسييح على  
الإشارة لم تبطل وإن  
قدموا الكلام على  
التسييح بطلت.  
ما صليت قبلك.. فإن أخبره بعد  
عقد الثانية فلا يكون سجوده إلا قبلها،  
وإلا فيحتمل كونه قبلها أو بعدا.  
وإن قال مسبوق: أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافة، أو ظنه أو شكه أو توهمه.

وسجد قبله - إن لم تتمحض زيادة -  
بأن كان  
فقصا مع زيادة.  
وقبل قضاء ما عليه، فإن تمحضت  
الزيادة سجد بعد قضاء ما عليه.

## فصل في

أحكام صلاة السفر.

ويبحث فيه من سبعة أوجه: لغة  
واصطلاحا واشتقاقا وحكا وأدبا وشرطا  
ومختارا. فهو لغة الضرب في الأرض  
قرب أو بعد. واصطلاحا قطع المسافة  
الشرعية. وهي مشتقة من  
السوف. قال الشاعر:

وتيهاء يستاف الدليلُ ترائبها وليس بها إلا السباني مخلف  
تعسفها وحدي ولم أرهب العدى دليلى نجم أو حُوار مُخْلَفُ.  
وقال امرؤ القيس:

ومنهن سوفي الخود قد بلها الندى تراقب منظوم السائم مرضعا.  
واشتقاقه من السفور (وهو الظهور) قال توبة بن الحمير:

وكننت إذا ما جئت ليلي تبرقعت وقد رايتني منها الغداة سفورها  
وقد رايتني منها صدود رأيتها وإعراضها عن حاجتي وسورها.

ومنه الإسفار وهو الإبانة.

ويقال: سمي السفر سفرا لأنه يسفر عن أخلاق الرجال.  
أما حكا فهو نوعان: سفر باطني، وهو السفر في نعم الله تعالى والتفكير في مخلوقاته ليستدل بها  
على الخالق، ولا يكون إلا واجبا. وسفر ظاهري، وهو نوعان: هرب، ولا يكون إلا واجبا  
كالسفر من بلد الكفر إلى بلد الإسلام، أو من بلد يشاهد فيه المنكر من شرب خمر وغير  
ذلك من سائر الكبائر إذا كان يخاف الوقوع فيه، أو من بلد لا يرداد الدين فيه.

قال الشاعر:

إذا شاع في أرض فساد ومنكر وليس بها ناه مطاع وزاجر  
ففر ولا تصبِح مقبلا ببلدة يموت بها شرع وتحيا المناكر  
فإن عقاب الذنب عند خفائه يخص وإن يظهر يُعَمَّ من يجاور.

وكذا يجب على المرء الهرب من بلد يذل فيه نفسه إلى بلد يعز فيه نفسه لأن المؤمن لا يجوز له إذلال نفسه.

قال الشاعر:

إذا كنت في أرض يذلك أهلها ولم تَك ذا عز بها فتغرب  
لأن رسول الله لم يستقم له بمكة حال واستقام بيثرب.

وكذلك من بلد لا علم فيه إلى بلد فيه العلم، أو من بلد يسمع فيه سب الصحابة -رضي الله عنهم-  
ولو كان مكة أو المدينة.

وسفر طلب، وتعزّيه أحكام الشرع؛ فيكون واجبا كالسفر لحجة الفرض والجهاد المتعين، ومندوبا، وهو ما يتعلق بالطاعة والقربة إلى الله تعالى كالسفر لبر الوالدين أو صلة الرحم أو للتفكر في مخلوقات الله تعالى. وجائزا كسفر الغني للتجارة، ومكروها كسفر اللاهي بسفره، وممتوعا كسفر العاصي بسفره.

فأما سفر الحرب والسفر الواجب والمندوب والجائز فيسن فيه القصر. وأما المكروه فقليل: يجوز القصر فيه، والمشهور أنه يكره. وأما الممنوع فقليل يكره فيه، والمشهور أنه يمنع. وعليه فالمشهور أنه لا يعيدها، وقيل: يعيدها حضرية، وعليه فقليل: في الوقت وقيل: أبدا.

أحمد قال:

|                           |                         |
|---------------------------|-------------------------|
| السفر اثنان: فواحد طُلِبَ | أقسامه خمس وثان للهرب   |
| نذب، وواحد من المباح      | من المباح سفر الأرباح   |
| وواجب كاللحج للطريق       | محرم كقاطع الطريق       |
| ونسبه لصلة الأرحام        | يكره للهو لدى الأعلام   |
| وسفر الحرب قالوا: حتم     | من بلد لم يسك فيه علم   |
| وبلد قل به الحلال         | أو كان يكثر به الضلال   |
| أو بلد يهان فيه لبلد      | من غير ما ذكرته كان أسد |
| أو بلد تسب فيه صحب        | نبينا صلى عليه الرب.    |

وما ينسب للقاضي أبي محمد عبد الوهاب:

|                              |                              |
|------------------------------|------------------------------|
| تغرب عن الأوطان في طلب العلي | وسافر ففي الأسفار خمس فوائد  |
| تفرج هم واكتساب معيشة        | وعلم وآداب وصحبة ماجد        |
| وإن قيل في الأسفار ذل ومحنة  | وقطع الفيافي واكتساب الشدائد |
| فبوت الفتى خير له من حياته   | بدار هوان بين واش وحاسد.     |

وينسب للقاضي أبي الفضل عياض في ذمه:

|                               |                                |
|-------------------------------|--------------------------------|
| تقاعد عن الأسفار إن كنت طالبا | نحاة، ففي الأسفار سبع عوائق    |
| تشوق إخوان وفقد أحبة          | وأعظمها -يا صاح- سكنى الفنادق  |
| وكثرة إبحاش وقلة مؤنس         | وتبديد أموال وخيفة سارق        |
| فإن قيل: في الأسفار كسب معيشة | وعلم وآداب وصحبة وافق          |
| فقد كان ذا دهر أقدم عصره      | وأعقبه دهر شديد المضايق        |
| فهذا مقال والسلاام كما بدا    | وجزّب ففي التجريب علم الحقائق. |

ومن آدابه الرفيق، لحديث «الرفيق قبل الطريق» ولحديث «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب» ولحديث «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يغلب اثنا عشر ألفا من قلة».

ومنها المشاورة، وشروطها خمسة جمعها القائل:

شاور لذي نصح ودين عاقل وسالم من غرض وشاغل.

وتطلب الاستشارة ولو كان المستشير ذا رأي.  
شاور سواك إذا نابتك نائبة يوما وإن كنت من أهل المشورات  
فالعين تبصر ما منها نأى ودنا ولا ترى نفسها إلا بمראה.

ومنها الاستشارة النبوية، وتقدم عليها المشاورة.  
ومن آدابها الزاد والمركب وتوسيعهما واتخاذ الوصية.  
ومن شروطه قضاء الدين الحال أو الذي يتوقع حلوله في الغيبة.  
ومختاره يوم الخميس، وإلا فيوم السبت، وإلا فيوم الاثنين، وإلا فالأيام كلها لله.  
محمد مولود بن أحمد قال:

يندب للمسافر أن يخرج في يوم الخميس بكرة ليقبتي  
خير الوري، إذ قل أن يسافرا أسفاره إلا به خير الوري.

سينا سنة مؤكدة، وفي أكديتها على سنة الجماعة والعكس قولان لابن رشد والبخمي.  
واستدل ابن رشد بالحديث «خير عباد الله الذين إذا سافروا قصرُوا وإذا أحسنُوا استبشروا  
وإذا أسأؤُوا استغفروا». وبخبر «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» وخبر «إن الله  
يجب أن تؤتي رخصه كما يجب أن تؤتي عزائمه». والبخمي بخبر «صلاة الجماعة أفضل من صلاة  
الفرد بسبع وعشرين درجة».

أحمد يكن:

قصر المسافر الصلاة سنة في قوله أمضى من الأنسه  
وكونه فرضا رواه أشهب ونسبه للأبهرى مذهب  
والباج قال إنه مباح فما على تاركه جناح  
فانظره إن تشاء في المواق تجده فيه واضح المساق.

وتظهر فائدة الخلاف في حال تعارضهما، كسافر لم يجد من يأتم به إلا مقيا، فهل يصلي فدا؟  
وهو الأول، ويؤيده إطلاق "المص" كراهة الإتمام به فيا يأتي، أو يأتم به من غير كراهة؟  
بل ذلك مطلوب، وهو القول الثاني. (دسوقي).

محمد فال بن متالي:

فضل الجماعة مقدم على سنة قصر في الذي قد نقلا  
إذ الجماعة بالاتفاق تطلب، والقصر على شقاق  
وسليل عبد الباقي فيه يوجد.  
أحمد فال:

وقيل: رخصة، ومن قد قالوا لهم به ثلاثة أقوال:  
هل الأفضل الإتمام أو تقصير؟ وقيل: لا فضل، بل التحجير.

أحمد قال:

وكافر سافر ثم أساما لم يبق قدر القصر فليتمما  
كطهر طامث وزغول بلغ إفاقة المجنون ما فيها وتغ. (وتع: ملامة).

رجلا كان أم امرأة، وفي منع قصر العاصي  
ولو على غير العادة كطيران وخطوات. وكراهته قولان، والمعتمد المنع.

أحمد قال:

والخلف في تحريم قصر العاصي والكهر، والأقوى من المعاصي  
والخلف في جواز قصر اللاهي والكهر، والأول هو الواهي  
وشهروا أن الإعادة على كليهما كما ابن نجاج نقلًا.

محمد علي بن عبد الودود:

عليه فالعاصي يعيد أبداً وغيره في الوقت عنهم قيداً  
وعدم الإعادة الصواب لذا عليه اقتصر الخطاب.

ونية فقط للأصل تنقل والعكس لا - إلا بفعل - يحصل.

لمسافر غير عاص به،

وكراهته قولان، والمعتمد المنع.

أحمد بن الجبدي:

أربعة الفراسخ البريد يا من غدا لقدره يريد  
وفرسخ ثلاثة الأميال وأصح ما فيه من الأقوال  
والميل خمسمائة ذراعا و"ج" من الألوف إن راعا  
أما الذراع ول من الأصابع وهو لما من قبل عذ تابغ  
وإصبع ست من الشعير لا من صغيره ولا الكبير  
واحدة ست غدت من الشعر أي شعر البرذون فانظر السفر.

القرافي: والذراع قيل: هو ستة وثلاثون إصبعاً، والإصبع  
ست شعيرات بطن كل لظهر الأخرى، وكل شعيرة ست  
شعرات من شعر البرذون.

قال

مالك - رحمه الله تعالى - في الموطأ:

بين مكة وعسفان، ومكة وجدة، ومكة والطائف،

أربعة برد. قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: هذا هو الصواب، وقول صاحب  
المطلع إن بين مكة وعسفان ستة وثلاثين ميلاً ليس بمقبول. وعسفان - بضم أوله وسكون  
ثانيه - قرية جامعة بين مكة والمدينة، على مرحلتين من مكة. وسمي عسفان لأن السيول عسفتها.  
وقال الشيخ زروق: مسافة القصر أربعة برد، وهو حديث عن ابن عباس «لا تقصروا الصلاة في  
أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان» رواه الدارقطني وصحح ابن خزيمة وقفه. (الخطاب).

ورد بلو أن المعتبر الزمان مشيراً إلى أن العبرة في التحديد بالمسافة:

خلافاً لمن قال إنها في البحر بالزمان مطلقاً، ولمن قال إن العبرة فيه  
بالزمان إن سافر فيه لا بجانب البر، وإن سافر بجانبه فالعبرة بالأربعة برد.

وليست المبالغة راجعة لمسافر، لأنه لا خلاف في قصر المسافر في البحر. (دسوقي).

فقط، أو إياها فقط،  
لا ذهاباً وإياباً،  
ولو بالدوران والاعوجاج  
ما لم يقطع أثره.

ظاهرة أنه لو  
قصدها فقصر  
ثم رجع فلا إعادة عليه.

والمراد بالدفعة أن لا ينوي أثناءها إقامة تقطع حكم السفر كأربعة أيام صحاح؛  
فن قصد أربعة برد ونوى أن يسير منها بردين ثم يقيم أربعة أيام صحاح،  
ثم يسافر باقية فإنه يتم، فإن نوى إقامة يومين أو ثلاثة فإنه يقصر،  
وليس المراد بكونها قصدت دفعة أن يقصد قطعها في سيرة واحدة بحيث  
لا يقيم في أثناء سفرها أصلاً، لأن العادة قاضية بخلاف ذلك. (دسوقي).  
مولود ابن أغشمت؛

عُشْقَانُ وَالطَّائِفُ جُدَّةٌ ثَرَى  
فَفِي الْمَوْطَا مَالِكٌ ذُو قَصْرٍ  
حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي  
عَلَى جَمَالٍ وَأَنْبِيَاءُ الْأَرْجَلِ  
بَلْ قَالَ إِنْ مِنْ يَسُوقِ الْمَنْكَسِرِ  
حَتَّى إِذَا مَاتَتْ الْمَنَازِلُ  
وَرَحَلُوا إِذْ طَلَعَتْ دُكَاةُ  
مَكَّةَ بَيْتِ اللَّهِ الْأَصْفَرَا  
وَإِذَا سَافَرَ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي  
لَا بَسَاتِينَ فِيهِ لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى  
يَجَاوِزَ قَدْرَ مَا هِيَ بِهِ.  
أَرْبَعَةُ الْبَرْدِ مِنْ أَمِّ الْقُرَى  
فِي مَثَلِهِنَّ تَرْجَمَانِ الذِّكْرِ  
قَالَ خَرَجْنَا مَغْرِبًا مِنْ جُدَّةٍ  
تَمْشِي كَشْيِ الْجَمَلِ "الْمُنْشَقِلِ"  
وَرَكْبَهُ عَنْ سَيْرِهِمْ لَمْ يَنْبَغِزْ  
تَحْبِسُوا مَطِيئَهُمْ وَنَزَلُوا  
وَطَفِقُوا يَمْشُونَ ثُمَّ جَاءُوا  
طَوْبَى لِمَنْ طَافَ بِهِ وَزَارَا.  
(تمت المنازل: أي أشرف الليل على النهاية بنجام طلوع منازل، أي ساعاته).

إِنْ عَدَى الْبَلَدِي الْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ، ولو في بعض الأحيان، المتصلة بالقرية،  
ولو حكماً، بحيث يرتفق بعضهم ببعض،  
ولا عبرة بالمزارع والبساتين غير المسكونة.

وَتَوَوَّلَتْ والظاهر أن محل التأويلين حيث زادت الأميال على البساتين،  
فإن زادت البساتين عليها فالمعتبر مجاوزة البساتين.

زَادَتْ عَلَى الْبَسَاتِينَ أَوْ نَقَصَتْ، وما في "ز" من اعتبار أقصاها غير صحيح.  
أَيْضًا عَلَى مَجَاوِزَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بَقْرِيَّةِ الْجُمُعَةِ، وَالْعُمُودِي هُوَ سَاكِنُ الْبَادِيَةِ. سَمِيَ بِذَلِكَ  
لَأَنَّهُ جَعَلَ بَيْتَهُ عَلَى عَمْدٍ.

وَلَوْ تَفَرَّقَتْ بَيْوتُهُمْ، بحيث يرتفق بعضهم ببعض.  
وَحِلَّتُهُ (بكسر الحاء) أي محلته، وهي منزل قومه؛ فالخلة والمنزل بمعنى.

وَقَصَرَ الْعُمُودُ حَيْثُ عَدَا حِلَّتُهُ بِكَسْرِ حَا وَإِنْ بَدَا  
تَفَرَّقَ الْبَيْوتُ حَيْثُ جَمَعَا حِلَّتُهُ اسْمُ الْحَيِّ وَالْدارِ مَعَا  
كَأَنَّ قَطْ، أَوْ أَوَّلَ إِنْ ارْتَفَقَ بَعْضُ بَعْضٍ، قَالَ الشَّارِحُ "عَقْ".

وَأَنْفَصَلَ غَيْرُهُمَا، كَسَاكِنِ الْأَخْصَاصِ قَصْرٍ رَابِعِيَّةٍ وَقِيلَ وَاقِيلَ مَنْدُوبٍ  
وَقِيلَ مَبَاحٍ. (قَالَ مَوْهُوبٌ) وَقِيلَ نَشِيَّةً،

دَلِيلٌ فِي الْخُرُودِي

أَيُّ الْمَسَافِرِ

لَا

أَيُّ الْمَسَافِرِ وَلَوْ  
أَدَّاهَا فِي الْحَضَرِ

خلافًا لأحد ابن حنبل. وأحرى غير النووي إذا سافر بأهله  
والنوبي إذا سافر بغير أهله.  
فقد نص "المص" على المتوهم (دسوقي).  
حيث بن الزائد:

أَوْ فَائِئَةٍ فِيهِ، وَإِنْ نَوْتِيَا بِأَهْلِهِ.

أحكم بتقصير أهل البدو إن رحلوا بأهلهم وموآشيهم بإعلان  
فالبزلي بهذا أفشى وسامه إل حطاب والونشريسي الأجلان  
قالوا؛ وذًا ليس للتنبية مقتفرا ليس النهار بمحتاج لبرهان.  
عبد الله:

وزيد في لو أن تعاد أبدا دون الذي من بعده قد وجدنا.  
محمد عالي ابن نعم العبد:

وقصره بكل حال يحرم وفطره تكفيره ملتزم.  
عبد الله:

محل ذا إن انتفى التأويل ذكره البناني؛ بل خليل.

مسافر ظن مسافة ظهر خلافا أتم في باقي السفر  
وما مضى فيه يعيد أبدا لبطلها، وإن يك العكس بدا  
فحكمه التقصير في الباقي ولا يعيد ما قد كان صلى أولا.

في أثناء سفره، وحتى يرجع  
إلى بيوت مصر أو يقارنها  
بأقل من الليل في رجوعه

من أربعة برد، فلا يقصر، فإن قصر جرى فيه قول "عج":

من يقصر الصلاة في أميال بقية "له" تبطل بلا إشكال  
وقصرها من بعد مم لا ضرر والخلف فيها بين هذين استقر  
فقيل لا يعيدها أصلا وقيل يعيدها في الوقت فافهم يا نبيل  
والسراج الأول والأخير قد ربح لكن بعضهم له انتقد.

إلى محل البدء، لا أقل

ومنزلة  
في رخصته

مطلقا، بقي عليه شيء من أفعال الحج

إلا كمكي في خروجه لعرفة ورجوعه، أم لا، يفعله في موضعه أم لا.

أحمد فال:

ولم يعد صلاته من يقصر وآب قبل سير ما يعتبر.  
سكنون في لا راجع قائل لا والماجشوني لو شيء قابلا  
ولا أقل ومعا لو بخلا (له).

أي مسافة التقصر.  
ولا راجع لدونها،

مولود ابن أغشمت:

ونجل يونس الإمام عاز ما في النظام لإيتم المواز  
ومن على زهاء أميال نزل ثم بدا له الرجوع فعدل  
لنية السفر أيضا وحضر وقت الصلاة فليتيم للسفر  
وخارج مع قومه مشيعا وهو يريد عنهم أن يرجعوا ←





فقدموه للإمامة فما  
دخل في الصلاة حتى عزما  
على السفر معهم أتما  
حتما إلى يروزه من ثما.

دون مسافة القصر إلى طويل،  
ولا عن طويل إلى أطول فيما زاد.

خلافاً لابن الماجشون:

ولو لشيء نسيه، ولا عاذل عن **قصير بلا عذر، ولا هائم** وهم الفقراء المتجردون للعبادة الذين لا يخرجون

لبلد معلوم، بل حيث  
طاب لهم بلد أقاموا به.

أحمد قال:

وتائه من بعد قطع شهره  
والخرش ذاك اللوذعي المستبصر  
محمد عالي ابن نعم العيد  
يُقصِّر الخارج في طلب ما  
مسافة القصر وإن لم ينكس  
كأبق وشارد إن تما  
ذلك اختياراً تابع ابن يونس.

أحمد قال:

مسافر حل بهائمنا  
وخى بهم إقامة فهو حج  
في الحال للصلاة مثميننا  
بسنة القصر خلافاً لـ "عج".

أي الهيمان وطلب الرعي، فيقصّر حتى في الهيمان وطلب الرعي.

وطالب رعي إلا أن يعلم قطع المسافة قبله. **ولا منفصل ينتظر رفقة**

لأن المسافر لا ينتقل عن القصر إلى الإتمام بالشك، ولا إلى العكس بالشك،  
والشك في ابتداء السفر يوجب الإتمام، وفي انتهائه يوجب الإتمام.

أحمد قال:

منفصل ينتظر الرفاق ما  
بأن يسير دونها أو يعالما  
جواز له التقصير إن لم يجزما  
قبل مرور أربع أن تقدما.

**إلا أن يجزم بالسير دونها.** وكذا إن تحقق مجيئها له قبل إقامة أربعة أيام.

أي محل إقامته أصالة.

البلد كل موضع تقدمت له فيه إقامة تقطع حكم السفر،  
على نية التأييد أم لا، فهو أعم من الوطن. **وفي حجب السفر دخول بلده، وقطعه**

في حجب السفر

غالبه، أو جوح دابة، بخلاف اللص. قال ابن غازي: الدخول في هذه بالرجوع،  
وبلده الموضع الذي تقدمت له فيه إقامة، فهو أعم من وطنه بدليل الاستثناء،  
والدخول في التي بعدها المرور، وطنه أخص من بلده. والريح في هذه ألبأته  
لدخول الرجوع، وفي التي بعدها ألبأته لدخول المرور.  
(الخطاب).

وإن يريح

مفهوم، لكن ذكرها تبركا. جملة الخطاب  
 والمواق وغيرهما على مسألة المدونة، ونصها: ومن دخل  
 مكة وأقام بها بضعة عشر يوما فأوطئها ثم أراد أن يخرج إلى الجحفة  
 ثم يعود إلى مكة ويقيم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها، فقال مالك -رضي الله  
 تعالى عنه-: يتم في يوميه، ثم قال: يقصر. قال ابن القاسم: وهو أحب إلي.  
**إلا متوطن مكة** ووجه ابن يونس الأول بأن الإقامة فيها أكسبتها حكم الوطن، ووجه الثاني بأنها ليست  
 وطنه حقيقة، وعلى هذا القول حمل الرماصي كلام المصنف، لكن اعترض قوله: رفض  
 سكنها بأنه لا حاجة إليه وليس في المدونة ولا غيرها ولا فائدة فيه في الفرض  
 المذكور. والأولى حمل كلام "المص" على مسألة ابن المواز، وهي ما إذا خرج من وطنه  
 لموضع تقصر فيه الصلاة رافضا سكنى وطنه، ثم رجع له غير ناو الإقامة به؛ كان ناويا  
 السفر أو خالي الذهن، فإنه يقصر. فإن لم يرفض سكنها أتم. (قاله ابن المواز، ونقله  
 الرماصي وغيره) وحينئذ يكون التوطن في كلام المصنف على حقيقته، ويكون قوله:  
 رفض سكنها شرطا معتبرا. (الخطاب).  
 وعلى المسألة الأولى فالمراد بالتوطن طول الإقامة.  
 ولما لم يكن الحكم خاصا بمن خرج من مكة أتى بالكاف في قوله: مكة،  
 وأشار بقوله: متوطن إلى أنها لم تكن وطنه، وإنما أقام بها أياما؛  
 فالمراد بالوطن في كلامه وكلام المدونة طول الإقامة. (الخطاب).

بعد قطع المسافة أو قبله،  
 في رجوعه اتفاقا،  
**رفض سكنها، ورجع** وفي إقامته على ما رجع إليه مالك.  
**ناويا السفر**

أي كل موضع تقدمت له فيه إقامة تقطع حكم السفر على نية التأييد.  
 أي مروره عليه؛ بأن كان مقبيا بمحل غير وطنه وسافر منه إلى بلد آخر  
 ووطنه في أثناء الطريق، فلما مر عليه دخله، فتم ولو لم ينو إقامة أربعة أيام.  
 فليس هذا تكرر لما في قوله: وقطعه دخول بلده.  
 والوطن لغة المؤلف. قال سالم بن تحقان:

فلا تعذليني في العطاء ويسري لكل بعير جاء طالبه حبالا  
 فإني لا تبكي علي إفاها إذا شبع من روض أوطانها بقلا.

واصطلاحا هو المحل الذي يسكنه الشخص بنية عدم الانتقال كما في باب الحج من التوضيح.  
**أو مكان زوجة دخل بها** أو سرية أو أم ولد جعلها فيه أو انتقلت إليه بإذنه،  
 بخلاف ماله أو عبيده ما لم يتخذهم وطنا.  
**فقط** احترازا به عن غير المدخول بها، ورجعه الخطاب للزوجة.

بداه ابن بو:

احترز الشيخ بقوله: فقط  
وجعل الاحتراز من أم الولد  
وما حكي الشارح من إخراج  
إذ الحق السريّة ابن عرفة  
وقد عزا لابن حبيب فائتس  
حسرر ذا فرسان هذا الشأن  
وللدسوقي إمام الحضر  
لا تقطع الناشز حكم السفر.  
أحمد بن الجند:

عدم قطع زوجة هامت سفر  
مسافر بين الدفاتر سفر.  
مكان زوجة بها الزوج ابني  
وقيل: حيث تظهر المئنه  
قاعدة تنمي لأهل الجدل  
وإن نوى توطنا لموضع  
ثم يعود للمقام فاختلف  
ولابن عرفة يتمها وفي  
أحمد فال:

والبدوي بعده إن ارتحل  
لدارهم لم ينقطع وإن لم  
وإن يكن وجدها قد هلك  
وزوجة مَرَّتْ بزوجها ولم  
بعكسها يتم ما لم يعزم  
وإن بها خرج قاصد السفر  
دون المسافة فلم يقصر  
مكان الإباء أو الأولاد  
لا يقطع السفر في البدو سوى  
أربعة الأيام أو لعماده  
أفتى بهذا الشيخ الولي محمد  
أهل فإن ذراه قبلما وصل  
يعلم إلى وصوله ينقصم  
فحكمه كهكذا فيما ثبت.  
تنو الإقامة الصلاة لم تتم  
على انتقاله بها فلتعلم  
هو وفي ينوي أن لها سوف ينز  
ما دام معها، ذا عن الشيخ دري  
لا يقطع السفر في البوادي  
زوجة أو إذا الإقامة نوى  
جرت له فاحتط بذى الإفاده  
فالا وما أفتى به معتمد.

وإن بريح غالبية. أو جموح دابة، بخلاف اللص.  
بلده أو وطنه أو مكان زوجة أو سرية أو أم ولد.  
ونية دخوله وليس بينه وبينه أي البلد المنوي.  
أي المكان الذي أراد السفر منه.

محمد مختار بن أحمد بن  
محمد بن سيدي محمد:  
واعلم بأن صاحب الإقامة  
عليه إن قصر في دخوله  
بشروط قطعه المسافة نوى  
ذا القول من ساداتنا الأنجاء  
والشيوخ خيتي وعبد الباقي  
وضوب البنان قول ذين  
إن رفض السكنى فلا ملامه  
بلده كذاك في قفوله  
سفرا أو لم يستو شيئا قد روى  
الخرشي والرماسي والخطاب  
لديهم التقصير بالإطلاق  
وجلب النقول للشيخين.

**المسافة.** فإن رجع تركه اعتبر ما بقي، فإن نواه بعد سيره شيئا في قصره قولاً سحنون وغيره.  
واعلم أن حكم الفطر حكم القصر.

مولود ابن أغشمت:

صَوَّرَ مَنْ نَوَى دَخُولًا يَقْطَعُ  
شَمْلَهَا خَلِيلَ بِالْعُمُومِ  
طَوْرًا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ  
بِقَدَرِهَا قَصْرٌ فِي الْوُجْهِينِ  
رَدَا عَلَى الرَّمَاصِ وَابْنَ الْحُجَّةِ  
إِنْ كَانَ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْمَحَلِّ  
وَدُونِهَا أَمٌّ فِي الْوُجْهِينِ  
فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي الْآثْنَاءِ أَرْبَعُ  
إِمَّا بِمَنْطُوقٍ أَوْ بِمَفْهُومٍ  
قَدَرِ الْمَسَافَةِ وَطَوْرًا دُونَهُ  
بِخِلَافِ قَالِهِ الرَّهْوَينِ  
مَا يَوْمُ الْخِلَافِ فِي ذِي الصُّورَةِ  
مَسَافَةٍ وَقَدْ نَوَاهُ مَنْ أَقْلَ  
لَوْ طَرَأَتْ عِنْدَ سَوَى سَحْنُونٍ.

مع وجوب عشرين صلاة بلا  
يوم الدخول ولا يوم الخروج.

من دخل قبل العصر ولم يصل الظهر ونوى أن يصلي صبح اليوم  
الخامس فقد نوى عشرين صلاة ولم ينو إلا ثلاثة أيام فيقصر،  
ومن دخل قبل فجر السبت مثلاً ونوى أن يظعن قبل عشاء  
الأربعاء فكذلك، إذ لم تجب عليه عشرون صلاة. (ثمان).

واليوم يلغي في اليمين والكرا  
وفي خيار البيع ثم العدة وأجل عقيقة ورده.  
أحمد قال:

ومَنع سَحْنُونُ لِقَصْرِ بَيْنَا مَنْ سَافَرُوا أَقَامَ حَتَّى يَظْهَرَ  
فَنَزَلَ الْإِسْفَارَ بِاقْتِرَابِ مَنْزِلَةِ ابْتِدَائِهَا فِي الْبَابِ  
وَإِنْ حَبِيبٌ: يَكْتَفِي بِالْثَنِيَةِ دَفْعًا لِنِيَةِ بَنِيَةِ ع. قِي.

أي المحل الذي يخاف فيه العدو. ولا مفهوم لدار  
الحرب عن دار الإسلام حيث لا أمن، فإنهم يقصرون  
ولو نوا إقامة مدة طويلة.

**ولو بخلاله، إلا العسكر بدار الحرب.** وأما الأسير بدار الحرب فيتم ما دام مقياً بها فإن هرب إلى الجيش قصر بمجرد انفصاله من محبسه  
ولا يشترط تجاوز بناء ولا بساتين لأنه صار من الجيش، وإن هرب إلى غيره لم يقصر حتى يجاوز بناء  
البلد وبساتينه المسكونة كما مر.

أقام بالطائف بضع عشرين ويتبوك لأمها مقصراً  
أبي بن حيمود: ومثلها من غير "ها" أم القرى.

أي في الثنية، بني الإقامة أربعة أيام

المجردة عن نيتها والعلم بها عادة،  
كإقامته لحاجة يظن قضاءها قبل  
تمام الأيام الأربعة فيقصر فيها.

أي إقامة أربعة أيام

**أو العلم بها عادة - لا الإقامة - وإن تأخر**

وفي نسخة: وإن بآخر سفره (ببء الجبر) أي  
ولو كانت الإقامة المجردة بآخر سفره، وفيها نظر؛  
فقد قال ابن عرفة: ولا يقصر في الإقامة التي في  
منتهاى سفره إلا أن يعلم الرجوع قبل الأربعة قال  
"ح": أو يظن، ولو تخلف بعد ذلك؛ لا مع  
الاحتمال. وقد سئل الأستاذ أبو القاسم بن سراج عن  
المسافر يقيم في البلاد ولا يدري كم يجلس هل يبقى  
على قصره أم لا؟ فأجاب: إن كان البلد في أثناء  
السفر قصر مدة إقامته وإن كان في منتهاه أتم.  
وحينئذ فما قاله المصنف تبعاً لابن الحاجب لا يسلم  
(دسوقي).

وقادم من بلد للتجبر وشك في قدر المقام فادر  
فإنه يتممها للخمس والقصر مطلقاً لغيره أتم  
وإن يكن شك في الانتهاء يتم لا إن شك في الأثناء  
وذاك في الخطاب والبناني وفي الكبير ذا بلا بهتان. (دسوقي).

مولود ابن أغشمت:

وفي أخرى: وإن تأخرت.

ومن تسافر حائضاً فتطهر فمما بقي من سفر تعتبر  
ومن تسافر طاهراً فحاضت فطهرت فطلقاً قصرت.

**سفره، أي بُعد وتراخي بطول إقامته؛ فهو كقول الباقي: ولو كثرت إقامته.**

بأذربيجان أقام ابن عمر ثلاثاً أشهراً مقصراً للسفر.  
محمد يحيى:

لا ينتقل إلى نية الإقامة

أي الإقامة القاطعة حكم السفر.

**وإن نواها بصلاة شفع ولم تجز حضرية**

ندبا إن عقد ركعة، وإلا قطع.

محمد مولود بن أحمد قال:

وإن نواها بصلاة لم تقعد إلا تنفلاً فشفعها لمحمد.

أي وإن نوى الإقامة بعد الصلاة السفرية

الصلاة المقصورة حضرية ندبا.

**وبعدها أعاد في الوقت. وإن اقتدى بمقيم به**

إن اقتدى مسافر بحضري أتم حتماً معه في الأشهر  
ولابن شعبان إذا ما تمم مع الإمام ركعتين ساما  
والانتظار للسلام يجب من بعد ركعتين قال أشهب.

**فكل على سنته، وكره \* لمخالفته نية الإمام.**  
\* إلا أن يكون ذا سن أو فضل.

لمخالفته نية القصر ولزوم الانتقال إلى الإتمام.  
كره اقتدا مسافر بحضري أو اقتدا الحاضر بالمسافر  
محله ما لم يكن من أمّا أسن أو أفضل من أمّا.

كعكسه،

محمد مولود بن أحمد فال:

يكبره قفو مقصر مكلا كالضد، إلا أن يكون فاضلا.

**وتأكد** الكره في هذه عن الأولى، إلا أن يكون ذا فضل أو سن أو رب منزل.

عمدا أو جهلا أو تأويلا  
بدليل ما يعذر

**وتبعه ولم يعد. وإن أتم مسافر نوى إتماما أعاد بوقت**، صلاته، أربعا إن دخل الحضر

في وقتها وإلا فرعتين. ولا سجود عليه، وسواء أتمها عمدا أو جهلا أو تأويلا أو سهوا، لأنه فعل ما يلزمه فعله حيث نوى الإتمام. وقوله: أعاد بوقت، هو ثابت في بعض النسخ وساقط في أكثرها؛ فيجب تقديره وإن نوى الإتمام سهوا عن كونه في سفر أو عن كون المسافر يقصر وأتمها سهوا أو عمدا أو جهلا أو تأويلا سجد في الأربع مراعاة لحصول السهو في نيته. وتبعه مأمومة في السجود ولا يعيد على القول به (أي السجود) وهو ضعيف.

عن كونه في سفر أو عن كون المسافر  
يقصر وأتمها سهوا أو عمدا أو جهلا أو تأويلا.

**وإن سهوا سجد. والأصح إعادته**، كالناوي عمدا. **كمؤممة**

في الأربع مراعاة لحصول السهو في نيته، لأن إتمامه بمعنى الزيادة.

وهل الوقت في هذا الباب الاختياري  
كما عند البناني أو الضروري.  
ولا يسجد عليه على القول بها.  
ابن يونس أن الوقت هنا  
محل إعادة مأمومة بوقت في عمده  
وسهوه على القول بها وسجود السهو معه  
على القول الأول وصحة صلاته..

**بوقت. والأرجح الضروري**، **إن تبعه**، مأمومة فعلا ونية؛

بأن نوى المأموم الإتمام كما نواه إمامه.

**وإلا يتبعه**؛ بأن خالف فيما أو في **بطلت**، صلاته لخالفته إمامه. **كان** تشبيه في بطلانها.

**قصر** بعد نية الإتمام عمدا أو جهلا أو سهوا أو تأويلا. ويعيدها سفرية لا حضرية.

مراده ما يشمل الجهل والتأويل، بعد نية الإتمام ولو سهوا؛ فتبطل في الصور الاثنتي عشرة. **عمدا**، وهي أن ينوي الإتمام عمدا أو جهلا أو سهوا أو تأويلا وقصر عمدا أو جهلا أو تأويلا.

**والساهي أي والمقصر الساهي** عما دخل **كأحكام السهو**، الحاصل للقيم يسلم من ركعتين إذا نوى الإتمام عمدا أو سهوا أو جهلا أو تأويلا عليه من نية الإتمام مطلقا..

ثم قصر سهوا، فحكمه حكم المقيم يسلم من ركعتين. فإن طال أو خرج من المسجد بطلت، وإن قرب جبرها وسجد بعد السلام، وأعاد في الوقت كمسافر أتم.

**وكان** عطف على قوله: كان قصر. أي وكما تبطل إن.. **أتم** وهذه عكس ما قبلها، لأنه في السابقة نوى الإتمام ثم قصر، وهنا نوى القصر ثم أتم. (دسوقي)

تبعه له، أم مقيا أو مسافرا. معمول أتم. فتبطل صلاة الإمام ومن  
أتم به لمخالفته لما دخل عليه من نية القصر.

بعد نية قصر.  
\* والفرق بينها وبين ما هناك أن نيته هناك  
أدته لمخالفة الأصل وهنا لموافقته.

ومأمومه بعد نية قصر عمدا، وسهوا أو جهلا \*  
أي وإن أتم سهوا.. وأولى تأويلا

ففي الوقت. التأويل هنا هو مراعاة لمن يقول بعدم جواز القصر في غير الخوف من الكفار،  
ولو خارج المذهب، أو أن الإتمام أفضل.

وسبح مأمومه أي وإن قام الإمام سهوا أو جهلا للإتمام بعد نية القصر سبح مأمومه إن علم سهوه  
أو جهله، فإن رجع سجد لسهوه وصحت. ولا يكلمه. فإن ترك التسبيح فالظاهر عدم  
البطلان. واستظهر ابن عاشر البطلان.

لا مؤتمن، لأنه لا يقتدى  
بإمامين في صلاة واحدة  
في غير الاستخلاف.

إن تمادى، بل يجلس لقراغه؛  
مقيا كان أم مسافرا.

ولا يتبعه. وسلم المسافر بسلامه، وأتم غيره بعده أفذاذا وأعاد فقط بالوقت،

الضروري، دون المأمومين؛ إذ لا خلل في صلاتهم لعدم اتباعهم له.  
قوله: سبح مأمومه، أي تسبيحا يحصل به التنبيه، وسكت المصنف عن الإشارة وهي مقدمة على التسبيح  
كما قيل. فإن ترك المأموم التسبيح فاستظهر ابن عاشر البطلان حلا على ما مر في الخامسة. فإن لم يفهم  
بالتسبيح لم يكلمه على ما لسحنون، وتركه من غير اتباع. وقد مر أن المعتمد أنه يكلمه كما قال غيره فإن كلمه  
ولم يرجع لم يتبعه..  
وقوله: ولا يتبعه، أي فإن تبعه فهل تبطل أو لا؟ والذي استظهره "عق" جريه على حكم قيام الإمام الخامسة  
وتيقن المأموم انتفاء موجبها من أنه إذا تبعه فيها عمدا أو جهلا بلا تأويل فالبطلان، وإن تبعه سهوا  
أو تأويلا فلا تبطل. (دسوقي).

يسكون الفاء، اسم جمع لسافر. قال الشاعر:  
أرى الناس مثل السفر والموت منهل  
له كل يوم وارد تشم وارد  
إلى حيث يشقي الله من كان شاقيا ويسعد من في علمه هو ساعد.

وإن ظنهم سفرا

كركب وراكب، أي مسافرين ناوين القصر فتواه..  
وَأما إن شك أهم مقيمون أم مسافرون فأحرم بما أحرم به الإمام فتصح إن تبين أنهم مقيمون  
أو مسافرون لا إن لم يتبين شيء إن كان مسافرا، وإن كان مقيا صحت إن تبين أنهم مقيمون،  
لا إن كانوا مسافرين أو لم يتبين شيء، وإن نوى الإتمام كما هو فرضه. صحت في الصور الثلاث.

وأنهم مقيمون، أو لم يظهر شيء.  
فظهر خلافه 1 ومفهوم قوله: فظهر خلافه أنه لو ظهر ما ظنه من سفر أو إقامة فتصح،  
سواء كان الظان مقيا أو مسافرا. (مع).



الداخل

لأنه إن سلم من اثنتين فقد خالف إمامه نية وفعله، وإن أتم فقد خالفه نية وخالف فعله نية نفسه. هذا إن ظهر خلافه، وإن لم يظهر شيء فوجه البطلان احتمال حصول المخالفة؛ فقد حصل شك في الصحة فوجب البطلان. ومفهوم ظهر خلافه أنه إن ظهر وفاقه فلا إعادة عليه. ولا شيء عليه إن كان مقبياً.

أعاد أبداً، إن كان مسافراً،

وهو أن يظنهم مقيمين فينوي الإتمام فيتبين أنهم مسافرون أو لم يتبين شيء، فإنه يعيد أبداً إن كان مسافراً إن قصر، لمخالفة فعله لنيته. وأما إن أتم فقتضى القياس الصحة، كافتداء مقيم بمسافر. وفرق بأن المسافر لما دخل على الموافقة وكانت خلاف سنته فقد علق نيته الإتمام على نيته من الإمام فلم يجزئ النية، وشرطها الجزم. وإن كان مقبياً صحته.

مولود ابن أغشمت:

وإن مقيم ظن قوماً في الحضر أو ظنهم مسافرين فظهر خلاف ظنه فما إن تبطل وذلك في المسافرين مبطل. عبد الله:

إن يجتمع سفر وقوم أهل إقامة بموضع فالكل يقدم الإمام منهم إلا إن كان والقفوه تجلى. أحمد قال:

مسافر لسفر نوى لظن تقصير من يؤم والعكس يعن أو قصد الإتمام منه ظنا إقامة الإمام ثم عتاً خلاف ما يظن أو لم يظهر شيء فبالأربع بطلها حري.

وقوله: وإن ظنهم سفراً.. مفهوم ظن شك. فإذا أن يكون مقبياً أو مسافراً؛

فإن كان مقبياً فإذا أن ينوي الإتمام أو القصر أو يحرم بما أحرم به الإمام، وفي كل إما أن يتبين أن الإمام حضري أو سفري أو لم يتبين شيء، فبذو تسع. فإن نوى الإتمام صحته في الثلاث، وإن نوى القصر بطلت في الثلاث، وإن أحرم بما أحرم به الإمام فإن كان الإمام حضرياً صحته له، وإن كان سفرياً فقال "عب": هنا تبطل. وقال عند قوله: وجاز له دخول.. إلخ: قولان في صحته. وقال محمد في اللوامع إنه لا خلاف بين المتقدمين، وإن لم يتبين شيء بطلت لعدم كيفية ما يفعل. وأما إن كان مسافراً فإن نوى الإتمام صحته في الثلاث، وإن نوى القصر فإن كان الإمام سفرياً صحته، وإن كان حضرياً أو سفرياً صحته، وإن لم يتبين شيء بطلت لما تقدم.

محمد مولود بن أحمد قال:

إن ينو منوي الإمام ذو سفر إن تصح إن قصر أو إتمام ظهر كان نوى قصرًا فإن، أو نوى الإتمام مطلقاً، وأبطل في السوى صحته إذا ما ظهر التتميم في الصح والبطل إن العكس بدلاً والبطل في ثلاث قصره جلاً.

→ ③ وهي ثلاث: صورتا خفاء الأمر، ونية قصره فبان ضده.  
 ④ وأتم بعده.  
 ⑤ ظهر قصر أو ضده أو خفيا.

التاه بن يحظليه:

|                          |                              |
|--------------------------|------------------------------|
| تصح للمتم إن يتمم        | ظهر وفق أو خلاف أو لم        |
| وإن يقصر في الثلاث أبطل  | وإن يكن مثل الإمام فاجعل     |
| صحا بوقف وخلافا بخلا     | ف، وإذا لم يبد شيء أبطلا     |
| وإن يكن مقصرا وتمما      | ففي الثلاث صح ما قد اعتمى    |
| وإن يكن قصر في الوفاق    | تصح دون الصغير باتفاق        |
| وإن بما به الإمام أحرمما | أبطل إذا لم يبد شيء دون ما.. |

صلوة المسافر

معا عمدا أو سهوا، إماما كان أو مأموما أو فذا؛  
بأن نوى صلاة الظهر مثلا ولم يتو قصرا ولا إتماما، وعدها.

وفي ترك نية القصر والإتمام تردد. \*  
 كذا قال "عب"، التتائي: التردد في صحة الصلاة وعدها.  
 "بن": الأولى ما قرر به "تت". الرهوني: الجميع متفق. ابن غازي: هذا مخالف لقوله المتقدم: أو لم ينو الركعات،  
 لكن ذلك في حق الحاضر وهذا في حق المسافر. الدسوقي: هذا كله في الصلاة الأولى من السفر،  
 وأما ما بعدها فينسحب عليه حكم السفر بلا خلاف.  
 أحمد قال:

|                             |                              |
|-----------------------------|------------------------------|
| للخمي: إن لم يقصد المسافر   | إتمامها أو قصرها بخير        |
| فإن يشأ يقصر وإن يشأ يتم    | وسند لديه الإتمام حتم.       |
| أحمد قال:                   |                              |
| وإن يشك هل نوى الإتمام أو   | قصرا فلقراف الإتمام رروا     |
| مع عوده في الوقت، وابن حجلة | قد ساق ما قد سبق في المسألة. |
| أحمد قال:                   |                              |

|                         |                         |
|-------------------------|-------------------------|
| وإن أتم سافر تعمدا      | مصليا في الجمع أو متحدا |
| لا يبطل في صلاته لما لك | وكل صحب مالك كذلك       |
| والحنفي البطل عنه ياتي  | نظمته من المقدمات.      |

وحيث كان محرمًا بالمحرم فطلقًا يصح ما استباننا وغير ناوي القصر والإتمام بشرط أن يستتم والمقصر حال ظهور القصر من إمام أو يجهل الحال فبالطل حري والمقتدي المقيم منه صحًا وأبطلن حال الاحرام بما واستثنين ظن تقصير متى ومن نوى الصلاة والفعل عري وأبطلن لقاصر نوى السفر وبطلها بحيث لا يبين وإن نوى الصلاة قط ومما وإن يقتصرن وبان السفر وإن تبين إقامة أو لم يبين ومطلقًا تصح للقيم مع وإن ونى الصلاة حسب حققا وبطلها لمن يتم عمدا والعود للضرورة إن جهل ورد

" سواء أصلها سقرية أم حضرية.

**ونذب: تعجيل الأوبة،** أي الرجوع، بعد قضاء وطره واستصحاب الهدية بعد الغيبة، ولو بحجر، لخبر «السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه، فإذا قضى أحدكم نهمته فليعجل إلى أهله، ولا يطرقهم ليلاً، كي تستحد المغيبة وتمشط الشعثاء، ولئلا يجد ما يكره». واقتحم رجلان النهي فوجد كل منهما في بيته ما يكره. ففكته في المكان الذي سافر إليه بعد قضاء حاجته خلاف المندوب، والظاهر أنه خلاف الأولى. (دسوقي).

**والدخول ضحي.**

أي قبل الاصفرار. وهذا في حق ذي زوجة وغير مشتهر القدوم. والابتداء بالمسجد لتأهب زوجه لقدمه، ويكره الدخول ليلاً لذي زوجة لم تعلم وقت قدمه؛ سواء أطالت غيبته أم لا. ومن غلم وقت قدمه لا يكره دخوله ليلاً، كمن لا زوجة له.

ابن عاشر:

وادخل ضحي واصحب هدية السرور إلى الأقارب ومن بك يدور. واعلم أنه يستحب لمن خرج للسفر أن يذهب لإخوانه يسلم عليهم ويأخذ خواتمهم.

وأما إذا قدم من السفر فالمستحب لإخوانه أن يأتوا إليه ويساموا عليه. وأما ما يقع من قراءة الفاتحة عند الوداع فأنكره الشيخ عبد الرحمن التاجوري وقال إنه لم يرد في السنة، وقال "عج": بل ورد فيها ما يدل لجوازه فهو غير منكر. (دسوقي).

لما أنهى الكلام قصر الصلاة بالسفر تكلم على الجمع بين الصلاتين مشتركتي الوقت، ولجميعهما ستة أسباب: السفر والمطر والوحد مع الظلمة والمرض وعرفة ومزدلفة. وتكلم هنا على الأربعة الأول، وسيدكر ما بقي في محله.

أبو علي:

أسباب جمعنا وقوف عرفه ومطر وسفر مزدلفه.

يخظيه بن عبد الودود:

ومرض والطينين مع ظلام عُدَّوهما من سبب التثام.

"عج":

فالجمع للظهرين يوم الموقف يسن، كالجمع بجمع فاعرف.

يخظيه بن عبد الودود:

وتركه أفضل في حال السفر كندب فعله بليلة المطر.

المختار بن ألما:

إجازة الجمع لغير سبب من مرض أو سفر لأشهب

وليس من خوف، لما قد وردا أن النبي فعله فاعتصدا.

وجمع اسم لمزدلفة. قال الشاعر:

أما والواقفين غداة جمع على خوص نجائب كالقدهاح

لقد ذم الغزاة وجه ليلى كما ذمت عوارضها الأقاحي.

وجمع أهل البدو ليلة المطر لدى مصلاهم جوازه استقر

كما الإمام ابن هلال نقله في الدر والحطاب شيخ النقله

وموضع في البيت محرابا جُعِلَ لديه حرمة المساجد نُحِلَ.

أحمد قال: وجمع ممن سافر ظهريه رخص فيه وإن عن المسافة نقص

له جمع في البر لا في البحر عند من فرط والشافعي مسافة القصر اشترط

والجد لا يشرط في الذي اشتهر وأخذ اشتراطه في المختصر

والقول باشتراط جد قد شرط إن كان يدرك لأمر مغتبط

وسوى بين الركب والمشاة كما أتى في طرر ابن عات

ولا بين علاق يخض الممطي لكنه ظواهر ما يمتطي

لموضع زالت به والآنا نسوى تسوخيا رحيلانا

مع نية النزول قبل أن تجب وقبل الاصفرار بالجمع اجتنب

الظهريين  
لا  
ببر، بحر.

وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار  
وإن سوي النزول الاصفرار

لرجل، لا امرأة، فتجمع وإن لم يجد بها  
السير ولم تحش فوات رفقة.

بل خلاف الأول

وشهره ابن رشيد

سفره عن مسافة القصر.

وإن قصر ولم يجد، بلا كره. وفيها شرط الجد

ومن يسافر يجمع الظهرين في مقيله\* ولو به القصر نفي  
عند الإمام مالك والشافعي مشترط قصر صلاة الجامع  
ذا الجمع عندنا يخص البرا والشافعي عمه والبحرا  
فضابط الأل لديه أن من قصر يجمع ببر أو سفن.

\* موقع

مهم، كال أو رفقة أو مبادرة

من يخاف فواته، لا لقطع المسافة.

وإدراك

زالت به، ونوى النزول بعد

هو في الأصل المورد ترده الإبل،  
والقصد به هنا مكان نزول المسافر

وإن لم يكن به ماء. وهو بدل بعض من قوله: ببر.

أي وإن نوى  
النزول بعده.

أما وجوبه فإن قدمها  
أثناء وأجزأته

وبعده

الاصفرار آخر العصر

الغروب، وقبل  
الاصفرار.

أو راجلا على ما في طر ابن عات،  
وإن زالت راجبا لا على ما لابن غلاب.

أي الوقتين، والأولى تأخيرها إليه  
خير فيهما. لأنه ضروريا الأصلي.

الشمس

بأن نوى النزول  
بعد الغروب.

جوازا في الظهر

آخر مختار الظهر وأول مختار العصر، وهو جمع صوري،

ولا يجوز جمعها جمع تقديم، لكن إن وقع فالظاهر

ففي وقتيهما. الأجزاء وإعادة الثانية في الوقت.

أي لا يدري هل ينزل قبل الاصفرار أو فيه أو بعد الغروب،  
فيصلي الظهر آخر القامة الأولى والعصر أول القامة الثانية.  
وإن زالت على من لا يضبط نزوله وهو نازل فليصل الظهر قبل  
ارتحاله ويؤخر العصر.

أي كسافر زالت عليه  
الشمس وهو سائر حال كونه.

فيجمع جمعا صوريا. وكذا من تلحقه  
المشقة بالوضوء والقيام لكل صلاة،

حيث لم يضبط إسهال بطنه، وإلا قدم أو أخر.

كن لا يضبط نزوله، وكالمبطون،

وللصحيح فعلة، بلا خلاف، مع فوات  
فضيلة أول الوقت.

\* أي كالظهيرين من التقديم والتأخير والتخيير،  
ويكون الفجر بمنزلة الغروب، والثلاث بمنزلة  
ما قبل الاصفرار، وما بينهما بمنزلة الاصفرار.

هو المعتمد

وهل العشاءان كذلك؟ \* **تاويلان.** مجلهما فيمن غربت نازلا،  
وأما من غربت عليه سائرا فكالظهيرين بلا خلاف.

وقدم العصر؛ بأن

عند الثانية. فرع؛  
الحق في العتية بخلاف الإغماء  
الذي يأخذه الناس، وجوز  
له الجمع عند الزوال.  
(قاله في التوضيح).

يصلبها إثر الظهر أول  
وقت الظهر، والعشاء؛ بأن يصلبها  
إثر المغرب أول وقت المغرب، فيجمع جمع  
تقديم جوازاً عند ابن عبد السلام، وندياً عند ابن  
يونس، وهو المعتمد كما قال بعضهم. وفي "بن" ما يفيد أن  
المشهور ما قاله ابن عبد السلام، وقال ابن نافع: يمنع الجمع ويصلب  
كل صلاة لوقتها بقدر الطاقة ولو بالإيماء، فإن أعمى عليه حتى ذهب وقتها لم  
يكن عليه قضاءؤها. واستظهر ذلك لأنه على تقدير استغراق الإغماء للوقت فلا  
ضرورة تدعو للجمع، وكما إذا خافت أن تموت أو تحيض فإنه لا يشرع لها الجمع،  
وفرق بين الإغماء والحيض بأن الحيض يسقط الصلاة قطعاً بخلاف الإغماء فإن فيه  
خلافاً، وبأن الغالب في الحيض أن يعم الوقت؛ بخلاف الإغماء، وهذا يقتضي  
مساواة الجنون.

خائف الإغماء

في الصلاة

والنافض؛ **والميد،** وهو الدوخة من اضطراب البحر أو غيره؛  
بحيث لا يمكن معها أداء الصلاة على وجهها.

يؤخر المحموم إن لم يخرج  
والوقت هاهنا بالاضطرار  
وصاحب المرض لا يقدم  
وقت صلاته رجاء الفرج  
وقيل إنه بالاختيار  
عن ابن نافع وذلك أسلم.

منه

وإن سلم، أو قدم ولم يرتحل، أو ارتحل قبل الزوال ونزل عنده، فجمع،

**أعاد الثانية في الوقت،** راجع للثلاث،

ومحل إعادته في الأخيرة إذا جمع غير ناو للرحيل في وقت  
الثانية وإلا فلا يعيد (بنائي) وفي الثانية يعيد العصر في الوقت. ابن  
الحاجب: إذا نوى الإقامة في أثناء إحداها بطل الجمع، والمقصود بالإقامة مقابل  
السفر؛ إذ لا تشترط القاطعة، كما أن بطلان الجمع لا يعني بطلان الصلاة.  
وفي البنائي أن في كل من الفرعين الأخيرين صورتين، إحداها أن يجمع ناوياً لجد السير ثم  
يبدو له فلا يرتحل، والثانية أن يجمع ولا نية له في الرحيل، لكنه غير رافض للسير بالإقامة  
التي تقطعه؛ ففي الأولى لا إعادة عليه في الفرعين وفي الثانية يعيد العصر في الوقت. (ثمان).

واقف، وهو الذي يحمل الناس على تغطية الرؤوس،  
أو متوقع بقرينة غيم أو سحب، خبر «إذا نشأت  
بحرية ثم نشاءمت فتلك عين غديقة». ومثله ثلج ورد فيما يظهر.  
ولو مسجد البادية، خلافاً لمن خصصه  
بمسجد المدينة، أو به ومسجد مكة.

وفي جمع العشاءين فقط بكل مسجد **المطر** أو **طين** يمنع من المشي بالنعال.

فقط، ولو مع واحد  
منهما ربع شديدة.

غناج المسجد ندبا.

المغرب ندبا.

آخر الشهر  
لا ظلمة الغيب.

فقط

استبانا

مع ظلمة لا طين أو ظلمة أذن للمغرب كالعادة، وآخر \* قليلا،  
\* وهل التأخير على الوجوب أو  
على الندب؟ وهو الصواب. (الشبرخيتي).  
ولو قال: إلا بأذان لكان أظهر.

بقدر ما يحصل الاشتراك،  
لاختصاص الأول بثلاث  
وجلب الغروب، وقيل:  
بأنه لا بد من ثلاث.

ثم صليا ولاء إلا قدر أذان منخفض ندبا، والعلة تقتضي الوجوب.

وللإمام ينبغي القيام  
لمغرب إلى انقضاء الأذان  
من موضع الصلاة باهمام  
إن شئت ذا قانظه في البنائي.

أي التنفل الجمع،  
ويحتمل ولم يمنع مالك التنفل.

منعنا، ومثل ذلك كله جمع.

بمسجد، وإقامة، ولا تنفل بينهما، ولم يمنعه، ولا بعدهما. منعنا، وخرجوا وعليهم إسفار قبل  
مغيب الشفق، فإن لم يخرجوا فقليل: يعيدونها، وقيل: لا يعيدونها، وقيل: إن قعد الجبل.

أي الجماعة الذين يجمعون.

وإن جماعة الجمع،  
غيرهم جماعة مع

الجمع، بل يندب.

بأن يدرك معهم ما يحصل به فضل الجماعة.  
وهذا الجواز ينه ابن بشير وابن شاس وابن عطاء الله  
وابن الحاجب على القول بأن نية الجمع تجزئ  
عند الثانية. وبنوا على مقابل هذا القول قول "المص"  
الآتي: ولا إن حدث السبب بعد الأولى. (دسوقي).  
أجاز لمنفرد بالمغرب، يحددهم بالعشاء،  
أي وجاز الجمع لمعتكف،  
أو مجاور أو غريب بات..

أو خادم

ولمعتكف بالمسجد

ما كثر به، تبعاً للجماعة. والمراد بالجواز الإذن الصادق  
بالندب، وهو المراد لأجل تحصيل فضل الجماعة. ولذا لو كان الإمام معتكفا  
وجب عليه أن يتيب من يصلي بهم ويتأخر مأموماً لأنه لو صلى بهم لكان تابعاً  
لهم وهم تابعون له، والتابع لا يكون متبوعاً. ومحل الاستخلاف إذا كان فيهم من يصلح  
للإمامة وإلا صلى بهم هو.

أي كما يجوز الجمع إذا انقطع المطر بعد الشروع في المغرب بنية الجمع،  
ولو قبل عقد ركعة، لأن سبب الجمع إنما يطلب ابتداء لا دواما.  
ولا إعادة عليهم إن لم يعد.  
كأن انقطع المطر

فلا يجمع لنفسه ولا مع جماعة.

بعد الشروع، لا إن فرغوا فيؤخر للشفق، أي لمنيب الشفق.  
في الأولى، لا



المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، فلا يخرج من دخل أحدها بالفعل فوجد الإمام قد جمع والحال أن الداخل كان قد صلى المغرب بغير المسجد المدخول، فله أن يصلي العشاء فيها قبل غيبة الشفق بنية الجمع. فإن دخل أحدها بالفعل فوجد إمامه قد جمع ولم يكن صلى المغرب بغيره قبل دخوله صلى المغرب مع العشاء جمعا منفردا. وأما إذا لم يدخل وعلم خارج أحدها أن الإمام قد جمع فلا يطالب بالدخول ويبقى العشاء إلى غيبة الشفق. هذا هو الموافق لما مر من قوله: فيصلون بها أفذاذا إن دخلوها، فيقيد ما هنا بما هناك كما يجزم به بعضهم وإن كان بعضهم تردد في الدخول وعدمه. عدوي.

**ولا يجوز الجمع. إن حدث السبب** بعد فراغهم من الأولى،  
من مطر أو نية سفر.  
بناء على الرابع من أن نية الجمع إنما تكون عند الأولى. فإن جمعوا صححت صلاتهم. وبني على مقابله من أنها تجزئ عند الثانية قوله: وجاز لمنفرد بالمغرب.. إلخ.

**ولا المرأة والضعيف ببیتها، ولا منفرد** إلا أن يكون إماما.  
في الخروج، كالمرايطين وأهل المدارس إلا أن يكونوا تبعاً. قال الدردير: أي كجماعة لا مشقة عليهم في إيقاع كل صلاة في وقتها كاهل الزوايا والربط والمنقطعين بمدرسة أو تربة إلا أن يجمعوا تبعاً لمن يأتي للصلاة معهم من إمام أو غيره.  
ثم قال الدسوقي: والحاصل أن المنقطعين بمدرسة إن اتحد محل السكنى بها ومحل الصلاة لا يجوز لهم الجمع استقلالاً؛ بل تبعاً اتفاقاً. وإن كان محل سكنهم غير محل الصلاة فهل يجوز لهم الجمع استقلالاً أو لا يجوز لهم الجمع استقلالاً بل تبعاً؟ في ذلك خلاف. مختار "بن" ثانيهما ومختار البرموني والمسنوي أولهما.



## فصل

بيان شروط الجمعة وسننها ومكروهاتها ومسقطاتها  
الباء بمعنى مع

على امتداد وقت الجمعة وجوب إقامتها  
على من حضر

وإن صلى ركعة منها فغربت الشمس أتمها ظهرا، وقيل الجمعة.

**شروط الجمعة وقوع كلها بالخطبة وقت الظهر للغروب، وهل إن أدرك ركعة**  
وإذا أصر الإمام الجمعة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة بهم ما لم تغب الشمس، وإن كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب كما في رواية غير ابن عتاب. عياض: وهذه أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك.

هذا القول عند عياض.

ولا صلاحها ظهرا وسقط من العصر؟ وجوب الجمعة عنه.

**صحيح، أو لا** يشترط إدراك شيء من العصر. **رويت عليهما.**

محلها حيث لم يقدم العصر ساهيا، وإلا فلا يشترط إدراك شيء من العصر.  
الباء بمعنى في، وهو من إضافة الصفة للموصوف؛ أي في بلد مستوطن، أو في بلد ذي استيطان.

جمع محضين (بالضم)

الحاجة إلى تعدد الجوامع أي منفرد، ما لم تعد

**بأستيطان بلد والمراد به الديار. أو أخصاص، لا** جمع محضين. **خيم. وبجامع مبني** بناء معنادا لأهل ذلك البلد. أي وصحتها مشروطة بجامع.. بشرط أن يكون وسط أهل ذلك البلد.

**والجمعة** إذا تعددت الجوامع وصليت في كل واحد منها جمعة. **للعتيق** وهو أول مسجد صليت فيه الجمعة، فإن لم يكن عتيق وإلا بطلت، ويعيدها جمعة، فإن جهل السابق أعادها ظهرا، فإن جهل الأمر أعادوها جمعة لاحتمال المساواة وظهرا لاحتمال السبق.

**وإن تأخر أداء.** عن أداء غيره في غير الجمعة التي أثبتت كونه عتيقا.

ابتداء ودواما، وعدم اشتراطه، والمشهور أنه لا يشترط ابتداء ولا دواما، وعلى الأول يجزئ إن هدم وبني ولو من بوص.

بحيث لا يطلق عليه اسم المسجد في عرفهم.

**لا** ذي بناء خف، وفي اشتراط سقفه، **وقصد تأييدها به** وعدم اشتراطه. محله في الوسط حيث تقبلت من مسجد لآخر، وأما إن لم تقبل فالشرط أن لا يقصدوا عدم التأيد، بأن قصدوا التأيد أو لا قصد لهم.

أي الضيق والاتصال.

وهل هي ما زيد خارج محيطه لتوسعته أو حريم بابه أو ضيقه.

اتصلت الصفوف أم لا. ضاق المسجد أم لا.

وصحت برحبته، وطرق متصلة إن ضاق، أو اتصلت الصفوف، لا انتفيا؛

محبورين ولو أذن أهلها، وأما الخاليان فكالطرق. أي وصحتها مشروطة بجماعة.

دلو الجوز.

لأنه محبور.

كبيت القناديل، وسطحه، ودار، وحانوت، وجماعة تتقرب بهم أي تستغني وتأمين.

في غالب أمورهم.

قرية، في بلاد أولاد، أو في الجماعة الأولى. أو عند أول كل جمعة، أو إذا كان دخلوها وطراً لهم ما يفرقهم يجوز إتمامها. ولو فسدت صلاة الإمام بطلت صلاة واحد منهم ولو بعد صلاة الإمام بطلت صلاته وصلاتهم.

من قرى عمله توفرت فيها شروط الجمعة.

فتجوز باتني عشر مسالمين متوطنين حضروا الخطبة. باقين لسلامها.

من قرى عمله توفرت فيها شروط الجمعة.

فيه نظر، بل ذلك مقم حقيقة، ير بقرية شروط الجمعة.

ولو حكا، كسافر نوى إمام مقم، إقامة أربعة أيام. إلا الخليفة والصواب متوطناً أم لا.

أي الإمام لنقصهم.

جمعة، ولا تجب عليه، وبغيرها ويحتمل غير من تلزمه الجمعة. تفقد عليه وعليهم، ويكونه

زواله، حصل في الخطبة أو غيرها، وإلا فينتظرونه لبقاء جمعة من الاختياري. \* بقدر أولي الرباعية.

الخطاب إلا لعذر. كما إذا جن.

وهو قول ابن كنانة وابن أبي حازم، ووجب انتظاره لعذر قرب على الأجمع، والقول الآخر أنه يستخلف من يتم بهم.

إن أخر الإمام ما يستكثر للجمعات جمعوا إن قدروا وإن هم عن فعل هذا الأمر لكن فرادى ثم إن أتى الإمام ولا بد من اتصالهما بالصلاة واتصال بعضهما ببعض، وكونهما بالعربية، وكونهما داخل المسجد.

هذا أحد شروط صحتها.

ويخطبتين قبل الصلاة، كما تسميه العرب

التي تعتقد بها، وهي اثنا عشر.

خطبة، كلام مسجع مخالف للنظم والنثر مشتمل على وعظ وتبشير غالباً تحضرها الجماعة.

وهو قول الأكثر وسنيت  
وهو قول ابن العربي

وجوبا، بذاته وجهته،  
وكذا الصف الأول بجهته  
واستقبله غير الصف الأول، على المعتد.

أدخل الكاف ريع  
الليل، وقيل ثلثة ريع

ولزمت المكلف الحر الذكر بلا عذر، المتوطن وإن بقرية نائية بكفر <sup>بما سبى</sup> <sup>الجموع</sup>

وهو الأذان الثاني،  
ولو حكما كدخول وقته.

أي الفرسخ، من غير  
مدخول الكاف.

وطنه، أو غيره نأويا  
إقامة تقطع حكم السفر.

أي فلا تجب  
عليه إلا تبعا.

بالإقامة إلا تبعا.

عطف على المعنى،  
أي لزمت بالإقامة (عدوي).

لا تلزمه لأنه  
أدى ما عده (مع).

ذاتية، من حلق عانة،  
ونتف إبط، وقلم فففر،  
وقص شارب، وسواك لغير أكل ثوم وإلا وجب،  
ونذب تحسين هيئته، وجميل ثياب،  
وهو البياض،  
ونذب ثوبان للجمعة سوى ثوبي مهنته،  
لخبر «ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين للجمعة  
سوى ثوبي مهنته».

لغير النساء الخارجات، وأما هن فلا  
وطيب، يتطين ولا يتزين وإن كن عجائز. ومشي، سبيل الله حرمه الله على النار.

وتهجير، «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب  
بذقة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب  
كباشا ثفرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة  
الخامسة فكأنما قرب بيضة. فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» وهل  
هي الساعة التي يعقها الزوال، وهي السادسة من النهار؟ وإليه ذهب الباقي وشهره  
الرجاجي، أو التي تعقب الزوال، وهي السابعة من النهار؟ واختاره  
ابن العربي وصححه ابن عرفة.

وإقامة أهل السوق مطلقا سواء من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه،  
لئلا يستبد بالربح أو يتخلف من تلزمه.

أي عند خروجه على  
الناس مريدا المنبر.

بوقتها، وهو الأذان الثاني. وسلام خطيب لخروجه لا صعوده، عند انتهائه.

أي وندب جلوسه، والراجح أنه سنة وجلوسه، **أولا، وبينهما،** وأي الخطبتين للاستراحة قدر جلوسه بين السجدين، وقيل: قدر ﴿قل هو الله أحد﴾ \* بل هذا سنة، وقيل: فرض.

بجيت لا يخرجهما عن تسمية العرب خطبة. أي وندب كمن الثانية.. **أقصر، ورفع صوته،** ومبالغة في الجهر، وإسرارهما كعدمهما. (قاله ابن عرفة).

وتقصيرهما **والثانية** وأي الخطبة، كلها أو بعضها، وهو محل الاستحباب، واستخلافه لعذر: **حاضرها** وأما الاستخلاف من أصله فواجب على المأمومين، وأما الإمام فيندب له.

**وقراءة** أي وندبت قراءة شيء من القرآن فيما، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يدع أن يقرأ في خطبته ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا﴾ إلى ﴿عظيما﴾، أي مجموعهما الصادق بالأولى. **فيهما،** مطاعته في الرضا، ومحمته في الشك.

وختم الثانية بيغفر الله لنا ولكم، وأجزأ **اذكروا الله يذكركم. وتوكلوا على**

أو عصا، خوف العتب بمس لحيته أو غيرها، وقيل تنبيهها على أن من لم يقبل تلك الموعظة **كقوس،** فقد عصى، ومن عصى فله العصا. فتندب له قراءتها في ركعة القضاء. وظاهره كالمدة وإن كان الإمام قرأها، وقيل: إن لم يكن قرأها.

أي وندبت له قراءة وهل سورة هل أتاك.. **أتاك،** أي الثانية، **وأجاز** الإمام مالك، **بالثانية بسبح أو المنافقون.** تارة أخرى.

وهل يندب له الإذن أم لا؟ كبعض إن كان يوم الجمعة لسيده، وإلا حضر بدون إذن. **وحضور مكاتب، وصبي، وعبد ومدير أذن سيدهما.** أي وندب حضور مكاتب، أذن سيده أم لا، أذن وليه أم لا.

وأخر الظهر راج زوال عذره، وإلا فله التعجيل، **وغير المعذور** وهو من تجب عليه وتنعقد به، أو تجب عليه ولا تنعقد به كسافر نوى الإقامة أربعة أيام بمحل جمعة.

عند ابن القاسم وأشهب وعبد الملك. \* لأن الواجب عليه الجمعة ولم يأت بها، ويعيدها ظهرا إن لم تمكنه جمعة. **إن صلى الظهر مدركا لركعة لم يجزه،**

ندبا في ابتداء إقامتها.

أي لا يضلها جماعة من غير كراهة

أما من له عذر ويمكن معه الحضور كخوف بيعة الأمير الجائر، ومن تخلف لغير عذر فهؤلاء لا يكره جمعهم، وإن جمعوا لم يعيدوا على الأظهر.

ولا يجمع الظهر إلا ذو عذر. واستؤذن إمام ووجبت

بأمنوا غائلته مع عدم الاستئذان، أو معه ومنع.

غائله.

إن منع وأمنوا، وإلا لم تجز. ويعيدون، لأن ما لا يجوز فعله لا يجزئ عن الواجب.

غناء يذهب ندوة الغسل.

استئذان.

سنة مؤكدة على المشهور.

وسن غسل متصل بالروح، ولو لم تلزمه، لأن الغسل للصلاة لا لليوم. وأعاد إن تغدى،

أو نام اختيارا، لا لأكل خف. أو نام اضطرارا، أو في المسجد ولو اختيارا.

لقاب الجالسين.

على المنبر، لفرجة، ويكره لغيرها. وأما بعد جلوسه فيحرم ولو لها، ويجوز المرور بين الصفوف ولو في واحتباء فيها، حال الخطبتين.

أي الخطبة.

أي وجاز خروج كحدث، وأدخلت الكاف كل مبطل للصلاة أو الظهارة.

وكلام بعدها للصلاة، كما يكره في الأذان، ويحرم بالإجماع. وليس هذا التفصيل خاصا بالجمعة. وأي وجاز عدم الاستئذان في خروجه، وأما نفس الخروج فواجب.

أي الخطبة.

وإقبال على ذكر قل سرا، ثم كتأمين وتعوذ. صلاة واستغفر. عند ذكر السبب،

بمعروف نحو أنت.

وفصل بالكاف لأنه راجع للثلاث، كحمد عاطس سنة أو فضيلة سرا، ويكره الجهر. ونهي خطيب، أو أمره وإجابته. أي الخطيب، لأن الإنصات إنما شرع لأجله.



واعترضه الرماصي بأن النص  
حرمة البيع وقتها لمن تلزمه ولمن لا تلزمه.

لمن جعله استثناء،  
وللاستراحة جائز،  
ولتحصيل شروطها مندوب.

لا من  
الخطيب

وكره ترك طهر فيهما، والعمل يومها وبيع كعبه الجمعة مع مثله. ونحوه ممن لا تلزمه  
وهو جلوس الخطيب على المنبر. **بسوق وقتها**

غير مخشية الفتنة\*  
\*أما حضور مخشية الفتنة فحرام،  
وأما المتجالة فحائز.

من فعله استثناء

حيث دخل ليرق المنبر،  
فإن دخل قبل وقته أو انتظر  
الجماعة نذبت له التحية.

وتنفل إمام قبلها، أو جالس عند الأذان وحضور شابة، وسفر بعد الفجر) **وسفر بعد الفجر**  
وكذا بعد فجر يوم

العید قبل طلوع الشمس.

وجاز قبله، وحرم بالزوال. بدوهم، وإلا أن يتحقق إدراكها بقرية أخرى.  
إلا أن يخشى بذهاب رفقة  
على ماله أو نفسه إن سافر

مولود ابن أغشمت:

في خطبته،

رأي الإمام الشافعي المقتفي  
وذاك عند الحنفى مرعي  
بشرطها عند إمامنا الشهير  
أن وجوبها يخص ما كبر.  
ويكره الكلام في الخطبة في  
وهو لدى إمامنا ذو منع  
وأوجب الجئعة في المصر الصغير  
والمرتضى أبو حنيفة ذكر

لكنه بالمسجد أو برجته.  
ويباح لخارج عنهما.

من غير الخطيب،  
وتحرى ما له صوت  
ككلام كحديث وثوب جديد.

بقيامه،  
المتصل بكلامه بالخطبة؛  
إذ هو الذي يحرم به الكلام  
لا قبل كلامه.

وبينهما، ولو لغير سامع، إلا أن يلغو أي يأتي باللاغي، أي الساقط. على المختار، وكسلام،

أي رميه بالحصاء، لخبر «من حرك الحصى  
فقد لغا» أي «ومن لغا فلا جمعة له» كما في خبر آخر.

ورده، ونهي لاغ، الخطيب نهى اللاغي بالنطق. **وحصبه**

ويقطع مطلقاً؛  
عداً أو جهلاً أو سهواً،  
عقد ركعة أم لا.

أي اللاغى. والظاهر حرمة

أو إشارة له. الكتابة، لأنها تشغل. **وابتداء صلاة بخروجه، وإن لدخل.**  
ويقطع إن أحرم عداً، عقد ركعة أم لا.

ولا يقطع إن دخل. عليه الخطيب وهو يصلي مطلقا.

مولود ابن أغشمت:

ويحرم النفل إذا ما دخلا ووجد الإمام يخطب على  
مذهب مالك، وقال الشافعي: لا بد من تحية للجامع.

من تلزمه الجمعة  
ولو مع من لا تلزمه.

أي الأخذ بها لا تركها. أي التفتق على فساد لا نكاح. وهبة وصدقة. **وفسخ بيع وإجارة وتولية وشركة وإقالة وشفعة بأذان ثان، فإن فات فالقيمة**

الحبة العطية لوجه المعطي،  
والصدقة العطية لقصد ثواب الآخرة.

حين القبض، كالبيع الفاسد لا نكاح. وهبة وصدقة.

وعذر تركها والجماعة شدة وحل الناس. ومطر. وجذام ومرض، وقمريض،  
لأجنبي تخشى عليه الضيعة بترك تمرضه، والقريب غير الخاص بالأجنبي، وأما القريب الخاص  
(كالولد والوالد والزوج) فعذر مطلقا، ولو لم تخش ضيعته بترك تمرضه أو وجد من يقوم به.

وله الخروج إليه والإمام يخطب،  
وإشراف قريب وإن لم يمرضه، لأنه ما يدهم الشخص كصديق ملاطف  
لشدة المصيبة. ونحوه، وشيخ، وإن لم يمرضه.

وخوف على مال، أو عرض أو دين. أو حبس، أو ضرب، والأظهر

والأصح، لأنه لابن رشد. أو حبس معسر، في الباطن لكنه وعري، عما ستر عورته.

ورجاء غفو قود. وأكل كتوم، وبصل نيتين وكراث وغبل، ونحو ذلك ما له رائحة كريهة،  
لغير «الثوم والبصل والكراث من مسك إبليس» أي طيبه.

كريح عاصفة عن الجماعة إن كانت... بليل. لاجتماعها حينئذ مع الظلمة. لا عرس، بالضم، طعام  
الوليعة.

يعني أن صلاة العيد - إن وافق  
يوم الجمعة - لا تتوب عن الجمعة خلافا لقوم.

إذا كان يهتدي للجامع أو عنده قائد،  
ولو بأجرة لا تزيد على أجرة المثل،  
وإلا جاز له التخلف.

أو عمى، أو شهود عيد، وإن أذن الإمام. خلافا لابن وهب والأخوين.

أي مأذون فيه؛ واجبا كقتال مشركين  
وإحار بين وبغاة ومريد دم من آدمي أو سبع،  
أو مباح كمرید المال والحزبة الجائزة، لا إن كان  
حرما كقتال المساكين ظلما.

## فصل

في صلاة الخوف. ابن بشر: قال  
القصار: المروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه صلى  
صلاة الخوف في عشرة مواضع، والمعل عليه عند العلماء أنه  
صلاها في ثلاثة مواضع: ذات الرقاع وعسفان  
وذاث النخيل. (بن).

إن لم يبرح انكشاف العدو قبل خروج  
الوقت وإلا أخروا لآخره، والمعتمد أن  
هذا القيد لا يشترط.

رخص لقتال جائز أمكن تركه لبعض قسّمهم وإن وجاه القبلة، خلافا لأحمد.

واغتفرت صلاة المومى وجوبا إن جهلوا أو خشي  
بالمومى للضرورة. التخليط، وندبا إن لم يخشيه. استنانا في سفر، كحضر إن كثروا  
أو طلبوا غيرهم، وإلا فندبا.

أو على دوابهم قسمين، وعامهم، وصلى بأذان وإقامة لكل صلاة. بالأولى في

بأن كانت ثلاثية  
الثنائية ركعة، وإلا أو رباعية. فركعتين، ثم قام ساكتا أو داعيا أو قارئا في الثنائية:  
وعليه قام ساكتا أو داعيا لا قارئا، وهو المشهور. وعدم قيامه، وعليه يجلس ساكتا أو داعيا.

وفي قيامه بغيرها تردد. أي طريقان: طريقة ابن بشر تحكي الخلاف في قيامه في الثنائية والرباعية،  
والمشهور القيام، وتحكي الاتفاق على القيام في الثانية. وطريقة أخرى تحكي  
الاتفاق على الجلوس في غير الثنائية والخلاف في الثانية.

وأتمت الأولى وانصرفت، ثم صلى بالثانية ما بقي وسلم فأتموا لأنفسهم. ونقل ابن رشد أنه  
يعتبر الضروري ندبا في غير ذلك. ولو صلوا بإمامين أو بعض فدا جاز. وإن لم يمكن أخروا لآخر الاختياري،  
أو أجاز. أو أفتاد. أو مضى.

أفتاد، إن لم يمكنهم الركوع والسجود. كان دهمهم حدو بها. أي الصلاة. وهذا ما لم يشرع في النصف  
الآخر، وإلا وجب القطع على طائفة وطائفة تنتظر معه.

وحل للضرورة مشي وركض، وطعن، بالرمح ورمي بالنبل  
وضرب بالسيف. وعدم توجه للقبلة

مسابقة أو قنبا، فإن حصل الأمن مع الأولى استمرت معه، ولا بأس بدخول الثانية معه فيما رجع إليه ابن القاسم. وإن حصل مع الثانية بعد فراق الأولى رجع إليه من لم يفعل لنفسه شيئا، ومن صلى بعض صلاته انتظر الإمام ولم يعتد به، ومن أتم صلاته أجزأته.

ثم أو غيره

وإمساك ملطخ.

وإن أمنوا بها أتمت صلاة أمن،

لتغير إصلاحها، من تخليد وتشجيع والتفتيح وزجر وإغراء

تشبيه في عدم الإعادة. يعني أنه لا فرق في عدم الإعادة فيما إذا حصل الأمن بعد الصلاة من كون الخوف محققا أو مظنونا، كما لو رأوا سوادا فظنوه عدوا يخاف فظهر نفيه (مع).

وبعدها لا إعادة، كسواد ظن عدوا فظهر نفيه.

في الوقت

والتقرير المرتضى هو أن تقول: والإبان بأن كان المطالب بالسجود الثانية.

وإن سها مع الأولى سجدت بعد إكمالها، وإلا سجدت

قبلا أو بعديا

الطائفة

الإمام

فيمسأ لمخالفته الإمام في غير محل المراقبة. وأيضاً لا يتم صلوات الثانية أفضاذا وقد وجب أن يصلوها مأمومين.

القبلي إتمامها معه، والبعدي بعد القضاء. وإن صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى،

قبل إتمامها

عند أو جملة

والثالثة في الرباعية، اتفاقا.

من الطوائف والإمام على الأرجح وصحح خلافه.

عند ابن الحاجب لا ابن عروس

أي جنسه، فطرا كان أو أخصى، وليس أحدهما أكد من الآخر.  
مولود ابن أعشمت:

قد جاء خلف في صلاة العيد فأحمد في رأيه السديد  
فرض كفاية وقال مالك والشافعي سنة والساك  
نهج أبي حنيفة الخبر يرى وجوبها عينا على كل الوري

ركعتان وإن كان أمره بها وجوبا. **لمأمور الجمعة، من حل النافلة،**  
وابتداء وقتها..

أول وقت العيد حل النفل على طريق مالك ذي العدل  
والشافعي بعد طلوع الشمس مبدأ وقتها بسدون لبس  
لكن يسن عنده التأخير إلى حلول النفل يا سميع  
وإن يقدم وبه يأتهم من لنا اثباته فبالحل قن.

للزوال ولا ينادى **الصلاة جامعة** ولا تقل فيها الصلاة جامعة وقال بعض عن رواية مهرة  
لمالك لا بأس أن تقالا ونسجل إدريس إليه مالا.

وافتتح بسبع تكبيرات **بالإحرام، ثم بخمس غير القيام،** ولم يقل بست بالقيام لأن تكبير  
استثنا فيما يظهر

ولا تقل خلاله شيئا على مذهب مالك إمام النبلا  
والشافعية تقول الهيلا والحمد قدر أية معتدله.

موالى، إلا بتكبير المؤتم، المأموم، فيندب للإمام أن يفصل **بلا قول،** من تحميد وتهليل،  
تكبيراته بقدر ما يكبر فيه من خلفه. خلافا للشافعي.

وتحرره مؤتم لم يستمع، التكبير، كلا أو بعضا، وأعاد القراءة. **وكبر** **تأسية** أي التكبير، كلا أو  
\* من إمام ولا مأموم ولا مسمع. بعضا، إماما أو مأموما أو فذا. وكذا  
متعمد تركه. واقصر على الناسي لقوله: وسجد..

إن لم يركع وسجد بعده، **وإلا قمادى،** في ركوعه وجوبا شرطا.  
لزيادة القراءة، **ركع قمادى.**

وسجد غير المؤتم قبله، ومدرك القراءة يكبر، فمدرك الثانية يكبر **خمسا،** غير تكبيرة الإحرام.

ثم سبعا بالقيام، وإن فاتت **قضى الأولى بست، وهل** **غير القيام** **تأويلان.** **صوابه** وهل يكبر للقيام أم لا؟ **فعلى أنه يكبر لا كلام، وعلى أنه لا يكبر** فالتكبير الحاصل معه يقوم مقام تكبير القيام.

**ونذب إحياء ليلته،** **ووقته السدس الأخير من الليل.**  
**لخبر** «من أحيا ليلتي العيد وليلة النصف من شعبان لم يميت قلبه يوم تموت القلوب» أي لم يتحير قلبه في القبر ولا في النزح ولا في القيامة. **ويحتمل** لم يميت قلبه من محبة الدنيا حتى تصده عن الآخرة، **لخبر** "لا تجالس الموتى" أي أهل الدنيا، والإحياء يحصل بمعظم الليل على الأظهر بالصلاة والذكر، وقيل: بساعة من الليل، **وغسل، وبعد الصبح**  
**وتطيب وتزين،** **لغير النساء الخارجات،** وقيل بصلاة العشاء والصبح في جماعة، وقيل بركعتين بين المغرب والعشاء. **وأما هن فلا يتطين**  
**ولا يتزين وإن كن عجائز.**

**وإن لغير مصلى، ومشي** **لخبر** «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار». **في ذهابه،** من غير الطريق التي ذهب منها.

**وفطر قبله في الفطر، وتأخيره** **في النحر،** **لخبر** «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار». **في ذهابه،** من غير الطريق التي ذهب منها.

**وتكبير فيه** أي خروجه. **يثني التكبير. حينئذ** **لخبر** «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار». **في ذهابه،** من غير الطريق التي ذهب منها.

**وصحح خلافه** **لخبر** «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار». **في ذهابه،** من غير الطريق التي ذهب منها.

**أو لقيامه للصلاة؟** أي شروعه فيها أو يلان. **ونحوه أضحيتته**

**بالمصلى،** الصحراوي، وهذا في الأمصار الكبار، وأما في القرى فليس عليه ذلك.



فالأفضل بالمسجد، لا للقطع بقيلتها ولا لفضلها لانتقاضه بالمدينة؛ بل بمشاهدة الكعبة التي هي عبادة موجودة بها مفقودة في غيرها، لخبر «ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة، ستون للطائفين، وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين إليه».

أي صلاة العيد  
فقط أو أجزائها  
أي المصلي  
الصراوي

ونحوهما من قصر المفضل.

وقراءتها بكسب، والشمس،

أي التكبيرة  
فقط، أي  
دونها خلاف ذلك.

وإيقاعها به

ورفع يديه في أوله

من جلوسه أولا وبينهما، وأجهر فيهما وتقصيرهما، والثانية أقصر. وإسارهما كعدمهما.

وخطبتان كالجمعة، وسماعهما، أي استماعهما. فلو لو عبر بالاستماع لكان أولى، لأن السماع ليس من قدرته.

كل من الخطبتين  
استفتاح

على الصلاة  
إن قرب ذلك.

وأعيدتا، إن قدمت،

أي كونهما بعد الصلاة  
وبعديتها، أي التكبيرة

بوجه لا جهته،  
وأن الصف الأول  
واستقباله.

بتكبير، في أول الأولى وأول الثانية. وتخللهما به بلا حدة، والتخليل بثلاث كما قيل بكل. وإقامة من لم يؤمر

واختلف في أهل البادية هل يقيمونها أم لا؟ وعلى أنهم يقيمونها فهل يقيمونها جماعة أو أفذاذا؟ قولان. وعلى أنهم جماعة فهل يخطبون أم لا؟ والصحيح جواز الخطبة.

في عيد النحر خاصة،

بها الجمعة أو فاتته. وتكبيره إثر خمس عشرة فرضة، أي في عيد الفطر. وسجودها

أي وإثر سجودها البعدي إن ترتب على المصلي في هذه الفرائض فإنما يكبر هذا التكبير إثر أي بعد - سجودها البعدي.

البعدي التكبير. من ظهر يوم النحر. إلى صلاة الصبح في اليوم الرابع. لا نافلة ومقتضية فيها أي الأيام

قربا يجوز معه البناء.

أي التكبير،  
وكذا متعمده.

إن قرب.

سواء كانت من  
مطلقا. الأيام أو غيرها. وكبر ناسيه

في المنيعة

ونذب تنبيه له بالكلام. والمؤتم إن تركه إمامه، ولقطه، وهو الله أكبر ثلاثا، وإن قال بعد تكبيرتين: لا إله إلا الله، ثم تكبيرتين: ولله الحمد، فحسن. عند ابن عبد الحكم والأول أحسن.

لأن الخروج لها بمنزلة طلوع الفجر. وكره تنفل بمصلى قبلها. وبعدها، خشية أن يكون ذلك ذريعة لإعادة أهل البدع القائلين بعدم صحتها -كغيرها- خلف إمام غير معصوم.

لا بمسجد فيهما. لطلب تحية المسجد بعد الفجر عند جمع، ولا بعد صلاتها لدور حضور أهل البدع للجماعة.

أي ذهاب ضوئها أو بعضه، إلا أن يقل جدا.\*  
 \* بحيث لا يدركه إلا أهل المعرفة.  
 قال في الذخيرة: ولا يصلى للزلازل وغيرها  
 من الآيات، وحكى اللخمي عن أشهب الصلاة،  
 واختاره بن.

لا  
 يجوز  
 صلاة  
 الكسوف  
 والخسوف  
 إلا  
 في  
 وقتها  
 ولا  
 يجوز  
 ركعتان  
 ركعة  
 واحدة

أو امرأة أو عبد  
 أو صبي  
 أو كافر  
 أو مجنون  
 أو غيب  
 أو ميت  
 أو مسافر  
 أو عليل  
 أو مسكين  
 أو محتاج  
 أو غريب  
 أو سجين  
 أو مملوك  
 أو غلام  
 أو امرأة  
 أو صبي  
 أو كافر  
 أو مجنون  
 أو غيب  
 أو ميت  
 أو مسافر  
 أو عليل  
 أو مسكين  
 أو محتاج  
 أو غريب  
 أو سجين  
 أو مملوك  
 أو غلام

صلاة الكسوف والخسوف  
 فصل  
 حاشية التكرار

أي لا خطبة لها

سن وإن لعمودي ومسافر لم يجد سيره لكسوف الشمس ركعتان سرا،

أي ذهاب ضوئها كلا أو بعضه،  
 لا بحيث لا يدركه إلا أهل المعرفة

وركعتان ركعتان لخسوف قمر،

سنة، وقيل يندب سنة، وهو المعتمد  
 زيادة قيامين وركوعين

مولود ابن أغشمت:

لفظان قيل مترادفان  
 للشمس والثاني لبدر جعلاه  
 أسند للشمس عكس واه  
 والثاني تغيير اللون المرئي  
 حباه ربي منزل التهامي

إن الكسوف والخسوف اثنا  
 واختار في القاموس أن الأول  
 لكسوف ثاب في كلام الله  
 أو أول ذهاب كل الضوء  
 قد تم من حاشية البناني

وقيل: التشبيه  
 بين الصفة في الحيا  
 والصفة في الحيا

أي يكره، فيندب  
 كالنوافل، جهرا، بلا جمع. فعلها في البيوت.

وما قارب ذلك

محافة انجلائها قبل  
 ونذب صلاة كسوف بالمسجد، وصول المصل (عق). وقراءة البقرة، ثم موالياتها في القيامات،

أي يقرب منها في الطول  
 ندبا، إذ المشبه دون المشبه به.  
 ويعسح فيه،  
 وركع ولا يقرأ ولا يدعو. كالقراءة،  
 من حل النفل للزوال. فإن طلعت  
 مكسوفة لم تصل حتى تحل النافلة، وتذكر فيه..  
 وفي وقوفه للذكر والدعاء قولان.

الثاني لأنه الفرض، كما أن القيام الثاني  
 الركعة بالركوع. هو الفرض، وأما الأولان فستتان. ولا تكرر.  
 وإن انجلت في أثنائها، ففي إتمامها كالنوافل قولان. وإتمامها على هيئتها مخففة إن كان بعده..

بنحو قتل أو ظن موت.  
\* كفجاءة عدو، وجنازة خيف  
وقدم فرض خيف فواته، \*  
تغيرها، وفاتنة خيف فواتها. ثم كسوف،

ثم عيد وأخر الاستسقاء ليوم آخر. <sup>نبتا</sup> إلا أن تشتد الحاجة إليه.

ندبا موكدا كبر في الوزن  
في بحر مالح أو عذب ولم يصلوا إليه

أي لأجل سقي زرع  
أحياء أو إنشاء

صلاة الاستسقاء

فصل

أي صلاة  
(خلافاً لبي حنيفة)

عينا للذكر بالغ

سن الاستسقاء لزرع أو شرب بنهر، أو غيره، وإن بسقية؛ ركعتان جهرا،

من حل النفل  
للزوال

استثناء أو جوازاً. السقي، بأن لم يحصل  
وكرر\* وهو المعتمد كما في "بن". إن تأخر، أو حصل ما دون الكفاية. وخرجوا ضحي

مشاة ببذلة، وهي ما يمتن من اللابس،  
وتخشع، لأن العبد إذا رأى مخايل  
العقوبة لا يأتي مولاه إلا بصفة الذل. مشايخ ومتجاله،

\* يقال: جل جلاله وجلالا: أسن.  
خلافاً للشافعي؛ مستدلاً بالحديث

«لولا أطفال رضع وشيوخ ركع  
ودواب رتع لصب عليكم  
العذاب صبا».

وهي كل ذات أربع،  
أو كل حي لا يعقل.

وخشع، عطف، ندبا، بكراهة  
وحائض. اتفاقاً. ولا يمنع ذمي، وانفرد لا بيوم. فيغتر بذلك ضعفاء المسلمين.  
خشية سبق القدر بالسقي في يومه

ثم خطب كالعيد، ولا يدعو فيها إلا  
لكشف ما نزل بهم. وبدل التكبير بالاستغفار، لأن الله تعالى وعد  
بالإمطار جزاء الاستغفار لقوله  
تعالى حكاية عن نوح عليه السلام:  
«فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل  
الساء عليكم مدرارا».

الخطبة

وندى جهر الإمام بالدعاء خلافاً للشافعي،  
وأن يؤمن من قرب منه، ويدعو من بعد عنه بحيث لا يسمعه. آخر الخطبة، الثانية،

مستقبلاً، ثم من الخطبة حول رداءه  
ما على الأيمن على الأيسر وما على الأيسر على الأيمن تفاؤلاً  
بتبديل حالة الجذب بحالة الخصب وحالة الشدة بحالة الرخاء.

دُونَ النِّسَاءِ. وَلَا خِلَافَ أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَحْمِلُونَ أَرْدِيَّتَهُنَّ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي

فِيكَرِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَجْعَلْنَا عَالِهَا سَافِلَهَا﴾. وَكَذَا الرِّجَالُ فَقَطْ إِلَى انْكِشَافِهِنَّ.

لَطَلَبَ مَزِيدَ التَّوَاضُعِ.

وَالْإِمَامُ قَائِمٌ، وَلَا يَكُرُّ عَوْدًا. الْإِمَامُ -وَلَا هُمْ- التَّحْوِيلُ. وَنَدَبَ خُطْبَةً بِالْأَرْضِ، لَا عَلَى الْمُنْبَرِ فَيَكْرَهُ.

لِخَبَرِ "مَنْ أَطْعَمَ أَطْعَمَ

لَثَرَقَ الْقُلُوبُ.

وَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قَبْلَهُ، وَصَدَقَةٌ، وَمَنْ أَحْسَنَ أَحْسَنَ إِلَيْهِ". وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا

كَرَاهَةً، لِثَلَا يَكُونُ فَعْلُهُمَا لِلْإِمَامِ.

وَالْإِمَامُ، □ فِيهِ نَظَرٌ. بَلِ الْمَعْتَمَدُ أَنَّهُ يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ. بَلِ يَتُوبَةُ، وَهِيَ النَّدَمُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لِقَبْحِهَا

شَرْعًا، وَلَا يَضُرُّ اسْتِحْسَانَهَا طَبْعًا، وَلَوْ أَذْنِبَ بَعْدَهَا لَا تَعُودُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَمْح. وَتَصَحُّ

وَالْتَبَعَةُ -بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُشْتَاةِ فَوْقَ وَكْسَرِ الْمُوحَّدَةِ- الْمَظَالِمَةُ.

إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَتَصَحُّ مِنْ بَعْضِ الذُّنُوبِ دُونَ بَعْضٍ. وَتَقْبَلُ تَوْبَةُ الْكَافِرِ الْبَالِغِ مَا لَمْ يَغْرُرْ أَوْ تَطْلُعَ

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَنْ صَلَاةَ الْعِيدِ شَعِيرَةٌ وَجَازَ تَنْفُلُ قَبْلُهَا، وَبَعْدُهَا.

الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا. وَكَذَا تَوْبَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمَشْهُورِ فِيهِمَا وَتَوْبَةُ الصَّبِيِّ مَقْبُولَةٌ قِطْعًا. وَمَعْنَى النَّدَمِ تَحْسَرٌ وَتَوَجُّعٌ عَلَى مَا فَاتَ وَتَمَنَّى كَوْنَهُ لَمْ يَفْعَلْ.

مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ مَخْصُوصَةٌ بِيَوْمِهَا، وَمَقْصُودُ الاسْتِسْقَاءِ الْإِقْلَاعُ عَنِ الْخَطَايَا وَالْإِقْبَالُ عَلَى اللَّهِ. (مَعَ).

وَاخْتَارَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمَحْتَاجِ لِحَبَرِ «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ».

بِمَحَلِّهِ لِمَحْتَاجٍ. قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ. لِعَدَمِ فَعْلِ السَّلَفِ، فَلَا يَجُوزُ أَوْ يَكْرَهُ، وَيَكْفِي الدَّعَاءُ.

في أحكام الجنائز. وعن بعض العلماء: الموت ليس بعدم محض ولا بقاء صرف؛ وإنما هو انقطاع تعلق الروح بالبدن ومفارقة وحيلولة بينهما وتبدل حال بحال وانتقال من فصل دار إلى دار. وهو من أعظم المصائب، وأعظم منه الغفلة عنه.

وجوب كفاية وشهره  
إن رشد ابن فرحون.  
المسلم المتقدم له استقرار حياة،  
وليس شهيد معترك ولا فقد جله.  
وإذا لم يوجد غيره، أو وجد على القول بطهارة الميت،  
وكذا مع الآخر لكن مع الكراهة، خلافا لابن شعبان  
القاتل: لا يغسل بماء زمزم ميت ولا نجاسة.

في وجوب غسل الميت بمطهر ولو بزمن، والصلاة عليه، وجوب كفاية، وعليه الأكثر،  
وشهره الفاكاهاني.

أبجاءا كدفنه وكفنه،  
في إلهام المشهور: ولم أر من خالف  
قوله بالسنية.  
وسنيتها خلاف: وتلازما. لا يصلى عليه لشرفه،  
فكل من لا يغسل لشرفه،  
وكل من لا يغسل لدنائه  
لا يصلى عليه لدنائه  
كالسقط ودون الجبل والكافر.

إجزاء وإكالا إلا ما يتعلق بالميت  
من تكرار الغسل، ولا يتكرر وضوؤه بتكرار غسله على الراجح.\*  
\* وفي هذا الترجيح نظر لأنه لم ير لغير "عج".

وغسل كالجنباء تعبدا، بلانية. لأن التعبد في الغير لا يحتاج للنية. وقدم الزوجان إن

ولا فلا. وقال اللحى: هذا مع وجود من يجوز منه الغسل،  
صح النكاح، فإن عدم وصار الأمر إلى التيمم كان غسل أحدهما الآخر من تحت الثوب أحسن  
لأن غير واحد من أهل العلم أجازه  
مولود ابن أغشمت:

الزواج أجدز بإدخال المزة  
ثمة أقرب المحارم استقر  
ثمة أهل الفضل لابن القاسم  
سحنون: إن لم تكن المحارم  
وأصعب وابن حبيب جعل  
والفضلاء عندهم بعد النسا  
وفيه أن الزوج عند الأسفل  
في قبرها ممن سواء إن ترة  
إن لم يكن أو للإعانة افتقر  
يتلون في الرتبة للمحارم  
فذلك أمر للنساء لازم  
تلك النساء قواعدا إلا فلا  
وذاك في الفيشي حكم قد رسا  
وغيرة لما كراس من عل.

كال دخول في بعض،

إلا أن يفوت فاسده والدخول والطول في بعض. بالقضاء. إذا باشر. وتندب لكل منهما المباشرة.

وإن كان الحي منهما.. رقيقا أذن سيده، وهل يندب له الإذن  
في ذلك أو يجوز؟ أو قبل بناء أو بأحدهما

عيب، يوجب الخيار واطلع عليه بعد الموت. أو وضعت بعد موته. لأن الغسل حكم متعلق بالزوجية،  
وهذه إذا ثبتت بحكم شرعي لم تنقيد بالعدة، كالميراث.



لأنها قد تموت أختها فيجمع بينهما بالغسل،  
وجمعهما في الحياة حرام وفي الممات مكروه.

أي غسل الزوج زوجته.

والأحب نفية، إن تزوج أختها، أو وضعت بعد موته و.. تزوجت غيره. لا رجعية \*

والفرق بينهما وبين من تزوجت أنها  
مباحة للموت بخلاف الرجعية لحرمة استمتاعها بها.  
\* بخلاف المظاهر منها والمولى منها.

مميز يعلم أحكام الغسل.

وكتابية إلا بحضرة مسلم. وإباحة الوطء للموت برق <sup>بإباحة مستورة.</sup> <sup>بإباحة مستورة.</sup> إن لم يكن أحد الزوجين،  
أو كان وأسقط أو غاب <sup>على زينب أولياء النكاح</sup> <sup>ويعرف بين المتساويين.</sup>

الغسل من الجانبين. فللسيد عليها ولها عليه من غير قضاء،  
فيدخل فيه القن وأم الولد والمدربرة <sup>ثم أقرب أوليائه،</sup> ولو كان السيد عبدا.

ثم أجنبي، ثم امرأة محرم <sup>بنسب أو رضاع أو صهر،</sup> ويقدم الأول ثم الثاني. وهل تستره، أو <sup>كله</sup>

فقط، وهي ما بين السرة والركبة. فإن جاء رجل قبل الصلاة غسله،  
عورته؟ فإن لم يوجد ساتر غسلته مع غض البصر. تأويلان. لا فيها ولا بعدها على المشهور.

ثم إن لم يكن إلا <sup>ثم</sup> النساء الأجانب.. ييم لمرفقيه، لا لكوعيه على المشهور كعدم الماء، لا فيها ولا بعدها. فإن وجد قبل الصلاة غسل،

وتقطيع الجسد، أي خوفه، وهو انفصال <sup>أي تسليخه، كالسموم</sup> بعضه من بعض. وتزليعه، وأنجدور ونحوهما، فيميم الكل وصب على

مجروح أمكن <sup>الصب على جسده من</sup> غير خشية التقطيع والتزليع ماء، كمجدور <sup>وذوي القروح وميت تحت</sup> الهدم لم يمكن إخراجها. إن لم يخف

تزلعه. والمرأة <sup>تسليخا</sup> أقرب امرأة <sup>إن لم يكن لها</sup> زوج ولا سيد <sup>وتباشرها، حتى العورة،</sup> ثم أجنبية، ولو كافرة بحضرة مسلم. ولف

لا وجوبا ولا ندبا، لقول أم عطية: توفيت أم كلثوم\* بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فغسلناها بحضرتة وضفرنا لها ثلاث ضفائر: قرنيتها وناصيتها،  
وألقينا الجميع خلف. \* ليس كذلك، بل المشهور أنها زينب زوج أبي العاص بن الربيع.

وإنما جاز مسهما للأجنبي  
في الموت دون الحياة  
لأن اللذة هنا نادرة. (عق).

ثم محرم فوق ثوب، على يده حتى لا يجد لذة ما تمر عليه. ثم يمت لكوعيا.

ووجوب إن لم يكن زوجا  
والغاسل من المغسول. من سرتة لركبتيه، ولا سيذا اتفاقا، بل.. وإن زوجا. وستر

ولا يضر عدم استحضار كونها فرض كفاية، كما لا يضر ذلك في فرض العين. ولو صلى  
عليها على أنها امرأة ثم وجدت ذكرا أو بالعكس أجزاء، أو صلى عليها على أنها جماعة  
وركنها النية ثم وجدت مفردا أجزاء، بخلاف العكس.

فإن انتظر فينبغي الصحة،  
الإمام خامسة، وسهوا ينتظر، فإن لم ينتظر  
وأربع تكبيرات، وإن زاد، لم ينتظر، فينبغي الصحة. والدعاء، بين كل  
تكبيرتين. أقله اللهم  
أغفر له وارحمه. وكان أبو هريرة  
رضي الله عنه. يتبع الجنائزة فإذا وضعت  
كبر وحمد الله وصلى على نبيه، ثم يقول: اللهم  
إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك، كان يشهد أن لا  
إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك  
ورسولك، وأنت أعلم به. اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه  
وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته. اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا  
بعده واغفر لنا وله. مالك: هذا أحسن ما سمعت من الدعاء على  
الجنائز. ابن ناجي: ما قاله ابن أبي زيد ليس عليه العمل  
عندنا لطولته.

والشهور أنه لا بد  
من دعائها

ودعا بعد الرابعة على المختار

أي التكبير من غير دعاء.  
أو جهلا بطلت، وسهوا أعاد إن حصل طول يمنع البناء  
وإن والا، وإلا رجع لإصلاح الأولى بلا تكبير وإن كبر حسبه من الأربع.

أو سلم بعد ثلاث، بطلت، وسهوا أعاد. إن حصل طول يمنع البناء،  
وإلا رجع بلا تكبير، فإن كبر حسبه من الأربع.

وقضية هذا أنه يقصد الشفاعة للميت بهذه القربة المشتملة  
على تحميد الله والخضوع له بالدعاء لهذا الميت وغيره، امتثالاً لأمر الله تعالى.  
فعلى القبر، "مع": فيهما. "عق": في الثانية. وتسليمية خفية. وسمع الإمام من يليه،  
"مع": جميع من يقتدي به. "عق": في الصف الأول.

لأن التكبير بمنزلة الركعات، ولا تقضى ركعة في صلب الإمام.  
فإن لم يصبر لم تبطل ولا يعتد به. ومفهوم للتكبير أنه لو سبقه  
بالرابعة لا يدخل معه، وصوبه ابن يونس، وعن مالك،  
يدخل ويكبر أربعا.

وصبر المسبوق للتكبير، ودعا وجوبا. إن تركت، له الجنابة. وإلا <sup>ولا</sup> والى.

وكفن بملبوسه لجمعة، وكذا كل ما يشهد فيه مشاهد الخير. <sup>والكفن في مال الميت</sup> وقدم <sup>الميت</sup> كؤنة الدفن.  
أي كما تقدم مؤنة الدفن من حمل وغسل وحفر وحراسة احتيج إليها.

على دين غير المرتين ولو سرق دفنه فثألتها إن لم يقسم ماله ونص ابن الحاجب: فلو سرق بعد

ثم إن وجد وعوض ورث، إن فقد الدين، كأكّل السبع الميت.

كالأولاد الصغار أو الكبار الزمنى وهو على المنفق بقرابة الذين لا مال لهم، والأبوين الفقيرين. <sup>ولو مات شخص وعنده مال يختلف السيد إلا كفنا واحدا كفن فيه العبد، لأنه ليس له حق في بيت المال، بخلاف السيد.</sup> أوردى  
والهو في مالها، لا تقطاع العصمة بالموت. وهو المشهور. وقيل: على الزوج وقيل: لا زوجية، في مالها إن كان، وإلا فعليه. والفقير من زوجة وغيرها يكفن.

من بيت المال، إن كان وأمكن الوصول إليه. وإلا فعلى المساكين. ونذب <sup>نذبة</sup> تحسين

ظنه وهو عقد الضمير على توقع الجميل. <sup>بالله</sup> الكريمة «قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله» وخبر «أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء، إن ظن خيرا فله وإن ظن شرا فله». وخبر «لا يموتن أحداكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى». الخطابي: معنى حسن ظنه تحسين العمل، لأن من حسن عمله حسن ظنه ومن ساء عمله ساء ظنه. ويدل عليه قوله عليه السلام: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني».

أي شخص بصره إلى السماء وانفراج شفثيه فلا تطبقان وسقوط قدميه فلا تنتصبان. **عند إحداده** وعلامات السعادة ثلاث: أن يسفر وجهه، ويعرق جبينه، وتذرف عيناه بالدموع. وعلامات الشقاء ثلاث: أن تبرد شفثاه، وتحمّر وجنتاه، ويغط غطيظ البكر.

**على أمين**، ثم **ظهر** يجعل على شقه الأيسر. **وتجنب حائض وجنب** وكلب وصور وثماثيل وألة هو وصبي يعبث ولا يكف إذا نهي. والظاهر أن النساء كالحائض وكل ما تكرهه الملائكة له، ويندب حضور أحسن أهله وأصحابه أسما وخلقا. ويندب كثرة الدعاء للحاضرين، لأن الملائكة يحضرون ويؤمنون، وهو من مواطن استجابة الدعاء.

وتلقينه الشهادة، كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» ويلقنه غير وارثه إن وجد وإلا فأرفقهم به، ولا يلح. ولا يقال له: قل. وإذا قالها لا تعاد عليه إلا أن يأتي بعدها بكلام أجني.

وتغميضه، **عند** **وشد لحية**، ثلاثا يسترخي لحياه فيفتح فاه فتدخله الهوام. **إذا قضى**، وتلين مفاصله برفق، ليسهل غسله. **ورفعه عن الأرض**، على السرير خوف الهوام.

غير الثوب الذي مات فيه، طبق أو حديدة، **وستره بثوب**، لأن الغالب عليه النجاسة. **ووضع ثقبيل** وإلا فطين مبلول. **على بطنه**، ثلاثا ينتفخ.

**وإسراع تجهيزه** غسله ودفنه وكفنه خير «الميت مستريح أو مستراح منه» والصلاة عليه خيفة التغير خير «أسرعوا بجنائزكم؛ إما خير تقدموهم إليه أو شر تضعونهم عن رقابكم. إلا الفرق. والصعق ومن به مرض السكنة ومن مات فجأة أو تحت الهدم.

**وللغسل سدر**، وهو ورق شجر التبيق، وقيل: نبت باليمن له رائحة طيبة؛ تفاؤلا بصعود روحه إلى سدة المنتهى. أي التي تنتهي أرواح المؤمنين إليها.

من الثياب التي مات فيها **وتجريدته**، مندوب، إلا من سائر عورته. **ووضعه على مرتفع**، لأنه أمكن، ولثلاث يقع من غسله شيء على غاسله.

**وإيتاره الغسل** **كالكفن لسبع**. ولم يعد الغسل بوطنها بعده. **كالوضوء لنجاسة** **خروجت منه**

**وغسلت**. وجوبا أو سنة. **وعصر بطنه** ليخرج ما فيه من الأذى برفق، ثلاثا يخرج أمعاؤه.

**وصب الماء** أي متابعة صبه. **في غسل مخرجيه بخرقه**، الباء بمعنى مع. ويغسل وجوبا. **والندب منصب على المعية**، وأما الخرقه فواجبة.

تندب بعد إزالة الأذى. وهل في الغسلة الأولى  
وله الإفضاء أي المباشرة. إن اضطر له. وتوضئته. أو في كل غسلة؟ قولان.

مبلولة غير الأولى. وإمالة رأسه فيه من الأذى. برفق لمضمضة،  
ليخرج الماء بما

وعدم حضور غير معين، بل يكره حضوره. وكافور أي وندب كافور.. وهو نوع من الطيب.

الميت يثوب، وهل يتجسس الثوب  
في الأخيرة، أي كانت الثالثة أو غيرها. ونشف، المنشف به أم لا؟ قولان. واغتسال غاسله،

بعد الفراغ، ولا يحتاج إلى نية ولا ذلك، إلا أن يكون الغاسل جنباً. وتجميره،  
وبياض الكفن، وكونه من قطن أو كتان، والقطن أستر غالباً. وتجميره،

وعدم تأخره أي الكفن، أي إدراجه في الكفن. عن الغسل. خوف خروج شيء منه.

أي وندبت الزيادة. إلى على الواحد.  
في العدد عند مخ، والزائد في الصفة  
على ما يلبسونه في جمعهم عند عق.

X وأما الزائد في العدد فيقضى به لثلاثة ولو شخ الوارث،

لأن في تكفينه بالواحد وصاً (أي نقصاً).

نفي القضاء زائد إن ضرفاً لعدد صحيح لكن ضعفاً  
ما بعده وإذا ما جعلاً لعدد فعكس إذا قد جعلاً.

X ولا يقضى بالزائد إن شخ الوارث، إلا أن يوصي، ففي ثلثه. وهل الواجب ثوب  
يستره، أو ستر العورة والباقي سنة؟ خلاف. محله في الرجل، وأما المرأة فيستر جميع جسدها.

مقدمان ندياً على الواحد. والاثنان  
ووتره، ولا يدخل فيه الواحد بدليل قوله؛ والاثنان على الواحد.

والثلاثة على الأربعة. لاجتماع الستر والوتر. والخمسة على الستة، والسبعة على الثمانية.

وتقميمه، وتعميمه، ويحكك كالحي. ويجعل للمرأة مكان العمامة خمار وعذنية فيها، أي العمامة.  
كل عمامة بلا عذبة وبلا تحنيك بدعة مكروهة.

من حقوه إلى نصف ساقه، ولقافتان، في حق الرجل يدرج فيهما، وتكون العليا أوسع من السفلى.  
وأزرة، وتجعل تحت الأكفان.

والسبع

أي أزره وخمار بدل عمامة الرجل، يغطي به وجهها وقبض وأربع لفائف. وخمس للرجل: أزره وقبض وعمامة ولفافتان. سند: تبسط الأكفان ويجعل أسفلها - أي الموالي للأرض لا لجسد الميت - أحسن ثياب الخي يكون ظاهرها. ابن حبيب: يعطف الذي يلي جسده بضم الأيسر إلى الأيمن والأيمن إلى الأيسر كما يلتحف في حياته، ويفعل هكذا في كل ثوب، فيدرج فيها إدراجا. أشهب: يشد الكفن من عند رأسه ورجليه.

للمرأة. لأن لفائفها أربع.

محمد موسى ابن آجه:

برأسه وركبتيه فاعاما  
أفاده إفادة تروق.

وحل من عقد كفن الميت ما  
وابرك سوى ذاك، كما زروق

ولا تخط اللفائف

وحنوط داخل كل لفافة، وعلى قطن يلصق بمنافذه، وفه وقبله ودره. والكافور فيه،

من غير قطن.

كأذنيه وعينه أي مارق من بدنه؛ كإبطيه ورفغيه. وفي مساجده وحواسه وفه وأنفه، ومراقه، وعكن بطنه وخلف أذنيه وتحت حلقه وركبتيه.

يخرج

وإن محرما كره ومعتدة، ولا يتولياها، وإلا احتالا واحتاطا في عدم المسيس.

ومشي مشيع، لخبر «من اغبرت قدماء في سبيل الله حرمه الله على النار». وإسراعه، لخبر «الميت مستريح أو مستراح منه» ولخبر «أسرعوا بجنازكم، إما لخبر تقدمونهم إليه أو لشر تضعونه عن رقابكم».

وتقدمه لأنه شفيع، وحق الشفيع أن يتقدم. وتأخر راكب \* ولا يكره تقدمه.

ومرأة، على الراكب. وسترها بحيث لا يعرف طولها من قصرها ولا سمتها من هزائها.

بقبة.

وتجعل على ظهرها. وأول من فعل به ذلك فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصحيح، لأنها شكت لأساء بنت عيسى وقالت: إن المرض أحل جسدي ولا أحب أن يرى الناس شخصي، فقالت إني رأيت شيئا بأرض الحبيشة، فأنت بجرادة وشقتها نصفين ورشقتها نصفها بالأرض ثم تباعدت قليلا وفعلت مثل ذلك بالآخر وألقت عليها ثوبا، فأمرتها فاطمة بفعل ذلك. (مع مح).



وغيره خلاف الأولى.  
وعن مالك أنه يعجبه الرفع في كل تكبيرة منها،  
وقيل إن شاء رفع بعد الأولى وإن شاء ترك.

ورفع اليدين بأولى التكبير وابتداء بحمد وصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم،

عند كل تكبيرة كما هو ظاهره وكما هو ظاهر الموطأ، وفي الطراز عقب التكبيرة الأولى فقط.  
وهي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وارض محمدًا وآل محمد وبارك على محمد  
وعلى آل محمد، كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

وإسرار دعاء، ولو ليلا، لقوله تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية﴾ وينبغي إسماع نفسه. ورفع صغير

لا على دابة أو نعش، وإذا كان الميت ذكرا،  
على أكف، تجنبنا لاستعظام المصيبة. ووقوف إمام بالوسط ويسن أن يبتعد عنه بنحو ذراع.

**ومنكي المرأة** المبتة حال الصلاة، لئلا يخطر بباله ما يتنافى الصلاة، وأما وقوف النبي - صلى الله عليه وسلم - في وسط امرأة صلى عليها فلائنة معصوم، ويكون.

**رأس الميت عن يمينه، أي المصلي، تشريفاً للرأس وتفاوتاً بأن الميت من أصحاب اليمين.**

مع رفعة بالتزاب كشيبر  
اي يسوى وسطه

عن الأرض ورفع قبر  
كشبر كوند مسنا، وتقولت أيضا  
أي قمت المونة أيضا  
نذب التسميم على  
أي التسميم  
فيسطح

وهي الحمل  
على العزاء (أي  
الصبر) بوعد الأجر، والدعاء  
للميت والمصاب لحبر «من عزى ثكلى  
كسبي بردا في الجنة» ولحبر «من عزى مصابا  
فله مثل أجره». ولما كان يعزى من النساء بالأم خاصة  
ونقل الخطاب مشروعية التعزية بكل أحد؛ صغيرا أو كبيرا،  
ذكرا أو أنثى، حرا أو عبدا، ولا يعزى غير المميز ولا الشابة، والأولى  
إلا أن تكون في بيت المصاب وأما عند القبر بعد تسوية التراب فواسع في  
الدين لا في الأدب. وقال اللخمي مكروه. وندب للمصاب استرجاع. وانظر هل  
تندب تعزية مصاب بغير الموت أم لا؟ لحبر «من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبتها  
وأحسن عقابه وجعل له خلفا صالحا رضاه».



لقول عمر بن عبد العزيز:  
لا تعمقوا قري فإن خير  
الأرض أعلاها وشرها أسفلها.

إذا كانت تربة صلبة  
لا تتبل ولا تنقطع  
وإلا فالشئ أفضل

ويقول واضعه: باسم  
الله وعلى ملة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم، اللهم تقبله بأحسن  
قبول. وإن دعا بغيره فواسع. مقبلا.

وعدم عقه، واللحد، ونجس فيه على أئمن

نذب  
الطيار

وتدورك إن خولف بالحضرة،  
أي جعلها موضع رأسه. ويلزم من ذلك توجيهه إلى غير القبلة أو جعله على شقه الأيسر،  
فيحول قبل الفراغ من دفنه، وإلا ترك.

أو الصلاة أو هما معا،  
فيخرج ويكمل ما بقي من شأنه.

هذا وما بعده ما يجب  
تداركه خلافا لما سبق

وكرر

ودفن من أسلم بمقبرة الكفار، إن لم يخف التغير.

قيد في المسألتين.

الطوب المحروق

شيء يصنع من الطين  
على هيئة وجوه الخيل ثم آجر،

أن يوضع في قمود،

هو نذب ثم لوح،

أبي القدر

لأن الدفن فيه مكروه.

لأن الدفن فيه مكروه.

ثم قصب. وسن التراب

الطين النقي، كما فعل  
سدد ما بين الله عليه وسلم  
التي صلى بها فعل به صلى  
بابنه إبراهيم وآبى بكر وعمر  
الله عليه وسلم. وآبى الخير  
رضي الله عنهم، وفيهم لعين  
ذلك لا يغني عن الله يجب  
الحسن في الخضر من الله يجب  
إذا حمل أحدهم عملا أن يحسنه»  
وروي «... أن يشنه»

يجوز لها أن تنظر الصغير ما لم يناهز. والفرق بين الغسل والنظر في كون  
الأول يمنع بعد ثمان والثاني يجوز لها في حياتها ما لم يناهز أن المباشرة حاصلة  
في الغسل دون النظر. والمتاهز هو الذي قارب البلوغ.

وجاز غسل امرأة

أدخلت الكاف شهرين،  
وهل هما الملحقان بخولي  
الرضاع أو زائدان عليهما؟

أدخلت الكاف ابن ثمان.  
أما رواية ابن وهب: وابن  
تسع فتضعيفة.

ورجل كرضيعة،

ابن سبع،

ثم عدم الغسل ثم عدم التيمم.  
ومفاد تلازما سقوط الصلاة إن  
لم يمكن التيمم، وبحث فيه شيخنا  
الموافق قائلا: ينبغي أن لا يحرم منهما.

والماء المستحضر،  
عندنا واستحبه  
الشافعي لأنه يسلك عدم الدلك  
البدن والسخن برخصة.  
أبو حنيفة: السخن أحب  
إلى لأنه أكثر إبقاء.

غير رسخ ولم تظن نجاسته وسلم من قطع  
يكشف العورة ولم يشهد به مشاهد الخير، وإلا كره في الأولين ومنع في الثالث ونذب في الرابع.

الموق، وتكفين بلبوس،

أي مصبوغ بالورس، وهو  
نبت أصفر ينبت باليمن.

أي مصبوغ بالزعفران وهو  
نبت أصفر له رائحة طيبة.

أو مزعفر، أو مورس وحمل للنعش، فلا مزية لهذا العدد على ما دونه ولا ما فوقه. غير أربعة،  
مولود ابن أغشمت:

ولابن لب الصلاة للنبي والذكر في حمل الجنازة أني  
إذ ذاك بدعة وأن يعتبروا أولي كذا الدعاء والتفكير.

بدعة مذمومة،  
لأنه أدخل في السنة ما ليس منها.

للعهد أو الناحية  
لشأن الحامل.

وبدء بأي ناحية، والمعين مبتدع، وخروج متجالة، أو إن لم يخش منها الفتنة

لموضع الدفن، وأما لموضع  
الصلاة لخلاف الأولى، وجلس قبل وضعها،

مولود ابن أغشمت:

|                             |                          |
|-----------------------------|--------------------------|
| ثلاث مرات وبعد ذكر          | ومن رأى جنازة وكبرا      |
| زيد إيمان مع تسليم كتب      | آية «ما وعدنا» ثم طلب    |
| من يوم قالها له الفرد الصمد | لكل يوم عشر خبثات لغد    |
| لاهم رب هذه.. لآخر          | أو قال وهو داخل المقابر  |
| بلا زيادة ولا نقصان         | فانظره في دلائل الشعراني |
| يثل من الأجور عندها ولا.    | وسورة الإخلاص عشرة تلا   |

إشارة إلى الدعاء الماثور لزيارة القبور: "اللهم رب هذه الأجسام البالية والعظام النخرة التي خرجت  
من الدنيا وهي بك مومنة أدخل عليها روحاً منك وسلاماً مني".

قبل الدفن أو بعده، ويستثنى من قوله: ولا يتبش.  
\* \* \* لموضع ترجى بركته، أو ليكون بين أقاربه. واستحسنه بعضهم في هذه الحالة.

من بمعنى اللام،  
وإن من بدو، وقيل يندب النقل من البادية. وبكاء والأفضل تركه لمن استطاع. عند موته

لغير «ليس منا من حلق ولا خرق ولا دلق ولا سلق» الحلق إزالة الشعر،  
والخرق تمزيق الثياب، والدلق ضرب الخدود، والصلق الصياح في البكاء وقول التبيح.  
وإن كانوا أجنب. وأما لغير ضرورة فيكره وإن كانوا محارم.  
ولا يجوز لغير عظامها متصلة أو منفصلة، ولا تقطيع العظام المتصلة،  
لغير «ما يؤدي الحي يؤدي الميت».

وبعده، بلا رفع صوت

وقول قبيح، وجمع أموات

كضيق مكان أو  
تعذر حافر أو صلاة أرض. ابن القاسم: أرى أن يجعل بينهم حاجز من  
بقبر لضرورة. التراب. أشهب: يكفي الكفن. ولا بأس أن يجعل متفوس النفساء معها، ويجعل لناحية  
الأمم إن كان ذكرًا وإلا أخرج عنها، ونويت بالصلاة دونه إن لم يستهل. ويستثنى هذا  
من قوله: لضرورة.

وولي القبلة الأفضل. ندبا. عرق وخ: جوازًا على المعتمد أو بصلاة يلي الإمام رجل. <sup>كم غل</sup>

فطفل، فعبد، فخصي، فخنثى كذلك. وفي الصنف أيضا الصنف. <sup>راجع للعبد والخصي والخنثى</sup> وفي ذلك

إمام، رجل حر فحل، عبد كبير فحل،  
خصي كبير حر، خصي كبير عبد، محبوب كبير حر،  
محبوب كبير عبد، خنثى كبير حر، خنثى كبير عبد، حرة كبيرة، أمة  
كبيرة. والأولى أن يقف الإمام عند الأفضل ويجعل على يمين الإمام مفضل الأفضل،  
وكيفيتها هذه: حر كبير فحل، حر صغير فحل، عبد كبير فحل، عبد صغير فحل، حر كبير  
خصي، عبد كبير خصي، حر صغير خصي، عبد صغير خصي، محبوب بالغ حر،  
محبوب صغير حر، محبوب كبير عبد، محبوب صغير عبد، خنثى كبير  
حر، خنثى كبير عبد، خنثى صغير حر، خنثى صغير عبد،  
حرة بالغة، حرة صغيرة، أمة بالغة، أمة  
صغيرة.

وزيارة القبور بلا حد. في الزمن كيوم من الأسبوع، وبلا حد في التعيين كيوم الجمعة، وبلا حد  
في المكث، وبلا حد فيما يدعو به. القرطبي: ورد أن الأرواح باقية في القبور، وأنها تطلع (أي تشعر بزوارها)  
وأن أكثر اطلاعها يوم الجمعة، ولذلك وأظب العلماء على الزيارة يوم الجمعة. وأخذ بعضهم باختصاص  
الرجال بالزيارة لخبر «ارجعن مأزورات غير مأجورات».

مولود ابن أغشمت:

|                          |                         |
|--------------------------|-------------------------|
| زور قبور الصالحين ما عدم | ركة فينبغي لمن عزم      |
| على زيارة الذي قد قبرا   | أن يتأدب وقلبا يحضرا    |
| ولا يكن زورك للأشراف     | مجرد التطواف في الأجداف |
| ولتقصده الله صلاح قلبك   | ونفع ميث بدعاء ربك      |
| وما من الدعاء ثم تدعو    | به وما من القرآن تلو    |
| ولتك كالأثر للنبي        | في كل ذا تنجس ولا تطيح  |
| "فكل ذي علم وذو عرفان"   | منك استمده سوى الرحمن   |

الأجداف: جمع جدف وهو القبر. المطي: هو الشيخ عبد العزيز المطي صاحب نظم  
قرة الأبصار في سيرة المشفع المختار، ومن نظمه هذا قوله:

وكم من الغيوب قد أنبأتنا بها فلم تغد الذي ذكرنا  
فكل ذي علم وذو عرفان. الخ.

يقال: تنكأ القرحة (كرفع)  
قشرها قبل أن تترأفندبت  
كراهية

وهل وجوباً أو نذياً؟ خلاف

بعد الموت، أو قبله  
تأهباً للموت. وأما  
للاستراحة فجاء.

الذي لا يحرم حلقة  
على الحي، وإلا حرم.

وكره حلق شعره، وقلم ظفره، وهو بدعة. وضم معه إن فعل. ولا تنكأ قروحاً،

لإزالة رائحة الموت لا  
رائحة ما يكره فلا كراهة،  
وعند خروج روحه وغسله فيستحب.

أن فعلت استئذاناً  
والأ فلا بأس  
وقيل: تستحب  
القراءة مطلقاً  
أي ما سأل منها.

ويؤخذ عفوها. وقراءة عند موته، كتجمير الدار، وبعده، أي بعد موته.

وعلى قبره، \* وإن لم يتدبر فلا كراهة، لأن القراءة يطلب فيها التدبر، والزياره يطلب فيها التفكير.  
\* وأما الدعاء والصدقة فيصلا.

لا تقول سعيد بن جبيل لقائلها:  
لا غفر الله لك  
لأنه ليس من عمل السلف.

لما فيه من إظهار الجزع وعدم الرضا بالقضاء.  
ولا يعارض قوله: بلا رفع صوت،

وصياح خلفها، لأن ما هنا رفعه ولو بغير بكاء. وقول استغفروا لها، ✖

وانصراف عنها بلا صلاة، ولو طولوا أو انصرف لحاجة  
أو ياذن أهلها، لما فيه من الطعن عليه. أو بلا إذن،

إن لم يطولوا. ✖ ولأن فيه إبطال العبادة. وحملها بلا وضوء. إن علم أنه لا يجد موضع  
الصلاة ما يتوضأ به، وإلا لم يكره.

وإدخاله بمسجد، خوف انفجاره أو حصول نجاسة منه. والصلاة عليه فيه، والميت خارجه أو داخله، ويتعلق بالحي  
مكروهان في الثاني، لأنه ذريعة لإدخاله.

لأن رفع مانهه بيده. فذ بعد فذ وجماعة بعد جماعة، وتغسيل جنب كسقط. لم يستهل صارخاً،  
وأما جماعة بعد فذ فيندب. وتكرارها، ولو تمت أشهره.

وتحنيطه، وتسميته، وقيل يسمى كالي لأنه ولد ترجى بركته، لخبر «إن الطفل ليظل محبباً على باب  
الجنة فيقال له: أدخل، فيقول: لا أدخل حتى يدخل أبوي، فيقال: يا أبوي فلان ادخلا.

وصلاة عليه، ودفنه بدار، وليس عيباً؛ لأنه ليست له حرمة الموتى بخلاف الكبير،

وهو من استهل صارخاً ولو لم تتم أشهره. لا حائض. فلا يكره تغسيلها الميت لأن رفع مانهه ليس بيدها.



دون غيره من الشهداء من  
مظلوم ومطعون ومبطون  
معتزك فقط ودافع صائل.. إلخ. ولو ببلد الإسلام.

شهيد سمي  
بذلك لأن فعله هذا شاهد  
بصدق إيمانه، أو لأن دمه شاهد له  
يوم القيامة، أو لأنه شاهد الملائكة في  
وقته، أو لأنه شاهد الرحمة والكرامة،  
أو لأن الملائكة تشهد له، أو لأن دمه  
جري على الشاهدة (الأرض) أو  
لأن عمله في تحقيق الشهادة لله  
ورسوله. وفي الحديث «أنا  
شهيد على هؤلاء».

على المشهور. مقابلة قول  
ابن شعبان: يغسل  
ويصلى عليه.

أو لم يقاتل.  
بأن كان غافلا أو ناعسا  
أو قتله مسلم يظنه كافرا  
أو سقط عن مركبه أو  
رجع عليه سلاحه.

والمشهور أنه لا يغسل.  
وإن أجنب على الأحسن. صوابه على الآخر.  
وإن أجنب على الأحسن. لا إن رفع حيا، وإن أنفذت مقاتله، إلا المغفور.

وعدم الزيادة عليه.  
ودفن بشيابه إن سترته، وإلا زيد بمصعب بن عمير رضي الله عنه. يخف  
الباء بمعنى مع. أي يدفن  
بشيابه مصحوبة بما ذكر نديبا.

والجبل ثلثا الجسد،  
أو النصف مع الرأس.

وهي التي تسمى  
العمامة الشامية.

وقلنسوة ومنطقة قل ثمنها، وخاتم قل فسه، لا درع وسلاح، ولا دون الجبل.

ولا محكوم بكفره، وسأب.. إن لم يتوبوا. وإن صغيرا ارتد. لأن رده معتبرة من تلك  
من مرتد أو زنديق وساحر

والحاصل أن الصغير المجوسي يحكم بإسلامه لإسلام ساييه،  
أو نوى به ساييه الإسلام، والصغير الكتابي لا يحكم بإسلامه، وقيل: يحكم به.

إلا أن يسلم، بالفعل، فإنه يغسل ويصلى عليه. كأن أسلم ونفر من أبويه. ولا مفهوم، إذ لو بقي  
بدار الحرب كان الحكم كذلك.

وإن اختلطوا ولم يميز بين المسلم والكافر؛  
بأن ماتوا في ولاء أو غرقوا في بحر.. غسلوا وكفنوا. وإذا مات مسلم وكافر تحت  
هدم واختلطوا لأحدهما مال لا يعلم مالكة منهما غسلا وكفنا منه وصلي عليهما بنية المسلم ووقف المال، فإن  
استحقه وارث أحدهما جبر له ما كفن به الآخر من بيت المال، وإن ادعاه ورثتهما ولا بيعة حلفا وقسم بينهما.



لأن العطاس  
يكون من الريح

والمراد الحركة القوية،  
وأما الضعيفة فلا تعتبر اتفاقاً.

وهو تكرر لقوله: كسقط.  
والدعاء.

وميز المسلم بالنية في الصلاة. ولا سقط لم يستهل، ولو تحرك فلا تعتبر اتفاقاً. أو عطس.

لأنه يكون من استرخاء المماسك.

وانظر لو اجتمع اثنان من الثلاثة

أو بال أو حصلت هي كلها. أو رضع، يسيرا. اللخمي: بعيد أن يرضع من غير تحقق الحياة.

أي ضم وستر.

إلا أن تتحقق الحياة. وغسل دمه وجوبا، كذا يظهر. وإنما المنفي الغسل الشرعي. ولف

فيصلي عليه ما لم  
يلعب بفناء أو غيره.

فصل على

وؤوري. ولا يصلي على قبر، فإنه يذنب إلا أن يدفن بغيرها،

وجوبا فيسب.

بخرقه.

ولا غائب.

من أكيل سبع أو غريق بحر أو

غيرهما. وأما صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو بالمدينة على النجاشي لما بلغه

موته بالحبيشة فمن خصائصه، أو رفع له -صلى الله عليه وسلم- حتى رآه، فتكون

صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون (ولا خلاف في

جوازها) ورد ابن العربي الجوابين معا بأن كلا من الخصوصية

والرفع يقتدر لدليل وليس بموجود. (بن).

الصلاة على الميت. وهذا تكرر لما مر. وقال غير واحد: ما مر فيمن قبر، وما هنا فيمن لم يقبر،

ولا تكرر. أو أن هذا من التكرار، وهو كون المصلي ثانيًا هو المصلي أولاً وما مر من التكرار، وهو كون

المصلي ثانيًا غير المصلي أولاً. والظاهر أن هذا التفريق لا فائدة فيه.

واحترز بذلك عما إذا أوصى بإمامته ليغيب الولي،

فإنه لا تنفذ وصيته، والولي أحق حينئذ بالإمامة

إن رجي خيره أيضاً، وإلا قدم الوصي.

أي نائبه في الحكم بالقضاء

والولاية على المصالح العمومية.

ولا  
إن لم يكن خليفة ولا  
فرعه فالأولى بالصلاة.

إن ولاه شيئاً

ثم الخليفة، لا فرعه، إلا من أمور المسلمين. مع الخطبة. ثم

واحتج

بتقديم الحسين لعبد الله بن عمر -رضي الله عنهم-

حين ماتت أم كلثوم بنت علي -رضي الله عنها- امرأة عمر وابنها زيد

(ماتا في آن واحد) وصلى عليهما فكان فيهما خمس سنن: صلى عليهما أفضل ولي،

ولم يتوارثا، وحللا معا، وجعل الغلام ما يلي القبلة، ودفنا بقبر واحد. ابن رشد وغيره: لا حجة في

القصة المذكورة، وإنما تحصل الحجة لو كان المقدّم لعبد الله غير الحسين كالخليفة أو غيره من الصحابة؛ ←



→ وإلا فالحسين بكاله في الفضل يرى لعبد الله فضلا عليه ولا يرى لنفسه فضلا، ويحضر في باله حينئذ سن ابن عمر وشهادة النبي -عليه الصلاة والسلام- له بالصالح، وكونه حضر المشاهد في حياته -صلى الله عليه وسلم- وبعد وفاته، وزهده في الخلافة بعد أن عرضت عليه مرتين.

على الدفن بمجرد وضع الميت فيه،  
غير السقط الذي لم يستهل ولو تمت أشهره.

عند ابن الحاجب في أن واحد.

والقبر حبس، لا يمشی عليه،

كراهة إن كان مسنا والطريق دونه  
ولا جاز المشي عليه بنعل.  
ظاهرة ولو متنجسا.

إلا أن يشح أي لم يرض بالقيمة.

رب كفن غصبه، حيث لم يطل ولم يزوخ.

وصلى النساء دفعة، وصحح ترتبين. وورد

ذلك بأنه في معنى

التكرار للصلاة، وأيضا يؤدي إلى  
تأخير الميت. وقيل: تؤمن واحدة منهن  
كما نقله اللخمي عن أشهب، لأنه محل  
الضرورة ومراعاة القبول بإمامة  
المرأة للنساء.

ولا ينبش ما دام به،

جزء محسوس منه  
غير نجس الذنب.

لغيره، نفيسا لا لا  
أو له وهو نفيس.

لم يطل ولم يزوخ  
من غير إثم حيث

تغير رب أرضه

أو قبر بملكه، أو نسي معه مال، وإن كان بما يملك فيه الدفن بقي وعليهم قيمته.

بأن كان نصابا. وهل هو نصاب الزكاة  
أو نصاب السرقة؟ قولان.  
ثبت بشاهدين، بل..

وأقله ما منع راحته وحرسه. وبقر عن مال كثر.

ولو بشاهد وعين، لا عن جنين. قبل دفنها، ولو تغيرت. وتقولت أيضا على البقر  
لكن لا بد من تحقق موته  
لكن لا بد من تحقق موته قبل دفنها، ولو تغيرت.

اللخمي: ربما لا يستطيع.  
إن رجي، وإن قدر على إخراجه من محله فعل.

وعليه فلا يشوى  
ولا يطبخ، بل يحفف.

والتص: خلاصه جيا. سواء كان مسلما أو كافرا.  
ولا يحل له أن يأكل بعض نفسه.  
والنص: عدم جواز أكله لمضطر، وصحح أكله أيضا.

ودفنت مشركة أو مجوسية. حملت بوطء شبيهة. من مسلم بمقبرتهم،  
يهودية أو نصرانية  
حتى يولد.

ولا يستقبل بها قبلتنا ولا قبلتهم. ورمي ميت البحر به مكفنا  
محظا مغسلا مصلى عليه  
غير مثقل بشيء، وعلى  
واجده في البر دفنه.

إن لم يرج البر قبل تغييره. وإلا وجب تأخيرها إليه.  
فإن أوصى به عذب. وكذا إن علم أنهم يكون ولم يوصهم بتركه.  
ولا يعذب ببيكاء لم يوص به. ويجب عليه أن ينهأ عنه إن علم امتثالهم لأمره، وإلا لم يجب عليه.

ولا يترك مسلم لوليه الكافر. ولا يغسل مسلم أبا كافرا، ولا يدخله قبره،

إلا أن يضييع فليواره. وجوبا بالدفن والكفن، لا بتغسيه ولا بالصلاة عليه.

والصلاة أحب من النفل قال في المدخل؛ والاشتغال بالعلم أولى من الخروج مع الجنازة.

إذا قام بها الغير إن كان الميت ذا علاقة بالمصلي.. كجار أو قريب وصديق وشيخ..

أو صالحا. وإلا فالنفل أحب؛ بل والجلوس في المسجد أفضل.  
\* أو كان ممن ترجى بركة شهوده.



**باب** ولما أنهى الكلام على أعظم الأركان بعد الإيمان بالله تعالى - وهو الصلاة - شرع يتكلم على ما يليه رتبة، وهو الزكاة لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصلاة وآتُوا الزكاة﴾ ولم يقعا في كتاب الله تعالى إلا هكذا.

الزكاة لغة النمو والبركة. يقال: زكت البقعة إذا بورك فيها، ومال زاك أي كثير الخير. واصطلاحاً إخراج جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً. (مخرج الخمس). \* وزكاة بمعنى المصدر، أي إخراج..

كتاباً لقول الله

**زكاة**

**تجب** تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾.

الآية، وسنة لقول النبي

صلى الله عليه وسلم:

«أخبرهم - يا معاذ - بأن

عليهم صدقة تؤخذ من

أغنيائهم وترد على فقرائهم»

وانتقد الإجماع على

وجوبها.

هل هو مأخوذ من النصب الذي هو العلم، لقول الله تعالى: ﴿كأنهم إلى نصب يوفضون﴾ أو من النصب الذي هو التعبد لقوله تعالى حكايه: ﴿لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً﴾ أو من النصيب الذي هو الحظ لقوله تعالى: ﴿أم لهم نصيب من الملك..﴾ واصطلاحاً القدر الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة.

وقوله: النعم احتريزه من الخيل والبغال والحمير والعبيد، فلا تجب فيها الزكاة. وفي صحيح البخاري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة». واعلم أنه إذا كانت الخيل للتجارة وجبت فيها الزكاة إجماعاً.

**النعم بملك** فخرج من ذلك الغصب **وحول كلاً**، فخرج مال العبد قبل أن ينتزعه السيد، والعارية والوديعة واللقطة. **وإن معلوفة** خلافاً للشافعي وأبي حنيفة، مستلزمين بالخيل، السائمة الزكاة.

**وإن معلوفة** خلافاً للشافعي وأبي حنيفة، مستلزمين بالخيل، السائمة الزكاة. **وعاملة** ونتاجاً، كلاً أو بعضاً، خلافاً لداود مطلقاً، ولأبي حنيفة إذا لم يكن تبعاً لنصاب الأمهات.

**لا فتها ومن الوحش** مباشرة أو بواسطة من جهة الأم اتفاقاً، ومن جهة الأب على المشهور. وقيل بالزكاة مطلقاً، ثالثاً إن كانت الأم إنسية فالزكاة وإلا فلا.

**وضمنت الفائدة له** أي للنصاب السابق عليها، ولو حكاً. **وإن قبل حوله بيوم، لا أقل** بل ملحوظة لا أقل. كمن عنده عشرون بقرة واستفاد عشراً وتنتجت عشر، فيزكي أربعين على المشهور.

**الإبل** بدأ بها لأنها أشرف أموال العرب، ولخير "عليكم في كل خمس ضائنة" التاء للواحدة لا بالعليتين: القاطعة للمخل والراسخة في الوحل".  
للتأنيث على المشهور.

إن لم يكن جل غم البلد بأن كان ضائنا كله المعز،  
أو جله أو تساويا.  
بأن كان الجبل المعز أو تساويا،  
ولا فغز، وتجزئ عنها ضائنة  
بخلاف العكس.

وإن خالفته. أي خالفت غم البلد غم المالك،  
فالمعتبر البلد لا خصوص مال الشخص.  
والأصح إجزاء بغير  
عن خمس من الإبل إن كان  
بني بقية الشاة وبلغ سن الزكاة.

إلى خمس وعشرين، فبنت مخاض، فإن لم تكن له سليمة بل كانت معيبة أو  
لم تكن عنده..

فابن لبون\*  
إن كان عنده وإلا كلف بنت مخاض أحب أم كره،  
لكن إن لم يلزمه الساعي بها حتى أتاه ابن لبون جبر على قبوله.  
مولود ابن أغشمت:

ودفعه أكبر في الصدقة ما عليه ليس دفع القيمة  
وفي السمفيد رجل قد مرا دفع عن بنت مخاض كبرى  
دعا له النبي بالبركة في إنبه تكاثرت ونمت  
كفى بذلك شاهدا في الباب فانظره في المواق والحطاب.

\* إن وجد، وإلا لجعل ابن القاسم حكم عدم الصنفين كحكم وجودهما. وتجزئ عن ابن اللبون بنت اللبون،  
وهل يجبر الساعي على قبولها؟ خلاف. فإن كان في ماله بنت مخاض كريمة فهل ينتقل لابن اللبون للنهي عن  
أخذ كرائم أموال الناس، أو لا لإمكان الأصل؟  
لأنه يرى الأشجار ويمنع نفسه من صغار السباع ويرد الماء.

وفي ست وثلاثين بنت لبون ولا يجزئ عنها الحق ولو لم توجد،  
لأنها تمتنع من صغار السباع وترعى الشجر.

وست وأربعين حقة وإحدى وستين جذعة ولا يجزئ عنها الجذع. وست وسبعين  
بنتا لبون، وإحدى وتسعين حقتان، ومائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين  
حقتان، أو ثلاث بنات لبون. الخيار إن وجدا أو للساعي، وتعين أحدهما منفردا.  
فقدنا على المشهور. دفعا وقبولا

ثم في كل عشر يتغير الواجب، في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

وبنت المخاض الموفية سنة، ودخلت في الثانية دخولا ما. ثم كذلك. <sup>فكلما تزيد سننا سنة</sup> دخلت في الأخرى دخولا ما.

البقرة في كل ثلاثين تبع\* خلافا لابن المسيب، في كل خمس منها شاة إلى خمس وعشرين ففيها بقرة. (من "تت"). \* والأنتى أفضل، ويجبر على قبولها.

ذو سنتين، <sup>دخول في الثانية دخولا ما.</sup> وفي أربعين مسنة <sup>دخول في الثانية دخولا ما.</sup> ثلاث. <sup>دخول في الثانية دخولا ما.</sup> مائة وعشرون.

كانتي الإبل. في مطلق التخير؛ فكا يخير الساعي في مائتين من الإبل بين أربع حقات وخمس بنات لبون يخير في مائة وعشرين من البقر بين أربعة أتبة أو ثلاث مسنات.

الغنم في أربعين شاة أو جذعة <sup>ذو سنة</sup> ولو معزا، <sup>تامة، وقيل: يجزئ ما قاربها.</sup> ولو معزا، <sup>نحو ما لابن حبيب.</sup>

وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي مائتين وشاة ثلاث، وفي أربع مائة أربع، ثم

لكل مائة أربع شاة. ولزم الوسط، ولو انفرد الخيار <sup>تفعا وقيل: دفعه ويأتي بالوسط أو الشرار،</sup> كالصغار والمرضى والمعيبات فلا تجزئ. <sup>بعد الأربع على حسبها.</sup>

إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة، لا الصغيرة. <sup>التي</sup> وهي إبل لها ستامان، فإن اجتمع منهما نصاب زكي

وضم بخت لعراب وجاموس <sup>نوع من البقر لبقرة، وضأن لمعز، وخير الساعي إن وجبت</sup> يكثر في مصر.

كثنتين ضأنًا وستين  
ضأنًا ومثلها معزا.

واحدة وتسوايا، وإلا **تساويا** فمن الأكثر، وثنتان **أخذتا** من كل إن تساويا

كائة ضأنًا وأربعين معزا.

أو الأقل نصاب غير وقص، وإلا فالأكثر. وثلاث **أخذت** منه **أي دون** وجهت وتسوايا

بأن كان الأقل غير نصاب  
سواء كان وقص أم لا أو كان  
نصابا وهو وقص أم لا أو كان  
مائة وعشرون ضأنًا وثلاثون  
معزا، ومثل الثاني مائة وأربعين  
معززون ضأنًا وأربعين معزا.

فكالمسألتين. أي كالحكم السابق؛  
إن كان الأقل نصابا غير  
وقص أخذت منه واحدة  
وأخذ الباقي من الأكثر وإلا  
أخذ الثلاث من الأكثر.

فهنما، كإحدى ومائة ضأنًا ومثلها معزا.

وتساو الضفتان؛ فكذلك. وإلا **الساعي** وخير في الثالثة، وإلا

تبعان.

واعتبر في الرابعة فأكثر كل مائة **أي على حدتها، أي كالأقل** وفي أربعين جاموسا وعشرين بقرة **أي كالأقل** منهما،

تبع من البقر وآخر من الجاموس عند  
ابن القاسم، خلافا لسحنون؛ تؤخذ من  
الجاموس لأنه يفضل الجاموس على البقر.

من الزكاة، أثر بذلك  
أو قامت عليه بينة به.

ومن هرب يبادل ماشية، أخذ بزكاتها **أي زكاة المبدل، أي كالأقل** ولو كان البديل أفضل، ولو قبل الحول **أي يسير** على  
معاملة له بنقيض مقصوده.

حيث كانت نصابا، بل  
كابل بقر أو غنم.

وفي حده بشهرين أو شهر أو دونه خلاف.  
\* خلافا لابن الكاتب في أنه لا يعد هاربا إلا إذا أبدلها بعد الحول.

في راجعة بعيب أو فلس. كبديل ماشية تجارة،

وإن دون نصاب **أي دون** أن يبدل بعين،

على حول الأصل إن أبدلها قبل  
جريان الزكاة في عيها، وعلى حول  
زكاتها إن أبدلها بعد زكاتها، لأن زكاته  
أبطلت حول الأصل.

أي أنه يحسب الحول كما لو لم يخرج  
من يده. وفهم من قوله: بنى أنها رجعت قبل تمام  
الحول، فإن رجعت بعده زكاتها حين الرجوع، فإن زكاتها المشتري  
عنده ثم ردها رجع على البائع بما أدى إن لم يكن دفع منها. (الحوشى).  
أو نوعها، وعلى حول المبدلة مطلقا  
إن أبدلها بنصاب من نوعها.



بمجرد دعوى واضع يده عليها وأخذ عنها نوعها.

**ولو** وأما لو قامت بينة على الهلاك فيستقبل اتفاقا، **لاستهلاك**،  
كالو أخذ عنها عينا على المشهور.

ماشية. مفهوم نصاب أنها إن

كانت دون نصاب فإن أبدله

بنصاب من نوعها بنى أيضا، وإن أبدله

بدون نصاب استقبل به. ومفهوم ماشية

أنه إن كان عينا -ولو لقنية- أبدله بعين فيبني

أيضا على حول الأصل، وإن كان دون نصاب

أبدله بعين فكذا إن كانت الأصلية

للتجارة، فإن كانت للقنية استقبل.

لأجل الاستهلاك خلف يجري

بدلها من نوعها قد بانا

يوجب تخيرا بدون ريب

أبو محمد وسحنون الرضى

عيب به خياره قد حصلا

بأنه يبني لإبدال الثَّغَم

عوض عين فالبنا نفاه

خلاف في استقباله، ونقل

هلاكه وحيث لا زكى النعم

على ابتياعه لشاء بغم

أن البنا في أخذ عين لازم

لأول الطريقتين واقتنى

ترجيح سحنون للاستقبال عن

فكم جلا قناع غيرها وم.

في مبدل ماشية بالتجر

أي في البنا وضده إن كانا

لا فرق بين تافه وعيب

ثبت ذا أم لا وذا به قضى

وقصر الخلاف حمديس على

وقال إن العتقي طورا جزم

بنوعها ومرة رآه

أما إذا ذهبت العين فلا

تقييد عبد الحق ذا بما علم

حينئذ لأن هذا متهم

واتفق القول من ابن القاسم

وشيخنا خليل أطلق اقتفا

في ذلك ابن الحاجب الأرضى مع أن

لا غرو إن فض حجابها العلم

عند ابن القاسم وابن المواز، بناء

على أن الرد بالإقالة ابتداء ببيع.

وقيل: نقض للبيع من أصله،

وعليه فيبني.

**كنصاب قنية**، أو بنصاب عينا لا بمخالفتها، أو راجعة، أو بإقالته،  
أو بنصاب من نوعها.

**أو عينا بماشية.** لأنه انتقل من الأضعف إلى  
الأقوى فلم يتم، فناسب الاستقبال. **وخلطاء الماشية**

كثلاثة لكل منهم أربعون  
شاة، فعليهم شاة واحدة.

**كالك فيما وجب** من ضمان أو نفقة **من قدر**  
في كل الإجماع

ابن عوف: المطلقة إجماع نصابي،  
فكذلك نعم، لما كان فاقترع ما يوجب  
شاة منها على ملك واحد.

كأثنين لكل منهما ستة وثلاثون  
بغيراً، فعليهما جذعة.  
الخلطة منهما نية شرعية،  
لا من أحدهما، ولا إن قصد  
بها الفرار من تكثير الواجب إلى تقليله.

في الإبل

وسن وصنف، إن نويت، وكل حر  
ولا أثر لخلطة المسلم على الكافر؛  
فيزي المسلم زكاة الانفراد ولا زكاة على الكافر.

مسلم ملك نصابه لمجاوزا للحول. بحول مال كل حول بيده. واجتمعا بملك، أو منفعة  
أي وقد مر على

في الأكثر، من ماء، ومراح، ومبيت، وراع بإذنها، منها أو إرادة الراعي فقط.  
موضع القبيلة  
ذريعة  
لا بدونه، ولا بإذن واحد

أي أن داعي الخلطة الرفق، لا إن قصدا الفرار من تكثير الواجب (أي  
تثقله) ولا أخذاً بما كانا عليه إن كانا فاسقين، وإن كانا صالحين صدقاً بغير  
يقين، وإن كانا مستوري حال صدقاً بيمين حيث اتبهما. ويستدل على الفرار  
بقرب الزمان، وفي حده هل هو شهران أو شهر أو دونه خلاف.

مضرب في الجميع  
ورفق

وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عدديهما، عنده ست ومن عنده تسع، فالتراجع بالأنفاس.  
حيث لم ينفرد وقص لأحدهما اتفاقاً؛ كمن

ولو انفرد وقص لأحدهما التسع، فالتراجع بالأسباع. كصاحب خمس مع صاحب  
في القيمة، خلافاً لأشهب.

كتأول الساعي الأخذ أن يكون لكل نصاب. (وهو الأوزاعي). من نصاب لهما، أو لأحدهما،  
أخذاً بقول من لا يشترط من العلماء

وزاد على شاة الأخذ للخلطة. لا غصبا، أو لم يكمل لهما نصاب. وذو ثمانين خالط بنصفها  
الساعي شاة على الأخذ

ذوي ثمانين، أو بنصف فقط ذا أربعين كالخليط الواحد عليه شاة، شاة في الثانية.  
وعلى غيره نصف شاة في الأولى وثلاث شاة في الثانية. بالقيمة. القيمة إلا في هذه.  
ما على صاحب ثمانين، وهو نصف ولا يجوز للساعي أخذ

على المشهور؛ خلافا لأشهب. وعليه ففي سقوط زكاته وأخذها عام الحصب على ما جحد قولان.

وجوبه، لجلبية الزكاة كل عام حصب اتفاقاً، بل..

**وخرج الساعي - ولو بجذب - طلوع الثريا - وهو السابع والعشرون من مايو. بالفجر،**

وهل الاختصاص بهذا الوقت على وجه الوجوب؛ وعليه فيمنع التقدم عنه والتأخر عنه، أو سنة؟ أناط مالك الحكم بالسنين الشمسية وفقاً للفريقين (الساعة وأرباب الماشية) وإن كان الأصل إناطتها بالسنين القمرية.

وإلا فيمرور الحول اتفاقاً،

**وهو الساعي شرط وجوب، إن كان،** وتكون بالسنين القمرية. **وبلغ**

وزاد بعضهم عد وأخذ، فإن نقصت بعد مجيء الساعي وقبل الأخذ ولم يقصد له فإزالته من الزكاة فيجب عند ابن عرفة لا عند ابن عبد السلام.

بما عنده إن لم يكن عنده نصاب الوصية.

**أي إن مات الموروث قبل مجيء الساعي.**

**يستقبل الوارث.**

بأن تكون في مرتبة الوصية بالمال. هذا إذا أوصى بها ولم يعترف بحلوها، وإلا فمن رأس المال.

**ولا تُبدأ إن أوصى بها، ولا تجزئ،** كمروره بها ناقصة، ثم رجع وقد

العدم وجوبها، بل تكون في مرتبة الوصية. زكاة من أخرجهما قبل مجيء الساعي ثم تقدم، ولو بعد الحول.

بولادة أو إبدال من نوعها على

المشهور، كفاثلة وإبدال من غير

نوعها اتفاقاً، لتكون الحول من

**كملت،** يوم المرور في الأولى أو من يوم الحكم في الثانية.

**فإن تخلف**

الساعي لعذر، وأما لغير عذر فلا ينشأ عدم الإجزاء. الرجاعي؛ ينبغي الإجزاء اتفاقاً.

(عق).

الإخراج إن ثبت بيمينته الزكاة. أجزأ

فائتة. يعتبر قوله دون يمينته. التثنية في العمل على ما وجد.

**على المختار، وإلا عمل على الزيد والنقص للماضي بتبدئة العام الأول،**

**إلا أن ينقص الأحسن فإن نقص. الأخذ النصاب أو الصفة فيعتبر، كتخلفه**

في تعيين وقت الكال بغير  
يمين، لا في كيفية الأخذ.

فلا يعمل على ما وجد، بل على ما فر به لماضي  
الأعوام، ويراعى كون الأخذ ينقص النصاب  
بالنسبة لماضي الأعوام لا بعام القدرة فيعمل  
على ما وجد قبل الأخذ.

عن أقل فكمل، وصدق. لا إن نقصت هاربا، وإن زادت لم <sup>أي الكارب المعتمد</sup> فلكل <sup>لكن</sup> الأعوام.

أشبه: بل يعمل على ما وجد،  
ما فيه لأنه لا يكون أحسن حالا ممن  
تخلف عنه السعاة.

بتبدئة الأول، وهل يصدق؟

من غير بنية، وعليه فلكل عام ما فيه،  
أو لا يصدق، وعليه فيعمل على ما  
وجد إلا بنية.

قولان، وإن سأل فنقصت أو زادت، فالموجود فالموجود إلى تردد. إن لم يصدق،  
الأحسن حذف ما بعد

أو صدق ونقصت، وفي الزيد تردد. والمعتمد مع التصديق الموجود.  
من الأعوام، أو يعاملون معاملة  
من تخلف عنه السعاة.

وأخذ الخوارج بالماضي، إن لم يزعموا الأداء، إلا أن يخرجوا لمنعها. <sup>فليصدقوا؛ بل يعاملون</sup>  
فليصدقون فيسقط عنهم <sup>معاملة الخارب</sup>  
إشارة إلى أنه لا  
وقص في زكاة الحب.  
خلافا لأبي حنيفة القائل إن الحراج  
يكفى عن الزكاة. والوسق وزنه..

وفي خمسة أوسق فأكثر، وإن بأرض خراجية، ألف وستائة رطل مائة وثمانية.

من متوسطه؛ لا هي ضامرة  
ولا هي مليئة، مقطوعا من طرفه  
عند خارج حلقته.

وعشرون درهما مكيا، كل خمسون وخمسا حبة، من مطلق الشعير، <sup>من الدراهم المكتبة</sup>

أي المعشرات الثانية والقطاني  
السبعة وذوات الزيوت الأربع.

من حب وتمر فقط، منقى، من تبته وصوانه الذي لا يخزن به. مقدر الجفاف،

وإن لم يجف، كرطب مصر وعنتها. والواجب في خمسة أوسق.. نصف عشره كزيت ما له زيت

كزيت مصر إن باعه، أو  
نصف عشر قيمته إن لم يبيعه.

فإن باعه لمن يحفقه  
فإن حبه، وإن باعه لمن لا يحفقه فمن ثمنه.

وَتَمَنَّ غَيْرَ ذِي الزَّيْتِ وَمَا لَا يَحْفَ، وَقَوْلُ بَيْعٍ أَوْ أَكَلٍ. أَخْضَرُ وَيُحْوِزُ الْإِخْرَاجَ مَا يَسُ مِنْ حَبِهِ

وهو ما اجتمع  
من ماء المطر.

وَالْأَلَا سَقِيَّةُ السَّمَاءِ وَالْخَمْرِ.

كالزبيب والنواصير.

أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ. أَيْ عَلَى إِجْرَائِهِ إِلَى أَرْضِهِ. وَإِنْ سَقَى بِهِمَا فَعَلَى حَكِيمِهِمَا، وَهَلْ يَغْلِبُ

الْأَكْثَرُ؟ خِلَافٌ. وَهَلِ الْمَعْتَبَرُ الْأَكْثَرُ سَقِيًّا أَوْ الْأَكْثَرُ زَمَنًا.

(حَبُّ بَيْنِ الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَلَا  
قَشْرَ لَهُ، يُسَمَّى شَعِيرَ النَّبِيِّ.)

وَتَتَضَمَّنُ الْقَطَانِيَّ كَقَمْحٍ وَشَعِيرٍ وَسَلَتْ، وَإِنْ بِلْدَانٍ، إِنْ زَرَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ

حَيْثُ كَانَ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدْلَةِ مَعَ كُلِّ مَنَّهُمَا نَصَابٌ  
أَوْ مَعَ الْأَوَّلِ نَصَابٌ وَمَعَ الثَّانِي قَاصِرٌ كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَرَفَةَ  
مَنْ عِنْدَ نَفْسِهِ.

وَلَا بُدَّ أَنْ يَبْقَى مِنْ حَبِّ الْأَوَّلِ إِلَى  
حَصَادِ الثَّانِي مَا يَكْمُلُ بِهِ النَّصَابُ.

الْآخَرَ، فَيَتَضَمَّنُ الْوَسْطَ لِهَمَا، لَا أَوَّلَ لِثَلَاثٍ، كُلُّ بَيْعٍ نَصَابٍ. لَا لَعَلَّسَ

حَبُّ صَغِيرٍ يَقْرُبُ مِنْ خَلْقَةِ الْبَرِّ  
مُسْتَطِيلٌ عَلَيْهِ زَغَبٌ فِي قَشْرِهِ حَبَّتَانِ.

إِنْ بَلَغَ حَبُّهُ خَمْسَةَ  
أَوْسُقٍ أَخْرَجَ مِنْ زَيْتِهِ.

زِيَادَةً، بَضْمُ الْقَافِ وَكُسْرُهَا،  
مَعَ شَدِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِهَا فِيهِمَا.

وَدَخْنٌ وَذَرَّةٌ وَأَرْزٌ، وَهِيَ أَجْنَسُ

وَالْمَسْمُومُ، وَبَزْرُ الْفَجْلِ، وَالْقَرْطَمُ كَالزَّيْتُونِ، لَا الْكَتَانِ.

وحسب قشر الأرز والعلس، وما تصدق به، واستأجر قتا،

الذين يخزنان، ما أتى وحسب حرج

من غير قصد الزكاة، أو غيره، وكذا لا تط القطاط الذي تركه مع الحصاد، لأن فيه معنى الأجرة، لا لقط القطاط الذي تركه ربه على أن يعود إليه، وهو حل لمن أخذه.

لا حال استراحتها، وعما أصاب الحب من روثها، وبوطا في حال درسها.

ولا يلزم تكسيرا في درسها، لا أكل دابة في درسها.

بُدِّو صلاحه، وذلك استغناؤه عن الماء، وطيب الثمر وأسوداد العنب.

ما من موردية

الذي يقتضي جميع ما تقدم متعلقا بالوجوب.

إفراك الحب وطيب الثمر، ويجوز اشتراطهما على المشتري إن كان ثقة مأمونا.

وإن صار له نصاب زكى، ولو بالضم لما عتده.

لم يصير له نصاب زكى، ولو بالضم لما عتده. والزكاة على البائع بعدها، قبلهما.

مضى الإيفاء والطيب

وإن أكله أو بقي عنده، ويرجع بها على البائع، والنفقة من سقى وعلاج وحفظ.

إلا أن يعلم أهلها يسارا. فعلى المشتري، متى أكله أو بقي عنده، والنفقة من سقى وعلاج وحفظ.

وإن أعدما معا، فإن الزكاة كالمالك الواحد، وإن حصل لحم نصاب تركوا.

بجزء، تسامع ولا المساكين، في الزكاة كالمالك الواحد، وإن حصل لحم نصاب تركوا.

والعنب إذا حل بيعهما إما لأن صلاحهما ظاهر وغيره مستور، أو لأنه عادة واختلفت حاجة تعرف فيهما ولا تعرف في غيرهما. وفي إلحاق الزرع بهما عند عدم أمن أهله عليه وجعل أمين عليهم قولان.

أهلها نخلة نخلة، وأما أكثر من نخلة فإن اتحد بإسقاط، نقصها باليس لا سقطها. وكفى الخارص بالجفاف جاز، وإلا فلا.

الواحد، لأنه مخبر لا شاهد. ولا يكون إلا عدلا عارفا. وإن اختلفوا في أزمنة فالأول، وفي زمن.

فالأعرف، وإلا فلا. فمن كل جزء، أي يؤخذ من قول كل جزء بنسبة قائله لمجموعهم.

الثمرة المخروصة، أي وجدت  
بعد جذاها وكيها - زائدة..

ما لم يبعه، وإلا فلا تعتبر ما لم تبلغ  
الثلث. وانظر إن ساء المشتري.

★ وإن أصابته جائحة اعتبرت، وإن زادت على تخريص عارف فالأحب الإخراج،

★ وأما إن نقصت فلا يعتبر النقص لاحتمال كونه من أبواب الثمر ويؤخذ من الغلة، أما لو تحقق  
النقص فتنقص الزكاة بنسبة ذلك أو تسقط إن لم يبق نصاب مفرد ولا بالضم، فيما بينه وبين الله لا في  
ظاهر الشرع، إلا أن يقيم بينة على دعواه.

لأنه حكم بيمين خطؤه  
لأنه حكم بيمين تأويلان.  
وهل على ظاهره

ولما قدم أن رب الماشية يكلف الوسط  
وكانت زكاة الحارث تحالفها تارة وتوافقها  
أخرى بين ذلك مبتدئا بما يحالفها بقوله..  
وأخذ من الحب  
كيف كان، كالتمر نوعا أو نوعين، وإلا فمن  
فيؤخذ من كل بنسبته إن كان..

أشارته إلى أنه لا رقص في زكاة العين.  
أوسطها.  
وهل الزيت كالتمر أو كالحب؟

وفي مائتي درهم شرعي، أو عشرين دينارا فأكثر، أو مجمع منهما بالجزء، ربع العشر،

والعبرة بمذهب الولي؛ لا بأبي الطفل  
إن مات، ولا بالصبي لعدم خطابه شرعا. أو حبتين، في كل الموازين.  
أي كرواج التثود الكاملة

وإن لطفل، أو مجنون أو نقصت، أو برداءة أصل، أو إضافة، وراجت ككاملة،  
في الأخيرتين. وهذا إذا كانت ردية الأصل تنقص

بالتصفية، وإلا ففيها الزكاة اتفاقا، راجت رواج الكاملتين أم لا.  
ترج رواج الكاملة سقطت  
وإلا الزكاة في الأول اتفاقا، و.. حسب الخالص، إن تم الملك. وحول أي وإن تم  
حول غير المعدن.

وهو مركب من أمرين الملك وتمامه، فلا زكاة على غاصب  
وملتقط لعدم الملك، ولا على عبد ومدن لعدم تمامه.



قبضها المالك بعد أعوام، فإنه يزكيا لكل عام مضى بعد قبضها

أي المولى عن

وتعددت بتعددته في مودعة

والركاز، وأما هما فالزكاة بالوجود غير المعدن في الركاز وإخراجه أو تصفيته في المعدن كما يأتي

وأولى بغيره، يزكيا وهي عند التاجر حيث علم قدرها وكان مديرا ولو احتكر التاجر، فإن لم يعلم قدرها صبر لعلمه.

ومتجر فيها بأجر، لا مغصوبة، فلا تتعدد الزكاة بتعدد الأعوام، وإنما يزكيا لعام واحد بعد قبضها ولو رد الغاصب ربحها معها.

وجدها ربحا بعد أعوام، فتزكى لعام واحد ولو التفتت، عليها عام من يوم نوى التملك فإنها تجب على المشتق وتسقط عن ربحها.

أي ولا عين مدفونة بصحراء أو عمران ضل صاحبها ومدفونة عنها ثم وجدها بعد أعوام فتزكى لعام واحد. فإن علم مكانها وتركها اختيارا زكاهما عن كل عام.

أي ولا تتعدد الزكاة في عين مدفوعة قراضا، ومدفوعة

على أن الربح للعامل بلا ضمان.

واحد بعد قبضها إن لم يكن مديرا، وإلا فلكل عام مع ما بيده حيث علم بقاءها، فإن كان على أن الربح لربها فهو قوله الآتي: والقراض الحاضر. إلخ. وإن كان على أن المصنف خرج عن القرض إلى

عنى اللواتي لم يوقف

وأقامت أعواما لا حوث أو مانعية

ولا زكاة في عين فقط ورثت، إن لم يعلم بها أو لم توقف أي لم يوقفها حاكم اللوارث عند أمين.

ولو بوكيله، فإن علم بها أو وقفت زكيت لماضي الأعوام من يوم الوقف أو العلم، وهذا التفصيل ضعيف. والمعتمد أن العين الموروثة فائدة يستقبل بها حولا بعد قبضها، وسيصرح به المصنف في قوله: واستقبل بفائدة. إلخ.

بين الورثة إن تعددوا بعد قبضها

بعضي إلا بعد حول بعد قسمها أو قبضها

ولا زكاة في عين موصى بتركها على معينين أو غيرهم، ومرو عليها بيد الوصي حول قبل التفرقة ومات الموصى

زكاة في عين موصى بتركها

قبل الحول، لأنها خرجت عن ملكه بموته، فإن فرقت بعد الحول وهو حي زكاه على ملكه، إن كانت نصاباً - ولو مع ما بيده - ولا يركبها من صارت له إلا بعد حول من قبضها لأنها فائدة. وأما الماشية إذا أوصى بها ومات قبل الحول فلا زكاة فيها إن كانت لغير معينين وإلا زكيت - إن صار لكل نصاب - لماضي الأعوام كإرضاء، وأما الحرث ففيه تفصيل تقدم عند قوله: والنفقة على الموصى له المعين.

وإن بشائية، كمكاتب،  
لعدم تمام ملكه. فإن انتزعه  
منه سيده استقبل به.

أي ولا في مال مدين إن كان المال عيناً،  
كان الدين عيناً أو عرضاً، حالاً أو مؤجلاً،  
وليس عنده من العروض ما يجعله فيه.

**ولا مال رقيق ومدين، وسكة،** أي ولا زكاة في قيمة سكة.. إلخ.

كما لو كان عنده خمسة عشر ديناراً ولسكتها - أو صياغتها  
أو جودتها - تساوي النصاب فلا زكاة عليه، وكذا لو كان  
عنده نصاب لما ذكر يساوي أكثر فلا زكاة في الزائد.

**وصياغة، وجودة، وحلي** أي ولا في حلي، ومحل الحكم **وإن تكسر إن لم يتهشم**

ما جاز الأخذ به ولو لرجل.

أي المتكسر؛ بأن نوى إصلاحه أو لانية له. والمعتمد الزكاة في الثانية.  
فلو قال: ونوى إصلاحه لوافق المذهب. فالزكاة في خمس صور: في المتهشم  
مطلقاً، \* والمتكسر إذا لم ينو إصلاحه؛ بأن نوى عدم الإصلاح أو لانية له.  
وعدم الزكاة في صورتين ما إذا كان صحيحاً لم يتكسر، أو تكسر ونوى إصلاحه.  
\* أي سواء نوى إصلاحه أو عدم إصلاحه أو لانية له.

أخذ لنفسه، كخاتم وأنف وأسنان  
وحلية مصحف وسيف، أو أخذ  
لمن يجوز له استعماله كزوجته وابنته  
وأخته الموجودات عنده حالاً وصالحاً أو كراء،  
للتزين لكبرهن، فإن أخذ له لمن سيوجد  
أو لمن سيصلح لصغره الآن فالزكاة.

ولو لرجل فيما يجوز استعماله  
للنساء كالأساور على الأرجح؛  
خلافاً للتشهير الباجي،  
أو إعارة فلا زكاة.

كالأواني والمباخر  
ومكحلة ومروء، أو معداً لعاقبة،  
ولو لامرأة.

ففيه الزكاة، ولو لامرأة أو  
أخذته بعد كبرها لعاقبتها،  
صدائق،  
لمن يزيد نكاحها.

**أو منوياً به التجارة،** أي البيع، وسواء كان لرجل أو امرأة فالزكاة.  
هذا إن لم يرصع، أي يركب مع شيء، بل **وإن رصع بجوهر.**

أي فساد أو غرم. ويزكي  
الجواهر زكاة العروض.

ما يفيد من العيز وزكاة

\* تحري.

بأن لم يمكن زعوه إلا أو أمكن بضرر.

الجواهر أي أيها

أي وزن ما يفيد من عيز. وزكى الزنة.

\* ثم شرع في الكلام على نماء العين، وهو ثلاثة أنواع: ربح وغلة وفائدة. وبدأ بالأول فقال: وضم الربح.. إلخ.

وهو كما قال ابن عرفة: زائد عن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهباً أو فضة. والقيود لبيان الواقع لا مفهوم لها، إلا التجرة فاحترز به عن مبيع القنية.

كغلة مكترى للتجارة

فتضم للأصل فيكون حولها حول الأصل ولو كان أقل من نصاب، فمن عنده خمسة دانير أو نصاب زكاه في شعبان ثم اكترى به داراً مثلاً للتجارة في رمضان فأكرها في شوال بأربعين ديناراً فالحول شعبان. واحترز بمكترى للتجارة عن غلة مشتري للتجارة أو مكترى للقنية فأكرها لأمر حدث فإنه يستقبل بها حولاً بعد قبضها ثم بالغ على ضم الربح لأصله بقوله:

وضم الربح لأصله، ولو أقل من نصاب. ولا يستقبل أي الحول أصله، فتن عنده دينار أول رجب به من حين ظهوره. فتن عنده دينار رجب، فإن تم فتاجر فيه فصار بربحه عشرين رجباً. ولما كانت النصاب بالربح بعد الحول زكى حينئذ. ولما كانت غلة المكترى للتجارة رجباً حكماً فتضم لأصله لا فائدة على المشهور. أفاد حكماً مشبهاً له بما قبله بقوله: كغلة.. كان يتسلف عشرين ديناراً قبله يتسلف فيها أو اشترى سلعة وابتاعها بخمسين بعد حول، فإنه يزكى لثلاثين من يوم السلف أو الشراء، وأولى إن كان عنده عوض ويزكى الخمسين.

ولو ربح دين لا عوض له عنده، فباعها بخمسين بعد حول، فإنه يزكى لثلاثين من يوم السلف أو الشراء، وأولى إن كان عنده عوض ويزكى الخمسين.

أي وضم الربح لمنقصة اسم المفعول. صفة للمال مخلوف. ولمنقح مخلوف.

ومتى كان الإنفاق وقت تقرر الشراء كان بعد الشراء. ولو عبر ببعد لكان أوضح، فبعد وقت متعلقان بمنقح؛ أي ضم الربح لمال أنفق بعد حول أصله الذي اشترت به السلعة وبعد شرائها. مثاله أن يكون عنده عشرة دانير حال عليها الحول فاشترى بخمسة منها سلعة، ثم أنفق الخمسة الباقية، ثم باع السلعة بخمسة عشر؛ فإنه يزكى منها الخمسة المنقحة لحولان الحول عليها مع الخمسة التي هي أصل الربح المقدر. ولو أنفق الخمسة قبل شراء السلعة فلا زكاة إلا إذا باعها بنصاب.

حولا. وهنا شرع في بيان حكم الفائدة.

فقوله: تجددت كالجنس، وقوله: لا عن مال أخرج به الربح والغلة.

ومثله بما لا فرد له غيره، أي بناء على أن ما تجدد عن سلع التجارة بلا بيع لا يسمى فائدة بقوله:

كثمن مقتنى.

واستقبل بفائدة تجددت، لا عن مال، كعطية أو غير مزي كثمن مقتنى.

من عقار أو حيوان أو غيرهما، باعه بعين؛ فيستقبل به حولا من يوم قبضه ولو أخر قبضه فرارا على الراجح. فعمل منه أن الفائدة نوعان.

(بأن كانت نصابا ونقصت قبل حولان الحول عليها.

عن نصاب. وهنا تكلم على حكم تعدد الفوائد.

نصابا أو أقل، فإن حصل منهما نصاب كالشيء الواحد، كما لو كانت الثانية وبصيران المحرم عشرة والثانية في رمضان كذلك فإن حوطهما معا رمضان وتبقى الثالثة على حوطها.

ناقصة - وإن كان نقصها بعد تمام - لثانية

الفائدة الأولى حال كونها وتضم

إن لم يحصل من مجموع الأولين نصاب؛ كما لو كانت الأولى خمسة والثانية خمسة والثالثة عشرة.. وهكذا للأربعة وخامسة.

ولا تضم لما بعدها،

فعلى حوطها، وتركى كل على حوطها

بالنظر للأخرى ما دام في

مجموعة نصاب، كعشرين

محرمية حال عليها الحول فأنفق

منها عشرة واستفاد عشرة رجبية،

فإذا جاء المحرم زكى عشرته وإذا جاء

رجب زكى الأخرى.

بعد حوطها كاملة سبعة أشهر

أو ثالث، إلا تنقص الأولى.

وبقيت على كاملها، فلا تضم لما بعدها بالأولى؛ فهي كالل دليل لما قبلها. كأنه قال: لأنها كالكاملة.

كالكاملة أولا، وإن نقصت، بعد معا عن النصاب

كضرورة المحرمية خمسة

والرجبية مثلها، فإن حال عليهما

الحول الثاني ناقصتين بطل حوطهما

ورجعتا كال واحد لا زكاة فيه، وإن انجر

قبل مرور الحول الثاني عليهما..

فربح فيهما أو في إحداهما تمام نصاب فلا يخلو وقت التمام من خمسة أوجه

أشار للأول منها بقوله: فإن حصل التمام..

عليه على حسب عدديهما

عند حول الأولى، أو قبله، فعلى جوليهم، فربحهم، إن خلطهما، وإلا زكى كل

واحدة وربحها قل أو كثر.

وأشار إلى الثاني بقوله..

أي انتقل إليه حول

ففيه الأولى وصار منه.

أي وإن حصل الربح بعد

وبعد شهر شهر من حول الأولى كربيع..

أي وتبقى الثانية على حوطها. أي وإن حصل الربح عند حول الثانية. فيه. أو فيهما وريح.. أو في إحداهما

والثانية على حوطها. وعند حول الثانية، أو شك فيه أي في وقت حصوله.

أي عند أي الحولين حصل، هل عند أي فيزيكان من حول الثانية. لا يههما، حول الأولى أو الثانية أو بينهما أو بعدهما؟ فنه، وليس المراد الشك في الربح لأي الفائدتين وإن علم وقته، لأنه إذا علم الوقت اعتبر وجعل للثانية. وأشار للخامس بقوله: كبعده.. أي كحصول الربح بعد الحول (أي حول الثانية) كرمضان، أي. كبعده. ينتقل حوطها لذلك البعد، لا الثانية. فالتشبيه في مطلق الانتقال لا في المنتقل إليه.

وإن حال حوطها فأنفقها، بعد زكاتها، أو ضاعت قبل حول الثانية الناقصة. ثم حال حول الثانية ناقصة، أي القائلة بالكلمة.

فلا زكاة. فيها، لأنها لم تجتمع مع الأولى في كل الحول مع نفاذها؛ بخلاف الأمر لو بقيت، فتركى الثانية نظرا للأولى. وأولى سلع القنية أو المتكررة للقنية، وأما المتكررة للتجارة فتقدم أن غلتها حال كون المتجدد.. لما أنهى الكلام على الفوائد أتبعه بالكلام على الغلة، فقال عاطفا على بفائدة، وبالمتجدد، أي واستقبل بالمتجدد من نقد ناشئ..

وبالمتجدد عن سلع التجارة بلا بيع لها، وإلا كان الزائد على ثمنها ربحا يركى كغلة عبد. ومثل للمتجدد بلا بيع بقوله..

أي ونجوم كتابة لعبد اشتراه للتجارة. أي ونجوم كتابة لعبد اشتراه للتجارة. وجدت بعد الشراء أو قبله لم تطب، وصوف غم ولين وسمن..

وكتابة وثمرة أي وثمن ثمرة شجرة. مشتري، إلا ثمرة الأصول المؤبرة، والصوف التام.

المستحق للجزء وقت شراء الغنم للتجارة، فلا يستقبل بثمنهما؛ بل يركيه لحول الثمن الذي اشترى به الأصول؛ لكن المعتمد في الثمرة المؤبرة المستقبل إذا بيعت مفردة أو مع الأصل بعد طيها كغيرها ولو زكيت عنها.

ثمن ما حصل من غلتها حول الأصل الذي اكرت به الأرض.  
ولو قال: كأن اكرت.. إلخ، وحذف زكى لكان أظهر وأخصر.

أرضاً للتجارة

في زكاة ما ذكر حول الأصل..

ثمن

ثمن

من زكاة ما ذكر  
من زكاة ما ذكر  
من زكاة ما ذكر

**وإن اكرت وزرع للتجارة زكى. وهل يشترط كون البذر لها؟ تردد.**

والأولى تأويلان، لأن الأول تأويل لابن يونس وأكثر القرويين وابن شبلون، والثاني تأويل لأبي عمران، والتأويلان للفظ المدونة على الصواب، لأن أحدهما لكلام المدونة والآخر لكلام الأمهات كما قال بعضهم. (انظر "بن").

أي الاكتراء والزرع.

بأن كانا معا للفتية، فإنه يستقبل. وأما لو كان أحدهما للتجارة والآخر للفتية فلا يستقبل؛ هذا ظاهره. والحق ما أفاده قوله أولاً: وإن اكرت وزرع للتجارة زكى.. من أنه إذا كان أو أحدهما للفتية استقبل. فلو قال: لا إن كان أحدهما للفتية لطابق النقل.

أي عين ما ذكر من ثمر الأصول المشتراة للتجارة مؤثرة أم لا وما حصل من الزرع المذكور بأن حصل نصاب.

عينا بأن يخرج العشر أو نصفه.

أي حول من يوم زكى عينا، لكن يجب تخصيص قوله: ثم زكى الثمن بمسألة من اكرت وزرع للتجارة، ليكون جارياً على الراجح من أن ما عداها يستقبل من قبض الثمن.

**وإن وجبت زكاة في عينا زكى، ثم زكى الثمن حول التزكية**

ومناط الحصر قوله الآتي: لسنة من أصله، وقوله: إن كان.. إلخ، شروط ليست من المحصور ولا من المحصور فيه. وهنا شرع في الكلام على زكاة الدين.

أو يد وكيله فأقرضه، فإن كان أصله عطية بيد معطيا وإنما يزكى دين **إن كان أصله عينا بيده** أو صداقاً بيد زوج، أو أرشاً بيد الجاني.. أو نحو ذلك فلا زكاة فيه إلا بعد حول من قبضه. وهذا الشرط الأول.

فلا زكاة قبل قبضه إن كان أصله قرضاً أو عرض محتكر، وأما دين المدير غير القرض فيزكيه وإن لم يقبضه كما يأتي.

لغير مدين؛ فإن الواهب يزكيه قبض الموهوب له لأنها لا تتم إلا به، وزكيه من غيره **بهيبة** إلا لشرط أو ادعى أنه أراد الزكاة منه، فإن وهبه للمدين فلا زكاة على الواهب لعدم قبضه.

ط

ط

ذهباً أو فضة، وهو الشرط الثالث. لا إن قبضه عرضاً **عينا**، حتى يبيعه على ما يأتي من احتكار أو إدارة. ولا فرق بين القبض الحسي والحكي كما أشار بقوله الآتي.

لأنه

لأنه



أي بإحالة لمن له دين على المحيل.  
وزكيه المحيل بمجرد الحوالة من غيره،  
وأما المحال فيزكيه منه إن قبضه وزكيه  
المحال عليه إن كان عنده ما يجعله فيه.

وهو الشرط الرابع. لا بانضمام شيء معه،  
كان يقبض عشرين دينارا جملة أو عشرة  
ثم عشرة؛ فيزكيهما عند قبض الثانية إذا  
بقيت الأولى لقبض الثانية، بل..

قبض قبض  
القبض نصابا  
أو غيره  
أو بقاءة جمعها  
أو بقاءة جمعها  
أو بقاءة جمعها  
أو بقاءة جمعها

أو إحالة كمل المقبوض بنفسه، ولو تلف المثل،

اسم مفعول وهو العشرة الأولى - قبل قبض الثانية، وكذا إن تلفت الثانية أو هما، إن تلف بعد إمكان تركيته.

كما لو ملك عشرة دنانير حال عليه الحول ولو كان بعض الحول عنده وبعضه عند المدين - عشرة فإنه يزكيهما. واقترض من دينه الذي حال عليه الحول ولو كان بعض الحول عنده وبعضه عند المدين - عشرة فإنه يزكيهما.

أو بقاءة جمعها

كل المقبوض من الدين والقائلة.

لأن المعدن لا يشترط فيه الحول.

كل المقبوض من الدين نصابا.

أو بمعدن على المقول لسنة فقط، ولو أقام عند المدين سنين.

أو تركيته إن كان زكاة. ويحل تركيته لعام فقط إن لم يؤخر قبضه فرارا من الزكاة، وإلا زكاه لكل عام مضى عند ابن القاسم. بخلاف ما إذا كان أصل الدين هبة أو صدقة واستمر بيد الواهب أو المتصدق، أو صداقا بيد الزوج، أو خلعا بيد دافعه، أو أرش جنابة بيد الجاني (أو وكيل كل) فلا زكاة فيه إلا بعد حول من قبضه ولو أخره فرارا كما أشار له بقوله: واستقبل حولاً.

مبالغة في محذوف لا دليل عليه، وفي بعض النسخ ولو فر بتأخيره استقبل إن كان.. إلخ، وفي بعضها تأخير استقبال عن قوله: أو أرش.

ولو فر بتأخيره إن كان عن كعبة أو أرش،

بنقد، كأن اشترى بغيراً بدینار لها..

لا عن المشتري للقتية، وباعه لأجل، فراراً وأولى إن باعه على الحول، فكل،

لكل عام مضى من يوم بيعه. قاله ابن رشد وهو ضعيف. والمعتد أنه يستقبل به حولا من قبضه ولو باعه على الحول وأخره فراراً. فلو حذف قوله: ولو فر بتأخيره.. إلى قوله: قولان، لكان أحسن. والمسألة الموافقة للنقل تقدمت في قوله: واستقبل بقاءة مجددت.. إلخ. وتقيد المشتري بالنقد لأنه الذي فيه كلام ابن رشد، وأما لو اشترى عرضاً للقتية بعرض ملكه يارث أو كعبة ثم باعه بدین فإنه يستقبل به حولا بعد قبضه حتى عند ابن رشد.

وعن إجارة أو ولو كان الدين الذي فر بتأخيره أو عرض مفاد بكميرات أو هبة. ترتب عن إجارة، أو عن كراء. قبضه وباعه بدین قولان. كان أصله عن..

الاستقبال به بعد قبضه  
وذلك في الماضي والأول  
فيها الاستقبال به بعد قبضه  
فيها الاستقبال به بعد قبضه



ثم كل اقتضاء بعد على حوله، كأن اقتضى عشرة في المحرم  
فعشرة في رجب ثم بها النصاب وزكى وقت قبض الثانية،  
فالحول في المستقبل من وقت قبض الثانية.

بفتح التاء نصابا  
بالتضاد تقي  
ما دون النصاب  
المقبوض من الزكاة  
وحول

أي وجوب  
المقبوض عن النصاب  
بعد الوجوب، الزكاة فيه بنجام  
النصاب، ثم قبض ما يكمله فلا  
يكون حوله من التام؛ بل يزكى كل على  
حوله. فمن اقتضى عشرين في المحرم فزكاها  
فانقصت عن النصاب بانفاق أو غيره، ثم قبض  
عشرة في رجب وزكاها فيه فحال حول الأولى  
ناقصة لكنها مع ما بعدها- نصاب، زكى  
كلا على حوله ما دام النصاب فيها.

بعد قبض النصاب في مرة  
أو مرات، بقي أو تلف.

على قبضه دون  
كل حوله  
كل حوله  
بفتح التاء  
بالتضاد تقي

ثم زكى المقبوض وإن قل

من دينه الذي حال حوله عنده  
أو عند المدين أو عندها.

ومختم صور ثلاث؛ لأنه  
إما أن يشتري بها في وقت  
واحد أو بالأول أو بالعكس

وإن اقتضى دينارا في محرم مثلا. فأخر في رجب مثلا. فاشترى بكل سلعة

(مثلا، فالمراد أنه باع كل  
سلعة منهما بما فيه الزكاة.

وطريق  
بفتح التاء  
بالتضاد تقي

بأعها بعشرين، فإن باعها معا بالأربعين. في الصور الثلاث أو إحداها بعد شراء الأخرى

بحيث اجتمعتا في الملك، وتحت صورتان؛ لأن المبيعة أولا إما سلعة الدينار الأول أو الثاني،  
وهما في الصور الثلاث بسة، وهي مع الثلاثة الأولى؛ أي فيما إذا باعها معا بتسعة، وقوله: بعد  
شراء الأخرى، أي وباع الأخرى أيضا كما هو ظاهر.

بأن يباع الأول قبل شراء الثانية،  
أو يباع الثانية قبل شراء الأول، زكى

دينارا في الصور التسع لأن الربح يقدر وجوده يوم الشراء،  
زكى الأربعين، إلا أن تزكية الأربعين في الثلاث الأولى حين بيعهما معا،  
وأما في الست فيزكى حين يبيع الأولى أحدا وعشرين وحين  
يبيع الثانية تسعة عشر، وحول الجميع من وقت بيع الأولى.

أحدا وعشرين، عشرين منها والدينار الذي لم يشتريه، ويستقبل بالثانية حولا من يوم

زكى فيعتبر حوله من يوم زكاته. فاشتمل كلامه على الإحدى عشرة صورة التي  
ذكرها ابن عرفة وغيره؛ ثلاث في الأولى، وست في الثانية، واثنان في الأخيرة. لكن  
المعتمد أنه إنما يزكى الأربعين في ثلاث صور؛ وهي ما إذا اشترى السلعتين بالدينارين معا،  
وباعها إما معا أو الأولى قبل الثانية أو الثانية قبل الأولى. وما عدا هذه يزكى واحدا وعشرين  
ولما قدم أن الاقتضاءات بعد تمام النصاب تبقى على أحوالها وإن قلت، ولا يضم منها شيء لآخر، نبه  
على أن ذلك إن علمت الأحوال لا إن التبست فقال..

أي أحوال الاقتضاء جمع حُول  
(أي أعوامه التي يركب فيها) لا جمع حال.

منها علم حوله، ويجعل الحول منه. يعني إذا  
اختلطت عليه أوقات الاقتضاءات؛ أي نسيها مع  
علمه المتقدم عليه، سواء علم المتأخر منها أيضا أم لا،  
فإنه يضم ما جهل وقته للمتقدم عليه المعلوم؛ فليس  
المراد بالأول والأخر في كلامه الأول الحقيقي الذي لم  
يتقدمه شيء والأخر الحقيقي الذي ليس بعده شيء، بل  
مطلق متقدم ومتأخر، فكل منسي وقته يضمه لمعلوم قبله؛  
سواء علم ما اقتضى في كل واحد من الاقتضاءات  
أم لا. ولا يضم المنسي وقته للأخر المعلوم.

أي التماس.

وضم لاختلاط أحواله آخر لأول،

بقيت الاقتضاءات السابقة  
أو لا، تخلل بينهما فائدة أو لا.

مطلقا،

أي وضم الاقتضاء  
النافع عن التصواب  
ولأنه لا يخلو في القدر.

عكس الفوائد،

ما عدا الأخيرة فإنه يضم المنسي أوقاتها  
أنه يضم المنسي وقته لما بعده المعلوم، وقد يكون فيها، لأن ما قبل المنسي  
فالعكس قد يكون في الحكم لا في التصور، وقد يكون فيها، لأن ما قبل المنسي  
وقته وما بعده قد يكون في الحكم لا في التصور، وقد يكون فيها، لأن ما قبل المنسي  
الحكم وهو الضم فقط، وقد يكون المعلوم في الاقتضاءات والفوائد، فالعكس في  
آخرها فقط، فالعكس فيها معا، وإنما ضم الأخير لأن أولها فقط، وفي الفوائد  
فلم يضم له كان فيه الزكاة قبل الحول، بخلاف الذين فإن الأصل فيه الزكاة لأنه  
مملوك، وإنما منع منها وهو على المدين خوف عدم القبض.

أي من الاقتضاء، لا المتقدم  
منه التفت قبل حصولها أو حولا.

أي وضم  
القائدة.

والفائدة للمتأخر منه،

وحال حولا عنده.

فإن اقتضى خمسة بعد حول، من زكاته أو ملكه، وأنفقها. ثم استفاد عشرة وأنفقها

من دينه.

(الفائدة والتي اقتضاها بعدها، دون الخمسة الأولى لعدم  
كآل التصاب بالاقتضاءين، والفائدة التي بعد الخمسة لا تضم لها.)

من دينه.

وأولى إن أبقاها.

بعد حولا، ثم اقتضى عشرة زكى العشرين، والأولى إن اقتضى خمسة.  
أي وإنما يركب الخمسة الأولى.

→ أخرى مع تركية هذه الخمسة المتقتضاة أيضا، لحصول النصاب من مجموع الاقتضاءات، الموضوع إنفاق الخمسة التي اقتضاها قبل حول الفائدة كما أشرنا له؛ إذ لو بقيت لحوطها ضمت إليها.

ولما تكلم على زكاة النين أعقب بالكلام على زكاة العروض لمشاركتها إياه في حكمه، وماثنية، لأن أحد قسميها - وهو المحتكر - يقاس بزكاة الدين، فقال..

أي عوض عرض، فيشمل قيمته في المسدير حيث قوم، وثمنه في المحتكر حيث باع، وهذا هو المحصور؛ والمحصور فيه قوله؛ فكذلك... إلخ. أما شروط زكاتها فأشار لأولها بقوله..

تصاب وما دون نصاب من حذر وماثنية، وما في عينه زكاة لعدم زكاة ماثنية وحذر فلا يقوم ولو كان ربه مديرا.

**وإنما يزكي عرض لا زكاة في عينه، ملك بمعاوضة مالية، لا هبة أو إرث أو خلع أو صداق، فيستقبل بثمان كل حولا من قبضه كما مر.**

وهذا ثاني الشروط.

أي ملك مع نية تجر بأن ينوي عند شرائه أن يكرهه وإن وجد ربها باعه. مجردة، وهذا ثالثها.

**بنية تجر أو مع نية غلة أو نية قنية** بأن ينوي الانتفاع به من ركوب أو حمل عليه وإن وجد ربها باع. **على المختار والمرجح** إن ملك..

**لا بلا نية، أو نية قنية، أو غلة أو هبة، أي القنية والغلة** معا فلا زكاة.

هذا رابع الشروط. وهو من عكس التشبيه، أي وكان أصله كهو؛ أي كان أصله عرضا ملك بمعاوضة، سواء كان عرض تجارة أو قنية. فإذا كان عنده عرض قنية باعه بعرض نوى به التجارة ثم باعه فإنه يزكي ثمنه لحول أصله الثاني، فإن كان أصله عرضا ملك بلا معاوضة مالية كإرث وصداق استقبل بثمانته حولا من قبضه.

**وكان كأصله، أو كان أصله عينا بيده اشتراه بها. وإن قل، عن نصاب، حيث باعه بنصاب. وبيع بعين،**

هذا خامس الشروط. لا إن لم يبيع، وأشار لسادسها بقوله: بعين، لا إن يبيع بعرض. لكن المحتكر لا بد أن يبيع بنصاب ولو في مرار، وبعد كمال النصاب يزكي ما باع به وإن قل. والمدير لا يقوم حتى يبيع بشيء ولو قل كسدرهم لا أقل، فإذا أنض له درهم فأكثر أخرج عما قومه عينا لا عرضا، ولو أنض آخر الحول، فإن لم ينض له شيء إلا بعد الحول قوم ويكون حوله من حينئذ.

يصح أن يكون مبالغة في قوله: ملك بمعاوضة، أي لا فرق بين كون المعاوضة اختيارية أو جبرية؛ كما إذا استهلك شخص سلعة من سلع التجارة فأخذ ربا في قيمتها عرضا نوى به التجارة، وأن يكون مبالغة في قوله: بيع بعين، أي ولو كان البيع جبريا كاستهلاك شخص عرض تجارة فأخذ ربه منه قيمته عينا.

**وإن لاستهلاك**

بأن انتظر ارتفاع الأثمان؛  
ويسمى بالمحتكر. وهذا  
شرط في زكاته بالشروط  
السابقة كالدين. والحاصل  
أن الشروط السابقة  
شروط في وجوب زكاة  
العرض، كان عرض  
احتكار أو إدارة. وأما هذا  
فشرط لكون الزكاة كالدين؛  
أي إذا حصلت الشروط  
زكاه ربه كالدين إن  
كان محتكرا.

إن رصد به السوق

إن جعل هذا هو المحصور فيه كما قدمنا  
كانت الفاء زائدة، وإن جعل المحصور  
فيه قوله: لا زكاة في عينه. إلخ، وهو  
الظاهر؛ وكأنه قال: وإنما يزكي العرض  
بشروط. كانت الفاء واقعة في جواب  
شرط مقدار؛ أي وإذا حصلت هذه  
الشروط فيزكي كالدين، أي لسنة من  
أصله مع قبض ثمنه عينا نصابا، كل  
بنفسه أو بقائدة، جمعها ملك وحول،  
أو بمعدن إن تم النصاب ولو تلف  
التم. وحول المتم من التمام.

يرصد الأسواق؛ بأن كان مديرا،  
وهو الذي يبيع بالسعر الواقع  
ويخلفه بغيره كأرباب المتاجر..

وإلا زكى عينه، ولو حليا. ودينه النقد الحال المرجو، وإلا

بأن نقدا حلالا. بأن كان  
موضعا أو مؤجلا مرجو.

إذ ليس يقوم لمعرفة قيمته بيماله  
حتى يؤدي إلى بيعه قبل قبضه.

ولو طعام سم،

قومه، بما يباع به على المفلس، العرض بنقد والنقد  
بعرض ثم بنقد، وزكى القيمة. ويأتي المرجو.

سنين، إذ بوارها  
(أي كسادها) لا  
ينقلها للقبية ولا  
للاحتكار.

بأن كان على معدم أو ظالم، فلا يقومه  
ليزكيه حتى يقبضه، فإن قبضه زكاه لعام  
واحد قياسا على العين الضائعة والمغصوبة.  
كذا استظهر.

لا إن لم يرجه،

وتقولت أيضا بتقويم القرض،

أو كان قرضا،  
ولو على ملي، فلا يقومه لعدم الناء فيه؛  
فهو خارج عن حكم التجارة. فإن قبضه  
زكاه لعام واحد، إلا أن يؤخر قبضه  
فرازا من الزكاة فيزكيه لكل سنة.

وهو ضعيف، ثم أفاد حكم ما إذا طرأت  
عليه الإدارة بعد ملك الثمن أو تركيته  
بمدة طويلة بقوله: وهل حوله..

والأول أوفق بظاهر الشرع  
وأسلم للدين والعرض، فينبغي  
الاعتماد عليه.

أي المدير، الذي يزكي فيه عينه  
ودينيه وسلعه إذا تأخرت إدارته  
عن وقت ملك الأصل أو تركيته..

أي ابتداء حوله من  
يوم ملك الأصل أو زكاه.

للأصل، أو ابتداءه وقت.. وسط منه ومن وقت.. الإدارة؟ تأويلان.

من حول الأصل.

مثاله أن يملك نصاباً أو يركبه في المحرم وأدار في رجب؛ فعلى الأول يكون حوله المحرم وعلى الثاني يكون حوله ابتداء ربيع الثاني.

إذا قوم المدير سلعه وزكى فسلما باعها زاد  
لأنها على القيمة فلا زكاة في هذه الزيادة.

لاحتمال ارتفاع سوق أو رغبة  
مشتر؛ فلذا لو تحقق الخطأ لم تلغ.

ثم زيادته ملغاة، بخلاف حلي التحري، فزاد وزنه على ما تحرى فيه، فلا تلغ الزيادة

المريض بالجواهر إذا زكى وزنه تحرياً لعسر نزعها  
المرجع مالكه والعرض  
والمرتجع من مفلس

وبقية المعشرات كغيره من العروض، يقومه المدير  
وزكى القيمة إذا لم تجب الزكاة في عينه؛ بأن كان دون  
نصاب أو كان في غير العام الذي زكيت عينه فيه، وأما العام  
الذي وجبت فيه الزكاة في عينه فيزكى عينه ولا يقوم. وفي نسخة  
والفسخ بدل القمح؛ أي فسخ بيع ما بيع  
من سلع التجارة كغيره من  
العروض في التقويم.

أي والعبد المشتري  
للتجارة المكاتب  
والمكاتب يعجز كغيره

من عروض التجارة، لأن عجزه ليس ابتداء ملك.  
فلا يحتاج واحد من هذه الثلاثة إلى تجديد نية  
تجارة ثانياً، بخلاف رجوعها إليه بإقالة فهي على القنية  
حتى ينوي بها التجارة.

وانتقل المدار للاحتكار، وهما ينتقل كل منهما.. أي المدار والمحتكر  
بأنه

أي أن المحتكر لا ينتقل للإدارة بالنية،  
والمقتنى لا ينتقل لسواهما منها بالنية.

عند شخص في عرض في آخر.  
وإن اجتمع إدارة واحتكار وتساويا،

أو احتكر الأكثر، فكل على حكمه،  
فيهما، يركى المدار كل عام  
والمحتكر بعد بيعه على ما تقدم.

التي تدار فيها البضائع ولا الآلات التي تصنع بها  
السلع، وكذا الإبل التي تحملها وبقر الحراث، لبقاء  
عينها فأشبهت القنية؛ إلا أن تجب الزكاة في عينها.

أولاً للتجارة. ثم نوى به القنية، فلا ينتقل  
عنها إلى التجارة ثانياً بالنية؛ لأن  
النية سبب ضعيف، تنقل إلى  
الأصل ولا تنقل عنه. والأصل في  
العروض القنية، فالمبالغة راجعة لبعض ما  
صدق عليه قوله: لا العكس، وهو ما إذا  
نوى بعرض القنية الإدارة أو  
الاحتكار، ولا ترجع للصورة  
الأولى لعدم صحتها كما هو  
ظاهر.

بأن أدار الأكثر  
وإلا فالجميع للإدارة، ولا تقوم الأواني،  
ويستل حكم الاحتكار

المدير إذا نض له شيء  
ولو درهما بعد إسلامه.

إن بلغ نصاباً، حولا من قبضه.

وأما المحتكر إذا أسلم فيستقبل  
حولا بالثمن من قبضه اتفاقاً.  
\* ولما فرغ من الكلام على ما يسد به  
ربه أو يحتكره بنفسه شرع يتكلم على  
ما يديره ربه أو يحتكره  
القراض الحاضر.. إلخ.

وفي تقويم الكافر حول من إسلامه أو استقباله بالثمن

أي تجب زكاته عليه زكاة إدارة؛  
فيزكي رأس ماله وحصته من الربح.  
وأما العامل فلنما يزكي حصته من  
الربح بعد المفاصلة لسنة كما يأتي.

ببلد ربه، ولو حكا؛  
بأن علم حاله في غيبة.

وحده، فيقوم  
ما بيده ويد  
العامل في  
الأولى، وما بيد  
العامل فقط في  
الثانية. وسواء

أدار.

والقراض الحاضر يزكيه ربه، إن أدار أي رب القراض والعامل. أو العامل

كان ما بيده  
مساوياً لما بيد  
رب المال أو أكثر  
أو أقل، لأن  
المنظور إليه  
مال القراض  
في ذاته.

زكاة  
وصبر  
أو سنين.

أي يزكيه من غير مال القراض،  
من غيره. لا منه لئلا ينقص القراض (ويجبره الربح)  
وهو نقص على العامل إلا أن يرضى به.

المال ولم يعلم حاله، حتى يعلمه ويرجع إليه. ولا  
يزكيه العامل إلا أن يأمره ربه بذلك أو يؤخذ بها  
فتجزئه، ويحسب العامل الزكاة على ربه من رأس المال. ثم  
إذا حضر المال فلا يخلو حاله في السنين السابقة على سنة  
الحضور من أن يكون مساوياً لها أو زائداً عنها أو ناقصاً؛ فأشار لذلك  
بقوله: فيزكي لسنة الفصل.. إلخ.

إن غاب

أي عن سنة الحضور  
فيزكي لسنة الفصل ولو لم تحصل مفاصلة. ما فيها،  
ثم إن كان ما قبلها مساوياً لها زكاه على حكمه،  
ولوضوح تركه، وإن كان أزيد منها فأشار له  
بقوله: وسقط ما زاد قبلها..

من السنين الماضية.

ما قبلها فيه.

لأنه لم يصل له ولم يستفع به. ويبدأ  
في الإخراج بسنة الفصل ثم بما قبلها

وهكذا.. ويراعي تقيص الأخذ النصاب. وإن نقص فلكل  
وسقط ما زاد قبلها،

منه، كما إذا كان فيها أربع مائة،  
وفي التي قبلها مائتين، وفي التي  
قبلها خمسمائة..

أي وإن كان ما  
قبلها أزيد ما فيها. وأنقص

كما إذا كان في الأولى مائة،  
وفي الثانية مائة وخمسين، وأزيد  
وفي الثالثة مائتين.

ما فيها،



أفاده

فأستدتين:

الأولى أنه لا

يزكيه قبل رجوعه

لربه بالانفصال،

ولو نض بيد العامل،

والثانية أنه إنما يزكيه بعد

قبضه لسنة واحدة ولو أقام

أعواماً. وهذا إذا كان ما بيد

العامل مساوياً لما بيد رب المال

أو أكثر وإلا كان تابعاً للأكثر الذي

بيد ربه حيث كان يتجر به، وإلا

فالعبرة بما بيد العامل فقط.

معاً، رب المال ما بيده

والعامل في القراض.

فيزكي سنة الفصل عن أربعمائة، وعن

الثلثين قبلها مائتين مائتين، لأن الزائد

لم يصل لرب المال ولا انتفع به.

قضي بالنقص على ما قبله، وإن احتكراً، أو العامل فكالدين.

المشترا به أو منه،  
وكذا زكاة حشرته

وعجلت زكاة ماشية القراض مطلقاً،

من رأس ماله، فلا تجبر بالربح كالخسارة.

وهذا إن غابت. وأما إن حضرت فهل

ياخذها الساعي أو ربهما منها وتحسب

على ربهما أيضاً، أو من عند ربهما؟ تأويلان.

أي زكاة فطر رقيق القراض

إذا أخرجها العامل.

أو احتكراً، أو  
أو احتكراً، أو

والحشر،  
وتجبر بالربح

وحسبت على ربه وهل عبيده كذلك، وتحسب على ربه أو تلغى كالتفقة؟ تأويلان.

هذا تقرير كلامه، وهو غير صحيح؛ لقوله إن زكاة الفطر عن عبيد القراض على رب المال خاصة،

وأما نفقتهم فمن مال القراض. انتهى. فهذا صريح لا يقبل التأويل ولم يتأوله أحد. وإنما

التأويلان في ماشية القراض الحاضرة هل يزكي منها وتحسب على ربهما أو من عند

ربهما كما تقدم؟ فلو قال بعد قوله مطلقاً: وأخذت من عينا إن غابت

وحسبت على ربه، وهل كذلك إن حضرت، أو من ربهما كزكاة

فطر رقيقه؟ تأويلان، لوافق النقل. (دبر).

عن النصاب، ولو لم يكن عنده

ما يرضه إليه، بناء على أنه أجبر، أقام الخ

بشروط خمسة أشار لها بقوله: إن أقام الخ

من يوم التجن

3

19

3

أي يزكيه العامل

بالباء للفعول

وزكي ربح العامل. وإن قل، إن أقام بيده حولا، وكانا حرين مسلمين بلا دين، عسما

فإن نقص عنه فلا زكاة على

العامل وإن تابه نصاب، ويستقبل

حولا كالفائدة، إلا أن يكون عند ربه ما لو

ضم إليه هذا الناقص لكان نصاباً وحال الحول

عليهما؛ فإنه يزكي. وزكي العامل أيضاً بربحه وإن

قل؛ ففي مفهوم قوله: وحصة ربه.. الخ، تفصيل. وبقي

بشرط سادس، وهو أن ينض ويقبضه.

أي العامل

وحصة ربه بربحه نصاب، ضم إليه هذا الناقص لكان نصاباً وحال الحول وفي كونه



إذ ليس له في أصل المال شرك،  
ويزكي ربح المال وحول  
ويزكي نضيبه وإن قل، وتسقط  
عنه تبعاً لسقوطها عن رب المال.

**أو أجيراً خلاف.**

لكونه يضمن حصته من  
الربح لو تلف، فلا يرجع على رب  
المال بشيء، ولو اشترى من يعتق  
عليه عتق، ولا حد عليه إن وطئ  
أمة القراض، ويحلقة الولد وتقوم  
عليه، وتشتري فيه أهلية الزكاة  
لزكاة حصته.

فليس الخلاف فيه كونه شريكاً أو أجيراً  
لأنه من ظاهره بل في مسائل منية على  
أجره من غيرها كما شرحت، فلهذا

لحملة على الحياة، وكذا  
زكاة الفطر لا تسقط بما ذكر.

**ولا تسقط زكاة حرث ومعدن وماشية بدنيين، أو فقْد، أو أسرى، وإن ساوى ما بيده،**

من ذلك أو زاد، كن عليه خمسة أوسق  
أو خمس من الإبل وبيده مثلها، أو عليه  
عشرة وبيده خمسة، وأخرى لو خالف ما  
بيده؛ كن عليه حرث وبيده ماشية أو عكسه.

أي وعليه عبد مثله. فإنها تسقط  
حيث لم يكن عنده شيء يجعل  
في مقابله.

فإن الدين والفقد  
والأسر يسقطها.

**إلا زكاة فطر عن عبد عليه مثله، بخلاف العين، ولو كان الدين.. دين زكاة،**

ترتبت في ذمته،  
ولو زكاة فطر كما  
هو ظاهره.

لزوجة، ولو مؤجلاً. أدخلت الكاف دين  
الوالدين والصديق ما شأنه أن لا يطلب.

**مؤجلاً، أو كان.. كهر أو نفقة زوجة مطلقاً، أو نفقة ولد إن**

في حكمها  
بأنها حاكم أو لا،  
بأنها نظير المستثنى

كان الدين  
الذي عليه  
أو قسمه  
دعوى عليه

أي قضى بما تجمد منها في الماضي حاكم غير مالكي يرى  
ذلك. وصورتها أنه تجمد عليه فيما مضى شيء من النفقة فطالب  
الولد أباه به فامتنع فرفع الحاكم يرى ذلك فحكم بها، فاندفع ما أورد بأنه  
إن حكم بالمستقبل لا يصح لأن الحكم لا يدخل المستقبلات وإن حكم  
بالماضي فلا يلزمه لسقوطها بمضي الزمن. وإنما سقطت بالحكم المذكور لأن الحكم  
صيرها كالدين في اللزوم، وسواء تقدم للولد يسر أم لا بإتفاق، فإن لم يحكم بها حاكم فقال  
ابن القاسم: لا تسقط. وقال أشهب: تسقط. واختلف هل بينهما خلاف أو وفاق؟ وإلى ذلك  
أشار مفرعاً على مفهوم الشرط بما يأتي أدناه.

أيام قطع النفقة عنه، فإن لم يتقدم له يسر فتسقط  
كما هو قول أشهب؛ فبينهما وفاق، أو يبقى كل على  
إطلاقة فبينهما خلاف.

عدم سقوط الزكاة عن الأب  
إن لم يحكم بها عند ابن القاسم..

وهل إن تقدم للولد... يسر؟ تأويلان، الخلاف. فالمذكور تأويل الوفاق، والمحدوف تأويل

تأويلان. وصوابه وهل وإن لم... إلخ، بواو قيل إن،  
ويكون المذكور تأويل الخلاف والمحدوف تأويل  
الوفاق. وهي مفرغة على المفهوم أيضا. ومعلوم أنه لا  
يفهم الفقه من ذات المتن؛ فلو قال: أو ولد إن حكم  
بها وإلا فلا، وهل إن تقدم له يسر أو مطلقا؟  
تأويلان. لكان أحسن.

كان الدين تجلدا من نفقة.  
أما أو أم فتسقط زكاة ابن بشر بن.

الأب ما يتفق على نفسه حتى يأخذ بدله من ولده،  
فإن لم يحكم بها أو حكم بها ولم يتسلف، بأن تحيل في  
الإنفاق على نفسه بسؤال أو غيره، لم تسقط عن الابن.  
ثم عطف على مقدر أي تسقط الزكاة بما ذكر من الديون.

أو والد يحكم إن تسلف.

أي المدين، وهذا استثناء من المقدر  
المقدم قبل قوله: لا بد من كفارة، أو ما  
أفهمته المخالفة في قوله: بخلاف العين.

وجب عليه لنقص في حج أو  
عرة؛ فلا تسقط زكاة العين بها.

لا بد من كفارة أو هدي، إلا أن يكون عنده معشر زكي، وأولى إن لم تجب فيه زكاة.  
ومثل العشرات ماشية،  
فلا تسقط الزكاة عنه  
لجعله ذلك فيما عليه من  
الدين.

على أنه قن لا تدبير فيه،  
كان التدبير سابقا على  
الدين أو متأخرا عنه.

أي غرضها أو خدم،  
سنتين أو جارية،  
أخدمه له الغير

أو معدن، أو قيمة كتابة، أو رقبية مدين، أو خدمة معتق لأجل، أو نخدم،

كان أخدمه لزيد سنين معينة، وبعدها يكون لعمرو ملكا،  
فإن عمرا يجعل قيمته في نظير الدين ويركي ما معه من العين.

أو رقبته لمن مرجعها له، أو يكون له.. عدد دين حل، ورجي أو قيمة دين مؤجل. مرجو،

أي إن كان ما يباع  
على المقل، ككتاب  
جمعة وكتب فقه، لا  
ثياب جسده ودار  
سكناء التي لا فضل فيها.

بشرطين؛ أفاد الأول أي العرض. وظاهره أن غير العرض ما تقدم  
لا يشترط فيه حلول الحول، وهو كذلك كما  
حققه بعض المحققين؛ خلافا لبعض  
الشراح. والثاني بقوله: إن بيع،

أو يعبر شارد ونحو ذلك. أخرج  
بهذا ما لا يجعل في مقابلة الدين.

متعلق بقوله بيع  
فالأول تسليط

أي وجوب الزكاة  
وهو آخر الحول

ما ذكر أي  
اعتبرت فمست

وقت الوجوب الحول. على مفلس، لا أبقي، وإن رجي، إذ لا يجوز  
بيعه بحال.

أو دين لم يرج يجعله في دينه، لأنه كالعدم. وإن وهب الدين  
الذي تسقط به زكاة العين لمن هو  
عليه ولم يحل حول الموهوب فلا  
زكاة عليه فيما عنده من العين،  
لأن هبة الدين منشأ للملك  
التصاب فلا بد من استقبال  
حول من يوم الهبة.

وهب لملك  
التصاب المدين.

عنده فلا زكاة عليه فيما بيده من العين، لأنه  
يشترط في العرض الذي يجعل في الدين أن  
يحول عليه الحول، وهذا تصرع بمفهوم  
قوله: أو عرض حل حوله، لا تكرار،  
فالضمير في حوله يعود لكل من الدين  
الموهوب وما بعده، وأقر لأن  
العطف بأو.

كل سنة عشرين، وقبضها  
معجلة ولا شيء له غيرها.

نفسه بستان ديناراً ثلاث سنين حول، فلا زكاة. عليه لأن العشرين المتعلقة بالسنة الأولى  
لم يتحقق ملكه لها إلا الآن فلم يملكها حولاً كاملاً، فإذا  
مر الحول الثاني زكى عشرين، وإذا مر الثالث زكى أربعين إلا ما  
أنقصته الزكاة، فإذا مر الرابع زكى الجميع. فقله: فلا زكاة محذوف من الأوليين  
لدلالة الثالثة عليه. وما مشى عليه المصنف في الأخير هو المعتمد، خلافاً لما رجحه علي  
الأجوري من أنه تجب زكاة العشرين بمرور الحول الأول لأن الغيب كشف أنه ملكها من أول الحول.

أي مدين بمائة، أي عليه مائة.

ومدين مائة له مائة محرمة، أي ابتداء حولها من محرم. ومائة رجبية أي ابتداء حولها رجب.

يزكي الأولى. المحرمة عند حولها، ويجعل الرجبية  
في مقابلة الدين على المشهور.

يزكيها الواقف أو المتولي عليها منها إن مر عليها حول من يوم ملكها أو زكائها، وكانت نصاباً،  
أو هي مع ما لم يوقف نصاب؛ إذ وقفها لا يسقط زكاتها عليه منها كل عام إن لم يتسلفها أحد، فإن  
تسلفها أحد زكيت بعد قبضها منه لعام واحد ولو أقامت أعواماً، ويزكيها المتسلف إن كان عنده ما  
يجعله في الدين ورجحها إن مر حول من يوم تسلفها، أخذاً من قوله: وضم الربح لأصله ولو ربح دين لا

من الأنعام، وقف ليفرق لبنه أو صوفه، أو ليحمل عليه أو يركب. ونسله تبع له ولو سكنت عنه.

أي كما يركب نبات، أي حب وقف ليزرع  
كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة،  
ويشترى ما زاد على القدر الموقوف،  
أو حوائط وقفت ليفرق ثمنها،  
ويركب الحب والتمر إن كان  
فيه نصاب، ولو بالضم **وحي**  
لحب الواقف إن وجد.

أو حواظ وقت ليقرب منها،  
 ويزي الحب والثمر إن كان  
 فيه نصاب، ولو بالضم  
 لحب الواقف إن وجد.

**كُنُيات** أو **حَيَوان**، أو **نَسْله** على مساجد، أو غير معينين،  
 كالفقراء أو بني فلان. وقوله: على مساجد أو غير معينين  
 راجع لقوله: كُنُيات، ولقوله: أو نَسْله، فهو راجع للطرفين  
 دون الوسط. وكذا قوله: كعليهم.

وسقيه وعلاجه ولو قال: إن أي بآن كان  
بنفسه أو نائبه. كان أولى؛ أي بآن حتى  
تولى المالك القيام به كان أولى؛ ويعالجه حتى  
النبات تحت يد المعينين، وكذا الأمهات تحت  
يتم فيفرقه على المعينين، وإذا حصل النسل فرقه  
يده يقوم بها حتى إذا حصلت الجملة إن كان فيه نصاب  
عليهم؛ فيزكي الجملة إن كان فيه نصاب  
أو عنده ما لم يوقف ما يتكلم به  
النصاب؛ سواء حصل لكل واحد  
من المعينين نصاب أم لا.

أي على المعينين  
كعليهم، إن تولى المالك تفرقته،

زكاه، وإلا فلا ما لم يكن عنده ما يضمه له ويكمل به النصاب. وأما الوسط وهو قوله: فلا يرجع له واحد منهما إن حمل على أنه وقت لتفرقة غلته أو ليحمل عليه كما ذكرنا، فإنه لا فرق بين قوله: على معينين أو غير معينين في أنه إن كان في جملة نصاب زكي وإلا فلا؛ تولى المالك القيام به أم لا. ثم ما ذكره المصنف من التفصيل ضعيف. والمذهب أن الثبات والنسل كالحيوان، تركى جملة على ملك الواقف إن بلغ نصاباً أو كان عنده ما يكمل به النصاب؛ كان على معينين أم لا، تولى المالك التفرقة أم لا.

نظرا إلى الأب، فيزيكي جملة على ملك الواقف  
إن تولى التفرقة، وإلا زكى منهم من حصل له نصاب.

وفي إلحاق ولد فلان بالمعينين

نظرا لأنفسهم  
أو غيرهم لا إلى أبيهم **قولات**.  
والمذهب أنه لا فرق بين المعينين وغيرهم في أن الموقف تركي جملته  
على ملك الواقف. وحينئذ فالخلاف المذكور إنما يأتي على الطريقة الضعيفة  
التي ذكرها المصنف. وأما بنو تميم مثلاً فن غير المعينين اتفاقاً، ولذا قال: ولد،  
ولم يقل بنى.

ذهب أو فضة لا غيرهما من المعادن كنجاس وحديد. وهنا شرع في الكلام على زكاة المعدن.

أي المعدن من حيث هو لا بقية  
وإنما يزكى معدن عين، وحكمه للإمام، أو للناسين، إن كان بأرض غير مملوكة (انتفاعا لا تملكيا) كالضيافي أو ما أنجلي عنها أهلها ولو مسسين، أو مملوكة لغير معين كأرض العنوة، بل.. مسلمان أو كافرا. ويفتقر إقطاعه في الأراضي الأربع إلى حيازة على المشهور، فإن مات الإمام قبلها بطلت العطية.

معين، إلا أرضا.. مملوكة لمصالح فله أي فهي للمصالح لا للإمام، وضم بقية عرقه، إلا أن يسلم فيرجع حكمه للإمام.

المتصل لما خرج منه أولا، وإن تلف. ولما كانت الأقسام أربعة بالنظر إلى العرق والعمل؛ وهي اتصالهما وانقطاعهما وانفصال العرق دون العمل وعكسه، أشار إلى الأول والثالث بقوله: وضم بقية عرقه إن اتصل العمل بل..

فلا يضم ما خرج من آخر، ولو في وقت واحد  
خروج من آخر، ولو في وقت واحد  
المتصل لما خرج مسنه أولا، وإن تلف. ولما كانت الأقسام أربعة بالنظر إلى العرق والعمل؛ وهي اتصالهما وانقطاعهما وانفصال العرق دون العمل وعكسه، أشار إلى الأول والثالث بقوله: وضم بقية عرقه إن اتصل العمل بل..

ولا عرق آخر، للذي كان يعمل فيه أولا في معدن واحد. ويعتبر كل عرق بانفراده، فإن حصل منه نصاب يزكى، ثم يزكى ما يخرج منه بعد ذلك، وإن قل. وسواء اتصل العمل أو انقطع.

أي مال بيده، نصبا أو دون حال حوله  
وفي ضم فائدة دون حال حوله  
عنده، لما أخرجه من معدن دون نصاب -وهو المعول عليه فكان عليه الاقتصار عليه- وعدم ضمها له لاختلاف نوعهما باشتراط الحصول فيها دون تردد. وفي قوله: ضم، إشارة إلى بقاء الفائدة بيده حتى يخرج من المعدن ما يكمل به النصاب؛ إذ لو تلفت قبل الإخراج فلا زكاة قطعا.

منه، ولا يتوقف على التصفية، وإنما المتوقف عليها الإعطاء للفقراء.

أي وفي تعلق الوجوب بزكاة ما يخرج من المعدن..

وتعلق الوجوب بإخراجه أو تصفيته تردد. وثمرة الخلاف تظهر لو أنفق شيئا بعد الخروج وقبل التصفية، أو تلف بعد إمكان الأداء، فعلى الأول يحسب دون الثاني. (من ترابه وسبكه.)

لَمْ يَعْصِ فِيهِ  
أَيُّ مَعْدُنِ الْعَيْنِ

على أن المخرج <sup>من العين</sup> للمدفع له.

وجاز دفعه بأجرة غير نقد،

الاستحقاق كما قدمنا، ولذا كان يجوز دفع معدن غير النقد كالنحاس بأجرة نقد وغير نقد.

وفي جواز دفع المعدن.

أي كل واحد من العمال إن تعدوا،  
فمن بلغت حصته نصيباً رزاه إلا فلا  
واعتبر ملك كل، وفي

ومتنعه، لأنه غرر. ويفرق بينه وبين القراض بأن القراض فيه رأس مال دون ما هنا، وبأن الأصل في كل المنع، **كالقراض**، ورد الجواز في القراض وبقي هذا على الأصل.

راجحان، فالأولى التعبير بخلاف، والتشبيه غير تام، فالعامل هنا إنما يزي حصته إذا كان فيها نصاب، وإن قلت حصّة ربه عن نصاب، وعامل القراض يزي ما ينوبه وإن دون نصاب قولان. حيث كانت حصّة ربه من رأس المال وورجحه نصاباً.

مطلقاً، وجدها حر أو عبد، مسلم أو كافر، بلغت نصيباً أم لا.

أي معدن العين، بفتح التون وسكون المهملة، وهي القطعة من الذهب أو الفضة الخالصة التي لا تحتاج لتصفية.

كون، أي مدفون.

وفي ندرته الخمس، كالركاز؛ فيه الخمس. وهو؛ **دَفْنٌ جاهلي**، أي غير مسلم وذمي. والمراد ماله ولو لم يكن مدفوناً.

وإن يشك، لا يكون عليه علامة، أو انطمست. **أو قل،** كل من التذرة والركاز عن نصاب. **أو عرضاً،** وهو كخماس ومستمسك

أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنَ  
التَّدْرَةِ وَالرَّكَازِ.

وهو خاص بالركاز،  
كنحاس ومسك ورخام،

أو قل، والركاز عن نصاب كل من الندرة أو عرضاً،

وإن بشك، لا يكون عليه علامة، أو انطمست، في كونه دفن جاهلي أو مسلم؛ بأن

جیت کر یا عمل بنفسہ  
کچھ نفسہ او علیہ  
اور عمل فی تخلصہ  
وہو اس کے اخراجہ من  
نفسہ او علیہ

أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنْ  
النَّدَةِ وَالرَّكَازِ.

أَوْ وَجْهَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ، إِلَّا لَكَبِيرٍ



أي الركاك الذي فيه  
الخمس أو الزكاة

كله لا قبله  
«خمس ما وجد فيه»

ربع العشر دون الخمس،  
والاستثناء راجع للركاك،  
والندرة على المعتمد.

راجع للتخليص، احترازًا عن نفقة  
السفر فإنها لا تخرجه\* عن الركاك فيخمس.  
\* والراجح أنها تخرجه أيضًا، فيزكى.

للدنيا، والطلب فيه، وباقية

فقط، فالزكاة. وكره حفر قبره، أي الجاهلي، لإخلاله بالمروءة،  
وخوف مصادفة صالح.

تكن الأرض مملوكة  
لأحد كموات أرض  
الإسلام، وأرض الحرب.

بأحياء لا بشراء فللبائع على  
الأصوب؛ وجده هو أو غيره.

افتتحها عنوة لأنها

تصير وقفًا عليه بمجرد

الاستيلاء، فهي كالمملوكة. فإن

لم يوجد الجيش فلوارثه إن

وجد، وإلا فللمسلمين. أو هذا

مبني على الضعيف، وهو أن

الأرض تقسم كالغنيمة، وأما باقي

الندرة وما في حكمها فحكمه

حكم المعدن.

كان المالك لها.

ولو جيشًا،

لم يوجد الجيش فلوارثه إن

وجد، وإلا فللمسلمين. أو هذا

مبني على الضعيف، وهو أن

الأرض تقسم كالغنيمة، وأما باقي

الندرة وما في حكمها فحكمه

حكم المعدن.

وإلا فلواجده،

أي الباقي. ثم عطف على قوله  
إلا لكبير نفقة قوله: وإلا دفن..

أي بداره، أو  
يجده غيره بها.

أي فلما لكها

دونهم، فإن

كان دخيلاً

فيهم فلهم لا له، فإن أسلم رب

الدار عاد حكمه للإمام كالمعدن.

منهم بها. فلا. إلا أن يجده رب دارهم بها.

بلا تخميس،  
ولو دفنه غيرهم.

فلهم المصالحين، فلهم

وغنوه ما لم يسبق  
عليه ملك لأحد.

علم بعلامته

ودفن مسلم أو ذمي لقطة، وما لفظه البحر: كعنبر، فلواجده بلا تخميس.

فإن تقدم ملك عليه فإن  
كان لجاهلي أو شك فيه  
فركاز، وإن كان لمسلم أو  
ذمي فلقطة.



## فصل

في مصارف الزكاة

في دعائها الفقير والمسكين

كل منهما؛ فلا تعطى لكافر ولا تجزئ، كأهل المعاصي إن ظن أنهم يصرفونها فيها، وإلا جاز إعطاؤهم.

من له بلغة لا تكفيه لعيش عامه.

من لا شيء عنده.

أي الزكاة.

والعبد في سبيله.

ومصرفها فقير، ومسكين، وهو أحوج، وصدقا، إلا لريبة، إن أسلم وتحرر، وفي سبيله.

فإن كسدت صار كالزمن،  
فإن ادعى كسادها صدق.  
اللخمي: يستحسن الكشف عنه.

أي لم تلزم نفقته غنيا أو لزمته ولم يخرجها، لا إن لزمته وأجرها عليه، ولو بالاتزام.

وعدم كفاية بقليل أو إنفاق أو صنعة، وعدم بنوة لهاشم لا المطلوب، ونوفل وعبد شمس يسا بال قطعاً.

أي كما لا يجزئ أن يحسب دينه الكائن...

ليس عنده ما يجعله في الدين؛ بأن يقول له: أسقطت ما عليك في زكاتي، لأنه هالك لا قيمة له، أو له قيمة دون.

وقال أشهب: يجزئ. وعلى المشهور

وجاز لمولاهم

كحسب على عديم فالظاهر عدم سقوط الدين عن المدين، لأنه معلق على شيء لم يحصل.

وأما من عنده ما يجعله في دينه أو بيد رب الدين كالرهن فيجوز حسبه عليه، لأن دينه ليس بهالك.

عند ابن القيم: خلاف الرصيف، مستنداً بالحديث «الصدقة لا تثل لنا ولا لوالينا».

أي من النصاب. ما يكفيه لآخر الدهر.

ما يكفيه لأمه.

ومالك نصاب، ودفع أكثر منه، وكفاية سنة وحاشا وكاتب، لا راع وساق وعالم ومفت وقاض لأنهم يعطون من بيت المال، ولذا إن لم يعطوا منه أعطوا منها.

بناء على أن من مملك أن يملك لا يعد مالكا حتى يملك وقادر على الكسب.

وفي جواز دفعها لمدين ثم أخذها تردد. على ذلك وإلا منع. محله حيث لم يتواطأ.

عالم بحكمها حقا أو يمنع مستحقا. قدر ما يؤخذ ومن تدفع له، لئلا يأخذ غير حق أو يضيع عالم بحكمها حقا أو يمنع مستحقا. غير هاشمي، وكافر، وإن غنيا. لأنها أجزته.

أي بالجاني في مقابلة عمله.

فإن أعطى منها  
لوصف الفقير بجزء

بل بأوصافه.

وبدئ به، وأخذ الفقير بوصفيه. ولا يعطى حارس الفطرة منها.

بأنه

لم ينسخ، وهو إعطاء  
المؤلفة قلوبهم من الزكاة.

وقيل حديث عهد  
بالإسلام ليتمكن إسلامه.

ومؤلف كافر ليسلم وحكمه باق. ورقيق مؤمن ولو بعيب، يعتق منها - لا عقد

أي وإن اشترط  
كون الولاء له.

وولاؤه للمسلمين، وإن اشترطه له

حرية فيه فإن أعتقه فعلى قول مالك الأول لا  
يجزئه ويرد، وعلى الآخر لا يجزئه ولا يرد.

ذكر أو أنفى، حر مسلم غير هاشمي،  
عاجز عن الوفاء بما عليه، فيعطى  
من الزكاة ما يوفى به دينه.

فانكح والعق ما خيرا.

ومدين - ولو مات - أي ولو مات المدين؛ يحبس فيه،  
فيوفى عنه دينه منها.

ووصف الدين بقوله..

أي الزكاة، كأن كان عنده ما يوفى  
عاما وفوته وأفناه في بعض العام  
واستدان ليأخذ من الزكاة، فلا  
يعطى منها.

إن استدان.

أي من شأن الدين أن يحبس فيه،  
كدين الآدميين، ولو منع من الحبس  
مانع كدين الولد على والده.

لا في فساد ولا لأخذها إلا أن يتوب على الأحسن (الآخر).

كن عنده دار تساوي مائة  
غيره أو تساويه دار تساوي خمسين.

وجب عليه الجهاد  
وتلبس به، غير هاشمي.

ولو هاشميا أو كافرا.

ومجاهد وآلته، ولو غنيا، كجاسوس لا سور ومركب. وغريب محتاج لما يوصله

ولو قال: ولم يجد مسلما مطلقا، أو  
وجدته وهو عديم ببلده لكان أظهر.

في غير معصية ولم يجد مسلما وهو ملي ببلده، وصدق في أنه غريب بلا يمين.

إن بقيت، لا إن  
تلفت فلا يقضيه.

وإن جلس نزعته منه، كغاز، وفي غارم يستغني تردد.

إن علم ذلك من  
نفسه أو جهل الحكم.

أي للتأخير

ما لم يقصد الخروج من الخلاف.

خوف قصد المحمدة.

ونذب إثارة المضطر دون عموم الأصناف والاستنابة، وقد تجب. وكره له حينئذ

أي قريب رب المال، وأما قريب نفسه فممنوع لأنه خالف ما استنابه عليه. وأما تخصيص رب المال قريبه فقيل يندب لأنه أدى خصلتين: أدى فرضه ووصل رحمه، وقيل يجوز، وقيل يكره.

تخصيص قريبه،

مولود ابن أغشمت:

إعطاؤك الزكاة للأقارب إن لم يكن إنفاقهم بالواجب  
رواية ابن قاسم كراهته  
والواقدي قد روى استحبابه  
لم تعط للجد وولد الولد  
وذاك في حاشية ابن غاز  
مُلبين كل صُلْبٍ غَزَازٍ.

الصُّلْبُ: الشديد، الغَزَاز: الأرض الصلبة.

وأما العكس فممنوع. وهل يمنع إعطاء زوجة زوجا، أو يكره؟ تأويلان. محل التأويلين والمنع ما لم يكن إعطاء أحدهما الآخر ليجعله في دينه أو ينفقه على غيره.

من غير أولوية أحدهما على الآخر.  
وأما إخراج الفلوس عن أحد التقدين  
فيفجزئ مع الكراهة.

أي الإخراج، مع الاعتبار..  
واقف الصرف الشرعي أم لا.

وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه، بصرف وقته مطلقا بقيمة السكة، في الجزء المخرج لا الخارج عنه احتياطيا لجانب الفقراء، في نوعين اتفاقا، بل..

ولو في نوع، لا صياغة فيه، وفي غيره تردد. لا كسر مسكوك، إلا لسبب. لما فيه من تضييع سكك المسلمين، أو لأنه من الفساد في الأرض.

وهو موضع الحرث والماشية،  
وموضع المالك في زكاة العين.

عند عزها من المال،  
أو عند دفعها.

ووجب نيتها، وتفرقتها بموضع الوجوب

وحيث كان المال في مكان  
فيلان شأس قد أتى قولان  
وفُتِحَ موضع مال قدم  
وموضع المالك هو المعتبر

عبد الله:

أفتى الشيباني بأن السفرا  
وعكسه السيوري والغبريني  
الأخضري قال: نص العلماء  
أي أخذه لها على الذي نقل  
يلزم منه أنه لا يقصر  
قال: ولا تجزئ للسدي دفع  
بطلاً وعين ما عليك في الزكاة  
.. إلخ.

إلى الزكاة لم يكن نقلا يرى  
الفائق الأقران شمس الدين  
أن المسير للزكاة حرما  
سليل عبد الصادق الحبر الأجل  
صلاته وأنه لا يفطر  
زكاته مع علمه بما صنع  
أو ولا تكن أختا الستفات.

أو قربه، بأن كانت المسافة بينهما دون القصر فيجوز نقلها إليه.

دفع الزكاة لو كليل غائب مع وجود مستحق جَنِبَ

أي إلا إن نقلت لمستحق أشد عُدْمًا  
ممن في موضع المال في الحرث  
والماشية وموضع المالك في العين.

كان بيت المال إن  
كان وأمكن ذلك

أي فينقل أكثرها إلى الأعدم،  
وجوبا، ويفرق أقلها بموضع  
الوجوب وجوبا غير شرط.

بأجرة من الفياء، وإلا بيعت

نوعا لا قدرا، فيشتري  
في بلد الأعدم. كعدم مستحق، ويفعل بها ما يفعل بالتي قبلها. فلتنقل  
واشتري مثلها

لا تسقط الزكاة إن لم يوجد  
لدى ابن عرفة الإمام ولدى  
لكثرة المال قبول أحد  
الأبي السقوط لم يكن مستبعدا.

المنقول للأعدم أو للمستحق، قبل  
الحول من الإمام أو الجماعة أو المزي.

وقدم ليصل لموضع التفرقة. عند تمام.. الحول. في عين وماشية بدون ساع. وقيل: لا تنقل إلا بعد تمام الحول.

وإن قدم معشرا أي زكاة ما فيه العشر أو نصفه كحب وتمر قبل وجوب الزكاة - ولو برمن يسير - لم تجزئه. **أو دينا أو عرضا** حال كونه قرضا حال حوله. محتكرا بعد حوله وبيعه.

للدین القرض أو ثمن عرض الاحتكار لم يجزئه. أي مستحق موضع الاحتياج مسافة قصر. **قبل قبضه، أو نقله لدونهم، أو دفعت** من المزي أو نائبه. **باجتهاد غير مستحق** لها، كغني وكافر.. لظنه مستحقا.

وتعذر ردها وأولى إن لم يتعذر. **إلا الإمام،** تعذر ردها أم لا. وأما الوصي ومقدم القاضي فإن تعذر ردها أجزأت وإلا فلا. **أو طاع بدفعها لجار** أي مشهور بالجور.

في صرفها، أو بقيمة **غير العين** لا إن أكره، أو نقلت لشلهم، أو قدمت بكشهر في عين في المأثرتين.

جوازا، بيد الرسول قبل الوصول إليه. يخرج؛ إن كان فيه النصاب، وإلا فلا. وأما في التقديم الجائز كنقلها للأعدم لتصل عند الحول فيكفي ولا يخرج عن الباقي. وأما قوله الآتي: كعزلها فضاغت، ففيها ضاع بعد الحول. **وإن تلف جزء نصاب** بعد حوله.

ولم يمكن الأداء سقطت، كعزلها فضاغت، لا إن ضاع أصلها.

أي زكاة حرثه بيته، في جملة زرع أو منفردا.

بأن ادعى التحصيل  
كل حالة

مع إمكان الأداء، أو أدخل عشره مفترطا، لا تحصينا، وإلا فتردد، **وضمن إن أخرها، عن الحول،** **بأن**

على تفصيل سيذكره  
في باب الوصية: ثم  
زكاة أوصى بها، إلا  
أن يعترف بحلولها.

من المستمع من أدائها

قصد تخلص الزكاة لا قصد قتل مانعها،  
وعليه ما أصاب من جرح أو نفس  
فإن أصيب قدمه هدر.

الحادث والماتية اتفاقاً

وأخذت من تركة الميت، وكرهاً وإن بقتال، وأدب. ودفعت للإمام العدل،

يخير السيد بين  
إسلامه فيها وفدائه.

فلفظ له الزكاة  
ثم ظهر رقة

على الشهود

من العين

وإن عينا. وإن غر عبدٌ بحرية فجناية على الأرج. وزكى مسافر ما معه،

تلقه في السفر إن أخرج الزكاة ما بيده،  
فإن اضطر له أخر الإخراج إلى بلده.

غاب تركة ما  
يجوز

هناك

وما غاب، عند إن كان إن لم يكن يخرج ولا ضرورة.

مجموعه نصيباً

في أحكام زكاة الفطر.

فصل

على النذور، وقيل: سببه. **بالسنة** من تركي أي أعطى زكاة الفطر عموم أو لها آية تخصها، نحو: **قد أفلح** وقيل: بالكتاب، وعليه فهل هي داخلة في  
**صالح** أو جزؤه عنه، **فضل**  
وذكر اسم ربه فصل أي معنى صلاة العيد؟ قال للنعمة، وذكر الخ، تركي تطهر بالإيمان، وذكر الخ، صلى الصلوات الخمس.

مولود ابن أغشمت:

هل تسقط الفطرة عن يعدم  
أو لانتظار يسرهم ما يطعم؟  
قولان في الذي لديه المال  
نقله الإمام أحمد قال.

ما جئوا القدرة على وفائه. **وإن يتسلف**

في ذلك اليوم، ولو **عن قوته وقوت عياله** خشي الجوع بعد ذلك.

وهو غروب شمس  
آخر يوم من رمضان.

الغروب يتعلق

أي فجر يوم العيد؛ فمن ولد أو اشتري أو تزوج بعد الغروب، ومات أو بيع أو طلقت قبل الفجر، لم تجب وهل بأول ليلة العيد أو بفجره؟ زكاة فطره. ولو ولد أو اشتري أو تزوجت قبل الغروب وحصل المانع قبل الفجر وجبت على الأول دون الثاني، ولو حصل ما ذكر بعد الغروب واستمر للفجر وجبت على الثاني لا الأول.

أي من تركي بالعشر أو بنصفه وهو القمح والشعير والسمسم والذرة والخبث والأرز وهذه ثمانية فرائد مسعر خاص.

من معشر

في رمضان أو من أغلب القوت في ذلك العام.

محله في الداخل والخارج، وعلى كلا القولين لا يمتد.

إلا أن يقتات غيره، أي غير المعشر مع عدم المعشر فيجب ما اقتنت به ويجزئ من المعشر.

زاده على ابن حبيب الذي **غير علس** زاده على التسعة المتقدمة

اللين الجاف المستخرج أو أقط، زبده. فالأنواع التي تخرج منها تسعة فقط.

أي يقوم المزكي وعن كل مسلم بمونه بموته وجوبا. **بقراءة** أي بسبب بقراءة قرابة.



وهي جعل الأمة مدة استبرائها في  
حرز مقبول خبره عن حيلتها.

لأنه عبد بعد العجز  
أو مفصول

نفسها التي وجبت  
للخدمة

أو زوجية، وإن لأب، وخادما، أو رق ولو مكاتباً، وأبقا ربي، ومبيعا بمواضعة

أي الذي يخدمه. كان  
يقول السيد لعبده:  
أعطيت خدمتك  
لفلان مدة كذا، فإذا  
انتهت فأنت حر.  
فقطرته على من  
وهبت له خدمته،  
وكذلك نفقته.

له أو للبائع، فقطرته في  
مدة الخيار على البائع.

أو خيار، وَمُخَدَّمًا، أي موهوبة خدمته زمنا، إلا لجرية فعلى مُخَدَّمِهِ، فقطرته على مالك رقبته.

المشترك، والمبعض بقدر الملك. ولا شيء على العبد. والمشتري بِإِشْرَافِهِ  
في عيده ولا في جزئه الحرة.  
بخلاف زوجته عند "عق" المشتري.  
أي المفق. بعضه.  
أي الجزء المملوك.  
بين آخر من مالك.

على مشتريه. إن قبضه المشتري،  
ولا يأتى ما دام يوم الفطر باقيا.  
للعبد. ويكره تأخيرها إلى طلوع الشمس.

ونذب إخراجها بعد الفجر قبل الصلاة، ومن قوته الأحسن، وغرلة القمع دُخَانُهُ  
من قوت أهل البلد.

وهو ما كثرت نخالته أو نحوها،  
فتجب غرلته إن زادت على الثلث.  
أي زكاة الفطر.

إلا الغلث، ودفعها لزوال فقر، ورق يومه، وللإمام العدل، وظاهر المدونة الوجوب.

فطرة نفسه، في الحالة التي يخرجها  
أهلها عنه، لاحتمال نسيانهم له.

وعدم زيادة، بل تركه. وإخراج المسافر. وجاز إخراج أهله أي المسافر. عنه، ما تخرج منه ووثق  
إن علم أن عندهم  
بهم وأوصاهم أو كانت عادتهم.

عبد القادر:

دفع الزكاة شركة لنفر  
وقال: في الدرهم يجمع نفر  
جوازه عن النوادر دُري  
وذا له الخطاب قدما قد سطر.

واحد  
ودفع صاع لمساكين

المساوي لقوت أهل البلد. ويحتمل من قوت أهل البلد  
لفقر أو عادة على أحد القولين، كبدوي يأكل الشعير بالحاضرة.

أدخلت الكاف الثالث.

وأصع لواحد ومن قوته الأدون إلا لشح، وإخراجه قبله بكاليومين،

على المساكين. إنما يجوز إن دفعت. تأويلان. محلها إن دفعت لمسكين وتلفت قبل الوجوب.  
يجوز ذلك مطلقاً أو لمفرق؟ وهل

زكاة الفطر. بضي زمنها. وأثم إن أخرها عن يوم الفطر مع القدرة. وإنما تدفع لحر مسلم فقير.  
ولا تسقط

غير هاشمي. فتدفع  
لمالك نصاب لا يكفيه عامه، وأولى من لا يملكه. لا لعامل عليها، ولا  
لموَلف قلبه، ولا في الرقاب، ولا لغارم ومجاهد وغريب يتوصل بها  
لبلده؛ بل بوصف الفقر. وجاز دفعها لأقاربه الذين لا  
تلزمه نفقتهم. وللزوجة دفعها لزوجها  
الفقير؛ بخلاف العكس.





خلافاً لـسحنون القائل: لا يثبت بالعدلين مع صحو السماء. وقال ابن بشير: إن نظر الكل إلى صوب واحد ردت، وإن انفردا بالنظر إلى موضع دون غيرهما ثبتت شهادتهما. وعده ابن الحاجب قولاً ثالثاً. (ثمان).

أي حكم بتكذيبهما. وقال مالك: هما شاهداً سوء (أي زور). ومعنى تكذيبهما أن يصام الحادي والثلاثون.

ولو بصحو بمصر، فإن كان المصّر صغيراً أو كانت السماء غير مصحّية ثبت بالعدلين اتفاقاً. **فإن لم ير بعد ثلاثين صحو كذبا.**

جمع من الناس يستحيل تواطؤهم على الكذب ويفيد خبرهم العلم أو الظن القريب منه. **أو مستفيضة\*** ولا بد أن يكونوا ذكورا كلهم أحرارا، أو بعضهم كذلك. ولا تشتط فيهم العدالة.

أي العدلين والمستفيضة. **إن نقل بهما والمستفيضة. عنهما.** أي العدلين أن ينقل عن كل اثنين ليس أحدهما أصلاً. **وهم من لا إمام لهم، أو لهم ولا يعتي بأمره.** **صوابه لا من لا اعتناء لهم بأمره.** **ومن لا اعتناء لهم بأمره.** **إلا كاهله** (الأبكار) وعبيده. **لا بمنفرد** ونقله عن الشاهدين أو عن أحدهما لا عبرة به. **وأما نقل المنفرد عن المستفيضة أو ثبوت الخبر عند حاكم أو حكمه به فمفسر مثبت.** **وهم أزواجه وبناته** **فيل وجوبا، وقيل: جوازا.** **وهو معلوم الإيج.** **عند ابن القاسم.**

**وعلى عدل أو مرجو رفع رؤيته، واختار وغيرهما، وإن أفطروا فالقضاء والكفارة،** **في الكفارة وعدمها.** **وأما إن أفطر أهل المنفرد ومن لا اعتناء لهم بأمره** **فعليهم الكفارة ولو تأولوا، لأن العدل في حقهم بمنزلة عدلين. وكذا لو أفطر من ذكر بعد الرفع ولم يقبلوا فعليهم الكفارة قطعاً كما يأتي في قوله:** **كراء ولم يقبل. والمعتمد وجوب الكفارة، فكان عليه أن يقول:** **إلا بتأويل، فتأويلان.** **عند أشهب.** **فالقضاء والكفارة ولو بتأويل.**

لحديث «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد». **لا بمنجم\*** **\* هو الحاسب الذي يحسب قوس الهلال وسوره. والكاهن هو الذي يخبر عن الأمور المستقبلية. والعراف هو الذي يخبر عن الأمور الماضية أو المسروق والضال.**

فيجب الفطر بالفعل كما يجب  
عليه قبل بالنية، وله أن يتأخر.

تنبيه: مثل المبيح فطر الراي في وقت  
يلتبس بالغروب بحيث لو ادعى فطره  
بظن ذلك يقبل منه.

عليه على المشهور. خلافاً  
لابن الجلاب. (الثاني)  
حيث لم يأمن  
الظهور اتفاقاً.

ولا يفطر منفرد بشواك. ولو أمن الظهور إلا بمبيح.

وفي تلفيق شاهدة أوله، وآخر آخره،  
وربما أفاد التلفيق تخفيفاً، وذلك أن يكون بين الرؤية الأولى  
والثانية ثلاثون يوماً، فيجب الفطر لاتفاق شهادتهما على مضي  
الشهر، دون قضاء اليوم الأول لعدم اتفاقهما على أنه من رمضان.  
وربما أفاد تثقيلاً، وذلك أن يكون بين الرؤيتين تسعة وعشرون،  
فيجب قضاء اليوم الأول وينع الفطر لأنه برؤية واحد.

ولزومه بحكم المخالف بناء على أن حكم الحاكم يرفع  
الخلاف ولو في العبادات. **بشاهد** واحد، وعدم لزومه بناء على أن حكم  
الحاكم يرفع الخلاف في غير العبادات. فظاهره ولو غير مقبول الشهادة.

وجوباً عن الفطرات  
بمسك  
الحرمة

تردد. ورؤيته نهاراً للقابلية. **وإن ثبت نهاراً أمسك، وإلا كفر إن انتهك.**

لا للبدارة بعد الزوال  
اتفاقاً، وقبلة على المشهور.

ندبا فيهما. ولا ين  
مسلمة يكره تقوعا.

يوم الشك. وصيم عادة وتطوعاً،

أي ليل الغيم  
فصبيحة صبيحة

وإن غيمت ولم ير  
الحلال

وفي حاشية الأمير أن من قال: نويت  
صوم عرفة غداً تطوعاً وقضاء عن رمضان  
لم يجزئ عن القضاء. كذا يظهر. انتهى (مع).

وكفارة، **ولنذر صادف** وجوباً فيهما.

ويجزئ إن لم يثبت أنه من رمضان الحاضر،  
وقضاء. وإلا فلا يجزئ عن رمضان الحاضر ولا الفائت.

لا احتياطاً. "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم، ومن عصى أبا القاسم فقد عصى الله".  
يحتمل المنع والكراهة. ابن عطاء الله: والمحققون مجمعون على الكراهة. وفي الخبر

وهذا إذا كان في تركيتهما  
طول، وإلا فيندب إمساكه.

ويستحب إمساك جميع النهار كما للحطاب.  
Δ الحال من إمساك أو إفطار.

أي إمساك أوله بدليل قوله.

غير إكراه ونسيان،  
وإلا أمسك وجوبا.

أو لا تخاطب بالصوم  
لصغر أو كبر أو مرض.

أي لا يندب إمساك زائد  
لا على ارتفاع النهار لأجل.. لتزكية شاهدين، أو زوال عذر

على المشهور،  
بجوع أو عطش.

مباح له الفطر مع العلم بـ رمضان، كمضطر، فللقادم وطء زوجة طهرت.

عما لا يعنيه في غير رمضان، وتأكد في رمضان.

ووجب كف لسان عن الحرام في غير رمضان

وتعجيل فطر\*

وكف لسان، وتأكد في رمضان. وفي الحديث «الصائم

في عبادة ما لم يغترب مسلما أو يؤذنه».

بعد تحقق الغروب،

ربطات، وإلا فيتمرات،

وإلا حسا حسوات من

ماء.

\* قال مالك: قبل صلاة

المغرب، وفي الحديث

بعدها. وجمع بينهما بحمل

كلام مالك على الفطر

الخفيف كثلاث تمرات،

والحديث على العشاء.

(عدوي).

ومبتغي الجنة والأجور

وإن أردتم غرف القصور

بركة في الخبر المأثور.

يا معشر الصَّوَّام في الحرور

تنزهوا عن رفث وزور

تسحروا فإن في السحور

وتأخير سحور،

مع تحقق بقاء جزء من الليل. وكان النبي

-صلى الله عليه وسلم- يؤخره إلى قدر ما

يقرأ فيه القارئ خمسين آية.

ويكره للحاج للتَّطَوُّي على الوقوف،

واللهي عن صوم عرفة بعرفة.

لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾  
وفي الحديث «ليس من البر الصوم في  
السفر». الآية في حق القادر والحديث  
في حق العاجز.

وصوم يسفر، وإن علم دخوله. وبعد الفجر. وصوم عرفة إن لم يحج،



جميعها أو ما استطاع منها. وإمساك بقية

عشر ذي الحجة، وعاشوراء وتاسوعاء، والمحرم، ورجب، وشعبان، وإمساك بقية

وكذا كل صوم موسع فيه.

وقيل: يجب عليه الإمساك بناء على خطاب الكفار بالفروع.

اليوم لمن أسلم، لإظهار شعائر الإسلام. وقضاؤه، وتعجيل القضاء، وتتابعه، ككل صوم

وقرآن وكل نقص في الحج. ووقت الثلاثة من إحرامه بالحج ليوم النحر. ويكره تأخيرها عنه.

كفارة اليمين.

لم يلزم تتابعه، وبدء بكصوم تمتع،

من وقت الاحرام ليوم النحر ثلاثة الأيام دون نكر.

أو التمتع بلا امتراء فعلها أو لا فعنهم ورد وفي بقاء وقتها المتسع يتم والقضطر يسبقها فمن أيضا فإن الشأن تقديم القضاء.

وقدمن ذا الضيق من قضاء وإن يفتت وقت الثلاثة وقد ندب البداء بسذي التمتع لها ولل قضاء خَيْرُ إن يكن وإن يكن شهر الصيام قد مضى

\* ثالث عشره واليه مخالفة اعتقاد وجوبها وفرار من التحليل. وهذا إذا قصد صومها بعينها، وأما إذا كان على سبيل الاتفاق فلا كراهة

عن قضاء رمضان، وإلا قدم وجوبا.

يعني أن من لا يستطيع الصوم بوجه كهرم أو عطش - يندب إن لم يضق الوقت، وفدية لهم وعطش له أن يخرج عن كل يوم يفطره، وهذا كفارة الصغرى، مدا، وهذه كفارة الصغرى.

فيه حذف مضاف وموصوف، أي أيام الليالي.

أي الثلاثة: كرهه كونه البيض،

مالك: أوله وحادي عشرته وحادي عشره، لقول أبي هريرة رضي الله عنه: "أوصاني خليلي على ثلاث لا أدعهن حتى ألقاه: السواك عند كل صلاة، وصوم ثلاثة من كل شهر، وأن أوتر قبل أن أنام". وركعتا الضحى عن الثلاث تبدل والسواك باكرات.

أي وركه عليك وهو ما  
بذلك (أي يعضن) يعضنه إلى

**وذوق ملح، وعلك**

إن كان التشبيه في الندب فواضح، وإن كان في الكراهة فهي في حق مقتدى به وصلها رمضان وأظهرها، معتقدا لسنة اتصالها بربضان متتابعة، فإن اختل قيد من القيود بقيت على الندب، لخبر «من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر كله». وإنما كرهت مخافة أن يلحقها أهل الجهل بربضان. وأما الشخص في خاصة نفسه فلا يكره له صيامها.

**كسنة من شوال،**

بل يجب إن خاف هلاكا  
أو شديد أذى وإلا جاز.

**إلا لخوف ضرر، ونذريوم**

ومفهوم زمنه جواز مداواته ليلا، فإن وصل شيء منه إلى حلقة نهارا فهل يكون كهبوط الكحل نهارا أو لا؟ وهو الظاهر، لأن هبوط الكحل ليس فيه وصول شيء من الخارج إلى الجوف، بخلاف مداواة الحفر. (عق).

فإن ابتلع منه شيئا  
قضى، وكفر إن تعمد.

**ثم يحجه، ومداواة حفر زمنه**

لأن تكرره بمظنة تركه، ولئلا يأتي به على وجه الكسل فيكون لغير الطاعة أقرب.

**مكرر، ومقدمة جامع، قبله، للذة، لا لوداع أو رحمة.**

إنعاضه فقط ففيه نقلا  
فيها وذا العدوي قد قواه  
لكنه يقول لا قضاء  
وقوله التنوخي قدما أنكره  
لزمه مع القضاء جدير  
عدمها وهو لأشهب اتضح  
والثالث التفصيل فيه نقلا  
لما فذا التكفير مطلقا يجب  
قول ابن قاسم على ما يؤثر  
إلا إذا عن التذكر يكون  
قصد ففي القضاء خلف المجلى  
هذا الذي عن البيان ذكروا

ومن عن المقدمات حصلا  
ففي القضاء وأشهب رواه  
والعتقي قد روى القضاء  
إلا إذا نشأ عن مباشره  
وإن يكن أنزل فالتكفير  
لدى الإمام مطلقا لكن الأصح  
إلا إذا تابع حتى أنزلا  
بين المباشرة واللس وقب  
والقول بالتفصيل هو ظاهر  
أما المذي فالتقضاء فيه يبين  
أو نظرا لا تتابع ولا  
وعدم القضاء هو الأظهر

إن كانا مستدامين، إذ الذي يدل عليه كلام العلماء أن النظر والفكر غير المستدامين مكروهان إذا علمت السلامة خلافا لظاهر "المص". (بن).  
\* لأنه لو اقتصر على القبلة لثوهم جواز الفكر، ولو اقتصر على الفكر لتوهم منع القبلة لأنها أشد.

**وفكر،**

مولود ابن أغشمت:

من قصد اللذة صائماً نشر  
 روى ابن قاسم قضاءه عنه  
 يقضي لدى ابن قاسم المباشر  
 في المدي يقضي وانتفاه أظهر  
 وكفّر المنزل والأصح لا  
 ثالثها بغير زرع من نظر  
 وأشهب وظاهر المدونة

ولا غرم مع  
 يوم علم السلامة  
 بأن شك

من مني ومنني وإنعاز.

إن علمت السلامة، وإلا حرمت،

\* في نسخة: أصبغ.

فتركه مع الشك في التغرير، والصحيح  
 كالمريض إلا في حالة الشك. **و حجامه مريض**  
 وهو من شك في التغرير وليس صحيحاً.

بصوم غير مؤكد،  
 وإلا ففيه ثلاثة أقوال  
 ثالثها هما سواء. "عج":  
 ينوي القضاء والتطوع،  
 لأنه كمن نوى الجنباة  
 والجمعة.

وفي حاشية الأمير أن من قال: نويت  
 صوم يوم عرفة غدا تطوعاً لم يجزئ عن  
 القضاء كما يظهر. (نقله مع).

قبل نذر أو قضاء. ومن لا يمكنه رؤية ولا غيرها كالأخبار... كأكسير - كمل الشهور،

شهر، ولا يكون كرمضان المحقق في الاكتفاء  
 بنية واحدة ولا يكفر فيه إن تعمد الإفطار.

وإن التبتت وطن شهراً صامه، وإلا تخير. وأجزأ ما بعده صامه بعد رمضان يجزئ.

تجراً، وأما في حالة الظن تردد.  
 في يوم النحر بالاجزاء من غير تردد.

في مسألي الظن والتخير.

الشهور.  
 والمذهب الإجزاء. (عج) في كيبوه.  
 بالعدد بعدد الأيام.  
 المحقق، بعدد الأيام.

أو بقي على شكه، وفي مصادفته

ولا تجزئ قبل الغروب،  
 ولا يضرم ما أحدث بعدها  
 من أكل أو شرب أو جماع،  
 بخلاف الإغماء والجنون إن  
 امتدا إلى الفجر، وإلا لم يضرا.

فرضاً أو نقلاً، أداء  
 أو قضاء، مشروطة..

وصحته مطلقاً بنية مبيتة أو مع الفجر. **و كفت نية لما**  
 يجب تتابعه، لكن يندب التبيت كل ليلة، مالك: لا بد منه.

يعني أن الشخص إذا عزم على سرد  
صوم أيام - أي تتابعها - فإنه لا تكفي  
نية واحدة، بل لا بد لكل يوم من نية.

وضعه الخطاب

لا مسرود ويوم معين، ككل يوم خيس أو  
اثنين نواه أو عينه. وزويت على الاكتفاء فيهما.

لا إن انقطع تتابعه ظاهره ولو استمر صائما. بكرض، أو سفر. إن بيت الفطر ناسيا؛ بخلاف ما لو  
أفطر نهارا ناسيا. وانظر في العمدة.

وقال ابن الماجشون: إن طهرت قبل الفجر  
بمن يسمع الغسل فلم تغتسل حتى طلع الفجر  
أجزأها صومها. (مع).

من جنس أو نفاس

وبقاء، ووجب إن طهرت قبل الفجر وإن لحظة.

ومع القضاء إن شكت. لاحتمال كونها حائضا، ووجب عليها الصوم لاحتمال كونها طاهرا.

شخص جنونا مطبقا بعد أن بلغ عاقلا،  
أو أتى عليه البلوغ وهو مجنون، وقلت  
سنو جنونه فيهما كالخمس.

وبعقل. وإن جن ولو سنين كثيرة، أو أغني يوما أو جله أو أقله ولم يسلم أوله

في الأولى من صور الجنون ومن  
صور الإغماء اتفاقا فيهما، وفي  
غيرهما على المشهور.

فإن استدعاه فالقضاء دون الكفارة ما  
لم يرجع منه شيء ولو غلبة. وإن خرج  
فهرأ فلا قضاء ما لم يرجع منه شيء، فإن  
رجع غلبة فالقضاء، وإن رجع مع إمكان  
طرحه فالقضاء والكفارة.

الفرق بين مخرج القيء وما  
بنفسه خرج عند العا  
جذب المتعادل لما قد أخرجا  
دون الذي بنفسه قد خرجا.

فالقضاء، لا إن سلم ولو أغني عليه بعد ذلك. نصفه.

بلدة معتادة بقلعة، لا خروج له  
لذة أو بلدة غير معتادة.

وبترك جماع، وإخراج مني، ومذي، وقيء،

وإيصال كل مقطر من أي منفذ، عدا أو جهلا أو غلبة أو سهوا.  
ويجب الإمساك في رمضان والنذر المعين مطلقا، وكذا  
النفل إن أفطر ساهيا لا عامدا. وأما القضاء والسنذر  
المضمون فيخير فيهما بين الفطر - وهو أولى - والإمساك.

أي مائع من منفذ عال أو سافل.  
والمراد الوصول ولو لم يتعمد ذلك.  
وهذا فيما عدا ما بين الأسنان،  
وأما هو فلا يضرب.

متحلل أو غيره منفذ عال فقط، بدليل ما يأتي. **على المختار، لمعدة بحقنة بمائع،**

\* من كنفذ واسع سافل لمعدته،  
لا من ضيق كالحليل، ولا غير  
مائع كفتائل عليها دهن.  
\* متعلقان بإيصال.

والحاصل أن ما وصل إلى الحلق إذا كان متحللاً  
أو حلق، وإن من أنف، وأذن، وعين، وجب فيه القضاء؛ وصل من ثم أو غيره. وإن كان غير  
متحلل كالحصاة فلا قضاء فيه كالـ"مص" ودعمه الرهوني  
وضعف ما لـ"بن" من وجوب القضاء فيه، وقال إن محل  
الخلاف فيه إنما هو إذا وصل للمعدة، والمختار فيه كما قال "المص".  
وإن الواصل للمعدة من كالدبر فيه القضاء إن كان مائعاً، لا جامداً،  
إلا أن يتحلل عقب الإدخال قبل وصوله للمعدة. فإن احتقن من  
منفذ ضيق - كالإحليل - فلا قضاء، ولو بمائع.

ومثله بخار القدر؛ فتي وصل للحلق وجب  
القضاء. والسدخان الذي يشرب مفطر.

كل من غلب عن الطعام أم لا،  
رجع عدا أو غلبه أو سها.

أي ما ذكر، فإن لم يمكن طرحه،  
بأن لم يجاوز الحلق فلا شيء فيه. **مطلقاً،**  
ويخور، وفيه، وبلغم، أمكن طرحه.

مترددة  
وصول

أغالب من مضمضة أو سواك.

أي عدا أو سها أو  
غلبة أو إكراه. وسواء أكان الإفطار حراماً أم  
جائزاً أم واجباً بمن أفطر خوف هلاك. وسواء أوجبت  
القضاء أم لا، كان الفرض أصلياً أو نذراً. وأما الإمساك فإن كان  
الفرض معيناً كرمضان والنذر المعين وجب الإمساك مطلقاً أفطر  
عدا أو لا.

\* والمختار أنه لا قضاء في البلغم، وهو قول ابن حبيب، ما لم يخرج ثم  
يعده. وفي فطر من جمع ريقه ثم ابتلعه قولان.

قال ابن القاسم: من أكره أو كان نائماً فصب في حلقه ماء في رمضان فعليه القضاء بلا كفارة، وإن كان صيامه تطوعاً فلا قضاء عليه عند مالك. (من المدونة).

وإن بصب في حلقه نائماً كمجامعة نائمة، ويكفر عنها بمجامعتها. **وكأكله شاكا في الفجر،**

ومن تسحر لنفل أو قضا  
فالأول الفطر عليه يحرم  
والنص في الثاني جواز الفطر  
والثان لا نص لهم، وقد ظهر  
ثم وجدت النص في التهذيب

فبان ذا من بعد فجر قد أضأ  
إن يتيه ولا قضاء يلزم  
وكونه يمسه أولى فادر  
جواز فطره لمعنى معتبر  
بمثل ما ظهر في التصويب.

حاشية  
الشيخ  
في  
المدونة

**أو طراً الشك. ومن لم ينظر دليله اقتدى بالمستدل، وإلا يجد مستدلاً احتياطاً،**

مستثنى من قوله:  
وقضى في الفرض.

ومذهب المدونة  
القضاء بالنسيان.

**إلا المعين لمرض، أو حيض، أو نفاس أو إغماء أو جنون أو نسيان.**

تتبيه: قد يجب على الخائض  
والمريض قضاء النذر المعين،  
وبه يلغز، وذلك فيمن نذر  
اعتكاف يوم معين فأفطر فيه؛  
لذلك فإنه يقضيه.

فما موضع فيه على الخائض القضا  
وذي السقم في النذر المعين يوجب  
من أفطر يوماً بعد نذر اعتكافه  
عليه قضاء اليوم لا شك موجب.

**وفي النفل، أي وقضى وجوباً في النفل بالعمد الحرام** بأن يفطر عمداً من غير ضرورة. **ولو بطلاق**

ورد "المص" بلو القول بأن الخالف بالطلاق

البت على وجه يبيع الفطر في النفل.

\* أي يحلف شخص عليه بطلاق بت. أي ثلاث. (مع).

رب أو أم ذنية، اجتاز

**بت، إلا لوجه** إذا كان على وجه الشفقة. (الشبرخيتي). **كوالد، وشيخ وإن لم يحلفا.**

وجوباً. وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تتعدد  
بتعدد الموجب في يوم واحد بالنسبة للفاعل،  
وأما بالنسبة للمفعول لتتعدد.

**وكفر**

بلغ صائماً قضاءؤه رهن  
كذلك التكفير ليس يطلب  
مسائلاً لم تك بالجد ترى

وهو المعلق على سبب موجود.

إن تعمد بلا تأويل قريب، وجهل بالحكمة كقريب عهد بالإسلام، وأما جهل

الكفارة مع علم حرمه  
الفطر فلا يسقط عنه  
الكفارة، وأما جهل رمضان  
فيسقط عنه الكفارة اتفاقاً. كن  
أفطر يوم الشك قبل ثبوت  
موجب الصوم.

وقيل لا يقضى ولا يكفر  
ف قيل بالقضا مع الكفار  
ورافع السنة بالنهار

وهو الأصح، قاله الميسر.  
وقيل بالقضا ولا كفاره  
للعلماء فيه خلاف جار

في رمضان فقط - جماعاً،  
يوجب الغسل. أو رفع نية نهاراً  
رفعا مطلقاً، أو معلقاً على أمر  
ووجد وفعل، ويحتمل ولو لم يفعل.  
عبد السلام:

قد قسمت شرائط الصيام  
فللوجوب وحده شيطان  
وواحد فيها الوجوب ارتقفا  
دخول شهر رمضان، واجمع  
الامساك والنية والإسلام  
الجملة الشروط تسعة وقر

إلى ثلاثة من الأقسام  
هما البلوغ قدرة، وأثنان  
بصحة وهو عقل والنقا  
شروط صحة فقط في أربع  
والزمن المقابل للصيام  
جميعهم في لوازم الدرر.

إذا استعملها نهاراً وإبتلعها عدداً أو غلبة لا سهولاً أو ليلاً وإبتلعها عدداً نهاراً لا غلبة أو سهولاً.

أو أكلا أو شربا بضم فقط، ووصل للحلق. وإن باستياك بجوزاء،

أو منيا <sup>نفس</sup> بقبلة أو مباشرة أو ملازمة، بل وإن بإدامة فكر، <sup>و نظر</sup> إلا أن يخالف عادته على

فيما قبل المبالغة، والأحسن فيما بعدها.  $\Delta$  إلا أن اختيار اللحن جار في القبله والمباشرة واللمس والنظر والفكر، واختيار

واحدة مستدامة، فتأويلان\* في الكفارة وغيرها

\* يعني أن ابن القاسم قال في المدونة: تسقط الكفارة عن أنزل بنظر أو فكر غير مستدامين. وقال القاسبي: يكفر إن أمني بنظرة واحدة متعمدا. فحمله عبد الحق على الوفاق، بحمل ما في المدونة على من لم يعتمد النظر، وحمله ابن يونس على الخلاف.



بِإِطَاعِ سِتِينَ مَسْكِينًا لِكُلِّ مَدٍّ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ،

راجع للأمرين قبله.  
ومعنى التشبيه بالنسبة للصوم وجوب تنابع الشهرين كما يأتي في الظاهر.  
ومعنى التشبيه بالنسبة للعتق أن تكون مؤمنة محررة للكفارة سليمة من قطع.

وهذا التخيير في حق الحر الرشيد، وأما العبد فليس له إلا الصوم إن قدر عليه وإلا بقيت في ذمته، وأما السفیه فيأمره وليه بالصوم، فإن أبي كفر عنه بالأقل من الرقبة وكيل الطعام.

لأن أمر من تخشى عقوبته جبر لمأموره، فلا عبرة بالطوع، إلا أن تطلب منه الوطء أو تزين له فكفارتها عليها.

وعن أمة وطئها، أو زوجة بالغة عاقلة مسامة. **أكرهها نيابة، فلا يصوم،** عن كل منهما، أي الزوجية والأمة. عن واحدة منهما، لأن الصوم لا يقبل النيابة.

**ولا يعتق** الولاء ولا ولاء للسيد. **عن أمته، وإن أعسر** لأن العتق من لوازم الزوج عن الكفارة عن زوجته التي أكرهها على الوطء..

عن نفسها بأحد الأنواع الثلاثة. على زوجها. وكذا إن وهل تكفر وجوباً أو ندباً؟ (كفرت عن نفسها مع يساره.

**كفرت ورجعت - إن لم تصم -** بأن أطعمت أو أعتقت، لأن الصوم بالأقل من الرقبة وكيل لا يقبل النيابة. وحينئذ ترجع.. إن أخرجه، لأنه مثلي وتعلم أكثريته وأقليته. بتقويته إن كان من عندها، فإن اشترته فثمنه.

بمده صلى الله عليه وسلم **الطعام.** ما يخرج منه زكاة الفطر. **وفي تكفيره** أي الزوج. **عنها** أي الزوج. **إن أكرهها على القبلة**

**حتى أنزلا** أو أنزلت. والمدار على إنزالها. **تأويلان. وفي تكفير مكره رجل** وأما مكره المرأة فإن أكرهها لنفسه كفر عنها وإن أكرهها لغيره كفر عنها ذلك الغير.

**ليجامع أي على أن يجامع قولان.** وأما المكره - بالفتح - فلا كفارة عليه.

استند في فطره إلى تأويل قريب، وهو المستند فيه إلى أمر موجود فلا كفارة عليه، كما لو..

وظن أن ذلك يفسد صومه، \* وقال أبو هريرة -رضي الله عنه- بفساد صوم من لم يغتسل إلا بعد الفجر.

قدم الغسل ليل

لا إن أفطر ناسيا، بفساد صومه فأفطر أو لم يغتسل إلا بعد الفجر، ثانيا عامدا.

فإن علموا الحرمة أو ظنوها أو شكوا فيها كفروا. (ثمان).

أو تسحر قربه، أو قدم ليلا، أو سافر دون القصر، أو رأى شوالا نهرا فظنوا الإباحة،

ظن فساد صومه

ابن عبد الحكم: لا كفارة عليه في هذه والتي بعدها كما في الخطاب. (ثمان).

بخلاف بعيد التأويل كراء ولم يقبل، أو أفطر لحمي

وهو المستند لسبب غير موجود

ثم لحم وأولى إن لم يحم. أو لحيض ثم حصل، وأولى إن لم يحصل. أو حجامه أو غيبة.

لأنه أتى في الخبر «ثلاث يفطرن الصائم» وعد منهن الغيبة. الخطاب: ولو جرى في الغيبة ما جرى في الحجامه ما بعد عندي.

حاجبا أو محتجما عند ابن حبيب. ابن القاسم: لا كفارة. وكان ينبغي للشيخ عدم العدول عن قول ابن القاسم لرواية ابن حبيب.

اللام بمعنى عن

ولزم معها القضاء إن كانت له، والقضاء في التطوع

بموجبها. مسألة: اقتتان طردا واقتتان غافرة، ورد عليه أن

ورد على مفهوم "المص" من أصبح صائما في الحضر ثم أفطر بعدما شرع في السفر، ومن أفطر من غير الفهم، ومن أمدى مطلقا، ومسائل التأويل القريب.

وأما دخول غبار غير الطريق فالقضاء فيما يظهر.

ففي المستدعي القضاء إلا أن يرجع شيء فالقضاء والكفارة.

ولا قضاء في غالب قيء، أو ذباب أو غبار طريق، أو دقيق،

أو كيل، أو جبس لصانعه، قيد في دقيق وما بعده.

بخلاف البعوض، إلا أن يكثر جدا فكالذباب.

كما تفكر أو نظر أمئى أو أمئى، أو مذي، ونزع مأكول  
 خلاف فريج المرأة، أو دهن جائفة، ومني مستنكح أو مذي، ونزع مأكول  
 وحقنة من إحليل،

أو مشروب أو فريج، الزرع ليس بوطء **طلوع الفجر**. أي الوقت الملاقي للفجر.

7 قبل الزوال اتفاقا، وبعده على المشهور عند مالك، وفاقا لأبي حنيفة، خبر «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»  
 خلافًا للشافعي، خبر «خلوف فم الصائم أطيب كل النهار، ومضمضة لعطش»  
 عند الله من ريح المسك»  
 \* في الشرع من ريح المسك في الطبع، أو عند ملائكة الله. وقيل: المعنى خلوف فم الصائم أكثر ثوبا عند الله من المسك في الجمع.

وَمَا لَغَوْهُ فِيهِ  
 \* وفي الحديث «لا يصوم من أحكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده» وفي الحديث «لا تحصوا ليلة الجمعة بقيام ولا يومها بصيام» وأجيب بأنه من باب تعليم العمل.

Δ بالبابس، ويكره بالطيب. ويتأكد نذبه بوقت صلاة ووضوء، ويجب إذا توقف زوال مبيح تخلف عن جمعة عليه، ويحرم بجوزاء رمضان.

مع أنه خلاف الأول. وصوم دهر \* جمعة \* بل يندب فيه فقط، وفطر بسفر قصر وإصباح بجنازة، ولا يصحح ما ينقل عن طاعة غيره وأجبه في الإكراه.

بأربعة شروط: أولها أن يكون مأذونا فيه، وثانها أن لا يكون دون مسافة قصر الصلاة، وثالثها أن يكون مدخولا قبل الفجر، ورابعها أن لا يكون قد نوى الصوم في سفره. فالأول يعم السفر، وما بعده كالرابع، والثالث يخص بيوم السفر.

أي الصوم. أي الصوم. أي الصوم. في التطوع. أي الصوم. شرع فيه قبل الفجر ولم ينو فيه، وإلا قضى ولو تطوعا، ولا كفارة، إلا أن ينويه بسفر فيكفر لفطره؛ تأول أم لا، أفطر بالفعل أو بالنية. كفطره بعد دخوله. نهارا صائما؛ بالفعل أو بالنية، تأول أم لا.

وكذا إن خاف أصل المرض على أحد قولين،  
أو حصلت للمريض بصومه شدة أو تعب،  
لا أنه خاف حصولهما.

ومريض خاف زيادته أو تماديه. ووجب إن خاف هلاكا، أو شديد أذى، كحامل،

ومرضع وعلى المرضع الإطعام دون الحامل على المشهور فيهما، وقيل: عليهما، وقيل: ليس عليهما.

لمرضع على شهر مذهب  
فلا يجوز الفطر والإطعام  
وجوز إن أجهدا الإرضاع  
وواجب في خشية الضياع  
الأعلام في الفطر ثلاث رتب  
إن أمكن الإرضاع والصيام  
ولم يخف على ابنها الضياع  
نسبه البتان للسمع.

لم يمكنها استئجار أو غيره خافتا  
فيجوز فطرهما لخوف ضرر يسر ويجب  
لخوف هلاك أو شديد أذى، وأما على  
نفسهما فقد دخل في عموم قوله: ومريض،  
لأن الحمل والرضاع في حكمه.

لصوم حامل لدى القلشاني  
فإن تكن في أول الحمل ولم  
وإن تخف لنفسها أو الجنين  
وإن يكن يجهدا وهي لا  
ثلاث أحوال بلا نكران  
يجهدا الصوم فصومها الحتم  
طرو علة فبالمنع قين  
تخاف شيئا فخيرها انجلي.

على ولديهما، مولود ابن أغشمت:

يا مرضعا إن انتفى الإضرار  
وحيث لا إمكان فالإفطار  
صومي كأن أمكن الاستئجار  
في الجهد دون الضرر الخيار.

علمها فيمن يلزمها الرضا،  
والإفطار على الأب الفقهاء.

والأجرة في مال الولد، ثم  
الأجرة في مال الأب، أو مالها؟ تأويلان.  
تكون له مال هل

لا يحرم كالعينين، ولا واجب  
كرمضان والنسأ المعين.

فن أفطر رمضان ناقصا قضاء ناقصا،  
أو تاما قضاء تاما. وقال ابن رشد إنه  
إذا ابتدأ في الحلال بالقضاء أجزأه بزمان أبيح صومه  
ولو نقص عن رمضان.

لما في الذمة  
من شهر رمضان.

والقضاء بالعدد، ولو نقص عن رمضان.

قبل هذا اليوم أو سقوطه عنه بوجه ما.  
فإن أفطر فيه عدا قضاءه، وكذا سهوا  
عند ابن أبي زيد وابن شبلون.

فإن صام رمضان بنية القضاء لم يجزئ  
عن واحد منهما، وعليه كفارة صغرى  
عن الماضي وكفارة كبرى عن كل يوم من الأخير.

غير رمضان وإتمامه إن ذكر في القضاء، وفي وجوب قضاء القضاء خلاف.

وشهر ابن غلاب وجوب القضاء، فيصوم يوما قضاء له  
ويوم قضاء للأصل إن أفطر متعمدا لغير عذر.  
ومقابلته سقوط قضاء الثاني وبقاء الأصل في الذمة.

في رمضان أو غيره، اختيارا بلا  
تأويل قريب، باجتهاد الحاكم

أبي حنيفة حتى دخل رمضان آخر  
شهر رمضان

وأدب المفطر عدا، إلا أن يأتي تائباً، فلا يؤدب.

وهذا شروع منه -رحمه الله- في الكفارة الصغرى.  
وإطعام مده -عليه الصلاة والسلام- لمفطر أي على متساهل. في قضاء رمضان لمثله.

أي إنما يلزمه إطعام قدر المد  
عن كل يوم لمسكين إذا أمكنه  
القضاء في آخر أيام شعبان  
بقدر ما عليه.

فلا يجوز أن يعطيه مدين عن يومين  
حيث كانت الكفارة عن عام واحد،  
فإن كانت عن عامين جاز. وكذا إن  
تغير السبب كمرض أفطرت وفطرت،  
لكن مع الكراهة كما استظهره  
"المص" فيا قاله "عق".

على المد، وله نزع إن بقي وتبين.

عن كل يوم لمسكين، ولا يعتد بالزائد. إن أمكن قضاؤه بشعبان، لا إن اتصل مرضه

صوابه عذره ليشمل الجهل وغير ذلك من الأعذار  
كإكراه وسفر وحيز ونفاس وإغماء، إلا النسيان.  
وليس السفر عذرا كاللأخير.

وقيل: يبرأ بالأقل كما في المواقيت  
أي ولزم التأخر من ذموره

مع القضاء أو بعده، ومنذوره، والأكثر إن احتمله لفظه حال كونه.. بلانية كشهر،

أي ولزم ابتداء صوم سنة.

في رمضان والعديد  
واليوم الأعداد

فثلاثين، إن لم يبدأ بالهلال، وابتداء سنة مبهمة. وقضى ما لا يصح صومه  
وهو في ابتداء سنة مبهمة. \*الحاصل أن السنة المعينة تفتقر مع  
المهمة في ثلاث، الفورية والمتابعة ورابع  
في سنة، إلا أن يسميها كسنة ثمانين. أو يقول: هذه النحر، فيجب في المعينة دون المهمة.



وعليه للمأني كفاة صغرى،  
وكفاة كبرى عن كل يوم من الحاضر.

أو كفاة أو تطوعاً أو قضاء  
الخارج، أي شركهما في نية.

ونذرا لم يجز عن واحد منهما. وقد اندرج في كلام "المص" باعتبار المنطوق والمفهوم ست عشرة صورة على ما قررنا من ضرب اثنتين (الحضر والسفر) في ثمان؛ وهي إن نوى برمضان تطوعاً أو نذراً أو كفاة أو قضاء الخارج، فهذه أربع. أو نوى به رمضان عامه وتطوعاً أو نواه ونذراً أو نواه وكفاة أو نواه وقضاء الخارج، أي أشرك كل اثنتين من هذه الأربع في نية. فهذه ست عشرة. (ثمان).

وكذا أمة يحتاج لها سيدها، وكذا الفرض مع سبعة الوقت.  
\* ومثل التطوع ما أوجبه على نفسها بنذر أو حنث في عيّن،  
ولم يقيد "المص" التطوع بالصوم فشمل نافذة الصلاة.

\* وليس لمرأة يحتاج لها زوج تطوع بلا إذن.



باب في الاعتكاف

وهو لزوم مسلم مميز مسجدا  
مباحا بصوم، ليلة ويوما لعبادة  
قاصرة بنية، كافا عن الجماع ومقدماته.

ينهم الخطاب ويحسن رد الجواب  
فلا يصح من كافر ولا من غير مميز  
لصغر أو جنون أو غيبه.

أي الاعتكاف  
مشروطة بكونه

صوم كان، سواء قيد زمن  
أو مكان، أو سلب ككفارة ونذر  
فلا يصح من مفطر  
أو لا كفارة  
أو لا نذر

الاعتكاف نافلة، وحكمه التذب المؤكد. وصحته لمسلم مميز بمطلق صوم،

أي وصحة الاعتكاف  
مشروطة بمطلق مسجد  
مباح، لا بمسجد بيت،  
ولو لامرأة.

فلا يحتاج المنذور  
لصوم يخصه، بل  
المشهور جواز فعله  
في رمضان وغيره.

كان الاعتكاف

ولو نذرا، ومسجد إلا لمن فرضه الجمعة، من ذكر حر مقيم بلا  
عذر، وإن لم تتعقد به. وتجب به،

أي والحال أنها تجب في زمن اعتكافه الذي يريده الآن، ابتداء كنذر اعتكاف ثمانية أيام فأكثر،  
أو انتهاء كنذر أربعة أولهن السبت فرض بعد يومين وصح يوم الخميس.

اختيارا بالنسبة للجامع، والمسجد  
على تقدير إقامة الجمعة فيه؛ فلا  
يصح برحبته وطريقه المتصلة.

فإن التخيير  
فالجامع ما أي في كل مكان. تصح فيه الجمعة

خرج  
لا فإن خرج  
لا يجوز الخروج  
أسقاط الأول  
يعتكفه  
يكون مشيئا بقوله  
لا جنازتهما  
يدل عليه ما بعده.

بأن اعتكف من تجب عليه  
الجمعة بغير الجامع وقد نذر  
أو نوى أياما تأخذها فيها الجمعة.  
إلا  
دنية، فيخرج لأن برها أكد من الاعتكاف  
المنذور، ويبطل اعتكافه ويقضيه. فإن لم  
يخرج بطل للعقود على أحد التأويلين الآتين.  
اعتكافه بخروجه برجليه معا،  
سواء دخل على أن يخرج أم  
لا، ويقضيه. فإن لم يخرج أثم ولم  
يبطل على الظاهر؛ إذ لم يتركب  
كبيرة. وشبهه في وجوب الخروج  
والبطلان قوله..

كرض أبويه، لا جنازتهما معا. فلا يجوز خروجه إليها، وأما جنازة أحدهما فإن كان الآخر  
حيا خرج، لأن عدم الخروج مظنة عقوق الحي، وإلا فلا.

عطف على جنازتهما، أي لا جنازتهما ولا مثل شهادة؛ فالكاف بمعنى مثل  
ومثل الشهادة الدين، فليوفه في المسجد ولا يجوز له الخروج لأدائه.  
وكشهادة

مبالغة في عدم الخروج.  
\* الشهادة، بأن لا يوجد  
غيره أو لا يتم النصاب إلا به.

وإن وجبت، ولتؤد بالمسجد، أو تنقل عنه. وإن لم تتوفر شروط النقل من بعد غيبة ومرض، للضرورة، وعطف على ما يطله قوله..

لأن شرط صحته الإسلام. ولا يجب عليه استشفاه إذا تاب، وإن نذر أياما معينة ورجع قبل مضيتها فلا يلزمه إتمامها لتقديره كافر أصليا.

غير المغفرة للصوم، كغيبته وسرقته.

حراما، وإن صح منه قبل الفجر صحا

وكردة، وكبطل صومه، أي وكشخص مبطل صومه، أي أنه تعدد إفساده. وفي إلحاق الكبائر

أي بالسكرك الحرام في الإفساد بجمع المعصية وعدم الإلحاق به لزيادته عليها بتعطيل الزمن به.

تأويلان. وفهم منه عدم إبطاله بالصغار، وهو كذلك.

أو أولى لو وقع من غيرها، أو منها متعمدا، وإنما بالنية بالخروج من المسجد والقفز والنسيان.

وبعد وطء، وقبله شهوة، ولمس، ومباشرة وإن لحائض ناسية.

أي لا يجوز له منهما من الوفاء بها، فإن كان النذر مطلقا فله المنع من تعجيله.

وإن أذن لعبد أو امرأة في نذر أو إحرام في زمن معين فنذرها.. فلا منع

أي كاذن من ذكر لهما في إن دخلا. أي كاذن من ذكر لهما في إن دخلا. أي كاذن من ذكر لهما في إن دخلا.

وأتمت الأمكنة، كعدة وإحرام واعتكاف.. ما سبق منه، معتكفة أو محرمة، فتبادى على اعتكافها أو إحرامها حتى تتمه.

إحرامها مع إتيانها فتخرج له

كلت ملبسة  
وفي عدة طلاق بل وإن

على اعتكاف، كما لو طلقت  
أو مات عنها. ثم نذرت  
اعتكافا، فتستمر في منزل  
عديتها حتى تتمها، ثم تفعل  
الاعتكاف المضمون، أو ما بقي  
من معين إن بقي من زمنه شيء،  
وإلا فلا قضاء عليها. فهذه ثلاث  
صور، وأشار لرابعة - وهي إذا  
سبقت عدة الإحرام -  
بقوله..

أو عدة،

العدة، أي مبيتها والمكث لها؛ لا أصل  
للمبيت).  
العدة. وفي نسخة بالياء التحتية (أي حقها في

وتبطل.

\* وبقيت صورتان لا تخصان المرأة: طرو اعتكاف على إحرام  
وعكسه؛ فتم السابق منهما إلا أن تخشى في الثانية - فوات الحج،  
فتقدمه إن كانا فرضين أو نقلين، أو الإحرام فرضا والاعتكاف نفلا،  
فإن كان الاعتكاف فرضا والإحرام نفلا أتمت الاعتكاف.

ليقائه بذمته إن كان  
مضمونا، أو معيناً وبقي وقته،  
وإلا لم يقضه. فإن منعه ما نذره  
بإذنه فعليه إن عتق، ولو معيناً  
فأت وقته.

وإن منع عبده نذرا، نذره بغير إذنه. فعليه الوفاء به.. إن عتق.

ولا يمنع مكاتب يسيره. أي ليس لسيد منعه من يسير  
الاعتكاف الذي لا يحصل به  
عجز عن شيء من نجوم الكتابة.

فلا  
يلزمه شيء،  
إذ لا يضام بعض  
يوم. ويحمل على من نذر  
صلاة ركعة أو صوم بعض  
يوم فيلزم إكمال ذلك عند  
القاسم، خلافا  
لسحنون. وفرق بأن  
الصلاة والصيام لما كانا من  
دعائم الإسلام كان لهما  
مزية على الاعتكاف.

ولزم يوم إن نذر ليلة،  
وأولى عكسه، فستلزمه ليلة  
السيوم الذي نذره لا التي بعده  
كأهو ظاهر ما لابن يونس وغيره.  
وعليه يلزمه دخول المعتكف قبل  
الغروب أو معه.

أي ولزم الشخص ما نذره  
من العسلد، كان نوى في  
التطوع عشرة أيام مثلاً،  
فيلزمه.  
ومنويه

وتتابعه في مطلقه،  
في كل يوم من أيامه  
التي نذر فيها  
الاعتكاف، أو  
الصوم، أو  
الصلاة، أو  
الحج، أو  
غير ذلك.



أي من ليس معه ما يكفيه  
وجدد من يكفيه ذلك والمشرب وظاهره ولو  
لما قيل: ما حرك جسمك مثل طفره أو مجانا.  
يجد كافيا، وعليه إذا وجد كافيا وخرج  
لشراء ما يحتاجه هل يبطل أم لا؟ انظره.

حاصله أنه يستحب  
للمعتكف أن يأكل في المسجد  
أو في صحته أو في المنارة، ويكره  
أكله خارجه بالقرب منه كقنائه (أي  
قدام بابه) وما زيد بالقرب منه  
لتوسعته. وأما أكله خارجا عما يكره  
أكله فيه فبطل للاعتكاف.

**وكره أكله خارج المسجد، واعتكافه غير مكفي، ودخوله منزله**

متعلما أو معلما، غير عسني، وإلا لم يكره.  
لأن المقصود من الاعتكاف صفاء القلب  
ورياضة النفس، وهو إنما يحصل غالبا بالذكر  
والصلاة لا بالاشتغال بالعلم.

**وإن لغائط، واشتغاله بعم، وكتابته أي المعتكف. وإن مصحفا، إن كثر،**

ذكر من العلم، ولا بأس باليسر وإن كان  
تكره أولى. وكتابته ما  
\* وتحمل كراهة الكتابة له ما لم تكن لمعاشه الذي يحتاج له  
في مدة اعتكافه، وإن لعباله، وإلا فلا كراهة. وكذا ينبغي له  
لأن الأمر المحتاج له لا يخص في تركه فلا تصح  
كراهته. (الدسوقي).

أي وكره للمعتكف فعل غير ذي  
من تحليل وتيسير وتحسين واستغفار  
وصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم - وصلاة وتلاوة - صلى الله عليه

**وصلاة وتلاوة،**

وأما الثلاثة فيستحب فعلها.  
وشبهه في الكراهة قوله..

بالمسجد، لا بمكانه  
أو صحته فيجوز.

بأن وضعت بقربه أو انتهى زحامها  
إليه، فالمراد بالبالغة في الجنازة فقط.

أن بعض بالمسجد  
أن بعد عنه

**كعبادة وجنازة، ولو لاصقت، وصعوده لتأذين بمنار أو سطح، وترتبه للإمامة،**

المعتمد الجواز؛ بل الاستحباب. وفي بعض النسخ للإقامة، لكن  
النص كراهة الإقامة وإن لم يترتب، لأنه يمشی إلى الإمام وذلك عمل

قبل تمام اعتكافه، ما لم تطل مدة الاعتكاف

**وإخراجه أي بخره للقاضي أن يخرج**

**الحكومة بحيث تضر برب الحق، وإلا فلا كراهة. إن لم يلد به.**

أي باعتكافه، وإلا فلا يكره إخراجه. واللدد الفرار من دفع الحق والمماطلة به.

أو سماعه من الغير، وقراءته عليه  
لا على وجه التعليم والتعلم، وإلا كره.

صحيحاً أو مريضاً، أي سؤاله عن حاله كقوله:  
كيف حالك، وكيف أصبحت؟ مثلاً، من غير  
انتقال له عن مجلسه، وإلا كرهه. وأما قوله:  
السلام عليكم فهو داخل في الذكر.

للمعتكف

وجاز إقراء قرآن، وسلامه على من بقربه، وتطيبه،  
بأنواع الطيب، وإن كره لصائم غير  
معتكف؛ لأن المسجد ويُعده عن  
النساء يمنعانه ما يقصد اعتكافه.

أي وجاز له أن يتكح يفتح  
الياء أي يعقد لنفسه.  
بضمها، أي يزوج من في  
ولايته بحجر أو رق أو قرابة.

أو جنابة أو عيب.

وأن يتكح ويتكح بمجلسه، قيد في جواز النكاح  
والإنكاح للمعتكف، وإلا كره.

أو عانة أو إبطا خارج المسجد، وكره فيه،  
كحلق رأسه مطلقاً إلا أن يتضرر فليخرج  
رأسه عن المسجد والحلاق خارجه.

ظفراً أو شارباً، وانتظار غسل ثوبه أو تحفيفه.  
أي وجاز للمعتكف إذا خرج لغسل  
ثوبه من نجاسة انتظار غسل ثوبه أو  
تحفيفه. وحل الجواز إذا لم يكن له غيره،  
وإلا كره.

آخر يلبسه إن أصاب الذي عليه  
نجاسة، وليس المراد أن يعد له ثوباً  
للاعتكاف غير الذي عليه.

للمعتكف

إذا اتصل اعتكافه بها وكان آخر  
اعتكافه آخر يوم من رمضان، ليمضي  
من معتكفه إلى المصلي فيصل عبادة  
الراجح. فإن كانت ليلة العيد أثناء  
الراجح. فإن خرج ليلة العيد الوجوب، وهو  
لم يطل مراعاة للمقابل فيما  
يظهر.

ونذب إعداد ثوب، ومكثه في المسجد. ليلة العيد،

أي المسجد

ودخوله قبل الغروب، وصح الاعتكاف إن دخل قبل  
الغروب، والمنذور والمنذور.

من الليلة التي يريد ابتداء اعتكافه منها،  
في الاعتكاف المنوي ولو يوماً فقط أو ليلة،  
بناءً على أن أقله يوم وليلة، والراجح الوجوب.  
وأما المنذور فيجب دخوله قبل الغروب  
ومعه لزوم الليل فيه.

الفجر. بناء على أن أقله يوم فقط. والراجح أنه لا يصح، بناء على الراجح من أن أقله يوم وليلة.

من الأيام؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- لم ينقص عنها.  
وهذا أقل المندوب، وأكثره شهر، وكره ما زاد عليه أو نقص  
عن عشرة، هذا هو الراجح. وقيل: العشرة أكثر المندوب،  
فيكره ما زاد عليها، وفي كراهة ما دونها قولان.

أي وندب الاعتكاف  
رمضان، لكونه سيد الشهور.  
وبرمضان،

واعتكاف عشرة، وبآخر المسجد أي وندب مكث الاعتكاف بآخر  
المسجد أي تجزئه المقابل لصدقه  
الذي هو أمامه ليعبد عن يشغله  
بالحديث.

وبالعشر الأخير منه، فهو مندوب ثالث  
وليلة القدر الغالبة به، أي في رمضان أو في العشر الأواخر،  
وذكر الضمير باعتبار الزمن.

على كل من القبولين، فلا تختص بليلة  
معينة في العام على الأول، ولا في رمضان  
وفي كونها بالعام أو برمضان خاصة وانتقلت  
من رمضان وتنتقل أيضا.

أو تاسعة أو خامسة في حديث  
والمراد بكسابة «التمسوها في التاسعة أو السابعة  
أو الخامسة» أي من العشر الأواخر.

ما بقي.

من العشر لا ما مضى. فالمراد  
بالتاسعة ليلة إحدى وعشرين،  
والسابعة ليلة ثلاث وعشرين،  
والخامسة ليلة خمس وعشرين،  
والعدد من أول العشر فالتاسعة ليلة تسع  
وعشرين، والسابعة ليلة سبع وعشرين،  
والخامسة ليلة خمس وعشرين. وأعلم أن العمل  
أو لم تعلم، ولها علامات ذكرها العلماء أخذاً من  
الأحاديث، من جعلتها أن تطلع الشمس صبيحة  
يوها بيضاء لا شعاع لها كما في الحديث، وأن تكون  
الساء ليلتها صحوا لا غيم فيها، وأن يكون الجو ليلتها  
معتدلاً لا حاراً ولا بارداً.

من نذر أياما غير معينة أو معينة  
من رمضان أو من غيره فخص له  
عذر في أثناء اعتكافه وزال.

وبنى

بزوال  
الباء للمصاحبة، وعليها ينزع قول المصنف  
بعد. وإن أخره بطل. ولا يصح  
جعلها للسببية لعدم ظهور  
التفريق المذكور. وهو ما لا  
يعد به متواليا عرفاً.



**إغماء،** أو حيض أو نفاس أو

مرض شديد لا يجوز - أو يشق - معه المكث في المسجد. والمراد بالبناء الإتيان ببذل ما حصل فيه المانع وتكثير ما نذره سواء كان ما يأتي به قضاء عما منع فيه صومه، كأن يأتي به بعد انقضاء زمنه كرمضان والنذر المعين، أو لم يكن قضاء كالنذر غير المعين. وأما إن حصلت هذه الأعذار في التطوع فلا قضاء. ومفهوم في أثناء اعتكافه أنها لو حصلت قبل دخوله أو قارنته بنى في المطلق وفي المعين من رمضان، لا في المعين من غيره ولا في التطوع. ومن الأعذار ما يمنع المسجد فقط كالسلس وتركه لعدم القضاء فيه فليتامل، ومنها ما يمنع الصوم فقط، وهو ما أشار إليه بقوله: كأن منع من الصوم..

**أو جنون، كأن منع من الصوم لمرض** **أو حيض** **أو عيد.** أو فطر، نسيانا.

ويقولنا: زوال حيض  
نهارا اندفع ما قيل: الحيض  
مانع من الصوم والمسجد معا  
فكيف جعله المصنف مانعا من  
الصوم. وحاصل الدفع أن مراده بالحيض  
هنا الذي طهرت منه نهارا، وهو مانع من  
الصوم فقط، ألا ترى أنه يجب عليها الرجوع  
للمسجد. وليس مراده مطلق الحيض، إذ هو  
مانع منهما كما مر.

من طرأ عليه عذر من هذه الأعذار؛  
وجوبا في العذر المانع من المسجد والصوم،  
والراجح عدم جواز الخروج في المانع من  
الصوم كعيد ومرض خفيف.

**وإن أخره بطل** **اعتكافه واستأنفه**

أي أخر  
الرجوع، ولو  
لعذر من نسيان  
أو إكراه.

أي حرمة الاعتكاف، فلا يفعل ما لا يفعله  
المعتكف من جماع أو مقدماته أو غير ذلك،  
فإذا زال العذر رجع فوراً للبناء كما تقدم.

فلا يبطل لعدم صحة صومه لكل صوم  
أحد، بخلاف الحائض لو طهرت أو صحت  
المريض وأخر كل الرجوع، فيبطل لصحة  
الصوم من غيرهما. بخلاف يوم  
والحاصل أن اليوم الذي طهرت فيه الحائض أو  
صح فيه المريض يصبح صومه لغيرهما، بخلاف يوم  
العيد فإنه لا يصبح صومه لأحد.

**وإن اشترط المعين**

**إلا ليلة العيد ويومه، \***

△ حاصله أن المعتكف إذا شرط ما ينأى اعتكافه - أي عزم في نفسه عليه - سواء كان ذلك العزم قبل دخوله المعتكف أو بعده؛ بأن قال: إن حصل لي موجب للقضاء لا أقضي، أو أعتكف ولكن أطأ زوجتي، أو أعتكف ولا أصوم.. لم يفذه شرطه؛ أي يبطل على المعتمد، واعتكافه صحيح، ويجب عليه القضاء إن حصل له العذر. وقيل: لا يلزمه اعتكاف، وقيل: إن كان الشرط قبل الدخول في الاعتكاف لم يلزمه الاعتكاف، وإن كان بعد أن دخل بطل الشرط. والله أعلم. (دسوقي).

على تقدير حصول  
عذر أو مبطل

**سقوط القضاء لم يفذه.** △  
شرطه، ووجب العمل على مقتضى شرط الشارع بما تقدم.

باب  
في بيان أحكام الحج والعمرة

راجع لهما؛ وما زاد عليها مندوب.  
ونذب أن يقصد إقامة الموسم ليقع  
فرض كفاية. والعمره سنة كفاية  
وهي أفضل من الوتر.

أي في وجوب الإتيان به أول عام  
القدرة عليه، فيعصى بالتأخير عنه  
ولو ظن السلامة، وهو المعتمد.

عينا، إذ هو أحد أركان الإسلام، وهو شرا  
وقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة وطواف  
بالببيت سبعا وسعي بين الصفا والمروة كذلك  
على وجه مخصوص بإحرام.  
عنا، وهي طواف  
وسعي بإحرام.

فرض الحج وسنت العمرة مرة. وفي فوريته وتراخيه لحوف القوات خلاف.  
أى إلى وقت يخاف فيه فواته بالتأخير إليه. ويختلف القوات باختلاف الناس والأزمان والأحوال.

فلا يصحان من ٢٠  
كافر، ولو صبيا ارتد. ٢١  
بأن ينوي إدخاله في الإحرام  
بالحج، أو العمرة عند تجريد.

وصحتهما بالإسلام، فيحرم نبيأولي<sup>عليه</sup> عن رضيع، وجرد  
وجوبا من الخيط إن كان ذكرا،  
ووجه الأنثى وكفاها كالكبيرة.

**قرب الحرم،** أي مكة، لا من الميقات المشقة. **ومطبق،** أي يحرم ولي أيضا عن مجنون مطبق، وهو من لا يفهم.

عليه، فلا يصح الإحرام عنه ولو خيف قوات الحج؛ لأنه مظنة عدم الطول، بخلاف الجنون فإنه شبهة بالصبا لطول مدته. ثم إن أفاق في زمن يدرك الوقوف فيه أحرم وأدرك، ولا دم عليه في عدم إحرامه من الميقات.

بالحلاف والنية معا  
ان راه مصلحة

لا مغمى، والمميز بإذنه، أي الولي، من الميقات إن  
 نأهز البلوغ وإلا تقرب الحرم.

**ولا قضاء** عليه إذا حلله ثم بلغ، ومثله في التحليل وعدم القضاء السفية البالغ إذا أحرم بغير إذن وليه.

**بخلاف العبد.** البالغ إذا أحرم بغير إذن سيده فحلله، فعليه القضاء إذا اعتق أو أذن له بعد. ويقدمه على حجة الإسلام، فإن قدم حجة الإسلام صح. ومثل العبد المرأة إذا أحرمت تطوعا بغير إذن زوجها فحلها.

من أقوال الحج وأفعاله، ويلقن  
التلبية إن قبل التلقين.

بأن عجز عن شيء، أو لم  
يمكن ميمزا، أو كان مطبقا.

وأمره مقدوره وإلا ناب عنه، **إن قبلها**، أي قبل ذلك الشيء **كطواف**،  
التلبية، ولا يكون إلا فعلا.

من الأفعال، فيسقطان  
عنه حيث عجز.

وسعى ورعي ووقوف. وفي جعل هذا من  
التلبية مسامحة؛ فإن حقيقة التلبية أن  
يأتي النائب بالفعل دون المنوب  
عنه، والطواف وما بعده ليس  
كذلك، لأنه يطوف ويسعى  
به محمولا ويوقفه معه  
بعرفة؛ فالأولى أن  
يمثل بالرمي  
والذبح.

أي أحضر الولي الرضيع  
والمطبق والصبي المميز.

الأولى "المشاهد" لأن  
الموقف لا يتعدد. أي المشاهد  
التي يطلب فيها الحضور، كعرفة  
وجوبا بعرفة ومنى والمشعر الحرام،  
وندا بغيرها.

في السفر على المحجور من صبي أو غيره،  
من أكل وشرب ولبس وحمل؛ كما لو كانت  
في الحضر درهما وفي السفر درهين.

غيره من سائر كل

المواقف وزيادة نفقة عليه أي على المحجور؛ أي في ماله. **إن خيف ضيعة**،

وجب عليه اللبس، أو طيب مثلا.  
فعلى وليه؛ خاف عليه أو لا، فليس  
التشبيه تاما.

الغارم لتلك الزيادة؛ كما إذا لم يكن للمحجور مال.  
**وإلا فولي**، ولا يكون في ذمته. فالأولى أن يقول في ماله، ليفيد  
أنه عند عدمه تكون على الولي ولو خيف عليه.

صاده الصبي محرما في غير الحرم،  
فعلى وليه مطلقا، وأما صيده في  
الحرم - محرما أو لا - فزيادة  
النفقة في التفصيل.

كانت شروط الحج  
ثلاثة: ضرب، شرط، واما  
الصحة، وهو الإسلام وقد  
تقدم، وشرط وجوب وقد  
وقعه فرضا أشار لهما بقوله.

فلا يجب على من فيه بقتية رق،  
ولا على صبي ولا مجنون، ولا  
يقع منهم قرصا؛ ولو نوه،  
فقط، لأن الوجوب  
على الحر المكلف لا يتقيد

بكونه وقت الإحرام؛ فمن لم يكن حرا أو مكلفا  
وقت الإحرام لم يقع فرضا، ولو عتق - أو بلغ  
أو أفاق - بعد ذلك. ولا يرفض إحرامه ولا يردف عليه إحراما آخر.

كشرط وقوعه.

قيد في  
الوقوع فرضاً  
فقط، لأن الوجوب  
على الحر المكلف لا يتقيد  
بكونه وقت الإحرام؛ فمن لم يكن حراً أو مكلفاً  
وقت الإحرام لم يقع فرضاً، ولو عتق - أو بلغ أو  
أفاق - بعد ذلك، ولا يرفض إحرامه ولا يردف عليه إحراماً آخر.

وقت إحرامه بلا نية نفل.

هو حال من المضاف إليه؛ أي إجماع، أي شرط وقوعه فرضاً حرية وتكليف وقت إجماعه حال كون ذلك الإجماع خالياً من نية نفل؛ بأن نوى الفرض، أو أطلق وينصرف للفرض. فإن نوى وقت إجماعه النفل وقع نفلاً والفرض باق عليه.

لم يقل: "واستطاعة" بالرفع عطفًا على "حرية" لافتقاده أنه يشترط في وقوعه فرضا الاستطاعة كما أنها تشترط في الوجود، وليس كذلك؛ إذ لو تكلفه غير المستطيع وهو ضرورة فرضا بشرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وعدم النفل، بشرط وجوبه الأولان والاستطاعة.

ووجب باستطاعة؛ بإمكان الوصول إمكانا عاديا، والباء للتصوير بلا مشقة عظمت،  
فهو تفهيم الاستطاعة.

بأن خرجت عن المعتاد بالنظر للشخص.

بالنسبة للمأخوذ  
لا يكون لا ي  
كحشار  
إلا لأخذ ظالم ما قل

يَا وَيْلَكُمْ  
وَأَمِنَ عَلَى نَفْسٍ أَوْسَرٍ  
مِنْ هَلَاكٍ أَوْ أَسْرٍ  
يَا وَيْلَكُمْ  
مِنْ هَلَاكٍ أَوْ أَسْرٍ  
يَا وَيْلَكُمْ  
مِنْ هَلَاكٍ أَوْ أَسْرٍ

متعلق بقوله: إلا لأخذ ظالم ما قل،  
أي راجع لما أفضمه الاستثناء من  
عدم سقوط الحج، كأنه قال: إلا  
لأخذ ظالم ما قل فلا يسقط الحج  
على الأظهر؛ لا إلى قيد عدم  
النكح لما تقدم من سقوطه مع  
النكح اتفاقاً.

ولو بلا زاد، وراحلة لذي صنعة تقوم به، لا تزري به، وهذا راجع لقوله: ولو بلا زاد.

تحقيقاً أو ظناً. راجع لقوله؛ وراحلة. **وقدر على المشي**، ففي كلامه لف ونشر مرتب. **كأعمى بقائد**، أي من الزاد وما يقوم مقامه ومن الراحلة وما يقوم مقامها؛ فأيها عجز عنه لم يكن مستطيعاً. **عنه في جانب السقوط منهما**،

ما يقوم مقامهما. —  
زاد ولا راحة، ولا وجد  
بأن لم يمكن الوصول بلا

أي مع صيرورته  
فقيرا بعد الحج. أو غيره ممن  
تلزمه نفقته.

من مائنة وعقار  
وكتب علم وغورها

كان شئ  
من أمة

أمكن الوصول وجبر  
الحج وإن كان إكالا

وإن كان إكالا بثمان ولد زنى، أو ما يباع على المفلس، أو بافتقاره، أو ترك ولده،

أو هبة أو صدقة  
بغير سؤال

ولو من ولده،  
إذا لم يبيع الوفاء

لا يبيع الحج  
بدين

أو شئ من أي، وهو  
قد في المساكين قبله

عليهم من الناس

للصدقة، إن لم يخش هلاكا. لا يبيع الحج بدين إذا لم يبيع الوفاء أو هبة أو صدقة بغير سؤال

في الاستطاعة زيادة على  
أو اعتبار الوصول وجود

كان عادته السؤال أم لا، كانت العادة الإعطاء أم لا؛ لكن الراجح أن من عادته السؤال بالحضر وعلم -أو- مطلقا. ظن -الإعطاء بالسفر ما يكفي- أنه يجب عليه الحج حيث قدر على الراحة، ولو بالسؤال أو المشي.

ما يرد به،

من المال إلى أقرب مكان يمكن فيه العيش بما لا يزي به من الحرف. إن خشي ضياعا يبقائه بمكة..

في نفس أو مال. ويرجع في ذلك لقول أهل المعرفة. ومثل غلبة العطب استواء العطب والسلامة؛ أي فلا يجب إلا إذا غلبت السلامة عملا بقوله: وأمن على نفس ومال. فلو حذف الاستثناء هنا ملاحظا فيه الأمن كما تقدم كان أحسن.

في وجوب ركوبه إن تعين طريقا، وجوازه إن كان له عنه مندوحة. كالب، إلا أن يغلب عطبه، والبحر

أي دوخة. وكذلك ضيق مكان لا يستطيع السجود معه إلا على ظهر أخيه. ومثل ركنها الإخلال بشرطها كطهارة، وإخراجها عن وقتها.

في جميع ما تقدم من وجوب الحج وسنة العمرة مرة، والفورية والتراخي، وشروط الصحة والوجوب.. أو يضع ركن صلاة لكيد، والمرأة كالرجل، وغير ذلك، واستثنى من ذلك أمور تأتي أدناه.

أي وإلا في

ركوب بحر، فليست كالرجل؛ بل يكره لها.

فيكره لها ذلك؛ بخلاف القريب مثل مكة وما حولها ما لا يكون مسافة قصر. إلا في بعيد مشي، وركوب بحر،

أي وإلا في زيادة  
محرم أو زوج

عن الرجال  
إلا أن تختص بمكان، وزيادة محرم أو زوج لها. فيجب عليها الحج.

عند عدم الزوج أو المحرم، أو امتناعهما أو عجزهما.  
كرفقة أمنت بفرض، ولا بد أن تكون مأمونة في نفسها. وشمل الفرض حج  
النذر والخنث والخروج من دار الحرب إذا أسلمت أو أسرت.

في الزفة المأمونة  
وفي الاكتفاء بنساء أو رجال فقط، وحينئذ فالمجموع أخرى أو بالمجموع.

الحج، فرضاً أو نفلاً.  
تردد. الأولى تأويلان. وصح  
من المال، فيسقط عنه وعصى. إذا لا منافاة بين  
الحرام الفرض، وأولى النفل. الصحة والعصيان.

فصل في فضل ركوب  
السلم الذي على السبي  
والسلام الذي على الصلاة، وركوب،

في فضل النذر  
على الحج تطوعاً.

متطوع به، أو فرض كفاية،  
وعلى صدقة، إلا في سني  
المسبغة ففضل حج التطوع.

ولو تطوعاً.

وفضل حج على غزو،

أي ينبغي الحج  
بغيره.

أي عن الميت،  
وكذا عن الحي، عنه.

أي فضل تطوع  
لبيت أو غيره من  
البيوت.

أي فضل مقب على ركوب  
الحمل والخفة والقتب على  
صغيره على قدر السنام، ومُقْتَب.

كصدقة، ودعاء. وهدي وعق، لأنها تقبل النيابة، ولوصولها للميت بلا خلاف. فالمراد بالغير  
غير مخصوص وهو ما يقبل النيابة كما ذكر، لا كصوم وصلاة. ويكره تطوعه عنه بالحج كما يأتي،  
وأما بالقرآن فأجازه بعضهم وكرهه بعضهم. وقد صرح بعض أئمتنا بأن قراءة الفاتحة مثلاً وإهداء  
ثوابها للنبي صلى الله عليه وسلم - مكره. وسئل ابن حجر عن قرأ شيئاً من القرآن وقال في دعائه: اللهم  
اجعل ثواب ما قرأته زيادة في شرف النبي صلى الله عليه وسلم، فأجاب بأن هذا مخترع من متأخري  
القراء، وأنه لا يعلم لهم فيه سلفاً. ونحوه لزين الدين الكردي. فالذي ينبغي ما ورد به الشرع كالصلاة  
عليه وسؤال الوسيلة له صلى الله عليه وسلم. والله أعلم (دردي).

ولما أفهم قوله: وتطوع وليه عنه بغيره صحة الاستئجار على الحج أخذ يذكر أنواعه الأربعة؛ وهي إجارة ضمان مضمونة بذمة الأجير، أو بعينه وبلاغ، وجعالة، وفي كل من الأربعة إما أن تعين السنة أم لا،

**وإجارة ضمان** فأشار إلى المضمونة بقوله: وإجارة ضمان، أي وفضلت **على بلاغ**

إجارة ضمان؛ وهي الإجارة بقدر معين على وجه اللزوم، سواء كانت في الذمة نحو من يأخذ كذا في حجة، وحينئذ يقوم وأثره مقامه إن شاء، أو في عين الأجير كاستأجرك على أن تحج أنت عني بكذا، وسواء عين السنة أو أطلق.

بقسميها؛ أي عين العام أم لا، وهي إعطاء ما ينفقه ذهاباً وإياباً بالمعروف كما يأتي. ومعنى كون إجارة الضمان أفضل من البلاغ أنها أولى لكونها أحوط لوجوب محاسبة الأجير إذا لم يتم لما منع من موت أو صد أو مرض، ولأن الأجرة فيها تتعلق بذمة الأجير إذا مجلت له، فإذا ضاعت منه لزمته؛ بخلاف البلاغ. وإلا فهما مكروهتان.

في الحج

**فالمضمونة كغيره**

أي كالمضمونة في غير الحج في اللزوم وفي الصفة، وهي كون العقد على مال معلوم يملكه الأجير، ويتصرف فيه بما شاء، وفي عدم جواز شرط التعجيل إذا تعلقت بمعين وتأخر شروعه، وجواز التقديم إن تعلقت بالذمة ولو تأخر الشروع بسنين. ويحتمل كغير المضمونة، وذكر الضمير باعتبار النوع؛ أي فالركاء المضمون كغير المضمون (وهو البلاغ والجعل) في الاستواء في الكراهة.

من الموصي، كأن يقول: حجوا عني، ولم يبين ضماناً ولا بلاغاً. فلا يستأجر الناظر بلاغاً، لأنه تغرير بالمال.

**وتعين في الإطلاق**

فيما سار وفيما بقي، فسيعطى بقدر ما سار بحسب صعوبة المسافة وسهولتها وأمنها وخوفها.

**بالحساب**

أي لإيجار الأجير

من الأجرة

وإن مات بغيره، فإنه يمت. يتعين عند الإطلاق. **وله**

عطف أو مرض

وسواء أكان العقد متعلقاً بعينه، أم بذمته وأبى الوارث الإتمام، وأما الأجير في البلاغ فله بقدر ما أنفق ولا شيء له في الجعالة.

أثناء سفره قبل الإحرام أو بعده. **ولو بمكة**

**إن مات**

إن كان العام غير معين؛ أي فالخيار له دون مستأجره. وهذا إن شق عليه الصبر لزوال الصد، وإلا تعين البقاء لقابل، إلا أن يراضيا على الفسخ. فإن كان العام معيناً فالقول لمن طلب الفسخ منهما، فإن تراضيا على البقاء كان لهما ذلك. ولا فرق في الصد بين أن يكون قبل الإحرام أو بعده.

أي وله في الصد البقاء

**والبقاء على عقد الإجارة. لقابل.**



**واستؤجر** إذا لم يبق الأجير لقابل في الصد، وكذا إن مات في إجارة الضمان، أو البلاغ.

أي على الأجير. وهذا إذا تمتع أو قرن بإذن المستأجر، لما في ذلك من الجهل الحاصل في الأجرة للجهل بثمن الهدى، فإن فعل ذلك بغير إذنه فهو على الأجير. ومحل منع اشتراطه إن لم ينضبط، فإن انضبط صفة وسنا جاز على حد اجتماع الإجارة والبيع.

للمستأجر في إجارة الضمان

أو قرن

عقد الإجارة

في المسافة، فلا يكمل العمل ولا يكمل على الإضافة، فلا العمل فيبقى إلى طواف العودات تعين ما سبق من عمل الأول ولو لم يبق إلا طواف العودات تعين العام غير المعين فإن كان معينا وحصل المانع بعد العودات ففعل الفسخ فيما بقي من حصة عام لا إن كان معينا ولم يمكن إعادته الحجج ولو لم يبق عام فلا استئجار

إذا لم يعين العام وتعين الأول

**ولا يجوز اشتراط كهدي تمتع عليه، وصح**

أي وفضل عام معين على عام مطلق؛ أي أنه أحوط من المطلق، لاحتمال موت الأجير ونفاد المال من يده وعدم وجود تركة له.

الأجير ضمانا أو رجلا، وجوبا

**وعلى عام مطلق، وعلى الجعالة** أي أنها أحوط لأن ثوابها أكثر.

الأجير، أي المثل

مثلا بالأجرة

**وعلى ما فهم، أو حالية، من وسيلة سفر أو هيئته.**

عطف على وقى، أي إن وقى دينه ومشى فقد جنى، وحينئذ فيلزمه الحج في عام آخر إن كان العام غير معين أو يدفع المال، فإن كان معينا فسخت الإجارة.

أي وإجارة البلاغ هي عقد على إعطاء

أجرة البلاغ بقوله

**والبلاغ إعطاء ما ينصفه بدءا وعودا بالعرف**

أي بالمعروف بين الناس، فلا يوسع ولا يقتصر على مقتضى العادة. فإذا رجع رد ما فضل، ويرد الثياب التي اشتراها من الأجرة.

أي الزائد على العرف فيما أنفق  
من الأجرة التي دفعت له، وهو  
بحال الموصي. لا ما لا يُلحق

أي سببهما؛ بل فعله سهواً أو  
اضطراراً. فإن تعدد موجبهما  
فلا يرجع.

معطوف على مقدر متعلق بجواب  
شرط مقدرين، والتقدير فإن لم يكفه  
ما أخذه رجع بما أنفق فيما يحتاج  
إليه، وفي هدي..

وفي هدي وفدية لم يتعمد موجبهما، ورجع بالبناء للمفعول. عليه الرجوع بالسرف.

ما أخذه من النفقة، قبل الإحرام أو بعده؛ كان العام معينا  
أم لا، ورجع على مستأجره بما أنفق على نفسه، لا على الموصي.  
لأن المستأجر مفرط بترك إجارة الضمان، إلا أن يكون الموصي  
أوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه.

أجبر البلاغ إلى تمام الحج. إن فرغ واستمر

أو أحرم، ومرض. أو صد حتى فاته الحج، أو فاته خطأ بعد إحرامه؛ فإنه يستمر  
أيضا في الثلاثة إن كان العام غير معين، وإلا فسخ أخذاً من قوله  
الآتي: وقسخت إن عين العام، أو عدم (أي الحج) ورجع، وله النفقة  
على مستأجره في رجوعه. فإن لم يرجع فنفقته في ذهابه لمكة ورجوعه لمحل  
المرض على نفسه، ومن محل المرض لبلده على مستأجره. وفهم من  
المصنف أنه لو مرض أو صد قبل الإحرام حتى فاته الحج يرجع وله  
النفقة في رجوعه وفي إقامته مريضاً حيث لا يمكنه الرجوع، لا إن  
ذهب لمكة فلا نفقة له في ذهابه ورجوعه لمكان المرض.

إن أمكنه الرجوع، فإن استمر فلا نفقة له  
من موضع علمه بضائعها إلى عودته إليه، وعلى  
المستأجر من موضع الضياع لبلده، لأنه أوقعه فيه.  
وهذا إذا لم يكن الميت أوصى بالبلاغ وإلا استمر  
وكانت له النفقة في بقية ثلثه.

أي قبل الإحرام. النفقة وعلم بالضياء. وإن ضاعت قبله رجع،

أي قال الرجوع في بقية ثلثه مال الرجوع في بقية ثلثه.

أي مستأجره، لا على الموصي.

بأن ضاعت بعد الإحرام،  
أو لم يعلم به حتى أحرم،  
وإلا أو لم يمكنه الرجوع، فلا  
يرجع بل يستمر. وإذا استمر..

فنفقته على آجره، إلا أن يوصي بالبلاغ، ففي بقية ثلثه،

ولو قسم. ماله، فإن لم يبق شيء فعلى آجره - وصيا أو غيره -  
ما لم يصرح حال العقد بأن هذا جميع ما أوصى  
به وليس للأجير غيره، فهذه أجرة معلومة.

المعتادة أو المشترطة؛ أي زيارة  
المسجد النبوي والقبر الشريف  
صلى الله على صاحبه وسلم  
فيجزئ الحج.

أو ترك الزيارة.

لأنه كدين قدم قبل  
أجله يجزئ ربه على  
قبوله. وظاهره لو كان  
العام الذي عينه له فيه  
غرض ككون وقفته  
بالجمعة، وأما إن أخره  
عن عام الشرط فلا  
يجزئ كما يفيد قوله:  
وفسخت إن عين  
العام أو عدم. ومعنى  
الجزاء براءة ذمة  
الأجير لا سقوط  
القرض عن  
الموصي.

وأجزأ إن قدم على عام الشرط

أي بمقابلها  
من الأجرة،  
وَصْنَعُ بِهِ مَا  
شَاءَ. ومثله  
العمرق ولو كان  
الترك لعذر.

ورجع بقسطها.

بأن الشرطه الميت  
بإحدى غير الإفراد.

بل اشترطه الوصي، وإلا فلا

إن لم يشترطه الميت،

أو خالف إفراداً لغيره بغيره فيسبب

أى اشترط عليه أى اشترط عليه أى اشترط عليه فأتى.. أو عكسه، قرآن فتمتع. أو هما. أى التمتع أو القران. فأتى..

عليه؛ شرطه الميت أو غيره، عين العام أم لا.  
وأحرَم من ميقات آخر، أو تجاوزه حلالاً ثم  
أحرَم بعده، فلا يجزئه في الصور الأربع.  
ومثل الشرط إذا تعين حال الإطلاق كما  
استظهره بعضهم؛ فالصور ثمان وعشرون،  
أربع منها تجزئ، وهي ما إذا اشترط  
عليه غير الميت الإفراد لخالف لقران  
أو تمتع، عين العام أو لا، وأربع  
وعشرون لا تجزئ أشار لحكمها  
باعتبار الفسخ وعدمه أدناه.

لم يجزئه. وسواء أكان الشرط فيها  
بعد الكاف. من الميت أم غيره،  
فالصور اثنا عشرة صورة. وسواء  
فيها عين العام أم لا، فهي أربع  
وعشرون.

أى وحيث قلنا بعدم الإجزاء  
في المسائل السابقة فسخت  
الإجارة فيها، بلاغا أو ضمنا.

ومسخت إن عين العام، ورد المال. العام، أو عدم،  
بعد الإحرام لمرض أو صد أو خطأ. ويحتمل أن يكون فاعل عدم الأجير، أى عدم الأجير بموت أو كفر  
أو جنون. وإنما جعلناه معطوفا على مقدر لا على عين لأن تعيين العام مشروط في العدم أيضاً؛

فقوله: وفسخت إن عين شامل لاثنتي عشرة صورة من الأربع والعشرين، وقوله: أو عدم شامل لثلاث صور على أن فاعل عدم هو الحج أو الأجير، هي خارجة عن الأربع والعشرين أتى بها تنميًا للقائدة. وفي نسخة وعدم بالواو، فينبغي أن يكون الضمير في عدم عائداً على الحج. وعدم الحج المشترط إما بمخالفة الأجير، وإما بالقوات، فيشمل الخمس عشرة صورة. (دردير).

لما ذكر

كغيره،

وقرن، أي

أن مفهوم قوله: إن عين العام، أنه إذا لم يعين العام لم تنفسخ الإجارة في جميع الصور السبع، وليس الحكم كذلك، نفى ذلك بقوله: كغيره، يعني أو قرن، كغير المعين إذا خالف إلى القرآن. والمعنى أنه كما تنفسخ الإجارة إذا كان العام معيناً في الصور المذكورة كذلك تنفسخ الإجارة إذا لم يكن معيناً ولكنه خالف إلى القرآن. وذلك في صورتين: الأولى إذا شرط عليه الأفراد بوصية الميت فقرن. الثانية إذا شرط عليه التمتع فقرن. أما الأولى فقد نص في التوضيح على أن الإجارة تنفسخ فيها؛ فإنه قال إنه إذا شرط عليه الأفراد بوصية الميت تخالفه فقرن انفسخت الإجارة، سواء أكان العام معيناً أم لا، وإن خالفه بتمتع لم تنفسخ وأعاد إذا كان العام غير معين. انتهى. (الخطاب).

أو صرفه لنفسه إشارة إلى أنه إن أحرم عن الميت ثم صرفه لنفسه لم يجزئ (وأعاد، عن واحد منهما، ويفسخ مطلقاً؛ عين العام أم لا، ويرد الأجرة. وأعاد، وأشار إلى ثلاث لا فسخ فيها بقوله: وأعاد.. أي الأجير الحج في عام قابل ولا تنفسخ الإجارة.

شرط عليه الميت الأفراد، أو شرط عليه هو أو غيره، إن القرآن فخالف و.. يمكن الاطلاع عليه، عكس الإجارة وهل تنفسخ الإجارة، أن لو خالف الميقات المشترك لا يفسخ غيره في غير العام المعين لا يفسخ ويجب عليه العود في قابل، سواء أشرطه عليه الموصي أم المستاجر، وهاتان صورتان تمتتا الاثنتي عشرة صورة في غير العام المعين، ولو رجع إلى الميقات وأحرم منه بالحج عن الميت. أو أن يرجع للميقات، الأجير.

بالفسخ  
وعذمه، محلها في عام  
معين كما قال المصنف. وأما في  
عام غير معين ففيه تأويلان أيضا غير  
تأويلي المصنف؛ وهما هل لا بد أن  
يرجع لبلده الذي استوجر منه ثم يحرم  
من الميقات، أو يكفي رجوعه للميقات  
فيحرم منه عن الميت ولا سبيل  
للفسخ.

منع من الميت فيجزيه؟ تأويلان.

دليل على أن المراد تفويض حجة الفرض  
إلى النائب والعزم على أنه لا يأتي به اكتفاء  
بفعل النائب عنه، وحينئذ تكون الإجارة  
عليه فاسدة يتعين فسخها وله أجره مثله  
إن أتمها. ويفهم منه أن المستطيع إن استتاب  
مع عزمه على أداء الفرض لا يمنع.

ومنع استنابة صحيح في فرض،

أبي  
مستطيع، وإن كان مريضا  
وهو من إضافة المصدر لفاعله؛ ولذا قال،  
استنابة ولم يقل نيابة، لأن الاستنابة صفة  
لأنها قيام الغير عنك بفعل أمر؛ فهذا هو تحقيق  
الفرق بينهما وبه يتضح وجه تعبير المصنف بمنع  
دون ولا يصح، وذلك لأن الاستنابة لا تتصف  
بعدم الصحة، بخلاف النيابة. مثال ذلك  
الصلاة فإن إيقاعها من غيرك نيابة عنك لا  
يصح واستنابتك الغير فيها لا تجوز  
وهو ظاهر.

والإجارة فيه صحيحة.  
وشبه في الكراهة قوله:  
كبدء مستطيع. إلخ.

فإن استتاب  
والأوفي عزمه، إن كره.

في عمل لله تعالى،  
حجا أو غيره،  
مستطيعا أو لا،  
على القول بالتراخي  
في المستطيع، والراجح  
الحرمة بناء على  
الفور.

كبدء ضرورة: مستطيع به أي بالرجوع عن غيره قوله: وإجارة نفسه. وإجارة نفسه.

ضرورة أو غيره، سمي  
ملا أو ثلثا، أو أطلق  
مري عن الوصي

سمى الثلث، الثلث مجعلا،  
الموصي

ونفذت الوصية به من الثلث، وجع عنه حجج إن وسع وقال: يحج به،

إن قال: يحج منه

يسع الثلث حججا؛  
بأن لم يسع حجة،  
أو قصر عن ثانية  
فاكثر، أو وسع  
وقال: يحج منه.

والأفحجة واحدة، لأن من للتبعيض.

أي كما جمع ميراثا إن سمي  
ميراثا فوجد من يحج منه

أي فالقاصر عن حجة فأكثر  
في الأولى، والباقي بعد حجة  
واحدة في الثانية والثالثة  
يرجع ميراثا.

بأقل، كخمسين، عين الأجير أم لا. أو تطوع غير. عنه، أي حج عنه مجانا،  
سواء أم لا؛ فيرجع الباقي  
في الأولى، والكل في الثانية ميراثا.

أي بماله مثلا  
فإن أطلق

يقول: يحج عني بكذا

يطلق: أي لم يقيد  
بحجة؛ بأن..

رجوع الباقي في الأولى ميراثا مطلقا؛  
قيد بحجة بأن قال: يحج به عني إلا أن  
حجة، أو أطلق بأن قال يحج به،  
أو حجوا به عني، أو يرجع ميراثا..

وهل

فحجج؟ حتى ينفذ، ولا يرجع الباقي ميراثا. تأويلان. محلها المسألة الأولى كما حيلناه عليها،  
وأما الثانية (مسألة التطوع) فالكل  
يرجع ميراثا مطلقا اتفاقا، خلافا لظاهر المصنف.

أي أجرة مثله

ودفع المسمى، وإن زاد على أجرته لمعين لا يرث أي غير وارث بالفعل، فهم إعطاؤه له،  
أي للمعين، فلو كان وارثا أو لم يفهم بالنص أو القرائن الإعطاء له، لم يزد على أجرة المثل، فإن أبي رجع ميراثا.

أي

وإن عين غير وارث فإن سمي له شيئا لم يزد عليه. ولم يسم أي وإن لم يسم له شيئا معينا.. زيد - إن

بالرفع نائب فاعل زيد، إن لم يرض  
لم يرض بأجرة مثله - ثلثها إن كان الثلث يحمل ذلك. ثم بزيادة الثلث. تربص، قليلا لعله يرضى.  
ثم إن لم يرض أيضا. أوجر للصورة على من لم يتزوج أيضا؛ لأنهما صرا دراهمهما فلم ينفقاها.  
بالصاد المهملة، وهو من لم يحج من الأحرار المكلفين ويطلق

دون من سبق له حج صحيح،  
فتبطل الوصية له عين  
ويرجع المال كله ميراثا.

هذا شرط في كل أجير حاج عن  
الضرورة، ولا يختص بالضرورة قبله.  
المال ليحج به عن الضرورة  
حال كون الوصي.

فقط. غير عبد وصبي، وإن امرأة. ولم يضمن وصي دفع لها مجتهدا.  
بأن ظن العبد حرا والوصي بالغنا وجا، أو لم يحججا وتلف المال. ويضمنان إن غرا ولو جحا  
بالفعل، ويكون جناية في رقبة العبد ومال الوصي، فلو وجد المال لنزع منهما.

سمى قدرا، كأن قال: يحج  
وإن عني بخمسين أو بثلاثين..  
فيتعين أن يحج عنه من  
بلد الموصي، فإن..  
لم يوجد بما سمي من مكانه حج من الممكن المكان، بل..  
هذا إن لم يسم

ولو سمي مكانا. ولا يرجع ميراثا. إلا أن يمنع نحو لا تحجوا عني بكذا إلا من مكان كذا. فميراث  
الحج عنه من غير المكان المسمى، فميراث  
ولا يحج عنه من الممكن.

إن عينه، ولو بقرينة ككونه ممن  
يظن به الخير والصلاح، فلا يجوز  
له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه.

ولزمه الحج بنفسه لا يلزمه. الإشهاد. وقيل قوله بلا يمينين إن قبض إلا أن يعرف.  
الأجرة أو كان غير متمم. الإشهاد، أي  
يجري به العرف، أو

يشترط؛ فيلزمه. فإن لم يقبضها وهو  
متمم لزمه وإن لم يجز به عرف. وأشار إلى  
المضمونة في الذمة بقوله: وقام وارثه..

أي في حال قول الوصي  
من يأخذه (أي الأجر) أو  
ادفعوه لمن يأخذه..  
أي مقام مورثه، إن شاء.

أي وارث الأجير غير العبد.

وقام وارثه مقامه فيمن يأخذه في حجة، لأنه كراء مضمون لا يتفسخ بموته. ولا يسقط  
فرض من حج عنه، لأنه لا يقبل النسيابة. وله أجر النفقة والدعاء. أي لمن حج عنه.



تفجر يوم النحر  
وتبدأ زمن الإحرام منه

أي ابتداء وقته إذا تعلق بالبحر  
ووقته للحج

بين الكراهة بناء على أنه قبل  
الحجفة، وعدمها لأنه على أعمال الإحرام

أي وفي كراهة  
الإحرام بهما  
من رابع

ركنهما الأول، وهو  
نية أحد النسكين  
مع قول أو فعل  
متعلقين به،  
كالتلبية والتجرد  
من الخيط كما يأتي.  
والراجح النية  
فقط. وله ميقاتان  
زمانيان ومكانيان،  
أشار للأول  
بقوله: ووقته.. إلخ.

لما أنهى الكلام على حكم  
الحج والعمرة وشرط صحتهما  
وشرط وجوب الحج وما  
يتعلق بذلك شرع يتكلم على  
المقصود بالذات منهما،  
وركنهما وهو أركانها وواجباتها  
وسننها ومنذوباتها وما  
يتعلق بذلك فقال:  
وركنهما.. إلخ (أي الحج  
والعمرة) ثلاثة، ويختص  
الحج برابع هو الوقوف  
بعرفة.

أي قبل شوال، أي كما يكره الإحرام  
مكنا قبل مكانه الآتي بيانه. وفي رابع تردد.  
وكرة

الإحرام قبل ميقاته الزماني  
والمكاني، لأنه وقت كمال لا  
وقت وجوب.

أي أن الإحرام للعمرة يصح  
وصح للعمرة أبدا في أي وقت من السنة سوى  
ما استثنى هنا.

الزمن وليس المراد أن جميع  
الإحرام الذي ذكره وقت لجواز  
بعض هذا يومه لفظه، بل المراد أن  
الإحرام به، وهو من شوال لجواز ابتداء  
النحر، وبعضه وقت لجواز الطلوع فجر يوم  
من فجر يوم النحر لأخر ذي الحجة، وهو  
والأفضل لأهل مكة الإحرام في الحجة  
أول ذي الحجة على المعتد، وهو  
وقبل يوم التروية.

منه، بالفاسخ من جميع أفعاله من طواف  
وسعي ورمي الرقيم، أو قدر رميه من طواف  
بأن يمسح بعد الزوال من اليوم الرابع ما  
يسع الرمي. فإن أحرم بها قبل ذلك لم ينقصد.

أي بعد التحليلين الأصغر والأكبر.  
والأول بعدهم بالإفراد، أي بعد التحلل  
المذكور، وهو القرن من جميع أفعال الحج  
الإحرام بهما  
وكرة بعدهما  
وقبل غروب اليوم الرابع. فإن أحرم صح إحرامه بها، لكن  
لا يفعل منها شيئا حتى تغرب  
الشمس، وإلا لم يعتد به على المذهب؛  
حتى لو تحلل منها قبل الغروب ووطئ  
أفسدها وتمادى فيها ثم قضاه بعد  
الغروب.

أي في جوفه موضع صلاته، ويلبي وهو جالس. وليس عليه أن يقوم من مصلاه، ولا أن يتقدم إلى جهة البيت.

ولما أنهى الكلام على الميقات الزماني شـرع في المكاني عاطفا له على قوله: وقته، فقال: ومكانه، أي الإحرام.

بمكة: موطنها أم لا، كان الإقامة تقطع حكم السفر أم لا.

له الإحرام من.

ومكانه له أي للحج غير قرآن. للمقيم بمكة، أي الأولى لا المتعين، فلو أحرم من وندب المسجد خارجها خالف الأولى ولا دم عليه. ومثل المقيم بها من يقيم بالحرم كني ومزدلفة.

المقيم بها الآفاقي.. تشبيه في الاستحباب.

من معه سعة زمن يمكنه فيه الخروج لميقاته، وإدراك الحج فيندب له الخروج.. كنـخروج ذي النـس

أي مكان الإحرام لها وللقرآن لميقاته، ولها (أي للعمرة) لمن بمكة.

ليجمع في إحرامه بين الحل والحرم في الصورتين كما هو الشرط في كل إحرام. ولا يجوز الإحرام من الحرم، وانعقد أن وقع، ولا دم عليه. ولا بد من خروجه للحل كما يأتي.

الحل، والجـعـرأنة أولى.

قد قيل إنه أشهر على الله عليه وسلم منها، أي بعد خروجه للحل ورجوعه، أي بعد خروجه للحل ورجوعه.

المسمى بـغـد مساجد عائشة رضي الله عنها بخصوص العمرة أيضا، ثم التـنـعـيم، وأما القرآن فلا يطلب فيه مكان معين. فإن أحرم لها في الحرم خرج للحل ليجمع في إحرامه بين الحل والحرم.

وإن لم يخرج أعاد طوافه وسعيه إن فعلهما قبل خروجه. بعده، أي بعد سعيه الفاسد، لأنه حلق وهو محرم.

وأهدى إن حلق من الحرم فيلزمه الخروج للحل أيضا، لكنه لا يطوف ولا يسعى بعده؛ لأن طواف الإفاضة والسعي بعده يتدرج فيهما طواف وسعي العمرة، فإن لم يخرج حتى خرج لعرفة فطاف للإفاضة وسعى فاستظهر الإجزاء. وإنما وجب عليه الخروج قبل عرفة لأن خروجه لعرفة لم يكن للعمرة، بل هو خاص بالحج، وإنما أجزأ طواف الإفاضة عن طوافها لأنه لما اندرج في طوافه المشتمل على الشرط وهو المقصود بالذات أغنى عن طوافها وكذا السعي.

وهو أحد جبال مكة  
وتأخرتهما من التامة  
لأهل اليمن والهند

تصغير حلفة، للمدني ومن  
وراءه. وهو ماء لبني جشم  
قريب من المدينة، وهو  
أبعد المواقيت من مكة  
بينهما عشر مراحل (أو تسع).

يكن مقبلاً بمكة وما  
في حكمها ما سبق.  
أي فالمواقيت المكانية للحج والعمره

لأهل مصر والمغرب والتكرور والشام والروم، ويأمن  
قرية كانت بين مكة والمدينة على نحو خمس  
مراحل من مكة، ثم غمرها السيل.

ولا فلهما ذو الحليفة، والجحفة،

لأهل نجد اليمن ونجد الحجاز  
ومن في جهتهم. وقرن جبل في  
جهة المشرق بينه وبين مكة مرحلتان.

وأقرن، وذات عرق،  
لأهل العراق وفارس وخراسان  
والمشرق ومن وراءهم. قرية خربة  
على مرحلتين من مكة.

ومكان الإحرام لها (أي  
للمحج والعمره) مسكن دونها، أي  
المواقيت المتقدمة، بأن كان المسكن  
أقرب لمكة من هذه المواقيت، فيحرم من  
مسكنه أو مسجده إن أفرد، كان قرن أو  
اعتبر وكان بالحل. فإن كان بالحرم  
خرج للحل على ما مر.

من هذه المواقيت.  
به منها وإن لم يكن من أهلها.  
كان الحاذي مسافراً.

أي ومكانه لها أيضاً  
أي مكان  
أي قنبل

وحيث حاذى واحداً، أو مر ولو ببحر،  
لكن المعتمد بقيده ببحر القلزم (البحر الأحمر)  
حيث يحاذي الجحفة، فإن ترك الإحرام منه للبر  
لزمه دم.

أي أولى، وإن كان  
سبقت أو تقاس

أي إحرامه من  
ذي الحليفة. أولى  
فقط، لا واجب،  
إلا كعصري يمر بالحليفة، فهو  
بالجحفة أو محاذاتها

قبل الجحفة، فالأولى لها الإحرام من ذي الحليفة، وإن أدى ذلك إلى إحرامها الآن بلا  
صلاة، لأنها تقيم في العبادة وقتاً قبل أن تصل للجحفة فلا يفي ركوعها للإحرام المتأخر  
بفضل تقديم الإحرام، مع كون إحرامها المتقدم من ميقات النبي عليه الصلاة والسلام، فإن  
لم يقصد المار بذئ الحليفة المرور بالجحفة ولا محاذاتها وجب لإحرامه من ذي الحليفة.

رجي رفعه

أي مريد الإحرام من أي  
ميقات؛ تشبيه في الأولوية.

لما فيه من المبادرة للطاعة،  
إلا إذا الخليفة فالأفضل  
الإحرام من مسجده،  
أو فناءه لا من أوله.

كإحرامه أوله.

وإزالة شعته.

والشعر رأسه فالأفضل إيقاؤه طلباً  
للتقوى في الحج والتقصير  
الذي هو الواجب والتقصير  
ونصف إبط وأزالة شعر يديه، إلا  
ظفر وقص شارب وحلق عانة  
وكأزالة شعته، من تقليم  
أي

أي بالإحرام بأن يقتصر

وترك اللفظ به، على النية أولى، كالصلاة. والمار به

أي انتهى الكلام بتقسيم  
بالميقات. لما انتهى شرع في إحرامه  
على الميقات وأهله وجوباً لأنه إما مريد  
المار به من حيث أقسام، إما أن يتردد، وإما  
وعلمه إلى ستة أقسام، وإما أن يكون  
لكنه، أو لا، والمريد إما أن يكون  
لا، فهذه ثلاثة، وفي كل واحد  
محتاج بالحج، أو لا.

بأن كانت حاجته دونها،  
أو في جهة أخرى؛ كان  
من مخاطب بالحج أو لا.

يريد بها إلا أنه لا مخاطب بالحج.

وصبي ومجنون، أو مخاطب  
به ولا يصح منه ككافر..

إن لم يرد مكة، أو كعبه به ولا يصح منه ككافر.. فلا إحرام عليه، ولا دم.

بدا له دخولها بعد مجاوزته،  
أو أذن الولي للعبد أو الصبي،  
وإن أو عتق، أو أفاق المجنون أو  
المغمى عليه، أو أسلم الكافر..

أحرم،

إلا الضرورة

أي منهم، بفرض أو نفل،  
وإنما لم يلزمهم الدم لأنهم  
جاوزوا الميقات قبل توجه  
الخطاب إلى غير الكافر  
منهم، وهذا جاوزه في وقت  
لا يصح منه الإحرام.

المستطيع، الذي أحرم في أشهر الحج بعد تعدي الميقات حلالاً، فتأويلان. في لزوم الدم نظراً  
وكان حال مروره غير مخاطب لعدم إرادته الدخول. إلى أنه بإحرامه صار بمنزلة

مريد الإحرام حال المرور، وعدم  
لزومه نظراً لحال مروره، والراجح الثاني.  
فإن أحرم في غير أشهر الحج فلا دم اتفاقاً؛  
كأن لم يكن ضرورة أو كان غير مستطيع.

في مجاوزة الميقات حلالاً.

من قسريب، كمسافة قصر  
فلن بعد خروجه منها لا  
عليها، مستباعد العود، ولو أقام به كثيرا.  
بتجارة أو نحوها.

التي مكة لا يخلو أسرار  
عائلات الأشراف

ومريدها **إن تردد أو عادها الأمر** عاقه عن السفر، أو يريد العود ورجع من **فكذلك** مكان قريب ولم يقم فيه كثيرا ولو لغير عائق..

أي كاللار الذي لم  
يردها، لا يلزمه إحرام ولا دم،  
وإن أحرم.

من الميقات إن  
وصله، وإلا فله  
**وجوب الإحرام**

بأن أرادها لنسك أو تجارة،  
أو لأنها بلده، أو عاد عن بعد؛  
فإن زاد على مسافة القصر،  
أو عاد بنية الإقامة وترك السفر..

ولا

حال مجازة الميقات  
بأنه لا يقصد مكة

عليه في تركه،  
ولو صرورة. **ولا دم**

منه، ولا  
حاجة لهذا بعد قوله: وجب.. بل هو  
خلاف المراد؛ إذ كثيرا ما يستعمل أساء في  
الكرامة، فيوم أن المراد بالوجوب التأكيد وليس  
كذلك. وما أوم قوله: وجب الإحرام.. إلخ، أن عليه  
الدم في مجازة الميقات خلافا لمطلق ما أن فيه  
تفصيلا به عليه بقوله: ولا دم.

بأن  
**وأساء تاركه**

أي مكة، بل وإن  
دخلها ما لم يحرم، فلو  
قال: وإن دخلها كان  
أخصر وأفيد وأسلم.

واجب للميقات  
وأحرم منه

**وإن شافها،** بأن قصد نسكا. **رجع،**

لنسكه أو رفقته بسبب  
رجوعه، أو لم يقدر على  
الرجوع لمرض. فإن  
خاف ما ذكر فحكه  
ما يأتي أدناه.

قاصد النسك

الرجوع ما لم يخف ذلك، ويحل  
الرجوع ما لم يخف ذلك

بمح  
أو عرة؛ كان قصد  
بدخوله التجارة مثلا، ولو بدا  
له النسك بعد ذلك وأحرم في **ولا**  
الطريق، أو قصد مكة. لكن نقل  
ابن عرفة أن قصد مكة كقصد  
النسك في لزوم الدم  
واعتمده.

نسكا،

مكة  
ومكة

**ولا دم،** عليه إذا رجع قبل إحرامه إن جهل  
حرمة تعدي الميقات خلافا، بل.. **وإن علم،**

ولا يسقطه عنه  
رجوعه، فيلزمه الدم..

أي كزوم الدم لراجع للميقات وقد  
تعداه خلافا، ثم أحرم، ثم رجع إليه.. **بعد إحرامه،**

**كراجع**

ولم أفسد، لا إني فات. فاستقط عنه دم الثعلبي لأنه صار من تعدي الحيات غير قاصد من آخر دعوة لا انقلاب وجه لها ولم يسبب قاتني يحيى على إخراجهم لتخلي فاعليه دم لأنه خيفت بغيره من لم يقته

بِهِ الْإِحْرَامُ يَقُولُ: ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَنْعَقِدُ

الاحقر ام بيج و موفه

هذه الخصالفة، ولا فقد يكون عليه الدم لشيء آخر؛  
كما إذا نوى القرآن وتلفظ بالافراد فيه الدم بشرطه الاثنية.

ب. نوى الأفراد وتلفظ بالقرآن أو عكسه.

وإنما ينعقد بالنية، إن وافقها لفظه، بل.. وإن خالفها لفظه، ولا دم.

كالتوجه في الطريق والتجرد من الخيط، والتقليد والإشعار. ولا ريب أنه حال الجماع يمكنه القول أو الفعل؛ بأن يجامع على مركبه حال التوجه.

أي ينعقد بالنية وإن حصلت بجماع؛  
أي في حالة الجماع. وينعقد فاسدا  
وئمه ويقضيه ويهدى.

أو فعل **تعلقا به** بالكل؛ إذ كل من القول أو الفعل جزء من الإحرام، لأنه عبارة عن النية مع قول أو مع فعل، فتأمل. ثم الراجح أن الإحرام ينعقد بالنية فقط، وما مشى عليه المصنف ضعيف.

وإن بجماع مع قول كالتلبية والتهليل. وهذا وما بعده مصب الحصر.

أَيُّ لَمَبِينَ تَنِيضًا، كَأَحْسَرَمَتِ لِلدَّ  
لَا يَفْعُولُ شَيْئًا إِلَّا بَعْدَ التَّحِينِ

ببین  
سواء بین ما أحرم به من حج  
أو أحرمت الإحرام يعتقد بما ذكر  
أو أحرمت

ای آنہ یندب صرفہ

مفرد، إن وقع الصرف قبل طواف القدوم وقد أحرم في أشهر الحج، وإن كان قبلها صرفه ندبا لعمره، وكره الحج. فإن طاف وجب صرفه للأفراد.

لأنه أحوط، لاشتتاله على النسكين. **وصرفه الحج والقياس لقرآن.** وإن عين و.. **نسي** ما أحرم به أهو إفراد أو عمرة أو قرآن. **فقرآن.** أي يعمل عمله ويهدي له، لا أنه ينويه بدليل قوله: ونوى الحج..

فقط، وجوبا. أي يحدث نيته  
**ونوى الحج** ويعمل عمل القرآن احتياطاً، **وبرئ منه** **فقط**.  
 فإن كان أحرم أولاً بحج أو قرآن لم يضره ذلك، وإن كان بعمره فقد أردف الحج عليها.

→ لا من العمرة، فيأتي بها لاحتمال أن يكون إحرامه الأول بإفراد.

أي كما

لو أحرم ثم شك هل كان

أحرم بإفراد أو عمرة، وهو مراده

بالتمتع (ولو عبر بالعمرة كان أحسن)

فإنه ينوي الحج ويبرأ منه فقط، ويأتي

بعمرة لما مر. وإنما كان هذا تشبيها لا تمثيلاً

لأنه في الأولى نسي ما أحرم به من كل

وجه وفي هذه جزم بأنه لم ينو

قرا.

تشبيه بقوله: ونوى **كشكه** الحج وبرأ منه فقط. **أفرد أو تمتع.**

لغا (كدعا) فعل لازم بمعنى بطل، وعمرة فاعله. أي وبطلت عمرة أردفت عليه.

لأن الثاني ما إذا كان الحجاج على العتق وما إذا كان على غيره

لضعفها وقوته.

**ولغا عمرة عليه، أي على الحج، كالثاني في حجتين أو عمرتين، ورفضه.** أي

الإحرام بالحج أو

العمرة، ولو حصل

الرفض في

الأثناء.

ويلزم من الجواز الصحة، ومن عدم الجواز عدم الصحة لعدم الجزم بالنية.

حقه قولان.

فلو تبين أن زيدا لم يحرم لزمه هو الإحرام، ويكون

مطلقاً يخير في صرفه فيما شاء. وكذا لو مات زيد أو لم يعلم ما

أحرم به، أو وجدته محرمًا بالإطلاق على ما استظهر.

**وفي كإحرام زيد تردد.**

لما كانت أوجه الإحرام ثلاثة: إفراد وقوان وتمتع، بين الأفضل منها هنا.

لأن القارن في عمله كالمفرد، والمشابه للأفضل يعقبه في الفضل.

الإفراد في الفضل

قوان

**وندب إفراد،** أي قُضِيَ على قِوان وتمتع؛ بأن يحرم ثم يأتي **قوان** بالحلج مفرداً، ثم إذا فرغ منه أحرم بالعمرة.

معاً بنية واحدة؛ بأن ينوي القِوان،

أو الإحرام بحج وعمرة، أو نية مرتبة،

وهذا تفسير للقِوان.

أي قدم نية العمرة وجوباً في ترتيبهما ليرتدف

الحج عليها، ولا يتصور **أو يردفه** أي الحج عليها بعد

**بأن يحرم بهما وقدمها،** ذلك في إذا أحرم بهما معاً؛ الإحرام بها وقبل طوافها، أو..

نعم يتصور تقديم لفظها إن تلفظ، وهو حينئذ مستحب.

أي فيه قبل تمامه

هو شرط في صحة الإرداف مطلقاً بجميع صورته.

**بطوافها، إن صحت** أي أن شرط الإرداف صحة العمرة، فإن فسدت لم يصح.



أي الطواف الذي أردف الحج فيه وجوبا وصلى ركعتين.

وكلمه، ولا يسعى للعمرة بعد هذا الطواف، لوجوب إيقاع السعي بعد طواف واجب، بالإرداف سقط طواف القدوم عنه وصار طوافه تطوعا لأنه صار كمن أنشأ الحج وهو بمكة، أو الحرم فيؤخر السعي للإفاضة.

وتتدرج. العمرة في الحج، أي يستغني بطوافه وسعيه وحلقه عما وافق ذلك من عملها.

الإرداف بعد الطواف وكرره بعد الركوع ويصح إردافه. لا بعده. أي بعد الركوع، فلا يصح. وأشعر. حرامه بالبيع. صحيح بعد.

سعي. للعمرة قبل حلقها، ثم إن أتم عمرته قبل أشهر الحج يكون مفردا، وإن فعل بعض ركنها في وقته يكون متمتعا. وحرم الحلق عن العمرة حتى يفرغ من حجه.

وأهدى لتأخيرها أي لوجوب تأخيرها عليه بسبب إحرامه بالحج، فليس المراد أنه يطلب بتقدمه وإن أخره أهدى. ولو فعله. لا بد من الحلق، فلا يفعله قبل من المدي، وعليه.

يحرم بعمره، ثم يحل منها في أشهر الحج، ثم..

ثم يلي القران في التذبح. تمتع بأن يحج بعدها، بإفاد، بل.. وإن بقران. فيصير متمتعا قارنا، وقرانه. وسمي المتمتع متمتعا لأنه تمتع بإسقاط أحد سفرين، أو لأنه تمتع بين عمرته وحجه بالنساء والطيب.

أي وقت إحرامه بهما؛ فالمقيم لا دم عليه إن كانت إقامته أصلية، بل.. مثلث الطاء، مكان معروف ثم.

وشرط دهما. أي التمتع والقران. للتمتع أو القران. بمكة أو ذي طوى وقت فعلهما وإن كان.

أي بمكة، أو ذي طوى. وأُفرد الضمير لأن العطف بأو؛  
بأن انتقل إليها وسكنها بنية عدم الانتقال منها. وأما  
المجاور بها الذي نيته الانتقال منها أو لا نية له فعليه الهدى.

بأن ينقطع

بأن ينقطع بها، أو كان متوطنا بها ولكنه.. **خرج من الحاجة**، الرجوع، فلا دم عليه إن رجع  
بعمرة في أشهر الحج ثم حج، أو

أي بغير مكة وما في  
حكمها رافضا سكنها. أي وقدم بالعمرة.

لا أنقطع بغيرها، أو قديم بها ينوي الإقامة. بمكة وما في حكمها،  
وأولى إن لم ينوها،  
فعليه الدم إن تمتع أو قرن.

أهل بمكة وأهل بغيرها  
ما ليس في حكمها.

ثم التمتع

وندب لذي أهلين، وهل ندبه مطلقا، أو.. **إلا أن يقيم بأحدهما أكثر**، فيعتبر؟  
من إقامته بالأكثر

فإن عاد إلى مثله بعد أن حل من عمرة  
بمكة، ثم دخلها محوماً بالحج في عامه فلا دم  
عليه لأنه لم يتمتع بإسقاط أحد السفرتين.

أي بشرط دمها.. **وج** من عامه. **تأويلان**.  
المعتمد الأول.

في البعد، إذا كان العود  
لمثل بلده بغير الحجاز، بل..

أي ويشترط للتمتع،  
زيادة على الشرطين  
السابقين المشتركين  
بينه وبين القران.

وللتمتع عدم عوده لبلده أو مثله. **ولو بالحجاز**، لا إن عاد إلى.. **أقل** من أفقه أو بلده،  
فلا يسقط عنه الدم.

أي الحج. ويدخل بغروب الشمس  
من آخر رمضان، فإن حل منها الغروب،  
ثم أحرم بالحج بعده لم يكن متمتعا.

أي بشرط  
لتمتع فعل.. **بعض ركنها** أي العمرة. **في وقته**،  
وفعل

بحيث لو كانا عن اثنين؛ كأن اعتمر عن نفسه وحج  
عن غيره، أو عكسه، أو اعتمر عن زيد وحج عن عمرو  
فلا دم، أو عـدم شرطه فيجب الدم، وهو الرابع.

أي الحج والعمرة

وفي شرط كونهما عن شخص واحد تردد. ودم التمتع يجب بإحرام الحج، إذ لا يتحقق

التمتع إلا به.

واعترض بأن هذا

مخالف لقوله الآتي:

وإن مات متمتع

فالهدي من رأس ماله إن

رمى العقبة. أي فإن لم يرمها لم

يلزمه هدي أصلاً؛ لا من رأس

ماله ولا من ثلثه. وأجيب بأن ما

هنا طريقة وما يأتي طريقة أخرى

وهي الرابعة، وبأن ما هنا محمول على

الوجوب الموسع والتحم برمي جرة العقبة

وهو ما يأتي، ومثل رميها بالفعل فوات

وقته.

دم التمتع بمعنى قبله -

وأجزأ تقليده، وإشعاره. قبله -

عطف على الإحرام. أي وركنهما الطواف، فقوله:

لهما مستغنى عنه. وللطواف مطلقاً -ركنا أو واجبا

أو مندوباً- شروط أولها كونه أشواطاً كما بينه "المص".

وابتدأه من الحجر الأسود واجب، فإن ابتدأه من الركن

اليمني مثلاً ألغى ما قبل الحجر وأتم إليه، فإن لم يتم إليه

أعاده وأعاد سعيه بعده ما دام بمكة، وإلا فعليه دم.

ثم الطواف لهما سبعا،

أي كونه متلبساً بالطهرين (طهارة الحدث والخبث)

فلو قال بالطهارتين كان أحسن. فإن شك في الأثناء

ثم بان الطهر لم يعد كما في الصلاة. وهذا ثاني الشروط.

حصل أثناءه ولو سهواً.

بالطهرين، والستر. للعمرة، عطف على الطهرين؛ فهو الشرط الثالث. وبطل بحدث بناء،

فاعل "بطل". وإذا بطل البناء وجب استئناف الطواف إن كان واجباً، أو تطوعاً وتعهد الحدث؛ فلو

قال: وبطل بحدث ولا بناء، لكان أحسن. لأن ظاهر عبارته أن هنا بناء بطل وليس كذلك.

يجز جعل عطف على الطهرين، فهو الشرط الرابع. فلو جعله عن يمينه أو قبالة

وجعل البيت عن يساره وجهه أو وراء ظهره لم يجزئه. والمراد أنه عن يساره وهو ماش مستقبلاً جهة

أمامه، فلو جعله عن يساره إلا أنه رجع القهقرى من الأسود الياني لم يجزئه.

وخروج كل البدن عن الشاذروان،

هذا الشرط الخامس بكسر  
هو الشرط المعجمة وفتحها، ويسكون  
الذال المعجمة وفتحها، ويسكون  
الراء، بناء لطيف ملصق بمحاطب الكعبة  
مرتفع عن وجه أصل الجدار حين بنا  
نقصته قرش من أصل البيت، فلو طاف  
البيت، فهو من أصل البيت، فلو طاف  
خارجه ووضع إحدى رجليه عليه  
أحيانا لم يصح

وستة أذرع من الحجر،

أي

وخروج كل البدن أيضا

عن مقدار ستة أذرع من  
الحجر (بكسر فسكون) سمي حجرا  
لاستدارته. والراجح أنه لا بد من  
الخروج عن جميع الحجر ولا  
يعتد بالطواف داخله.

حال من الطواف، وهو الشرط السادس  
أن، وأما الخروج عن الحجر فمن تمام ما قبله،  
لأن حاصله الخروج عن البيت

للحجر وكذا مسلم الثاني

وجوبا؛ بأن يعتدل قائما على قدميه ثم يطوف،  
ونصب المقبل قامته لأنه لو طاف مطأطئا ورأسه - أو يده - في هواء  
الشاذروان لم يصح طوافه.

داخل المسجد

ولاء.

أي حال كونه ولاء، فهو منصوب، ويصح جره عطفا على المحرور.  
أي لا يفرق بين أجزائه، وإلا ابتداء إلا أن يكون التفريق سيرا فلا  
يضر ولو تغير عذر، أو كثيرا لعذر وهو على طهارته. وهذا سابع الشروط.

طوافه لبطلانه؛

واجبا كان أو تطوعا.

ولو قل الفصل، لأنها فعل آخر غير ما هو فيه.  
ولا يجوز القطع لما اتفقا ما لم تعين، فإن تعينت  
وجب القطع إن خشي تغييرها، وإلا فلا يقطع. أو نفقة.  
وإذا قلنا بالقطع فالظاهر أنه يبيني كالتريضة.

وابتداء إن قطع لجنازة

أن يخرج منها إن لم يقطع وتحمل ابتداءه  
المقبل الجنازة، أي إن خاف  
بجوز القطع لها واستظهر  
أو سقطت منه. ولا  
تسبها

وطال الزمن  
بعد فراغه بالعرف، وإلا بني فإن كان الطواف لا سعي بعده  
-كالإفاضة والوداع والتطوع- فإن طال الزمن بطل، وإلا بني. فتحصل أن  
المنظور إليه في البطلان وعدمه الطول وعدمه؛ فلو قال: إن طال الزمن، بدل قوله:  
"إن فرغ سعيه" كان أجود.

أي الطواف، وجوبا، ولو ركنا.  
أو نسي بعضه إن فرغ سعيه، وقطعه للفريضة، أي لإقامتها للراتب، ودخل معه إن  
لم يكن صلاها أو صلاها منفردا.

إن أقيمت عليه أثناءه؛ بأن يخرج من عند الحجر  
الأسود ليبنى من أول الشوط فإن لم يكمله ابتدأ من  
موضع خروجه. وندب أن يبتدئ ذلك الشوط كما قال ابن حبيب.

ندب كال الشوط. وبني إن رعى،  
بعد غسل الدم، بشرط أن لا يتعدى موضعا  
قريبا كالصلاة، وأن لا يبعد المكان جدا، وأن لا يطأ  
نجاسة، ولو قال: وبني، كأن رعى (زيادة الكاف) كان  
أولى ليقيد البناء في القطع للفريضة ويكون التشبيه في  
قوله: وبني، لا في استحباب كال الشوط، لأن الباني في  
الرعاف يخرج بمجرد حصوله وبني قبل تنفله، فإن  
تنفل أعاد طوافه وكذا إن جلس طويلا  
بعد الصلاة.

أو علم بنجس مكروه عليه، وإلا بطل  
بنيته من غير أن يبتدئ ولا يكمل  
أي وإن لم يعلم بالنجس إلا بعد  
فراغ الطواف وركعتيه أعاد ندبا.  
ركعتيه.

أي وبني على الأقل  
وعلى الأقل إن شك.  
من بلده، أو ما  
يتعذر منه الرجوع.

بالقرب عرفا، فإن طال أو انتقص وضوؤه فلا  
شيء عليه لخروج الوقت بالفراغ منهما.

ومن وراء زمزم وقبة الشراب ولا تضر  
حيلة الأسطوانات وزمزم والقبة.

وجاز بسقائف لزجة، انتهت إليها. وإلا تكن زحمة. أعاد، أي  
المذهب وجوبه. ثم المراد بالسقائف ما كان في الزمن الأول وأما ما زاد عليها ما هو  
موجود الآن فلا يجوز الطواف فيه لزجة ولا غيرها؛ لأنها خارجة عن المسجد.

وطال الزمن  
بعد فراغه بالعرف، وإلا بنى فإن كان الطواف لا سعي بعده  
كالإفاضة والوداع والتطوع. فإن طال الزمن بطل، وإلا بنى. فتحصل أن  
المنظور إليه في البطلان وعدمه الطول وعدمه؛ فلو قال: إن طال الزمن، بدل قوله:  
"إن فرغ سعيه" كان أجود.

أو نسي بعضه إن فرغ سعيه، وقطعه للفريضة. أي لإقامتها للراتب، ودخل معه إن  
لم يكن صلاها أو صلاها منفردا.

إن أقيمت عليه أثناءه؛ بأن يخرج من عند الحجر  
الأسود ليبنى من أول الشوط فإن لم يكمله ابتداءً من  
موضع خروجه. وندب أن يبتدئ ذلك الشوط كما قال ابن حبيب.

وندب كمال الشوط. وبني إن رعى،

بعد غسل الدم، بشرط أن لا يتعدى موضعا  
قريبا كالصلاة، وأن لا يبعد المكان جدا، وأن لا يطأ  
نجاسة، ولو قال: وبني، كان رعى (زيادة الكاف) كان  
أولى ليفيد البناء في القطع للفريضة ويكون التشبيه في  
قوله: وبني، لا في استحباب كمال الشوط، لأن الباني في  
الرعاف يخرج بمجرد حصوله وبينى قبل تنفله، فإن  
تنفل أعاد طوافه وكذا إن جلس طويلا  
بعد الصلاة.

أو علم بنجس. منكروا غسله، فإنه  
بذنه مرفوع، ولا يطأ ولا يبنى؛ بل  
يترك الأرض ويبتدئ  
بطلان

أي وإن لم يعلم بالنجس إلا بعد ركعتيه  
فأعاد الطواف وركعتيه أعاد ندبا.

وأعاد

عرفا، فإن طال أو انتقض وضوؤه فلا  
شيء عليه لخروج الوقت بالفراغ منهما.

وعلى الأقل إن شك.

في عدد الإشراف إن لم يكن  
مستكما، وإلا بنى على الأقلين  
ويعمل بإخبار غيره ولو واحدا.

من بلده، أو ما  
يتعذر منه الرجوع.

ومن وراء زمزم وقبة الشراب ولا تضر  
حيلولة الأسطوانات وزمزم والقبة.

وجاز بسقائف لزجة، انتهت إليها. وإلا تكن زحمة. أعاد، ولم يرجع له، ولا دم.

المذهب وجوبه. ثم المراد بالسقائف ما كان في الزمن الأول وأما ما زاد عليها ما هو  
موجود الآن فلا يجوز الطواف فيه لزجة ولا غيرها؛ لأنها خارجة عن المسجد.

أي الطواف، والمراد به هنا طواف القدوم بدليل بقية الكلام.

من وجب عليه، مفرداً أو قارناً.

أي كما يجب السعي؛ أي تعديبه.

ووجب كالسعي قبل عرفة فيما، أشار لما بقوله: إن أحرم من الحل ولو مقبلاً بمكة خرج إليه.

ولذلك شروط ثلاثة

على العمدة حيث لم يردف أصلاً؛ بأن كان مفرداً، أو أردف بحل. قيل إن هذا الشرط يغني عنه قوله: "إن أحرم من الحل" لأنه إذا أردف بالحرم لم يكن محرماً بالحج من الحل، وقد يقال إن المصنف أتى بهذا دفعا لتوهم اعتبار الإحرام الأصلي، فتأمل.

ولم يردف بالحج

بفتح الهاء أي لم يراحمه الوقت، وبكسرهما أي لم يقارب الوقت بحيث يخشى فوات الحج إن اشتغل بطواف القدوم، فإن خشيهِ خرج لعرفة وتركه.

بأن اختل شرط من الثلاثة.

ولا طواف قدوم عليه، ولا دم. كما لا يجب على ناس وحائض ونفساء ومعنى عليه ومجنون حيث بقي عذرهم بحيث لا يمكنهم الإتيان بطواف القدوم والسعي قبل الوقوف.

بأن طاف المردف بحرم أو المحرم منه غير المراهق تطوعاً.

وإلا قدم بشرطين.. إن قدم سعيه بعد ذلك الطواف على الإفاضة. ولم يعد.

أي والحال أنه لم يعد سعيه بعد الإفاضة حتى

فإن بدأ من المروة لم يعتد به وأعاد، وإلا بطل سعيه. فلا دم عليه.

أي من الصفا.

الركن الثالث.

ثم السعي سبعا بين الصفا والمروة منه. البدء مرة والعود أخرى. مبتدأ وخبر؛ فالبدء من الصفا إلى المروة شوط، والعود إلى الصفا شوط آخر.

أي شرط صحته في الحج وصحته والعمرة كائنة بما يأتي. بتقديم طواف، أي طواف كان، ولو نفلاً.



بأن لم ينو فرضيته؛ لكونه نفلاً،  
أو واجباً ولم ينو به فرضاً لعدم  
اعتقاد وجوبه كما يقع لبعض الجهلة.

**وإلا قدم.** إن تباعد عن مسكة،  
وإلا أعاده مع السعي.

أي  
إن كان فرضاً، فليس  
هذا شرطاً في صحة السعي كما  
يؤهمه كلامه. ولا يريد أن غير  
الفرض ينو به؛ بل هو شرط لعدم  
إعادته وعدم ترتب دم عليه.  
والمراد بالفرض ما يشمل  
الواجب كالقدوم.

اعتمرها، لفقد شرط؛

كفعله بغير وضوء.

أي محرم؛ متجرداً  
عن المخطط كما كان  
عند إحرامه، إذ  
ليس معه إلا  
الإحرام؛ فيحرم عليه  
ما يحرم على المحرم  
ويجب عليه ما يجب  
على المحرم، فإن كان قد  
أصاب النساء فسدت  
عمرته، فيتمها ثم يقضيها  
من الميقات الذي أحرم  
منه ويهدي، وعليه لكل  
صيد أصابه الجزاء، وعليه  
فدية للبسه وطيبه.

**وإن لم يصح طواف عمره جزءاً،**

و لما  
قدم شروط الطواف  
من حيث هو، شرع في بيان  
حكم فسادہ لفقد شرط، وأن  
الحاج -أو المعتمر- إنما يرجع  
لأحد أطوفة ثلاثة، فقال: ورجع  
المعتمر من أي موضع من  
الأرض.

وإن كان حلق. ولا بد من حلقه ثانياً،  
لأن حلقه الأول لم يصادف محلاً، وإن  
لم يكن حلق لم يلزمه شيء لتأخيره.

**وافندي حلقه، وإن أحرم بعد سعيه بحج فقارن،** لأن طوافه الفاسد كالعدم، فسعيه عقبه  
كذلك لفقد شرطه (وهو صحة الطواف)  
فلم يبق معه إلا مجرد الإحرام، والإرداف  
عليه صحيح، وأولى لو أردف قبل سعيها.

عليه، ولم يعده بعد الإفاسة؛ فالرجوع في الحقيقة  
ليس لطواف القدوم، بل للسعي. ولذا كان إذا لم  
يقتصر عليه بل أعاده بعد الإفاسة لم يرجع.

**إن فسد، فإنه يرجع إليه من أي محل كان.**  
كطواف القدوم إن سعى بعده، واقتصر.

بطواف صحيح، فيجزئه عن الفرض  
الفاقد ولا يرجع له؛ نعم إن كان بمسكة  
طولب بالإعادة كما قاله بعضهم،  
وظاهره وجوب الإعادة.

**وأي طواف الإفاسة إذا  
فسد فإنه يرجع إليه. إلا أن يتطوع بعده،**

إذا تطوع بعده وكان غير ذاكر فساد  
الإفاضة، وإلا لم يحزنه كما استظهره بعضهم.

حالا من فاعل يرجع المقدر بعد الكاف؛ أي يرجع  
حلالا من ممنوعات الإحرام، لأن كلا منهما حصل منه  
التحلل الأول برمي جرة العقبة، فيكمل ما عليه بإحرامه الأول  
ولا يجدد إحراما لأنه باق على إحرامه الأول فيها بقي عليه؛ فالذي لم  
يصح طواف قدومه يعيد طواف الإفاضة ثم يسعى، والذي لم يصح طواف  
إفاضته يعيد الإفاضة. ولا يحلق واحد منهما لأنه حلق بمنى، ولا يلي حال رجوعه لأن  
التلبية قد انقضت.

إلا من نساء وصيد، فلا يكون حلا إزاءهما؛ بل يجتنبهما وجوبا لأنهما لا يحلان.

وكرة الطيب، لأنه حصل له التحلل الأصغر برمي جرة العقبة. واعتبر،

أي رأت بعمره بعد أن يكمل ما  
عليه مطلقا، حصل منه وطء أم لا.

ليأتي بطواف صحيح لا وطء قبله  
ويهدي، وإن لم يظأ فلا عمرة عليه.  
\* اعلم أنه إن حصل منه وطء في المسألتين، ثم رجع فكل  
ما عليه فإنه يأتي بعمره ويهدي، وإن لم يحصل منه وطء فلا عمرة  
عليه؛ هذا قول الأقل. وقال الأكثر: لا عمرة عليه مطلقا، فاتفقوا  
عند عدم الوطء على عدم العمرة، واختلفوا عند الوطء،  
فكان على المصنف أن يقول: ولا عمرة والأقل؛  
إن لم يظأ. (دردير).

من العلماء: يعتمر.  
والأكثر إن وطئ.

ثم شرع في ذكر الركن  
الرابع المختص بالحج  
فقال: وللحج.

أي الاستقرار بقدر الطمأنينة  
في أي جزء من أجزائها؛ سواء  
كان واقفا، أو جالسا أو مضطجعا  
أو راكبا، علم أنها عرفة أم لا.

ساعة، ليلة النحر،

وللحج حضور جزء عرفة

أي كان مارا، بشرطين أفاد الأول بقوله: "إن نواه"  
وأفاد الثاني بمفهوم قوله الآتي: "لا الجاهل" فكانه قال:  
إن نوى الوقوف وعلم بأن آثار عليه هو عرفة، ولكن  
ولو مر عليه دم، فالاستقرار مطمئنا واجبا.

إن نواه. أو بإغماء؛ حاصل.

وتدخل بالغروب. وأما الوقوف فمما لا يجزئ  
بالدم، ويدخل وقته بالزوال، ويجزئ  
فيه أي جزء منه؛ هذا إذا استقر بعرفة، بل  
كان متلبسا.

وأولى بعده حتى طلع الفجر، ولا دم عليه.  
 قبل الزوال، أو أخطأ في رومية الهلال.

أي في عاشر ذي الحجة  
 ظناً منهم أنه التاسع، بأن  
 غم عليهم ليلة الثلاثين  
 من ذي القعدة، أو  
 نظروا قلم يروا الهلال  
 فأكلوا العدة ثلاثين  
 يوماً فيجزئهم.

أي جماعة أهل الموقف برمتهم،  
 وليس المراد أكثرهم؛ فوقفوا..

قيد في قوله: "الجم" وفي قوله: "بعاشر" ليحتز بالأول عن خطأ البعض (ولو أكثرهم)  
 والثاني عن خطئهم فوقفوا بالثامن ولم يستدركوا الوقوف بالتاسع.  
 بعرفة، فلا يجزئه. وهو عطف على مقدر  
 بعد قوله: ولو مر، أي يكفي الحضور ولو  
 مر العالم بأنها عرفة، لا الجاهل.

لا الجاهل، كبطن عرنة، تشبيه في عدم الإجزاء. وهو واد بين العامين  
 الذين على حد عرفة والعميين اللذين على حد  
 الحرم؛ فليست عرنة (بالتون) من عرفة ولا من الحرم.

أي عرنة (بالتون) لأنه من عرفة (بالفاء)  
 ونسب لذات التون لأنه لو سقط حائطه  
 الذي من جهة مكة لسقط في عرنة (بالتون).  
 بمسجدها  
 بكرة. لما قيل إنه من عرنة (بالتون).

لما  
 أنهى الكلام على  
 الأركان، شرع في بيان  
 السنن، فقال: والسنن.. إلخ،  
 أي لمريد الإحرام بحج أو  
 عمره، ولو صيباً، أو حائضاً،  
 أو نفساء أربع: أولها..

أي  
 أن من عليه العشاء أو  
 المغرب وخاف عدم إدراك  
 ركعة من العشاء قبل الفجر إن  
 صلى ولو فات، وإن ما ترتب على تركه  
 القتل مقدم على ما ليس كذلك.  
 لكن الذي به الفتوى تقديم  
 الوقوف على الصلاة.

بالإحرام كف غسل الجمعة، وهو من تمام السنة؛  
 فلا اغتسل غدوة وأحرم وقت الظهر لم يجزئه.  
 ولا يضر الفصل بشد رحاله، وإصلاح جهازه.  
 غسل متصل،  
 ولا دم. في تركه ولو عدا، وقد أساء.

الغسل. وذكر هنا ما هو .  
كالاستثناء من قوله: "متصل".

أي لمريد الإحرام من ذي  
الخليقة وجوباً أو ندباً؛  
ولا يطلب منه التجرد  
من المحيط قبل إحرامه.

أي وندب الغسل لدخول  
غير حائض ونفساء..

لأن الغسل في الحقيقة للطواف فلا  
يؤمر به إلا من يصح منه الطواف.

وندب بالمدينة للحليفي، ولدخول غير حائض مكة بطوى، مثلث الطاء. وحقه أن يقول:  
وطوى، لأنه مندوب ثان.

أي وندب الغسل أيضاً للوقوف بعرفة  
ولو لحائض ونفساء. ووقته بعد الزوال،  
ويتدلك فيهما على الراحخ تدليكا خفيفا.

في وسطه. وهو  
وليس إزار ثاني السنن. ورداء

على كفيه

أي أن السنة هذه الهيئة مجمعة؛  
فلا ينافي أن التجرد واجب، فلو  
التحف برداء، أو كساء أجزأه وخالف السنة.

وتقليد هدي،

أن السنة الثالثة  
لمريد الإحرام تقليد هدي،  
أن كان معه هدي تقليد هدي،  
لعمام مضى، وكان ما تطوعا أو  
غبار، وأما ما يجب بعد  
الإحرام فإنما يقلد بعده.

ثم إشعاره، إن كان ما يشعر كالإبل؛ فال تقليد والإشعار سنة للإحرام بالقيدين المذكورين لا مطلقا.

بيان لوقت الإحرام  
ندبا بعد فعل ما تقدم.

على ظهر دابته ولا  
يتوقف على مشيه.

عنها وفاته الأفضل. وأفاد  
بأنه يؤخر الإشعار عن  
التقليد والركعتين عن  
التقليد والإشعار ندبا  
فيهما، لكن النص تقديم  
الركوع على التقليد  
والإشعار.

رابعة السنن  
ثم ركعتان، والفرض مجز.

يحرم الراكب إذا استوى،

ظاهره أنها سنة خامسة، والمستفاد  
من قوله الآتي: "وإن تركت أوله قدم"  
أنها واجبة، وأتصلها بالإحرام واجب؛  
وإن كان لا يضرب يسير الفصل، وأجيب  
بأن السنة اتصالها بالإحرام حقيقة، فإن  
فصلها وانضم لذلك طول لزمه الدم. فقلوه:  
"وتلبية" على حذف مضاف؛ أي واتصال  
تلبية.

والماشي ولا ينتظر الخروج إلى البيداء. إذا مشى،

كقيام وقعود وصعود وهبوط  
وركوب وملاقة رفاق..

أي لا بد من الحج بالحي

ولو ناقة

نبا:

وتلبية وجددت لتغير حال، وخلف صلاة، وهل لمكة  
أي لدخولها؛ فيقطع  
حتى يطوف ويسعى  
في عاودها حتى تزول  
الشمس من يوم  
عرفة ويروح إلى  
مصلاتها.

أي لا ابتدائه والشرع فيه

التلبية: أي الإحرام

أو للطواف؟ خلاف. والمحرّم بعمره سيأتي في قوله:  
ومعتمر الميقات.. الخ.  
وإن تركت أوله قدم إن طال..  
ولو رجع ولبي لم يسقط عنه.

الحرم

أي ونذرت أو نذر  
ولا ينقل حتى تقبض  
ولا ينقل حتى تقبض  
أي في التلبية  
وتسببته الشبهة

نبا:

وتوسط في علو صوته، وفيها، وعادها بعد سعي، وإن بالمسجد

بعد الزوال، فإن وصل  
قبل الزوال لبي إليه.

لرواح مصلّى عرفة. ومحرم مكة مفرد كما مر في قوله: "ومكانه له للمقيم مكة". يلي بالمسجد  
أي ابتداء تلبيته المسجد، وانتهائها إلى مصلّى عرفة كغيره.

أي المعتمر لفوات الحج؛ بأن أحرم بحج  
ولم يتأد عليه، بل فاته بحصر أو مرض  
فتحلل منه بعمره، يلي كل منهما..  
ومعتمر الميقات من أهل الآفاق. وفاءت الحج

للحرم أي إليه، لا إلى رؤية البيوت.

أي والمعتمر من الجعرة والتنعيم..

هنا ذكر سنن الطواف وهي أربع أيضا.

**الجعرة والتنعيم للبيوت.** أي يلي إلى دخول بيوت مكة، لقرب المسافة.

**وللطواف المشي،**

هذا أولا، وفيه نظر؛ إذ هو واجب ينجر بالدم في الواجب كما قال أدناه.

والإقدام كالتقدم لم يعده.

فإن أعاده ماشيا بعد رجوعه له من بلد فلا دم عليه، وما دام باقيا بمكة فيؤمر بإعادته ماشيا ولو مع البعد، ولا يجزئه دم والسعي كالطواف في المشي، وأما العاجز فلا دم عليه.

**وتقبيل حجر أسود.** وهو السنة الثانية.

**بغم أوله،**

أي أول الطواف. وكذا

يسن استلام الركن الثاني بيده ويضعها على فيه من غير تقبيل أوله أيضا. وتقبيل الحجر واستلام الثاني في باقي الأشواط مستحب.

**وفي الصوت قولان.**

بالكراهة والإباحة. وكره مالك السجود وتمريغ الوجه عليه.

إن لم يقدر باليد؛ فلا يكفي العود مع إمكان اليد، ولا اليد مع إمكان التقبيل.

من غير تقبيل مع التقبيل أو اللبس باليد أو العود.

**وللزحمة لمس بيد، ثم عود ووضعها أي اليد أو العود. على فيه،**

**ثم** إن تعذر العود. **كبر** ولا فرق في هذه المراتب **والدعاء** هو السنة الثالثة. **بلا حد.** فقط من غير إشارة بيده. بين الشوط الأول وغيره.

في الدعاء والمدعو به جميعا؛ فلا يقتصر على شيء معين.

هو السنة الرابعة، وسنيتها محتصة بمن أحرم من الميقات بحج أو عمرة.

**ورمل رجل في الأشواط. الثلاثة الأول، ولو كان الطائف مريضا، وصبيا حملا.**

على دابة أو غيرها؛ فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن محسر.

وللزجة الطاقة فيها

باب الصفا  
ونائب  
الأسود بعد ركعتي الطواف  
منها، وأن يخرج للسعي من  
بدر

أي على الصفا والمروة كما  
وصل لأحدهما، لا مرة فقط.  
وهو السنة الثانية.

ثم شرع في بيان سنن السعي  
وهي أربع فقال: والسعي الخ  
أي والسنة الأولى للسعي

مرى الرجل

وللسعي تقبيل الحجر، ورقية عليهما، كامراً إن خلا

الموضع من الرجال أو من  
مزاومتهم، وإلا وقفت أسفلهما.  
قال ابن فرحون: السنة القيام  
عليهما إلا من عذر؛ فإن جلس في  
أعلى الصفا فلا شيء عليه. فلو عبر  
بقيامه عليهما كان أولى، لأنه لا يلزم  
من الرقي القيام المطلوب. وقيل:  
القيام مندوب زائد على سنة الرقي  
فلا اعتراض.

أي والسنة الثالثة  
إسراع، للرجل فقط.

وإسراع بين الأضراسين

الذين على يسار الذهاب إلى المروة، حال  
ذهابه فقط، لا في العود منها إلى الصفا.  
فوق الرمل. في الأظواف  
الأربعة.

الواجب وغيره  
مطلقاً.

ودعاء. بلا حد، عند الصفا والمروة، لمن  
يرقى وغيره. وهو السنة الرابعة.  
وفي سنية ركعتي الطواف ووجوبهما تردد.  
والمشهور وجوبهما في الواجب، والتردد في غيره مستو.

أي نذبت القراءة فيهما.

ونداً كالإحرام أي كندب القراءة في ركعتي الإحرام. بالكافرون والإخلاص،  
بعد الفاتحة، لاشتغالهما على التوحيد في مقام التجريد.

الأسود بكل شرط بعد  
الأول، وليس الركن

وبالمقام. وندب إيقاعهما بالمقام، أي مقام إبراهيم (خلفه لا داخله).

أي وندب استلام،  
أي تقبيل.

واستلام الحجر، واليمني بعد

بعد الطواف وركعتيه. وهو ما بين الباب  
والحجر الأسود من الحائط؛ فيلتزمه  
ويعتنقه واضعاً صدره ووجهه وذراعيه  
عليه باسطاً كفيه، ويسمى بالحطيم.  
أي وندب دعاء.



و نذیب اقصان:

الأول، واقتصار<sup>مركب</sup> على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم،

ای وزندب دخول مکتبه

وودخول مكة نهرا، والبيت، أي ودخول البيت (أي الكعبة) نهرا أو ليلا. ومن كداء المدني، أي لمن أتى من طريق المدينة.

أي ونلبد دخول المسجد الحرام.

أي المذنب أيضا. الكاف والقصص

أي ونذب لمن  
طاف بعد  
العصر وأمرناه  
إف بتأخير الركوع  
لحل النافلة  
بالغروب وصلاة  
المغرب ركوعه  
لطواف.. إلخ.

والمسجد من باب بني شيبه، وخروجه من كدى، وركوعه للط

20

بعد المغرب قبل تنفله فصب الندب على قوله: قبل تنفله. وبالمسجد.

أي ونذبت صلاة ركعتي الطواف بالمسجد الحرام؛ فلو صلاهما خارجه أجزأه، أو أعادهما ما دام على وضوئه.

ججج او عمدہ او بہت

محرم من الميقات ولم  
يطف للقدوم فيرمي.

قدم أن من أحرم من  
المبقات مع سعة الوقت  
يسن له الرمل في طواف  
قدومه، أو طواف عمرته الركي  
بين أنه يتدب في موضعين  
بقوله: ورمل.. أي وثدب  
رمل رجل..

و نحوه من  
كل من لم يطف للقدم لفقده شرطه أو  
نسيانه؛ بل ولو تعد تركه، بخلاف من طاف للقدم  
وترك الرمل فيه عمداً أو سهواً، فلا يندب له الرمل في  
الإفاضة. فلو قال المصنف لكراحق لكان أحسن.

بالإفاضة أي في الأشواط الثلاثة الأول من طواف الإفاضة.

لا تذهب الرجل في طواف.. أي وندبت كثرة.. الخ  
إلى البلاد.. أي وندبت للسعي شروط الصلاة.

لا تصوم ووداع، وكثرة شرب ماء زمزم، ونقله، وللسعي شروط الصلاة.

الممكنة، من طهارة حدث وخبث وستر عورة.  
فلا يجلس في وسطها،  
والراجح الجلوس؛ فهما  
خطبتان، وأنها سنة.

الخطبة تفعل منها إلى

خطبة بعد ظهر السابع بمكة، واحدة يخبر الناس فيها بالمناسك،

أي وندبت للإمام خطبة.. اليوم.

أي وندبت لخروجه.

وخروجه منى يوم الثامن، ويسمى يوم التروية. قدر ما يدرك بها الظهر، قصرا بوقتها المختار، ولو وافق يوم الجمعة، فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

أي وندبت بإتائه.

أي وندبت سيره منها..

وبياته بها، وصلاة الصبح بها. وسيره لعرفة بعد الطلوع، للشمس، ولا يجاوز بطن محسر قبله، لأنه في حكم منى.

أي وندبت نزوله.

ونزوله بنمرة. موضع بعرفة.

بين يتي من مناسك الحج فيهما ما وقفهم منها إلى مزدلفة ومبيتهم بها إلى طواف الإفاضة.

بالبناء للمفعول، للظهر وأخيرها صلاة الجمعة من الإقامة نزل الإمام استئنا.

أي وندبت خطبتان، والراجح أنهما سنة. فالإمام يعدهم في خطبتيه جميع هذه المندوبات.

وخطبتان بعد الزوال، ثم بعد فراغه من خطبتيه. أدن، وجمع بين الظهرين

إثر الزوال. بأذان وإقامة للعصر من غير تنفل بينهما. ومن فاته الجمع مع الإمام جمع في رحله.

أي تذلّل لعله أن يقبل،  
من بعد الصلاة..  
أي ونذب دعا..  
أي ونذب دعا..  
أي ونذب دعا..

ودعاء وتضرع للغروب، ووقوفه بوضوء، وركوبه به، ثم يلي الركوب.. قيام إلا لتعب.

جمعا، والمذهب أن جميعهما بها سنة إن وقف  
مع الإمام وسار مع الناس أو تخلف عنهم  
اختيارا فإن لم يقف معه، أو تخلف عجزا فسيأتي حكمه.

يقدر حظ الرجال  
طالع الفجيد

أي بمقدرة، وأما النزول  
فإنه يحيط بالجميع، ولذا قال: وإن

وصلاته بزدلفة العشائين، وبياته بها، يحرق بها، خط الرحمة، وأما النزول، وإن لم ينزل

فأقدم، واجب عليه إلا لعذر.

الحاج العشائين استنانا.  
أي مزدلفة، فتيهون.

وَجَمَعَ وَقَصَرَ، إِلَّا أَهْلَهَا، كُنِيَ وَعَرَفَ. أَي أَهْلَهَا، فَيَتَمَوَّنُ، وَيَقْصُرُ غَيْرُهُمْ اسْتِثْنَاءً.

من وقف مع الإمام عن  
لحاق الناس في سيرهم لمزدلفة.

يجمع في أي محل كان،  
ولو في غير مزدلفة. وهذا..

وإن عجز فبعد الشفق، إن نفر مع الإمام، وتأخر عنه لعجزه أو بدابته. ولو قال: إن وقف مع الإمام لكان أحسن.

يقف معه من الفرضين يصلى

وإلا فكل لوقته. أي في وقته من غير جمع. وإن قدمتا عليه وقد صلاهما بعد الشفق.. أي على النزول بمزدلفة.

أعادهما. محل النزول (وهو مزدلفة) ندبا، وإن جعل الضمير في عليه للشفق فقوله: أعادهما أى المغرب ندبا إن بقي وقتها والعشاء وجوبا لبطائها.

لنفسه والمسلمين. أي أن وقوفه للتكبير والدعاء والذكر.

أي حال كونه ملتبسا بغلس، أي قبل حصول الضوء.

أي وندب ارتحاله من مزدلفة.. صلاة.

وارتحاله بعد الصبح، مغلسا، ووقوفه بالمشعر الحرام يكبر ويدعو للإسفار،

أي وندب استقباله، أي الواقف..

واستقباله به، أي بالمشعر؛ جاعلا له على يساره. ولا وقوف بعده ولا قبل الصبح. بل يكبر.

أي وندب إسراع بمركوب أو مشي، ذهابا وإيابا..

وإسراع ببطن مختبر، ورميه أي وندب رميه.. العقبة حين وصوله، وإن راكبا، ولا يصبر حتى ينزل.

أي غير جرة العقبة يوم النحر؛ فيشمل المشي فيها في غير يوم النحر.

أي وندب المشي والمشي في غيرها. وحل بها أي برميها، وكذا بخروج وقت أدائها. غير نساء وصيد.

أي وغير صيد. فحرمتهما باقية وسيأتي الواجب فيها.

وكره الطيب. ولا فدية فيه. وهذا هو التحلل الأصغر.

أي لقط حصيات الجمار كلها لا العقبة فقط؛ فيكره أن يأخذ حرا يكسره. ويلقطها من أي محل شاء إلا جرة العقبة، ويندب لقطها من المزدلفة.

أي وندب متابعتها، أي تتابع الرمي بالحصيات في جميع الجمار.

أي وندب تكبيره.. الخ وتكبيره واحدة.

وتكبيره مع كل حصاة، واتباعها، ولقطها، وذبح أي وندب ذبح.. قبل الزوال، ولو قبل طلوع الشمس.

أي للزوال، أي لقربه بحيث يبقى قدر حلقة.

إن ضلعت وطلب بدنته له ليحلق،

قبل الزوال بعد نحرها، فإن لم يجدها وخشي الزوال حلق قبله لثلاث تقوته الفضيلتان؛ فكل من الذبح والحلق مندوب قبل الزوال مكروه بعده.

بعد الذبح. وأما الخلق  
في نفسه فواجب.

لمن له  
الخلق،  
والخلق  
أفضل

إلا لمتنع  
يجل من  
عمرته ويحج  
من عامه  
فالتقصير له أفضل  
لبقاء الشعث في  
الحج

بكل منزيل للشعر  
إن عم رأسه، والتقصير محجز،

أي  
أن الخلق يجزئ ولو  
بنورة، وهي مادة توضع على  
الشعر فتزيله، لأن القصد إزالة  
الشعر دون النظر إلى وسيلة  
ذلك. ورد بلو قول أشهب  
بعدم إجزاء الخلق  
بالنورة.

ولو بنت تسع فأكثر.  
أي طريقتها، وإلا  
فهو متعين في حقها.

التقصير

وهو سنة المرأة. تأخذ من جميع شعرها. قدر الأثملة، والرجل من قرب أصله،

من جميع شعره ندبا؛ فإن أخذ من أطرافه خطأ وأجزأ.

العقبة والنحر والخلق

ثم بعد رمي

أي يطوف طواف الإفاضة. وندب فعله في ثوبي إحرامه، وعقب خلقه. ولا  
يؤخره إلا قدر ما يقضي حوائجه.  
\*واعلم أنه يفعل في يوم النحر أربعة أمور مرتبة: رمي العقبة فالنحر  
فالخلق فالإفاضة؛ فتقديم الرمي على الخلق والإفاضة واجب وما عداه  
مندوب.

أو قصر، وكان قد سعى عقب القدم،  
وإلا لم يحل إلا بسعيه بعد الإفاضة.

أي بطواف الإفاضة.  
من نساء وصيد وطيبين  
وهو التحلل الأكسب

وحل به ما بقي. إن خلق. وإن وطئ قبله أي الخلق، وبعد الإفاضة. فدم،

أو سبأ

بخلاف الصيد، وأما لو وطئ أو صاد قبل السعي فالدم. كتأخير الخلق لبلده،

ولو قرب، فدم. وكذا تأخير حتى  
خرجت أيام الرمي ولو مقبلا بمنى

أي وتأخير رمي

أو السعي

أو الإفاضة للمحرم. ورمي كل حصاة من العقبة أو غيرها، أو تأخير.

أي جميع الحصيات  
عن وقت الأداء،  
وهو النهار.

أو مجنون، أخره وليهما.  
والدم على الولي.

عطف على صغير  
والدم في مسألة

كان التأخير

وإن لصغير لا يحسن الرمي، أو عاجز

وهو القضاء، فأولى، فدمي  
وقت القضاء، وقت، حصاة  
وقت التأخير، كان أكبر يحسن  
لعداء إن كان أكبر يحسن  
الرمي، بل

لكل حصاة، كما يتحرى  
وقت أدعاء نائبه ويدعو.

العاجز من رمي عنه،  
ولا يسقط عنه الدم رمي  
النائب، وفائدة الاستنابة  
سقوط الإثم.

الحاصل

الرمي

ويستنيب فيتحرى العاجز، وقت الرمي، ويكبر. وأعاد إن صح قبل الفوات

فإن أعاد قبل غروب الأول  
فلا دم، أو بعده فالدم.

أي إلى غروب الرابع،  
ولاً قضاء لليوم لفوات  
الرمي يغروبه.

بالغروب من الرابع، وقضاء كل من الجمار؛ ولو العقبة ينتهي.. إليه،

البعث

والليل عقب كل يوم، قضاء. لذلك اليوم يجب به الدم.

فإن فعل لم يجز

عطف على  
"تأخير" من قوله:  
"كتأخير الحلق لبلده"  
أي أن تقديم الحلق على  
رمي العقبة فيه الدم (أي  
الفدية) لتقديمه على  
التحلل. لا هدي كما يوهمه  
كلامه، لأن الدم إنما  
ينصرف للهدي.

مريض للرمي بنفسه وجوباً. الحصاة.

وحمل مطيق، ورمي، ولا يرمي في كف غيره. وتقديم الحلق

فدم (أي هدي) فالدم هنا على حقيقته.  
فإن قدمها على الرمي ففدية وهدي.  
وظاهر قوله: "أو الإفاضة" وجوب الدم ولو  
أعاد الإفاضة بعد الرمي، والأظهر سقوطه.  
بل في المواق أن مذهبه المدونة إعادتها  
بعد الرمي ولا دم عليه، وأن فعله قبل  
الرمي كالعدم، لأنه فعل له قبل محله.

أو الإفاضة على الرمي.

التأخير

لا إن خالف عدداً أو نسياناً.

أي غير الصورتين المتقدمتين؛ كأن حلق قبل الذبح، أو ذبح قبل الرمي، أو أفاض قبلهما، فلا دم.

وجوباً بعد الإفاضة يوم النحر

أي فيها. والأفضل الفور ولو يوم جمعة، ولا يصلي الجمعة بمكة.

بيان لمنى لا أسفل منها جهة مكة. فلا يجوز، لأنه ليس منها ثلاثاً.

من الليالي إن لم يتعجل المبیت بها، أو بات دونها جهة مكة.

وعاد فقامبیت بمنى فوق جمرة العقبة

فأخذهن كان الترك لضرورة.

جل ليلة قدم ولو أو ليلتين إن تعجل، ولو بات بمكة أو مكياً لكن يكره التعجل للإمام.

من أيام الرمي. فإن غربت وهو بمنى لم يباح له التعجيل؛ بل لزمه المبيت ورمي الثالث.

متعلق بتعجيل اليوم

قبل الغروب من الثاني فيسقط عنه بيان لثمرة التعجل الصحيح. رمي الثالث. رميت ليلة

إلى رعيه ويترك المبيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر.

جواز لا يلزم فقط. جمرة يوم النحر

ورخص لأراح بعد العقبة أن ينصرف، ويأتي الثالث من أيام النحر. فيرمي لليومين.

اليوم الثاني

الذي فاتته وهو في رعيه والثالث الذي حضر فيه، ثم إن شاء تعجل وإن شاء أقام لرمي الثالث من أيام الرمي. فليس المراد بالثالث هنا ثالث أيام الرمي؛ إذ لو أخر له لم يجزئ، إذ لم يتعد الترخيص إليه؛ فإن وقع وأتى ثالث أيام الرمي رمي لليومين قبله، ثم رمي الثالث الحاضر وعليه دم للتأخير. وكذا يرخص لصاحب السقاية في ترك المبيت خاصة، فلا بد أن يأتي نهارة للرمي ثم ينصرف، لأن ذا السقاية كان يترع الماء من زمزم ليلاً ويفرغه في الحياض.



وتتقديم لضعفة في الرد إلى منى. للمزدلفة، من النساء والصبيان والمرضى ونحوهم.

اللام  
بمعنى "من" ولو عبر بها  
كان أولى. يعني أنه يرخص في  
عدم بيّاتهم ليلة النحر في مزدلفة؛  
فيذهبون ليلاً للبيات بمنى، وليس  
مراده الترخيص في عدم النزول في  
مزدلفة بالكلية لما تقدم من قوله:  
"وإن لم ينزل فالدم".

وتترك التحصيب أي النزول بالمحصب ليلة الرابع عشر.

وترك التحصيب أي النزول بالمحصب ليلة الرابع عشر. وأما المقتدى به. وإلا أن يوافق نفره يوم الجمعة فليدخل مكة ليصل إلى الجمعة بأهلها.

وتنقل  
سبعون نحر التحصيل  
في ليلة الحصى

وذكر الحاج إذا عاد يوم النحر الحصى كل واحدة بسبع حصيات. يبدأ بالتي تلي مسجد منى، ثم الوسطى التي بالسوق.

ورمي كل يوم الثلاث، كل واحدة بسبع حصيات. يبدأ بالتي تلي مسجد منى، ثم الوسطى التي بالسوق.

من الزوال للغروب. بيان لوقت أداء كل.

بمعجمتين، وهو الرمي  
بالحصى بالأصابع. أو بالحاء  
المهملة، الحذف بالحصى. وهو قدر  
القول، أو النواة، أو دون الأتملة. ولا  
يجزئ الصغير جداً كالحصاة،  
ويكره الكبير خوف الأذية  
وتخالفته السنة، ويجزئ.

أي شرط صحة الرمي مطلقاً.

وصحته، بحجر لا طين ومعدن كما يأتي. كحصى الحذف، ويجزئ.

مصدر مجرور عطف على "حجر" أي الثاني من شروط الصحة كونه رمي فلا يجزئ بوضع أو طرح.

لكنه يكره، وندب إعادته بطاهر.

ورمي - وإن تمتنجس - على الجمرة، متعلق

برمي. وهي البناء، وتجزئ إصابة ما تحته من موضع الحصى، وإن كان المطلوب الرمي على الثاني، وعليه فما وقف من الحصيات بالبناء مجزئ؛ فكان الأولى للمصنف الاقتصاد عليه ولا يذكر التردد.

وإن أصابت غيرها، أي غير الجمرة ابتداءً؛ من الحصة. **إن ذهبت** بعد إصابتها غيرها إلى الجمرة. بقوة. لا. **إن وقعت** حمل ونحوه، فلا يمنع الإجزاء..

ولم تصل؛ فلا تجزئ. وكذا إن جاوزتها ووقعت بالبعد عنها. وأما إن وقعت دونها وتدحرجت حتى وصلت إليها فتجزئ، لأنه من فعله.

دونها وإن أطارت الواقعة، حصة أخرى.. مبالغة في عدم إجزاء وقوعها دونها.

فوصلت.. أي للجمرة. لم تجزئ. لا. **غيرها لها. ولا طين ومعدن.** أي ولا يجزئ معدن، كذهب وحديد ومغرة وكبريت. لا شترائط الجمرية.

وفي إجزاء ما وقف بالبناء في شقوقه ولم يسقط لأرض الجمرة. تردد. **بين الإجزاء (وهو الأرجح) لما تقدم** وعدمه. من الحصيات.

وبترتين. عطف على قول: يجزئ. أي وصحته وهذا ثالث الشرط. بأن يبدأ بالتي تلي مسجد منى ثم بالوسطى الأولى وبالعقبة. فإن نكس أو بعضها ولو سفل لم يجزئ. **وأعاد** نديا، إن تذكر إخلالا بالترتيب بعد خروج يومه، ورمي الحاضرة. **ما حضر** أي.

فعل بعد المنسية. وجوبا، والأولى "المتروكة" أي ولو حكا. ليشمل المنكسة. **وما بعدها** أي وبعد إعادة ما بعدها (وجوبا أيضا) لوجوب الترتيب الكائن..

في يومها فقط. فلا يعيد ما رماه في التالي ليومها. فلو نسي من ثاني النحر الجمرة الأولى فقط، وفعل الثانية والثالثة، ورمى جميع جمرات الثالث، ثم تذكر بعد رمي الرابع فيفعل المنسية ويعيد ما بعدها ما هو في يومها (وهو الثانية والثالثة) وجوبا ويعيد اليوم الرابع الحاضر استحبابا، ولا يعيد جمرات اليوم الثالث.



فصب الندب قبل الظهر؛  
فلا ينافي أن دخول الزوال  
شرط صحة فيها.

أي من كل منة للذكر والدعاء...  
إثر الأوليين قدر إسرار البقرة،  
أي وندب وقوفه، أي مكثه، ولو جالسا.  
ويستقبل الكعبة.

أي وندب تياسره  
وتياسره في وقوفه للدعاء عند الجمرة.. الثانية،  
وتخصيب الراجع

من منى لمكة؛ أي  
نزوله بالمحصب.  
الراجع ليصلي به أربع صلوات.  
الظهر والعشاء وما بينهما.

أي وندب لمن خرج من مكة  
ولو مكيا، أو قدم إليها بتجارة  
طواف الوداع.

أي أراد الخروج  
وطواف الوداع إن خرج لكاحضة، لا كالتعميم، وإن صغيرا. فإنه يندب له الوداع.

أي وبطواف العمرة، فيسقط طلبه بهما  
وتأدى بالإفاضة والعمره، ويحصل ثواب طواف الوداع لمن نواه بهما. ولا يرجع القهقري.  
بل يخرج ظهره للبيت، وكذا في زيارة النبي عليه الصلاة والسلام.

يعني كونه وداعا، وإلا  
وبطل فهو في نفسه صحيح.  
بإقامة بعض يوم بمكة فتطلب إعادته. لا بشغل خف.  
ولو بيعا؛ فلا يبطل (أي لا تطلب إعادته).

من زوج أو محرم؛ أي جبراً على  
الإقامة مع المرأة الحائض، أو النفساء.

قد رجع له، إن لم يكن فعله.

ورجع له، إن لم يخف فوات أصعبه. وحبس الكري، والولي حيض أو نفاس  
منعها من طواف الإفاضة.

قدره، وقيد القول بحبس من ذكر معها لزوال المانع. **إن أمن،**

الطريق. أي قيد بوجود  
أمن الطريق حال الرجوع بعد  
طهرها وطوافها الإفاضة، فإن لم يؤمن  
فسخ الكراء اتفاقاً، ولا يحبس من ذكر  
معه، ومكثت وحدها إن أمكنها، وإلا  
رجعت لبلدها وهي على إحرامها ثم  
تعود في القابل للإفاضة.

لعله مع الأمن أيضاً.  
**في كيومين** لا أكثر من ذلك،  
فلا يحبس.

أي وجبت لها الرقعة أيضاً  
والرقعة، أي

أي بحصى رمي به قبل؛ منه أو من غيره،  
في ذلك اليوم أو غيره. ظاهره ولو في ثاني عام.  
أي يكره، لأنه لفظ يقتضي التخيير  
وهو ركن؛ فكأنه تكلم بالكذب.

أو زناه عليه الصلاة والسلام،  
لأن الزيارة تشعر  
بالاستغناء، ولعل  
هذه في الأرملة  
السابقة، وأما الآن فلإنما  
تستعمل الزيارة في  
التعظيم.

وكره رمي بمرمي به، كأن يقال للإفاضة طواف الزيارة، أو **زنا قبره**

أي وكره رقي البيت، أي دخوله  
على النحو المذكور هنا.

صلى الله عليه وسلم، ورقي البيت، أو عليه، أو على منبره - عليه الصلاة

والسلام - بنعل، محقق الطهارة، أو حُفٍ. بخلاف الطواف والجبر. أي وبخلاف دخول الحجر  
بنعل طاهر، فلا يكره.

طواف حامل شخص  
الطواف

وإن قصد بطوافه نفسه مع محموله، لم يجز عن واحد منهما. ولأن الطواف كالصلاة؛  
وهذه لا تكون عن اثنين.

لحفة أمر السعي؛ إذ لا تشتط  
وأجزأ السعي الذي نوى به نفسه ومحموله. عتبهما، فيه طهارة، فليس كالصلاة.

أي في الطواف والسعي؛  
كان المحمول معذورا أم لا،  
لكن على غير المعذور الدم

إذا لم يعدده. كحمولتين فيهما.





كرمان؛ شيء يعمل للسيد.  
وكذا ستر أصبع من أصابعها،  
فإن أدخلت يديها في قميصها  
فلا شيء عليها.

بلج أو عمرة، أي بسببه.  
ولو أمة أو صفوة، وتعلق الخطاب بوليها.  
محيط بيديها نحو

**حرم بالإحرام على المرأة لبس قفاز، وستر وجهه، إلا لستريل يجب إن ظنت الفتنة بها.**

فقضية. إن طال.

بلا غرز وربط، وإلا  
أي وحرم بالإحرام  
أي محقق الذي  
تعلق

ويشتمل الخطاب بوليده

من أعضائه، كيدته أو رجله.  
كانت إحاطته..

أَيُّ هِسْبِيهِ، عَلَى صُورَةِ الْخَيْطِ كَدَرَعٍ  
حَدِيدٍ (الْعَرَبُ تَسْمِيهِ نَسْجًا) أَوْ لَبْدٍ  
لَصَقَ عَلَى صُورَتِهِ أَوْ جِلْدِ حَيَوَانَ  
سَلَخَ بِلَا شَقٍّ.

وعلى الرجل حُيْطُ بَعْضُو، وإن بنسج، أو كانت بسبب زر، يقله عليه. أو عقد، أو تحليل يعود أو نحوه. لا إن خيط بغير إحاطة، كإزار مرقع وبرة ملققة بفلقتين، فيجوز.

في يد؛ بل وضعه على منكبيه مخرجا يديه من تحتة. ومحل المنع إن أدخل المنكبين في محلها. فإن نكسه بأن جعل أسفله على منكبته فلا فدية.

بفتح القاف والمدة، وقد  
يقصر. الثوب المنفتح.

أي وحرم على الرجل  
ستر وجهه، كلا أو بعضا.

كذلك.

واستر وجهه أو رأس بما يعد ساترا كطين، ولا فدية في تقلد. سيف، وإن بلا عذر،  
 وأولى غيره قتلنوسة، فالوجه والرأس يخالفان سائر البدن؛ إذ يحرم سترهما بكل ما يعد ساترا مطلقا، وسائر البدن إنما يحرم بنوع خاص وهو المحيط.

وأي ولا فدية في احتزام بالنوب لعمل، وكذا بغيره؛ كأن يحتزم بجمل أو غيره فوق إزاره فلا فدية؛ خلافا للتثائي.

واحتزام،

واستشعار وهو أن يجعل طرفي مئزره بين فخذه ملويا. **لعمل فقط.** <sup>عمل</sup>

<sup>نمى</sup> <sup>وغير</sup> <sup>أدخل</sup>  
ففيه القدية، <sup>فقد</sup> <sup>أدخل</sup> <sup>نمى</sup>  
الكاف على "اخترا" <sup>نمى</sup>  
على قاعدته الأغلبية من  
رجوع التهيد لما بعدها.

كان القاطع له هو أو غيره،  
أو كان من أصل صنعته.

بجاء أي لبسه، ومثله الجوب،  
أو كان من أصل صنعته.

بأن زاد ثمنه على الثلث،  
وإلا فعليه القدية، ولو  
لبسه لضرورة، كمشقوق  
أو دمايل برجليه.

<sup>نمى</sup> <sup>بجاء</sup> <sup>أي</sup> <sup>لبسه</sup> <sup>ومثله</sup> <sup>الجوب</sup>  
وجاز خف قطع أسفل من كعب لفقد نعل، أو غلوه فاحشا،

لأنها لا تعد ساترا، وكذا ببناء  
وخباء ومحارة كما يأتي، لا يبرقع  
عنهما فلا يجوز.

أي وجاز انتقاء شمس  
عن وجهه، أو رأسه.

أي وجاز تقليم  
ظفر انكسر.

وانتقاء شمس أو ريح بيد، أو مطر يبرقع. <sup>انتقاء</sup> <sup>عن</sup> <sup>وجهه</sup> <sup>أو</sup> <sup>رأسه</sup>

<sup>عن</sup> <sup>من</sup> <sup>بني</sup> <sup>وأما</sup>  
رأسه وأولى الدخول <sup>وأما</sup>  
ويجوز فيجوز الدخول <sup>وأما</sup>  
الحنية فلا يمثل <sup>وأما</sup>  
بلا عذر، فلا يمثل <sup>وأما</sup>  
يلصق يده برأسه <sup>وأما</sup>  
القدية إن طال

انكسر، ومثله الاثنان والثلاثة ومحل  
الجواز إن تأذى بكسره، وإلا لم يجز قامه،  
فإن قامه جرى فيه قوله الآتي: "وفي الظفر الواحد  
لا لإمطة الأذى حفنة" ويقتصر على تقليم ما يزول به  
الأذى، وإلا ضمن. ومفهوم انكسر أنه إن لم ينكسر فإن قامه  
لإمطة أذى فقدية، وإلا حفنة في الواحد فإن زاد على الواحد  
فالقدية مطلقا.

أي وجاز ارتداء أو انتزاع

<sup>نمى</sup> <sup>زاد</sup> <sup>والنفس</sup> <sup>الحرم</sup>  
روايتان.

وارتداء بقميص، <sup>وحيطة</sup> <sup>لأنه</sup> <sup>وإن</sup> <sup>كان</sup> <sup>محيطة</sup> <sup>لم</sup> <sup>يلبس</sup> <sup>لما</sup> <sup>خيطة</sup> <sup>له</sup> <sup>وفي</sup> <sup>كره</sup> <sup>الساويل</sup>

أي وجاز لحرم تظلل  
من حائط وسقف وقبو.  
خيمة ونحوها.

وتظلل ببناء وخباء ومحارة.  
بأن يدخل فيها كدخوله الخباء وهي مغطاة بما يعمل عليها من  
اللبد ونحوه على المعتمد، وكذا في الحفة.

واستحبها، إن استظل  
في المحارة أو ثوب بعضا.

أي

عليها؛ بأن يجعل الثوب  
على العصا، أو على أعواد،  
ويظل به؛ تشبيه في المنع، فلا يجوز  
سائر اتفاقا، ولا نازلا عند مالك، لأنه  
الثوب إذا ربط بحبال وأوتاد جاز  
الاستغلال به، لأنه حينئذ  
كالخباء (قاله الخطاب).

ضعيف، أو يحمل  
على المحفة ونحوها.

نصب

لا فيها، **كثوب بعضا**، لا يثبت. وهذا التعليل يقتضي أن

كان يحمل ما يتعيش بثمنه أو شيئا  
لغيره بأجرة، كذلك، ولذا قال: **بلا تجر**.

أي وجاز حمل لمناخ  
ونحوه على رأسه.

فما يحمله لنفسه ولم يجد من يحمل له، **أو فقر بلا تجر**، إلا ما يتعلق بعيشه في  
أو وجوده بأجرة هو محتاج لها. **وإلا فلا**، وافدى.

أي وجاز إبدال ثوبه.

ولو لإذابة قلبه.

**أو بيعه، بخلاف غسله.**

فلا يجوز تحريا على  
المعتصم، فلا يجوز تحريا على  
المدونة والموازية على النعم القليلة  
صحة إن شئت، وبذلك له الجواب، أو تحققت  
وهذا إن شك في دوابه، أو قتل شيئا من  
القصصين أخرج ما فيه

دون

صابون ونحوه، ولا شيء عليه  
إن تبين له أنه قتل شيئا حينئذ. ويمنع  
غسله بنحو صابون، فإن فعل وقتل شيئا  
أخرج فدية عما فيه، فإن تحقق نفي الدواب  
جاز مطلقا، ولو بصابون، أو ترها. قال أحوال ثلاثة:  
إما أن يكون الغسل ترها أو لوسخ، أو نجاسة. وفي كل إما أن يتحقق  
وجود دوابه، أو عدمه، أو يشك. وفي كل إما بالماء فقط أو مع غيره  
وقد علمت أحكام الثمانية عشر.

**إلا لنجس في الماء فقط.**

أصابه

خيفة قتل شيء، وأما ما يراه  
فلا حرج في حكه مطلقا.

عن عينه من بدنه، كمرأته

أي وجاز ربط، أي ثقب،  
ودملته لإخراج ما فيه.

وبط. جرحه، **وحك ما خفي برق، وفصد**، أي وجاز فصد الحاجة،  
أي وجاز شد منطقة،  
وهي حزام مثل الكيس  
يحمل فيه الدراهم.

فإن عصبه ولو  
لضرورة افتدى.

أي تحت إزاره لا فوقه.

**وشد منطقة لنفقه على جلده، وإضافة نفقة غيره.** أي وجاز إضافة نفقة غيره لنفقه.

بأن شدها لا لنفقتة؛ بل فارغة أو للتجارة،  
أو لغيره فقط، أو شدها لا على جلده بل فوق إزاره.

بغلي فأكثر، ولو تعددت  
بمواضع فضدية واحدة.

ولو جاز لضرورة.

وإلا ففدية، كعصب جرحه أو رأسه، أو لصق خرقه على جرحه، أو رأسه، كبره.

لمذي أو بول، بخلاف جعلها عليه  
عند النوم بلا لف فلا شيء فيه.

أي الخرق.

أو لفها على ذكر، أو جعل قطنه ولو صغيرة غير مطيبة. بأذنيه،

أو بإحداها. وعرض هذا بلصق  
خرقة دون درهم، وأجيب بأن هذا  
لنفع الأذن به أشبه الكبير.

مصدر مجرور معطوف على "عصب"  
أي تجب الفدية بترك ذي نفقة ذهب.

أو بصدغ واحد،  
وإن جاز لضرورة.

أو قرطاس بصدغيه، أو ترك ذي نفقة ذهب، بعد فراغ نفقته ولم يدفعها له وهو عالم بذهابه.

أي وجاز امرأة محرمة.

مع تمكنه من الرد؛ أي أن صاحبها لم يذهب

أو ردها له. ولكنه تعمد ترك ردها له بعد فراغ نفقته. ولرأة خرز وحرير وجميع الثياب.

أي وجهه، كما في النقل ونقبة حب.  
أي ولبس ذلك، لأن حكمها بعد الإحرام  
وحلي. كحكمها قبله إلا في ستر الوجه والكفين.

أي  
وكره  
مصبوغ  
بعصفر أو  
نحوه من كل ما  
لا طيب فيه  
ولكنه يشبه  
ذا الطيب.

أي وجهه، كما في النقل ونقبة حب.  
أي ولبس ذلك، لأن حكمها بعد الإحرام  
وحلي. كحكمها قبله إلا في ستر الوجه والكفين.

ولا فدية.

وكره شد نفقته بعصده أو فخذه، وكره رأس على وسادة، ومصبوغ

أي وكره شم طيب مذكر،  
وهو ما يخفي أثره ويظهر ريحه.  
والمراد به أنواع الرياحين.

من إمام أو عالم، خوف تطرق  
الجاهل إلى لبس المحرم.

لمقتدى به، وشم كريهان، وورد وياسمين، وكذا يكره شم مؤنثه بلا مس، ومكث

وهو ما يظهر لونه وأثره؛ أي تعلقه بما مسه  
تعلقا شديدا، كسك وزعفران وكافور.

أي وكره مكث.

أي

وكره استصحابه؛ أي  
المؤث أيضا، لا المذكر، فلا يكره  
مكثه بمكان هو به ولا استصحابه ولا  
مسه بلا شتم كما يفيد الثلاثة قوله: "وشتم  
كريحان" وستأتي حرمة مس  
المؤث؛ فأقسام كل أربعة  
علمت أحكامها.

بمكان به طيب، واستصحابه،  
خيفة قتل الهوام، فإن تحقق نفي  
الدواب فلا كراهة. ومحل الكراهة إذا لم  
يزل بسببها شعر، وإلا حرم بلا عذر،  
وافتدى مطلقا لعذر أم لا.

أي الرأس إن اغتسل  
بشدة، أو تحفيفه، بشدة،  
بلا عذر، وغمس رأس أي وكره غمس رأس في الماء، خيفة قتل الهوام.

أي وكره نظر بمرآة، أي فيها،  
وتنظر بمرآة، خيفة أن يرى شعنا فيزيله. ولبس امرأة أي وكره لبس امرأة قباء.

قباء مطائنا. حرة أو أمة، محرمة أو غير محرمة.

أي إذا صلب  
مصدر بوزن جمل.

ولو بدهن غير مطيب  
لما فيه من الزينة.

أي وحرم عليهما أي  
الرجل والمرأة بالإحرام.

أي وحرم عليهما إبانة ظفر لغير  
عذر، فهو مفهوم قوله أنفا؛ انكسر.  
وعليهما دهن اللحية والرأس، وإن صلغًا، وإبانة ظفر

أو شعر وإن قل، بنتف أو حلق أو قص. أو وسخ، إلا ما تحت الظفر. إلا غسل يديه بمزيله  
أي الوسخ، فلا يحرم إن لم يكن المزيل مطيبا.

أو غسل، ولو مندوبين. ولا شيء عليه  
إن قتل قتلًا مثلًا في الواجبين، كالمندوبين  
على ما يظهر، لأنهما مطلقا وبأن.

أي والإسقاط... إلخ  
من لحية مثلاً.

وتساقط شعر لوضوء أو ركوب. كأن حلق الإكاف مثلاً ساقه، فلا شيء عليه.

أي وحرم عليهما دهن الجسد لغير ضرورة.  
والمراد به ما عدا بطن الكف والقدمين،  
بدليل قوله: ككف ورجل.

ودهن الجسد ككف ورجل بمطيب  
راجع للجسد وما بعده،  
وهو متعلق بمقدار أي واقتدى  
في دهنها بمطيب مطلقاً.

أو وإن دهسته بغير مطيب  
لها (أي العلة) كضرورة من  
شقوق، أو مرض، أو قوة  
عمل ففيه قولان.

بالتفدية وعدما، لكن في الجسد  
ولها قولان لا في باطن الكف والرجل،  
وأما هما فلا فدية فيهما اتفاقاً.

أي وحرم عليهما (يعني)  
الرجل والمرأة) تطيب... إلخ.

أي: والمخالص  
القولين، ما ذكر لا لعلته،  
أنه إن دهن ما ذكر لا لعلته،  
مطلقاً، أو بغير مطيب لعلته،  
اقتدى. وأما بغير مطيب لا فدية،  
باطن الكف والقدم والمصنف  
الجسد قولان. فلو عبر المصنف  
بمثل هذا لأفاد المراد.

وتطيب بكورس من كل طيب مؤنث كزعفران  
ومسك وعطر وعود.

أو لضرورة كخل. والتفدية، وإن لم يأتهم  
هذا مراده جهاتين المبالغتين  
وذلك أن قوله: وتطيب بكورس  
تضمن حكمتين: الحرمة وجوب  
التفدية، فالمبالغة الأولى ناظرة للأول  
والثانية ناظرة للثاني.

وضع  
ولو في طعام  
أي: في شيء من غير  
الرجل والمرأة، فالتفدية  
نحوها من الأوعية المحكمة.

أو لم يعلق. إلا من مس أو حل. قارورة سدت،  
سدا وثيقاً بحيث لم يظهر منها ريح، فلا فدية. وهو استثناء منقطع.

أو لم يعلق.  
بفتح اللام، به.

فلا فدية عليه، وإن كنت

بقيا في ثوبه، أو بدنه.

طبيب به

وباقيا ما قبل إحرامه، ومصيبا

أي الخلق والباقي ما قبل إحرامه، وأما  
المصيب من إلقاء ربح، أو غيره فيجب  
نزع يسيره وكثيره فوراً، فإن تراخى فيها  
افتدى؛ فلا يدخل في قوله: "وإلا افتدى".

على ثوبه، أو بدنه،  
فلا فدية؛ قل أو كثر،  
إلا أن يتراخى فيها.

أي، مطبوخا، إن  
أمانته أطيبا، ولو صبغ القدم فإن  
لم يمتعه فالفدية. وإنظروا أن المراك  
بأمانته استلذه. وأما الطعام ونهـ  
عنه بحيث لا يظهر كغفران بارز  
كالمسك، أو غيره

مصيباً من

من إلقاء ربح أو غيره، أو خلوق كعبة. لطلب القرب منها. وخير في نزع يسيره

يكن الخلق أو الباقي ما قبل  
إحرامه يسيراً؛ بل كان كثيراً.

أي رأس المحرم، بفعله  
أو فعل غيره. تشبيهه  
في وجوب الفدية مع  
التراخي وعدمه بعدمه.

تغطيته رأسه

فإن تراخى في نزع بعد يقضه  
افتدى، وإن نزع فوراً فلا فدية  
نائماً،

نزع، لكن في خلوق الكعبة  
وأما الباقي ما قبل يتراخى على  
كثيره وإن لم يتراخى في نزع يسيره  
فافتدى في قوله: "وخير في نزع منها، ولا  
المعتد؛ فيخص التراخي واحداً منها، ولا  
بشئين، ويخص التكلف على أن بعض  
يخفى ما فيه من النص في خلوق الكعبة  
الحققين قال: نزع يسيره وأما الكثير فيؤمر  
التخفيف في نزع يسيره وأما المصنف  
بنزعه استحباباً، فكلام المصنف  
غير مستقيم انتهى

أي في أيام الحج

نائباً

الكعبة

ولا تُخلق أيام الحج، أي يكره ذلك فيما يظهر. ويقام العطارون فيها من المسعى. وافتدى

لا تكون عبادة بدنية  
لأنه عبادة بدنية

أي إن لم تلزم المحرم الملقى عليه فدية؛  
بأن لم يتراخى في نزع ما ذكر بعد انتباهه،  
وفدية الحل إن لم تلزمه

طيباً على محرم نائم،  
أو ثوباً على رأسه.

الملقى الحل إن لم تلزمه وفدية الحل الملقى بإطعام ستة مساكين، أو نسك. بلا صوم.



أي رأس  
المحرم، فإن الفدية على الحل الحاق لا  
على المحرم إن كان مكبرها أو نائما، فإن لم يجد  
فليفتد المحرم بأنواعها الثلاثة.

بأنواع الفدية الثلاثة، لأنه في  
الحقيقة صام عن نفسه، وإن  
كانت كفارته نيابة عن الحل.

الملقى المحل ما يقتدي به.

من قيمة النسك وكيل  
الطعام أو ثمنه إن اشتراه.

وإن لم يجد فليفتد المحرم، كأن حلق رأسه. ورجع بالأقل

المحرم.

طيبا على محرم نائم  
لم تلتزمه فدية.

وإلا فلا رجوع. وعلى المحرم الملقى

فديتان على الأرجح. فدية تطيبه  
لنفسه، وأخرى التائب فدية  
التائب، فإن لزمت بعده ففعل التائب  
بأن تراخي بعد نومه فعلى التائب  
واحدة؛ كان لم يمس ولم يلمس على  
فإن لزمت فلا شيء أربع  
فألصور أربع.  
من المحرم، ولو حكما؛ بأن رضي بفعله.  
أو طيب.. الفدية. يأذن؛ بأن كان نائما أو أسد.

أي على الحلال الفدية. وهذا  
تكرار لقوله: "كان حلق رأسه".

وإن حلق حل محرما بإذن فعلى المحرم، وإلا فعليه.

إطعامه أي ملء يده  
واحدة من طعام.  
وهل حفنة

أن  
المحرم، لا احتمال  
يكون قتل نفسه فلا. ولذا إذا  
فإن تبين الحل فلا شيء على  
قام ظفر إحد الظفر  
فيه دواب.

وإن حلق محرم رأس حل أطعم،

حقيقة؛ من صيام ثلاثة أيام، في قول الإمام رضي الله عنه:  
أو إطعام ستة مساكين، أو نسك. تأويلان. "افتدى" فلو عبر المصنف به  
بدل أطعم كان أولى.

وفي الظفر ولما قدم أن إبانة الظفر ممنوعة بين ما يلزم في إبانته فقال: وفي الظفر.. إلخ،

الواحد، لا لإمطاة الأذى حفنة، بل لكسره، بل عينا أو زلفها.  
 طعام وقت قص ما زاد  
 على الواحد فدية؛ كان  
 الإمطاة الأذى أو لا، وكذا إن  
 كان الإمطاة الأذى ولو واحدا.  
 وإن كان واحدا بعد آخر فإن  
 كان فدية، وإلا  
 فدية كل حفنة.

عشر فأقل لغیر إمطاة أذى، فيها **وقملة أو قملات**، حفنة من طعام، وإمطاته فدية؛  
 كما لو زادت على العشر مطلقا.  
 عشر فما دونها حفنة،  
 وإمطاة الأذى فدية؛  
 كان زادت عن عشر.

كل خلق محرم لمثله موضع الحجامة، يلزم الخالق فيه حفنة من طعام. **إلا أن يتحقق نفي القمل.**  
 فلا شيء عليه، وعلى المخلوق في الحالين الفدية.

أي وكذا تلزم المحرم حفنة في تقريد بغيره، أي إزالة  
 وتقريد بغيره. القراد عنه. وظاهره ولو كثر؛ وهو قول ابن القاسم. **لا كطرح علقة أو كبرغوث.**  
 عنه أو عن بغيره، لأنها من دواب الأرض تعيش فيها.  
 أو نمل أو دود أو ذباب أو غيرها، سوى القمل وإزالة القراد أو الحلم عن دابته.

والفدية فيما يترفع به، أو يزيل **أذى كقص الشارب** يصلح أن يكون مثالا لهما.

**أو ظفر واحد لإمطاة أذى، وقتل قمل كثير**، بأن  
 زاد على عشر، ولو  
 في غسل تبرد، لا جناية  
 فلا فدية ولو كثر. وكذا  
 المنسوب كما مر  
 استظهاره.  
 أو متعدد. فتحصل من  
 كلامه أن للظفر ثلاثة أحوال:  
 قلم المنكسر لا شيء فيه، قلمه  
 لا لإمطاة الأذى حفنة،  
 قلمه لإمطاته فدية.

بالمد، مثال صالح للأمرين،  
لأنه يطيب الرأس ويرجل  
شعره ويقتل دوابه.

بمجرد صب ماء حار على جسده في

بكحناء، وإن رقعة إن كبرت ومجرد حمام دون إزالة وسخ ولا تدلك. **على المختار**

وأسقط من كلامه قيده، وهو  
أن لا بد من جلوسه فيه حتى  
يعرق، ومع ذلك هو ضعيف،  
والمعتمد مذهب المدونة  
من أنه إنما تجب الفدية  
على داخله إن ذلك  
وأزال الوسخ.

الأصل تعدد الفدية بتعدد موجبها،  
إلا في مواضع أربعة أشار لأولها  
المصنف بقوله: واتحدت..

بأن  
يعتقد أنه خرج  
من إحرامه؛ كان  
**واتحدت إن ظن الفاعل. الإباحة،**

يطوف لعمرته على غير وضوء، ثم يسعى ويحلم منها، أو يطوف للإفاضة، معتقدا فيهما أنه على طهارة فيتبين  
خلافه، أو يرفض حججه، أو يفسده بوطء، فيظن استباحة موانعه وأن الإحرام سقطت حرمة بالرفض  
والفساد، فيفعل أمورا كل منها يوجب الفدية، فتتحد عليه الفدية في الصور الثلاث. والأولى -وهي الطواف  
على غير طهارة- لا يتأتى فيها شك الإباحة، وفي الثانية والثالثة يتأتى. وظاهر كلامهم تعدد الفدية؛ فقله: إن  
ظن الإباحة، أي في شيء خاص. وأما من ظن حرمة ما يحرم بالإحرام ففعل متعددا، أو أن كل ما يوجب  
فدية إذا انفرد يوجب واحدة عند التعدد، فإن هذا لا يوجب اتحادا.

تراخي ما بين الفعلين، لكنه  
عند فعل الأول أو لإرادته.

أي من ليس وتطيب وقام أظفار  
وقتل دواب، وأشار به لثاني المواضع.

أ **أو تعدد موجبها بفور،** فإن تراخي ما بين الفعلين تعددت الفدية. **أو نوى التكرار.**

تكرار فعل الموجب لها، وظاهره ولو اختلف الموجب كاللبس مع الطيب. وهذا ثالثا.  
وكلامه صادق بثلاث صور: أن ينوي فعل كل ما أوجب الفدية فيفعل الجميع أو  
بعضا منه، أو ينوي فعل كل ما احتاج إليه منه، أو ينوي متعددا معينا، ففدية  
واحدة ما لم يخرج للأول قبل فعل الموجب الثاني، وإلا تعددت.

أ **أو عند الفعل الأول،** إلا أنه.. **قدم** ما نفعه أم، كأن قدم. **الثوب على السراويل.**

أو القميص على الحية، إلا أن يكون للخاص زيادة نفع على العام كما إذا طال السراويل طولا له بال يحصل به  
انتفاع، أو دفع حر أو برد، فتتعدد، كما إذا عكس فقدم السراويل على الثوب. وهذا رابع المواضع المذكورة.

في الجملة؛ فلو لبس ثوبا رقيقا لا يقي حرا ولا بردا أو تراخى في زعره فإنه يقتدي لحصول نفع في الجملة من حيث الدوام.

أي القدية  
وتربها أو خف أو غيرها  
وشرطها في اللبس انتفاع من حر أو برد، لا إن نزع مكانه، فلا شيء عليه.

وفي صلاة لم يطول فيها. قولان. عدم القدية، والراجح ولو رابعة فإن طول ظاهره ولو رابعة. فإن اللبس، فالقدية انتفاعا. وقول: يجب الاستغناء به أي: وأما فيما لا يقع إلا مستغنا به كالطيب فالقدية بمجرد تفضيل.

بالإضافة، أو بالتنوين على أن شاة بدل، أو بيان، وفي نسخة بشاة بالباء. ويشترط فيها من السن والسلامة من العيوب ما يشترط في الأضحية. والشاة أفضل من الإبل والبقر؛ فهي كالضحايا لا كالهدي.

إن فعل لعذر. حاصل أو مترقب. في كثرة اللحم لا في الفضل، كذا قيل. لكن المذهب أن كثرة اللحم أفضل قياسا على الهدي.

أي القدية أنواع ثلاث.

وهي شاة فأعلى، أو إطعام ستة مساكين لكل مدان، كال كفارة. في الصوم، من كونها من غالب قوت البلد، وكونها بمد النبي عليه الصلاة والسلام.

علافا لمن قال بالمنع فيها.

أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى، ولم يختص النسك، بمعنى القدية بأنواعها الثلاثة بزمان.

أو مكان، كذبة أو مسنى؛ بخلاف الهدي، فإنه يختص بهما. إلا أن ينوي بالذبح. بكسر الذال، بمعنى الذبوح. الهدي المراد بنية الهدي أن يقلده، أو يشعره، فيما يقلد أو يشعر؛ لا حقيقة النية. قال بعضهم: والمعتمد أن المراد حقيقتها فجردها كاف.



بلا خلاف بين العلماء إلا دارد

من حج أو عمرة، فبأي عليه كالصحيح إذا أدرك الوقوف فيه، فإن لم يدركه، بأن فاته قصد وكيفية، وجب تحلله منه بفعل عمرة، ولا يجوز له البناء للقيام على إحرامه، لأن فيه الجأزي على الفاسد مع إمكان التخلص منه.

بأن لم يتممه؛ سواء ظن إباحة قسطه أم لا.

ووجب إتمام المفسد،

إذا كان باقياً عليه وأحرم بقضائه، فلا يجوز له عن القضاء، ويمكن فعله في القبيل مشتملاً للقائد.

إن

كان عمرة، أو سنة ثالثة إن كان حجا، إذا لم يطلع عليه في العام الثاني إلا بعد الوقوف، وإلا أمر بإتمام الأول بالإفاضة خاصة، لا بفعل عمرة؛ إذ الفرض أنه أدرك الوقوف عام الفساد فام يبق عليه إلا الإفاضة، فتدبر. ثم يقضيه في العام الثاني.

ولم يقع قضاؤه إلا في مرة. ثالثة.

عطف على قوله: ووجب، أي تجب فوراً القضاء.

أي ووجب قضاء القضاء.

كان المفسد.

للمفسد من حج أو عمرة، وإن تطوعاً، وقضاء القضاء، ولو على القول بالتراخي.

ولا يتممه زمن الفساد وإن كان وجوده للفساد.

من.

ونحر أي ووجب نحر... هدي في القضاء.

وطؤه لامراً، مؤ.

الهدى.

جزاء فيتعبد.

بتعدد الصيد.

وفدية،

وأجزأ هدي الفساد. إن عجل. زمن الفاسد قبل قضاؤه.

أي جدد إحراماً بعد نية القضاء عنه أولاً، وإحرامه الثاني لغو.

إذا فسد، ولو تسلسل؛ فيأتي بحجتين إحداهما قضاء عن الأولى والثانية قضاء عن القضاء، وعليه هديان.

أي ويخلاف فدية؛ فتتعدد بتعدد موجبها إلا في المسائل الأربع المتقدمة.

أي ووجب هدايا ثلاثة:  
هدي للفساد، وهدي  
للقوات، وهدي للقرآن..

أجرامه حال كونه..  
وأي إن فاته، ثم أقصده..

قارنا القضاء. ويسقط هدي القرآن  
الفاسد، وإلا كان عليه أربعة.

وثلاثة إن أفسد قارنا ثم فاته وقضى. وعمره  
عطف على هدي من  
قوله: "إلا فهدي" ولو  
وصله به كان أحسن. أي  
وحيث قلنا: لا فساد فهدي،  
وتجب مع الهدي عمرة يأتي  
بها بعد أيام متى..

صادق بصورتين:

وقوعه قبل الطواف، وبعده  
قبل الركعتين؛ ليأتي بطواف لا  
ثم فيه. ولذا لو وقع الوطء بعد  
الركعتين وقبل رمي جرة  
العقبة فهدي فقط لسلامة  
طوافه.

أي ووجب على من أكره امرأة  
على الوطء إجماع مكرهته.

إن أسر، بالأقل من كراء المثل وما  
اكثرت به إن اكثرت، أو بالأقل ما  
أنفقته على نفسها ومن نفقة مثلها  
في السفر على غير وجه السرف  
إن لم تكثر، وفي الفدية بالأقل  
من النسك وكيل الطعام أو  
ثمنه، وفي الهدي بالأقل من  
قيمته، أو ثمنه إن اشتريته،  
وإن صامت لم ترجع بشيء.

ويجب الزوج الثاني على الإذن لها.  
أي ووجب عليها إن صحح  
المكث

وإجماع مكرهه وإن نكحت غيره، وعليها إن أعدم ورجعت عليه

تشبيه في الرجوع. إن لم تصم - بالأقل، بالنظر  
للهدي والفسدية؛ إذ هو المتقدم في مسألة إلقاء  
الحل الطيب على المحرم النائم ولم يجد الحل فدية.

مخوفا من عوده لئلا ما مضى

كالمستقدم. وفارق من أفسد معه من حينه  
بالمقضاء. إجماعه لتحلله. الإفاضة والسعي إن تأخر.

بالمفسد، فلمن أحرم في المفسد  
من شوال أن يحرم بالقضاء  
من ذي القعدة أو ذي الحجة.

بمخالفة ميقات مكاني، فإنه يراعى.

إن شرع، بأن أحرم في العام الأول قبل المواقيت فلا يجب الإحرام بالقضاء إلا منها.



أي تعدي المقاتل المشرع

ولو تعداه بوجه جائز؛ كما لو استمر بعد الفساد بمكة إلى قابل وأحرم بالقضاء. وأما لو تعداه في عام الفساد فلا يتعداه في عام القضاء. وإن تعداه، فدم.

وأجزأ تمتع عن أفراد وعكسه،

لمن أحرم بتطوع قبل حجة الفرض فاسدة.

فلا يجزئ أيضاً.

لا قران عن أفراد أو قران عن. تمتع فلا يجزئ أيضاً. أي ولا عكسهما؛ وهو أفراد ولم ينب عن قران، أو تمتع عن قران.

وهو حجة الفرض، إذا نوى عند إحرامه بالقضاء القضاء والفرض معاً، أو نيابة القضاء عن الفرض، ويجزئ عن القضاء. وأما لو نوى الفرض فقط فيجزئ عنه والقضاء باق في ذمته.

مفتد. قضاء تطوع عن واجب.

مؤمنة أم لا. وأما محرماً فلا يكره، وأما الأجنبية فيستظهر أنه يمتنع لزواج وسيد، حالة إحرامه.

وكسره حملها للمحمل، ولذلك أي ولأجل كراهة الحمل المذكور. اتخذت السلام.

أي وتكره له رؤية ذراعيها لغير لذة، وإلا حرمت.

أي ولا تكره للمحمل للحرم الفتوى. إلخ. ورؤية ذراعيها لا تكره له رؤية. شعرها، خلفته، وفيه نظر. والفتوى

في أمورهن. ولو في حيض ونفاس.

ولما أنهى الكلام على محرمات الإحرام شرع في محرماته مع الحرم فقال: وحرم به. أي الإحرام؛ بحج أو عمرة، ولو خارج الحرم. وحرم به

وبالحرم

على الخلاف في ذلك

وعلى كل ينتهي للتنعيم

على الخلاف في ذلك  
وعلى كل ينتهي للتنعيم

بيان حدود الحرم

من نحو المدينة أربعة أميال أو خمسة للتنعيم، وهو المسمى الآن بمساجد عائشة.  
يعني أن الأميال الأربعة -أو الخمسة-  
مبتدأة من البيت منتهية إلى التنعيم  
من جهة المدينة، وكذا يقال فيها بعده.

أو ثمانية، وينتهي للجعرانة.

ومن العراق ثمانية لئلتقطع، ومن عرفة تسعة، ومن جدة بضم الجيم، مدينة مشهورة.

إذا جرى لجهته، ولا  
يدخله لعلوه عن الحل.

لما بين حده بالمساحة  
بسيته بالعلامة.

بتشديد الياء، وضبطها  
الشافعي بالتخفيف.

عشرة لآخر الحديبية، ويقف سيل الحل دونها، تعرض بري، حيوان بري

البري، أي صار كالحيوان الإنسي بأن  
خرج عن طباع الوحش وألف الناس.

وإن تأنس أو لم يؤكل، كخنزير وقرود ولو مملوكا، ويُقَوِّم  
للجزاء على تقدير جواز بيعه.

أي يألف الماء ولا يلازمه  
ويعيش بالبر.

حيوان البرية

أو طير ماء وجزؤه أي بعضه، فكما يحرم التعرض لكفه  
يحرم لبعضه كذنبه وأذنه وريشه.

وجوبا إذا كان مملوكا له  
قبل الإحرام وكان.

بيده

وليرسله بيده أو رفقته، الدين معه، في قفص

أو غيره، فإن لم يرسله وتلف  
أو ذاب. وأما إذا كان مملوكا له  
ولا يجب عليه إرساله من يده،  
وإن يجب عليه الأمر بذلك؛  
باب  
المعروف

ولما كان التعرض للصيد حراما  
ولو باعتبار السدوم فيه على  
بعضه، كما بقوله، ويرسله.

وزال ملكه عنه.

إذا أرسله، حالا ومالا، فهو لأخذه،  
وليس كربه الأصلي أخذه منه.

عدم وجوب إرساله  
وعدم زوال ملكه مطلقا.

لأن كان الصيد حال إحرامه  
فلا يرسله وملكه باق.

والفرق على الأول بين البيت  
والقفص مثلا أن القفص حامل  
له وينتقل بانتقاله، والبيت  
مرتحل عنه وغير مصاحب له.

وإذا حرم بيئته، وهل وإن أحرم منه؟ أي من بيته، وهو المعتمد، أو محله **تأويلان**.  
التعرض للبري.. إن لم يحرم منه، وإلا وجب إرساله.

بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه

ولا يُستودَعُه،

بشراء ولا بقبوله هبة  
أو صدقة، أو إقالة، وأما  
دخوله في ملكه جبرا كالميراث  
والمردود بغيب فإنه يدخل في  
قوله؛ وليرسله.

فلا يستجد ملكه

الصيد المودع عنده  
قبل الإحرام.

وإذا يجد ربه ولا حللا بقي،  
يودعه عنده

بالكسر. ولم يقل: "ربه" مع أنه  
أخصر ليشمل وكيله، فإن لم يجده  
أودعه عند حلال إن أمكنه.

ورد إن وجد مودعه

بيده ولا يرسله، لأنه قبله في وقت يجوز له قبوله، فإن أرسله ضمن قيمته.  
فليس قوله: "ورد" مفسرا على ما قبله، لتغاير التصور كما علمت.

ثانسيهما فساد،  
ولزوم رده للبائع.

وفي صحة شرائه أي شراء المحرم الصيد من حلال، ويرسله ويضمن **قولان**.  
ثمنه على الأظهر، فسلو رده لصاحبه لزمه جزاؤه.

بوزن عنية.  
فيجوز قتل هذه  
الخمسة لا بنية  
تذكيتهما، وإلا لم يجز  
وعلية جزاؤها.

أسود أو أبيض، وهو ما  
خالط سواده بياض.

استثناء من حرمة التعرض  
للبري، ويلحق بها ابن عرس  
وما يقرض الثياب من الدواب.

بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه  
بأنه لا يملكه

إلا الفأرة والحية والعقرب مطلقا،  
كبيرة أو صغيرة،  
بدأت بالأذية أم لا.

خلاف وعلى القول بالمنع فلا جزاء  
فيه مراعاة للقول الآخر.

وفي جزاء قتلها أي الغراب والحدأة؛ وهو ما لم يصل لحد الإيذاء.

تشبيه في جواز القتل  
باعتبار ما فسر به الكلب  
العقور في الحديث.

وقتلها لدفع شرها، فإن قتلها  
بنية ذكاتها منع، وعليه جزاؤها.  
وكذا يقال في الطير والوزغ المشار  
إليهما أدناه.

وأسد ونمر وفهد...

كعادي سبع كذئب إن كبر، كظير خيف، منه على نفس أو مال. ولا يندفع إلا بقتله.

أي وإلا وزغا،  
ووزغا فيجوز قتله.. **حلل بحرم**،  
إذ لو تركها الحلال بالحرم لكثرت في البيوت وحصل منها الضرر.  
وأما المحرم فلا يجوز له قتله، فإن فعل فليطعم شيئاً من الطعام؛  
أي حفنة، كسائر الهوام.

طعاماً، بما يقوله أهل المعرفة،  
إن كان كثيراً، بأن زاد على  
العشر.

تشبيه في عدم الجزاء المستفاد  
من الاسم... تشناء المتقدم،  
بمجيئ لا يستطيع دفعه،  
فلا جزاء عليه في قتله  
ولا حرمة، للضرورة.  
**واجتهد**،  
وإلا يعم، أو عم ولم يجتهد وقتل شيئاً.. **فقيسته**.

من طعام بيد واحدة، إلى  
العشر. هذا في قتلها يقظة بل..

قتل الجراد.

ونمل  
وذر وذباب.. ففيه  
حفنة بيد، ولو كثر جدا.  
فالتشبيه في وجوب الحفنة من  
غير تفصيل، لكن النص أن  
في الدود وما بعده قبضة  
من طعام.

وفي الواحدة حفنة، وإن قتلها. **في نوم، كدود**.

واجب. أي الحيوان البري  
الجزء بقتله، وإن تخمصة وجهل ونسيان،  
أي شدة مجاعة تبيح الميتة.  
لحكم قتله أو لعينه.

أنه مجرم، أو في صيد  
نعم، أو نعمي، ومن هذا صيد  
الحرم، نعمي، ومن هذا صيد  
وقول الله تعالى: يخرج الضجج الغالب، ولا  
منعاً من هذا، كالتخمصة على  
أنهم في هذين التحقيق.

أي فيه، فجأوزه وأصاب صيدا  
من **بالحرم**، بالحل فقتله، ففيه الجزاء.  
كسهم من **بالحرم**.

وَأُرْسِلَهُ جَلالاً عَلَى صَيْدٍ بِالْحِلِّ

من الحرم، أي لم يكن له طريق توصله للصييد إلا من الحرم فالجزاء، وإلا فلا.

فَانْقَلَبَتْ وَقْتُلاً صَيْداً.  
كلية، أو بأثره من الحِلِّ

وَكَلْبٌ تَعَيَّنَ طَرِيقُهُ، أَوْ قَصْرٌ رَبِّهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فِي رِبَطِهِ، أَوْ أُرْسِلَ بِقَرْبِهِ

أي قرب الحرم بحيث يظن أنه يأخذه بالحرم فأدخله فيه وأخرجه منه.

وَطَرَدَهُ بِالْجَرِّ عَطَفَ عَلَى قَتْلِهِ، أَيْ وَالْجِزَاءِ فِي قَتْلِهِ وَفِي طَرْدِهِ.

أَي مِنَ الْحَرَمِ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ، فَالْجِزَاءُ وَلَا يُؤْكَلُ.

رَبِّي مِنَ الْحِلِّ

وَرَبِّي مِنْهُ أَوْ لَمْ، أَيْ لِلْحَرَمِ، فَالْجِزَاءُ، وَلَا يُؤْكَلُ فِي هَذِهِ اتِّفَاقاً.

فَقَتْلُ خَارِجِهِ، فَالْجِزَاءُ، وَلَا يُؤْكَلُ فِي تَبِيلِ الْكَلْبِ، وَأَمَّا لَوْ قَتَلَهُ خَارِجَهُ عَلَيْهِ، أَوْ أَدْخَلَهُ الْحَرَمَ فَيُؤْكَلُ وَلَا جِزَاءَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَأْخُذُ الصَّيْدَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَهُ مِنَ الْحَرَمِ وَأَدْخَلَهُ فِيهِ وَقَتْلَهُ فِيهِ أَوْ أَخْرَجَهُ وَقَتْلَهُ خَارِجَهُ فَلَا جِزَاءَ وَلَكِنْ لَا يُؤْكَلُ

إِلَى

الْحِلِّ فَصَادَهُ صَائِدٌ أَوْ مِنْ حَرَمٍ، هَلَكَ قَبْلَ عَوْدِهِ لِلْحَرَمِ، أَوْ شَكَّ فِي هَلَاكِهِ وَهُوَ لَا يَنْجُو بِنَفْسِهِ، فَالْجِزَاءُ عَلَى الطَّارِدِ. أَمَّا لَوْ كَانَ يَنْجُو بِنَفْسِهِ كَالْفَزَالِ فَلَا جِزَاءَ عَلَى طَارِدِهِ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ طَرَدَهُ لَا أَثَرَ لَهُ.

عَطَفَ عَلَى "قَتْلِهِ" أَيْضاً، أَيْ وَالْجِزَاءِ وَتَعْرِضُ صَيْدَ الْطَائِرِ وَلَمْ تَعْلَمْ سَلَامَتُهُ، لَا يَقْبَلُ

بِجِهَتِهِمَا، فَإِنْ تَحَقَّقَتْ أَيْ غَلَبَتْ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتُهُ.

وَتَعْرِضُهُ لِلتَّلَفِ، وَجَرَحَهُ جَرَحاً لَمْ يَنْفُذْ مَقَاتِلَهُ وَغَابَ.. وَلَمْ تَحْتَقِقْ سَلَامَتُهُ، وَلَوْ بِنَقْصٍ.

وَكَرَّرَ الْجِزَاءَ، أَيْ أَخْرَجَهُ ثَانِياً. إِنْ أَخْرَجَ لَشَكَّ ثُمَّ تَحَقَّقَ أَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ.

في قتل الصيد؛ فيستعدد الجزء  
بتعدد، أي على كل واحد جزء كامل.

أي وبسبب الجزء  
بإرسال الكلب أو بانه.

ككل من المشتركين، وبإرسال

بعد  
الإخراج حال الشك،  
لأنه أخرج الجزء قبل وجوبه.  
وكلامه صادق بما إذا تحقق بعد  
الإخراج موته قبله مع أنه لا جزء  
عليه فلو قال: ثم مات وحذف  
تحقق لطابق النقل مع  
الاختصار.

ونحوه ما يجوز قتله فقتل غيره،  
وكذا إن أرسله على سبع في  
لسبع، ظننه فإذا هو ما لا يجوز  
صيده كحمار وحش.

أي والجزاء على صيد محرم بقتل  
غلام، أي عبد، ومثله الولد الصغيرين

وبقتل غلام أمر أي أمره سيده. بإفلاته فظن القتل.

أي الأمر، وعلى العبد جزء أيضا إن كان محرما.  
أما إن أمره بالقتل فقتل فعلى السيد جزء إن كان  
كأنما حر، ومن، وواحد إن كان المحرم أحدهما.  
المعتد الثاني.

بل الجزء على السيد مطلقا.  
أو لا؟

وهل إن تسبب السيد فيه أي  
لزوم الجزء للسيد.

في الصيد؛ بأن كان هو  
الذي صاده، أو أذن في  
اصطياده، ثم أمر العبد بإفلاته فظن  
القتل. فإن لم يتسبب؛ بأن كان هو  
الذي صاده بغير إذن سيده فلا جزء  
على السيد، وإنما هو على العبد؛  
إذ لم يفعل السيد إلا خيرا إذ  
أمره بالإفلات.

أي والجزاء واجب بسبب من أسباب تلف الصيد إن قصد، بل..

وَمَا لَوْ رَكَزَ رَحْمًا فَعَطِبَ بِهِ الصَّيْدَ ثَمَاتِ،  
فَالْجُزْءُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

كونه سبباً لهلاك الصيد.

عند ابن عبد السلام والمصنف،

وبسبب ولو اتفق، كفره فمات، والأظهر لا ابن رشد؛ خلافا لما يوهمه كلامه. والإصحاح

أَيُّ خِلَافٍ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ،  
وَهُوَ قَوْلُ أَشْهَبَ إِنَّهُ لَا  
جِزَاءَ وَلَكِنْ لَا يُؤْكَلُ.

أي خيمته، إذا تعلق الصيد  
بأطنابها فمات. تشبيهه في عدم الجزاء.

خلافه. كفسطاطه وبئر أي وحفر بئر.. لماء، فوقع الصيد فيها. ودلالة

أي رمي الحلال صيدا.

فلا يخفى، وسر كل نظر إلى محله  
التي يتبع في وجوب الجزاء إذا كان  
صله بالحرم وأصله في الحل.

رومیہ صلیبا

محرم أو حل، ورميه على فرع أصله بالحرم، وتحمّل ودخل الحرم. فمات به، فلا جزاء.. إن أنفذ مقتله..

لا جزاء،  
مقتله في الحل.

ويؤكل أيضا، اعتبارا بأصل  
الرمي لا بوقت الموت.

أي المحرم الصيد. الموت. لا ليقتله.

آخر، أو حلال في الحرم، فلا جزاء على الممسك؛ بل على القاتل.

وكذا إن لم ينفذ على المختار، أو أمسكه ليرسله فقطله محرم، وإلا حلال بالحل.

القائِلُ أي للمحرّم

وغيره الحل له المسك. الأقل،

أي فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه لثلاثاً **فعليه** يخلو الصيد الذي مع المحرم من جزاء.

من قيمة الصيد طعاما وجزائه إن لم يصم،  
فإن صام فلا رجوع له على الحلال بشيء.

وَالْقَتْلُ أَيُّ وَإِنْ أَمْسَكَهُ لِلْقَتْلِ فَقَتْلُهُ مُحَرَّمٌ آخِرُ فَهَمَّا..









أي يسدنة ذات سنامين.  
والأولى حذف الباء، أو "ذات".

للمقاربة في القدر  
والصورة في الجملة.

أي جزاؤها.

أي جزاؤها.

فالنعامة بدنة، والقييل بذات سنامين، وحمار الوحش، وبقره بقره، والضبع

أي ما يصاد بهما، وإن لم يتولد بهما.  
ومن الحمام السفاخت والقفري.

تقريبه في وجوب الشاة.

والثعلب شاة، كحمام مكة والحرم وبماهما بلا حكم، كالاستثناء من قوله:  
"والجزاء بحكم عدلين..".

أي وفي ضب وأرنب.. إلخ.

أي وجزاؤها في الحل.

أي طير الحل والحرم، غير حمام الحرم وبماهما.

وللحل. وضب وأرنب ويربوع وجميع الطير القيمة حين الإتلاف.

في منظور والأثر والمعلم.

من الصيد.

والصغير والمريض والجميل كغيره.

طعاما. وظاهر أن النعامة وما  
بعدها بين إخراج ما ذكر والإطعام وعده  
صياما؛ وهو كذلك على المذهب، إلا حمام الحرم  
وبماهما فالشاة فإن لم يجلبها فصيام عشرة أيام. وهذا فيما له  
مثل من الأنعام وأما ما ليس له مثل كجميع الطير مطلقا،  
والحمام والبيات في الحل، فالنخيل بين الإطعام والصوم، إلا الضب  
وما بعده فإنه، وإن لم يكن له مثل، إلا أنه يخير بين الإطعام  
والصيام وإخراج هدي.

الوصف القائم به.

وقوم لربه أي وإذا كان مملوكا قوم لربه.. إلخ. بذلك معها،  
أي مع القيمة التي هي الجزء لحق الله؛ فتلزمه القيمتان: قيمة لربه  
ملحوظ فيها الوصف القائم به، وقيمة لحق الله غير ملحوظ فيها الوصف.

أي الحكمان فيما لهما فيه دخل.

\* الحاصل أن الصيد إن لم يكن روي فيه شيء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا عن السلف الصالح (كالدب والقرد والخنزير) فإن الحكمين يجتهدان في الواجب

فيه وفي أحواله، وإن كان فيه شيء مقرر (كالنعامة والفيل) فالاجتهاد في أحوال ذلك المقرر من سمن وسن وهزال.. بأن يريا أن في هذه النعامة المقتولة بدنة سمينة، أو هزيلة مثلا، كسمن النعامة وهزالها. (دسوقي).

واجتهدا\*

بموازاة الانتقال وعدمه. والمعتمد أن له الانتقال مطلقا.

باجتهاد، والأولى تقليده بلفظه، أي واجتهاد فيه، معناه: فالنعامة من سمن وسن وضله، وإن ورد فيه شيء معين، كقوله: وكل منها فيها البدنة كما ورد، لكن ثارة تكون صغيرة وثارة كبيرة، وكل منهما متفاوت فلا بد من بدنة تجزئ في الهدايا. ثم يجتهدان هل يكفي أول الأسنان، أو لا بد من جذعة سمينة جدا.. إلى غير ذلك.

- وإن روي فيه

عن الشارع

عما حكما عليه به القدر، فإذا خيره في أحد الأنواع الثلاثة فاختر أحدها وحكما عليه، فله أن يستخير غيره ويحكم بما به عليه.

أي للحكومتين عليه.

فيه، وله أن ينتقل، إلا أن يلتزم فتأويلان. ما حكما به ويعرفه.

تبسنا واضحا كما في المدونة؛ كحكمهما بشاة فيما فيه بقرة، أو عكسه.

بما يحكم صاحبه، أي يطالع كل على حكم صاحبه.

حال الحكمين

ففي قدر ما حكما به، أو نوعه، وفي قدر ما حكما به، أو نوعه.

وإن اختلفا ابتدئ. والأولى كونهما بمجلس. ونقض حكمهما. إن تبين الخطأ،

أي وفي كل فرد من أفراد المدرة - إذا كسره المحرم، أو من في الحرم - غير

الجنين بعد نزوله ولم يستهل، وهذا أو الفرج بعد كسر البيض. وهذا إن لم يتحقق موت الجنين من قبل الضرب، وإلا فلا شيء فيه.

وفي الجنين والبيض عشر دية الأم ولو تحرك،

كاملة.

وديتها إن استهل. صارخا بعد انفصاله عن أمه - أو عن البيضة - فأت، فإن ماتت الأم أيضا فديتان.

ولما كانت دماء الحج ثلاثة، بعضها على التحخير؛ وهو الفدية وجزاء الصيد كما مر، وبعضها على الترتيب، أشار له بقوله: "وغير الفدية" أي فدية الأذى.

أي وغير جزاء الصيد. وذلك الغير ما يجب لتترك واجب، أو لمذي، أو قبله بضم، أو غير ذلك كما تقدم.

وغير الفدية والصيد مرتب: مرتبتين لا ثالث لهما، لا ينتقل عن أولاهما إلا بعد عجزه عنها.

وهو المرتبة الأولى: لأن كثرة اللحم فيه أفضل عند العجز عنه. في الحج وهو المرتبة الثانية، وأول وقته. بالحج إلى يوم النحر، وهو معنى قول الله تعالى: ﴿فِي الْحَجِّ﴾

هدي، وندب إيل فبقر. ثم صيام ثلاثة أيام من إحرامه، حتى عند العجز عنه. في الحج وهو المرتبة الثانية، وأول وقته. بالحج إلى يوم النحر، وهو معنى قول الله تعالى: ﴿فِي الْحَجِّ﴾

وجوبا، إن فاتته صوما وصام قبل يوم النحر. أيام منى الثلاث على العتيد تأخيرها إلى ويكره منى إلا لعذر فإن صام بعض أيام يوم النحر كلها أيام التشريق، فإن أخرها عن أيام التشريق صام منى لا.

يحتمل أنه راجع لقوله: "وغير" الفدية والصيد.. إلخ؛ فكانه قال: وذلك الغير من التقيد بالحج يصير الكلام

هدي أو صيام كائن بسبب نقص في حج. لكن قاصرا، إلا أن يجاب بأن فيه حذف العاطف والمعطوف (أو عمرة) ويكون قوله: "إن تقدم" شرطا في قوله: "من إحرامه.. إلخ. ويحتمل أنه متعلق بصام؛ أي وصام أيام منى بسبب نقص بحج إن تقدم النقص على الوقوف، كتعدي ميقات وتمتع وقران ومذي وقبله بضم وفوات الوقوف نهارا.. أما نقص متأخر عن الوقوف أو وقع يوم الوقوف، كترك مزدلفة أو رمي أو حلق أو مبیت بمنى أو وطء قبل الإفاضة فيصوم له متى شاء.

إن تقدم على الوقوف، وسبعة، أي وصيام سبعة.. إلخ. إذا رجع من منى. سواء أقام بمكة أم لا. ويندب تأخيرها حتى يرجع لأهله ليخرج من الخلاف.





بأن انتفت هذه الشروط،  
أو شيء منها؛ بأن ساقه في  
عمرة، أو لم يقف به بعرفة،  
أو خرجت أيام النحر.

أي فحل نحره مكة وجوبا،  
وإلا فمكة فلا يجوزئى بنى ولا غيرها.

النحر بها  
وأجزأ إن أخرج حل الهدي

حال من ضمير الهدي  
تنازعه الفعلان قبله.

أي بالهدي كان  
الوقوف به ربه أو ثابته  
تثنية في الإجزاء

كأن وقف به فضل مقلدا، ونحر. بمنى أيام النحر، أو بمكة. يعني وجده ربه منحورا، فيجزئته.  
فإن وجده منحورا في محل لا يجوزئى النحر فيه، أو لم يجده أصلا ولم يعلم هل نحر أم لا لم يجزئته.

وفي العمرة بمكة  
المستوفى في العشرة  
انقص فيها أو حج أو نذر  
تطوع أو جزاء طيب ينجز بها  
وإلا فمكة - بعد سعيها ليرتيب  
عليها قوله  
بأن تتشاغل بها  
المحرم بالعشرة حجا عليها  
أو نفاست، ومع هدي تطوع  
المهدي  
المسوق فيها قبل الإرداف  
الحاصل بالإرداف. ولا مفهوم لخوف  
فوات؛ بسلك كذلك إذا أردف الغيرة.

بعد نحر الهدي  
ثم حلق،  
أو قصر، وحل من عمرته.

أي الهدي  
كأن ساقه فيها، قبل إحرامه بالحج. ثم حج من عامه. وصار متمتعاً، فإن ذلك الهدي يجزئته عن  
تمتعه مطلقا على الراجح كما أجزأه عن قرانه.



من عيه، أو بلغ السن قبل التحر؛

بخلاف هدي تطوع أو مندور معين

فيجزئ إن سلم قبل ذبحه. ثم يجب

فلا يجرئ مقلد بعيب ولو سلم، إنفاذ ما قلد معيبا لوجوبه بالتقليد،

وإن لم يجرئ.

هدي واجب يمنع الإجزاء أو لم يبلغ السن

هدي واجب

أرشه أي الهدي

المرجوع به

على بائعه لعيب

قديم يمنع الإجزاء أم

لا، اطلع عليه بعد

التقليد والإشعار

المفتين لرده.

إن تطوع. به. شرطاً

ليس هذا عكسه "لقصوره"

قوله: "بخلاف عكسه" فاعله مقدم

فكان الوجه حذفه. فاعله قوله: "والا"

من تأخير ومجمله بعد قوله: "قوله"

تصدق به "وأرشه"

أو جوباً وهذا إن تطوع به،

يلزمه بدله لعدم شغل ذمته به.

أو كان مندوراً بعينه، إذ لا

يلزمه بدله لعدم شغل ذمته به.

بخلاف عكسه وهو أو بعينه

أن يقلده وسلم أو بعينه

للهدي سلم ثم يبيع قبل

ذبحه فيجزئ، لا فرق بين

التطوع والواجب على

المذهب.

ذلك من أهدي.

المرجوع به لاستحقاقه، يجعل كل منهما.

وثنه في هدي إن بلغ، وإلا يبيع. تصدق به، وفي الفرض

أى والأرض المأخوذ في الفرض

الأصلي، أو المندور غير المعين.

يستعين به في غير.

أى، بدل الواجب

عليه إن بلغ ثمنه، فإن لم يبلغ

عليه واشترى به البذل. وهذا

عيب يمنع الإجزاء، إذ فإن لم يبيعه

لاشتغال ذمته به، فإن لم يبيعه

فكان تطوعاً، يجعل ذمته هدي إن

بلغ ولا تصدق به.

أى، شق

أى، شق

أى، شق

أى، شق

أى، شق

أى، شق

أى، شق

أى، شق

أى، شق

أي يحبل من نبات الأرض ندبا (كحلفاء) لا  
من صوف، أو وبر خشية تعلقه بشيء فيؤذيه.

أي وندب تجليلها (أي الإبل) أي وضع الجلال  
عليها (جمع جُلٍ بالضم) بأن يضع عليها شيئا من  
التياب بقدر وسعه، والبياض أولى.

قيمتها، كدرهمين فأقل. فإن ارتفعت؛  
بأن زادت عليها، ندب عدم شقها،  
لأنه من إضاعة مال المساكين  
بإفساده عليهم.

إن لم ترتفع،

أي وندب شقها (أي الجلال) عن الأسمعة،  
ليظهر الإشعار وتمسك بالسمام، مخافة سقوطها.

فتشعر أيضا كالإبل

استئنا فيما يظهر

وقلدت البقر فقط، دون إشعار فهو قيد لقلدت. إلا أن يكون البقر. بأسمعة لا الغنم،  
فلا تشعر تحريما؛ لأنه تعذيب، ولا تقلد كراهة.

لم بالأسف، أو النية؛ بأن قال: هذا  
نذر لله علي، ونوى أن يكون للمساكين.

ولم يؤكل أي يحرم على رب الهدي أن يأكل... من نذر مساكين عين

لما كان الأكل من دماء الحج ينقسم منعاً  
وإباحة - باعتبار بلوغ المحل وعدمه - أربعة  
أقسام، أشار للأول منها (وهو المنع مطلقاً)  
بقوله:

عكس الجميع إشارة أي عكس  
للقسم الثاني: أي تطوع،  
جميع الهدايا غير ما ذكر، من ترك  
أو واجب لنقص حجج أو عمدة من ترك  
واجب أو فساد أو فوات أو تعدي  
مقات، أو تمتع أو قرآن أو نذر لم يعين؛  
فله الأكل منها مطلقاً، بلغت محلها أم  
لا. وإذا جاز له الأكل في  
الجميع...

مطلقاً، بلغ منى بالشروط  
محله (وهو مكة) أو لم يبلغ ومثل إذا  
المتقدمة، المساكين المعين هدي التطوع ثم لا،  
نذر المساكين، أو ساء لهم؛ عين ثلاثة  
ونوا القدية إن لم يجعل هدياً؛ فلهذه ثلاثة  
يحرم الأكل منها على مذهبها مطلقاً.

فله إطعام الغني والقريب. وأولى غيرها.

الأصل أن لا يُمكن غير

المسلم من دخول الحرم لقول الله

تعالى: ﴿فَلَا يَجْرُوا فِيهِ السُّجُودَ﴾

عامهم هذا، ولعل ما هنا في حال ضعف

المسلمين عن حماية الحرم كما يؤخذ من

حديث ذي السويقتين (وعليه يشكل

وصف الكافر بالذمي) أو في نقل

اللحم إلى خارج الحرم.

اللعامة منه  
وكرة لدمي

ثلاثة. وهنا استثنى ما يؤكل منه مطلقا  
إلا ما يؤكل منه في حال دون آخر وتحته  
قسان: أولهما ثالث الأقسام الأربعة.

سائلة، وأما إن عطيت قبله  
فياكل منها، لأن عليه بدلا.  
هذا رابع الأقسام.

من هذه الثلاثة:  
للصبي، فلا يأكل  
يلوغ

بأن كان مضى  
كله على هدي للمساكين، أو نواه لهم.  
سونا وساه للمساكين

نذرا لم يعين، والفدية إذا جعلت هديا. والجزاء بعد الصلح، وهدي تطوع

ولم يجعله للمساكين بلفظ ولا نية،

ومثله النذر المعين الذي لم يجعل

لهم كذلك؛ فلا يأكل منه. أما إن

وصل لمحله سالما فإنه يأكل منه.

إن عطب قبل محله؛ فتلقى قلاته بدمه كونه هديا يباح أكله.  
لنكون قلاته دالة على

الأول  
أنه تنبيه في جميع ما تقدم لا  
أنه خصوص القسم الذي قيل فيه  
الأكل وعلمه حكمه. إلا أنه يجوز له الأكل ظاهره  
الواجب قبل المحل لا يسبب في عطبه، أما إن قامت  
النية على أنه لم يسبب في عطبه، أو علم أن ربه  
لا يجهده، أو وطن نفسه على العزم فيجوز له  
الأكل والحاصل أنه يجوز له الأكل في  
بينه وبين الله تعالى

ويخلى للناس؛ مطلقا، ولو أغنياء وكفار. كرسوله.

مفعول ضمن أي

ضمن هديا كاملا

وضمن في غير الرسول بأمره، بأخذ شيء؛ **كأكله من ممنوع بدله**. بدله، إلا أن يأمر في

غير التطوع مستحقا،

فلا شيء عليه. وأما

الرسول فلا ضمان عليه

إذا أكل أو أمر، وكان

هو -أو مأموره-

مستحقا، وإلا ضمن

قدر أكله، أو قدر

أخذ مأموره فقط.

من ممنوع الأكل

أي ربه

وهي المسألة المتعلقة بربه.

مسألة.

ربه.

على ربه البذل كاملا في كل ممنوع

**وهل إلا نذر مساكين عين، فقدّر أكله؟**

فقط، وهو المعتد وقول ابن  
القاسم في اللبونة، أو مطلقا.

بالكسر فيها.

في التشمين أي الزمام

**خلاف، والخطام والجلال كاللحم.**

ففي الإباحة، فيجري فلا  
المنع فيها ما جرى من التفصيل، فلا  
يجوز أن يأكل منه لا يجوز له أن يأخذ  
شيئا من خطامه أو جلالة، فإن أخذ  
شيئا -أو أمر به ضمن قيمة ما أخذ  
فقط، إن تلف، وإلا رده.

الهدى الواجب، أو تلف.  
أو نحر.

فلا يجوز له. وأما المتطوع به -ومثله نذر

**وإن سرق بعد ذبحه. أجزأ،** لأنه بلغ محله. **لا قبله.** عين - فلا بدل عليه إن سرق قبله.

والحاصل بعد التقليد أو  
الإشعار، إلى مكة وجوبا. **على غير**  
وحمّل الولد  
ثم إن لم يجد غيرها، حمل.. **عليها**  
إن قويت، فإن نحره دون البيت وهو  
قادر على إيصاله بوجه فعلية هدي بدله.

يـمكن حمله على أمه  
لضعفها، ولا على غيرها،  
ولا بأجرة من مال ربه.

عند أمين إن كان بفلاة من الأرض  
يسمى بـبعضه إلى محله.

التقليد أو الاستعمال  
السهلي بعد

يعطى قبل محله؛

فينحره ويخلي بينه وبين الناس

ولا يأكل منه، فإن أكل منه فعليه **ولا يشرب**.

بدله، وكذا إن أمر بأخذ شيء

منه؛ سواء كانت أمه واجبة أو

متطوعا بها.

عن ري فـصيلها كراهة،  
ويحرم إن لم يفضل أو أضر.

من اللبن وإن فضل، **وغرم - إن أضر بشره الأم أو الولد - موجب فعله.**  
بفتح الحيم، من نقص أو تلف؛ فيلزمه الأرض أو البذل.

وإنما يندب فقط.

إن اضطر لركوبها

بل يكتف

والحمل عليها.

وندب عدم ركوبها بلا عذر، **ولا يلزم** فركب حينئذ. **الزول بعد الراحة**

مثنية ذراعها اليسرى إلى عضدها،

ونحرها أي وندب نحرها (يعني الإبل). **قائمة** **أو معقولة**. إن خاف ضعفه عنها؛ فأو للتوزيع  
لا للتخير على الأرجح.

على قوائمها  
مع معقولة.

العبد الذليخ

غير المهدى عنه  
مؤمن

وأجزأ إن ذبح غيره عنه أي عن ربه؛ متعلق بأجزأ. **مقلدا**، **أنابه عنه أم لا. ولو نوى عن**

فلن

نفسه إن غلط. **تعمد** لم يجزئ عن الأصل؛ أنابه أم لا،

ولا عن المتعمد أيضا؛ بخلاف الضحية فتجزئ عن

رهبها ولو تعمد غيره ذبحها عن نفسه، لكن لا بد من إنباة

رهبها له؛ دون المهدى. فهي تخالف المهدى في هذين الأمرين.



أي لا يصح الاشتراك.

ولا يشترك في هدي،  
وأول الفدية والجزاء؛ لا في  
الذات ولا في الأجر، والأقارب  
والأباعد في ذلك سواء. فإن  
اشترك لم يجز عن أحد.

أي وإن وجد الضال قبل نحر البدل.

إن قلد وقبل نحره نحرًا معًا، لتعنيهما بالتقليد إن قلدا، وإلا

منهما على التخيير في الأولى، ويتعين  
بيع واحد. للنحر المقلد في الأخيرة. وجاز بيع الآخر.

وإن وجد بعد نحر بدله نحر،  
لتعنيهما بالتقليد.

أي إذا مقلدين، والموضوع وجود  
الضال قبل نحر البدل؛ بأن لم  
يكن تقليد أصلا، أو المقلد أحدهما.

**فصل في الحج والعمرة**  
 ذكر مواضع الإحرام ويقال الإحرام على البيت  
 محصور ولا كان البيت وعرفة معا، وعن البيت  
 أقسام: عن عرفة فقط، بدأ بالأول منها  
 فقط، وعن مصدر بواو الاستئناف فقال: وإن  
 منعه... إلخ

بل ظلما كثبوت عسره.  
 فخرج جيسه بحق ثابت  
 مع عدم ثبوت عسره.  
 بل هو أنفصل له من البقاء على  
 إمامه لقابل قارب مكانه أو  
 دخلها، دخلت أشهر الحج أم لا

بين المسلمين كالواقعة  
 بين ابن الزبير والحجاج

وإن منعه عدوكافر. أو فتنه أو حبس: لا يحق بحج أو عمرة، فله التحلل،

وإن لم يعلم به أي بما ذكر من العدو وما بعده؛  
 فإن علم فليس له التحلل إلا أن  
 يظن أنه لا يمنعه فمنعه.  
 حين إحرامه.

**ولا دم؛** عليه لما فاتته من الحج بحصر  
 العدو، على المشهور.  
 متعلق بقوله: "فله التحلل" أي يتحلل بنحر هديه  
 بنحر هديه الذي كان معه؛ بأن ساقه عن شيء مضى أو تطوعا،  
 في أي مكان إن لم يتيسر له إرساله لمكة.

**وحلقه، رأسه.** ولا بد من نية التحلل؛ بل هي كافية. **ولا دم إن أخره،** الحلق لبلده؛ إذ قصد  
 به التحلل لا النسك.

**ولا يلزمه** أي المحصر مطلقا، لا خصوص  
 المحصر عن عرفة والبيت معا  
 فقط، الذي الكلام فيه.  
 على نفسه أو ماله؛ بخلاف المأمونة  
 فيلزمه سلوكها، وإن بعدت إن كان  
**طريق مخوف.** يمكنه إدراك الحج، ولم تعظم مشقتها.

لمن يتحلل بفعل عمرة، وهو الذي تمكن من البيت، وفاته الوقوف بأمر من الأمور.

وكره إبقاء إحرامه، بالحج لقاليل من غير **إن قارب مكة** تحلل بفعل عمرة.

من حصر عن عرفه، وأما من يتحلل بلا فعل عمرة وهو المصوم عنها الذي الكلام فيه فتقدم أن التحلل في حقه أفضل؛ قارب مكة أو دخلها أم لا.

استمر على إحرامه مرتكباً للمكروه حتى.

أو دخلها، ولا يتحلل. **إن دخل وقته**، أي الإحرام من العام **وإلا** بأن خالف، وتحلل بفعل عمرة بعد دخول وقته، وأحرم بالحج.

فعليه دم لتحلله بتمتعته. وأولها

يمضي ويسمى صنع، ولا يكون متمتعاً،

لأن المتمتع من تمتع بالعمرة إلى الحج،

وهذا من حج إلى حج، لأن عمرته كلا عمرة؛ إذ

شرطها الإحرام، وهو مفقود هنا. وثانيها لا

يمضي، وهو باق على إحرامه بناء على أن

الدوام كالإششاء.

الأعمال

فقالها يمضي **وهو متمتع**

**ولا يسقط عنه**

مضي عن الحصر الذي يتحلل به من حصره وحلقه أو بفعل عمرة.

المتعلق بذمته من حجة إسلام أو نذر مضمون أو عمرة إسلام

الفرض. ولم يفسد إحرامه. بوطء، حصل منه قبل تحلله. **إن لم ينو البقاء** على

أو لا نية له، بأن نوى عدمه ولا نية له كن نوى البقاء، لأنه محرم والأصل بقاء ما كان على ما كان، فيفسد إحرامه. فلو قال: "إن نوى التحلل" كان أحسن.

بعرفة. وهنا شرع في بيان  
القسم الثاني من الموانع.

لمرض أو عدو أو  
حبس ولو بحق.

وإن وقف وحصر عن البيت، فحججه تم.

الآن  
المرجع عرفة، فالمراد أنه  
أدركه إذا ركن الذي يفتي  
المرجع بنوات وقته قد قبل، وإذا  
عليه إلا الإفاضة التي يوضح الإتيان  
بها، أي وقت من الزمان فيستحب  
محرماً، ولو أقام سبعتين

أي وازول مزدلفة. عما ذكرتم  
واحد للحصر

أي طوافها

ولا يحل إلا بالإفاضة، وعليه للرمي ومبيت منى ومزدلفة، هدي؛ كنسيان الجميع.  
أي جميع ما تقدم؛ بل ولو تعمد تركها فهدي واحد عند ابن القاسم.

تمكن من البيت ولكنه...

وإن حصر بأمر من الأمور الثلاثة. عن الإفاضة، وأظنهم وهذا هو المانع الثالث. أو فاته

الوقوف بغير؛ أي غير ما مر من العدو، وما معه. كمرض أو خطلاً عدداً، أو حبس بحق،

بالمعنى

السابق، رفعا لما يوهمه كون فعل العمرة

من تجزئ لإحرام، ولا بد من نية التحلل بها؛

فيطوف ويسعى، ويخلق بنية التحلل، ويكفيه الإحرام

السابق. وكان حقه أن يأتي بقوله المتقدم: "وكره إبقاء

إحرامه إن قارب مكة أو دخلها" هنا فإن هذا

محله.

في ذلك كله.

إن شاء التحلل

تجديد.

ولا يكفي قدومه. أي طواف قدومه وسعيه بعده، عن طواف وسعي

العمرة التي طلب بها للإحلال بعد الفوات.

من عطبه عنده، ولو أمكن إرساله؛  
فإن خاف عليه بعثه إن أمكن. وهذا  
في المريض ومن في حكمه، كن حبس  
بحق ولم يصل مكة.

بأنه إذا تحلل بالعمرة  
بأنه أخذ معه فليس بعمرة

من فاته الوقوف، ندباً.

وحبس هديه معه، إن لم يخف عليه، ولم يجزه أي من فاته الوقوف، هدي عن فوات،  
قلده أو أشعره قبل الفوات

لأنه بالتقليد والإشعار وحسب تغير  
مكة أو أبقاه حتى أخذه معه،  
الحج، سواء بعثه إلى  
القوات، فلا يجزي عن فوات؛  
عليه هدي، والقوات؛  
الحج، سواء بعثه إلى

القوات؛  
عليه هدي، والقوات؛

الحج فيه، ليجمع في إحرامه  
لتحلله بين الحل والحرم،  
ويقضي حجه في العام القابل.

وجوبا، كل من فاته الحج وتمكن  
من البيت، وأراد التحلل بعمرة.  
ويجزي منه من غير إنشاء إحرام  
بجدة أو لا.

وخرج للحل إن أحرم بحرم، أو أردف،

وأخر دم القوات الذي ترتب عليه لأجله. للقضاء، أي له الجواب كلامه

لعامه، ليجتمع له الجواب كلامه  
التسكي والمالي، وأقيم الفاتت  
وجوب القضاء ولو كان الفاتت  
نفلا، وهو كذلك؛ بخلاف ما إذا  
حصره العدو عن النقل فلا  
قضاء.

عام القوات وخالف الواجب.

حاصل منه الإفساد  
بأنه إذا أفسد ما كان عليه من الحج  
بأنه إذا أفسد ما كان عليه من الحج

إحرامه أولا، وقلنا

وأجزأ إن قدم، وإن أفسد يجب إقامته فمأدى. ثم فوات أو بالعكس - وإن بعمرة

وجوبا في

الصورتين. ولا يجوز له البقاء على إحرامه  
لما فيه من التجدي على الفساد. وخرج إلى  
الحل إن أحرم بحرم أو أردف فيه  
على ما تقدم.

الحج  
أي القضاء

التحلل - أي شرع فيها فلم يتمها حتى أفسد. تحلل

أي العمرة في الصورة الثانية؛ فلا  
يقضيها لأنها في الحقيقة تحلل لا عمرة.  
دونها،

هدي للقوات يؤخره للقضاء، وهدى للفساد  
يؤخره أيضا، وعليه هدي ثالث أيضا لقران  
القضاء أو تمتعه إن كان أحرم أولا  
متمتعا أو مفردا، وقضى متمتعا أو  
أحرم أولا قارنا، وقضى قارنا، ولا  
هدي في القران أو التمتع الفاسد كما  
أشار له بقوله..

لأنه آل أمره إلى غيره  
وإن لم يكن القران أو التمتع

الصورة الثانية

وعليه هديان، هدي في القران أو التمتع الفاسد كما

أصالة؛ بأن يكون صحيحا وينوي التحلل إن مرض، أو  
زيادة؛ بأن يكون مريضا وينوي التحلل إن زاد عليه المرض.

ولا يفيد لمرض أو غيره كعدو أو حبس. نية التحلل من الإحرام. بحصوله، أي المانع من

إتمام الحج، والبلاء  
سببية متعلقة بالتحلل؛  
أي فهو عند حصوله باق على  
إحرامه حتى يحدث نية التحلل  
على الوجه المتقدم، ولا تكفيه النية  
السابقة على وجود العذر.

ولا يجوز دفع مال لحاصر إن كفر، لأنه  
دالة لأهل الإسلام.

واستظهر ابن عرفة جواز الدفع.  
قال: لأن وهن الرجوع بصدده أشد  
من إعطائه، ومفهوم "إن كفر" جواز  
الدفع لمسلم، ويجب ما قال إن  
كان لا ينكث.

وفي جواز القتال مطلقا أسلم أو كفر، ومنعه. تردد. محله إذا كان الحاصر بالحرم، ولم يبدأ بالقتال،  
وإلا جاز اتفاقا، ولا وجه للتردد بالنسبة للكافر.

من حج أو عمرة لا فرض، وأما  
السفينة فداخلة فيما قبله من المنع مطلقا.

من حج، ولو فرضا.  
له منع زوجته الرثبية.

وللولي منع سفيه، كزوج في تطوع، وإن لم يأذن كل من الولي والزوج  
لهما في الإحرام، وأحرما.

فله التحلل، لهما ما أحرم به كتحلل المحصر. وعليها أي الزوجة. القضاء،  
لما حللها منه، إذا أذن لها أو تأيئت؛ بخلاف السفينة والصغير إذا حللها ولهما فلا قضاء.

ولو مكاتباً، لسيده تحليله وعليه القضاء إذا أذن له أو عتق. أو السيد من التحلل ما أمر به الولي أو الزوج

كعبده. وأثم من لم يقبل، وله أي للزوج إذا امتنعت مباشرة، كارهة، والإثم عليها.

كفريضة أحرمت بها بغير إذنه. والتشبيه في جواز تحليلها من التطوع. الزماني أو المكاني بعبء. واحتاج لها، ولم يحرم، وإلا لم يحللها، فإن حلها لم يلزمها غير حجة الفريضة.

بأن أذن الولي للسفيه، أو السيد، أو الزوج لزوجته في التطوع. وإلا فلا منع له بعد الإذن. إن دخل النسب المأذون فيه. كل في الإجماع أو في العبد محمد. وللمشتري إن لم يعلم ردم لا تحليله. عتق الشراء بإجماعه. لأنه عيب كتمه البائع، إلا أن يقرب زمن الإحرام فلا رد.

السيد لرفيقه في الإحرام. أي أفسد الرقيق ما أحرم به. وإن أذن فأفسده لم يلزمه إذن للقضاء على الأصح. عند ابن الموزان من قول أشهب، لأن القضاء عبادة ثانية غير التي أذن فيها. وقيل: يلزمه لأنه من آثار إذنه. وهو لأصعب.

وما لزمه أي العبد المأذون له في الإحرام. عن خطأ صدر منه؛ كأن فاته الحج لخطأ عدد أو هلال أو خطأ طريق.

أو ضرورة، كلبس أو تطيب للتداوي. فإن أذن له السيد في الإخراج، لذلك الهدي أو القدية بنسك أو إطعام فعل. ولا فرق بين ماله ومال السيد في الاحتياج إلى إذن في الإخراج.

وإلا يأذن له في الإخراج. صام بلا منع من السيد له، وإن أضر به عمله. وإن تعمد الإخراج. فله منعه من الإخراج أو الصوم. إن أضر به في عمله. للسيد، لإدخاله على نفسه. والله أعلم.

أو الرقيق موجب الهدي الجزاء أو القدية



## فهرس المحتوى

| الصفحة | العنوان                               |
|--------|---------------------------------------|
| 263    | فصل في النفل وأحكامه                  |
| 275    | فصل في صلاة الجماعة وما يرتصل بها     |
| 313    | فصل في أحكام الاستخلاف                |
| 221    | فصل في أحكام صلاة السفر               |
| 343    | فصل في صلاة الجمعة                    |
| 351    | فصل في صلاة الخوف                     |
| 353    | فصل في صلاة العيد                     |
| 357    | فصل في صلاة الكسوف والخسوف            |
| 359    | فصل في صلاة الاستسقاء                 |
| 361    | فصل في صلاة الجنابة وما يرتصل بها     |
| 379    | باب في أحكام الزكاة                   |
| 411    | فصل في مصارف الزكاة                   |
| 417    | فصل في زكاة الفطر                     |
| 421    | باب في أحكام الصيام                   |
| 439    | باب في أحكام الاعتكاف                 |
| 447    | باب في أحكام الحج والعمرة             |
| 495    | فصل في محظورات الإحرام                |
| 531    | فصل في موانع الحج والعمرة بعد الإحرام |

